

المجلة الاقتصادية

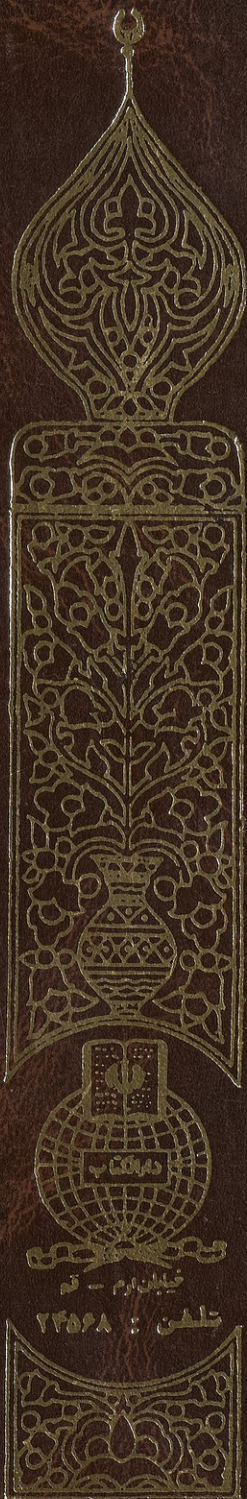
فيما يرمز ويشار اليه في المطول

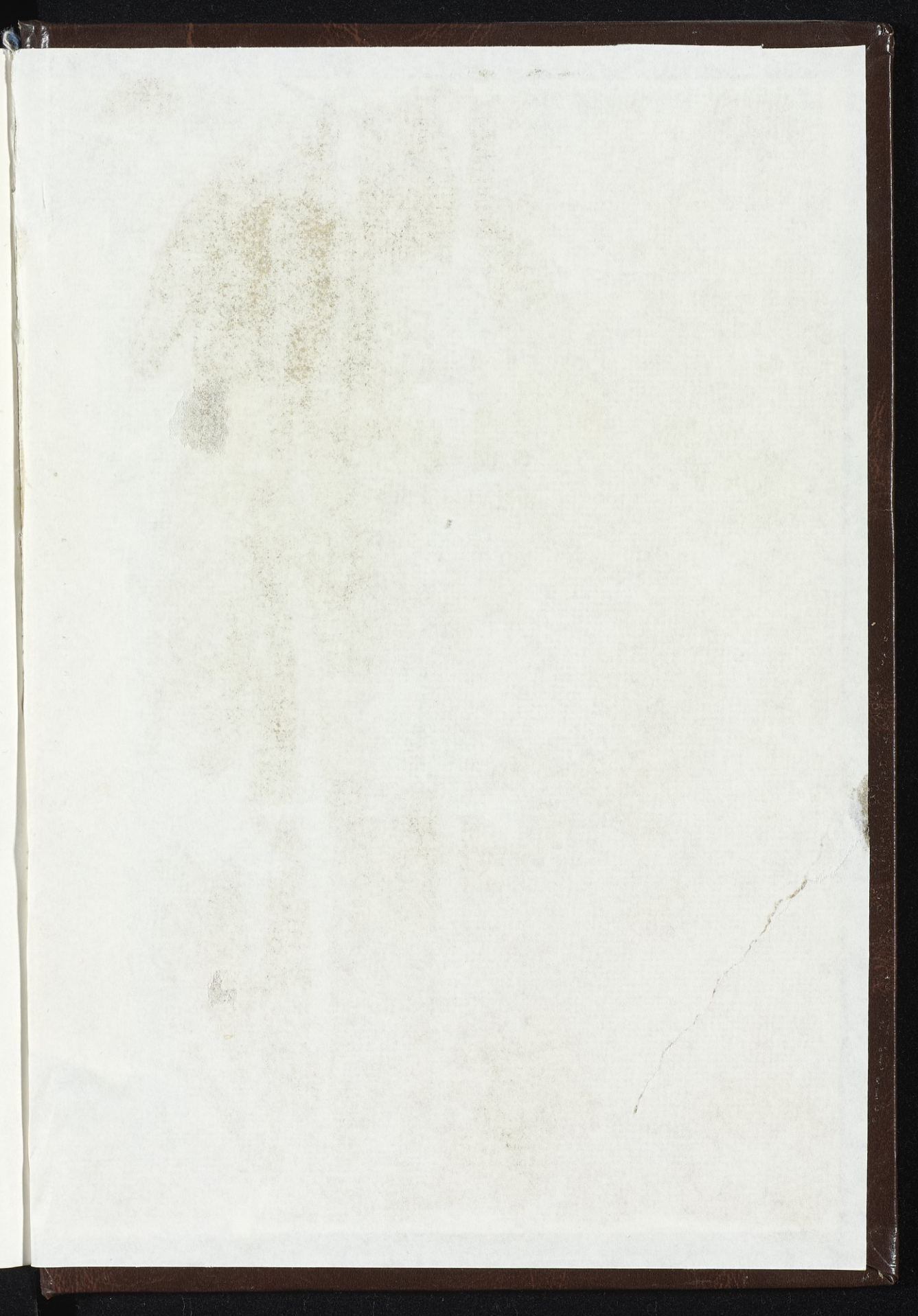
إملاية الشيخ محمد علي الدين الأقباني

مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر

شارع ادم - قسم

تلفون ٢٤٥٦٨





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 023670803

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*



Blank yellow rectangular area at the top of the page.

Large blank yellow rectangular area occupying the central portion of the page.

Mudarris al-Afghānī



تأليف

حجة الاسلام العلامة

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظة

مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر

قم - ايران

تلفن : ۲۴۵۶۸

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ۹۹۷

2276

.28

1827

جوز 3



- اسم الكتاب : المدرس الافضل (المجلد الثالث)
المؤلف : العلامة الشيخ محمد على المدرس الافغانى (قدس سره)
الناشر : مؤسسة دار الكتاب - شارع ارم - قم تليفون ۲۴۵۶۸
التعداد : ۱۰۰۰ نسخه
تاريخ النشر : رجب ۱۴۱۰ هجرى
الطبعة : الثانية
المطبعة : امير
القطع : وزيرى
التجليد : مؤسسة دار الكتاب قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان والصلاة والسلام على
من ارسله هدى للناس وأكرمه بفصل الخطاب والنبيان وعلى اله
 واصحابه الذين فازوا بشرف الايمان واللعن الدائم علي اعدائهم اعداء
القرآن من الان الى يوم يوضع فيه الميزان فيخسر المبطلون
وحزب الشيطان .

وبعد فيقول العبد المذنب الفاني ابن مراد على محمد على
الافقاني هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسمى بـ (المدرس الافضل
في شرح ما يرمز ويشار اليه في المطول) فلنشرح فيه بحول
الله وقوته .

﴿ الباب الثاني احوال المسند اليه ﴾

(اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه) لا لذاته
فجرح الامور العارضة له من حيث ذاته او لفظه ومعناه او وضعه
واستعماله ككونه عرضا او جوهرًا وككونه كليًا او جزئيًا او متواطيا
او مشككا وككونه حقيقة او مجازًا او كناية او من حيث لفظه خاصة
ككونه ثلاثيا او رباعيا ناقصا او صحيحا ونحو ذلك فتأمل .

وليعلم ان حيثية كونه مسندا اليه تقييدية لا تعليلية والمراد
بالتقييدية ما يكون قيد الموضوع الاحوال والمراد بالتعليلية ما يكون

قيداً وعلّة للاحوال ولا يكون له دخل بالموضوع والحاصل ان المراد بالاحوال في هذا الباب ما تعرض اللفظ حال كونه مسند اليه لا لكونه مسند اليه وهذا نظير قول الاصلين في اجتماع الامر والنهي ان الجهة والحيثية فيهما تقيديتان لا تعليليتان فالمبحوث عنه في هذا الباب انما ينحصر في الاحوال التي تعرض على اللفظ بقيد كونه مسند اليه (كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيهه وغير ذلك من الاعتبارات) المذكورة في هذا الباب (الراجعة اليه لذاتة) اى بواسطة كونه مسندا اليه (لا بواسطة الحكم) اى الاسناد (او) بواسطة (المسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد) فان البحث عن ذلك قد تقدم في الباب الاول (وكونه مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر ونحو ذلك) فان البحث عن ذلك راجع الى الباب الثالث .

فاندفع بما قلنا من ان الحيثية تقيدية لا تعليلية ما ربما يتوهم ان الظاهر من تفسير الاحوال بالاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لذاته ان هذه الاحوال عارضة له لأجل كونه مسندا اليه وليس كذلك لأنها تعرض عليه لعلل اخرى ياتي بيان كل واحدة منها في محله مثلا الحذف يعرض له بعلّة الاحتراز عن العبث في الظاهر لا بعلّة كونه مسندا اليه وكذلك الذكر يعرض له بعلّة كونه الاصل لا بعلّة كونه مسندا اليه وهكذا سائر الاحوال المذكورة في هذا الباب فتدبر جيدا .

واندفع ايضا بما قلنا ما ربما يتوهم ايضا نظرا الى اللام في قواه

لذاته ان العملة الواحدة وهو كونه مسندا اليه كيف تقتضى امرين متنافين كالتعريف والتنكير او التقديم والتأخير ونحوهما فان قلت سلمنا ولكن من جملة الاحوال التى تعرض للفظ من حيث كونه مسندا اليه الرفع فيجب ان يذكر في هذا العلم بل في هذا الباب مع انه يذكر في علم النحو فكيف ذلك .

قلت اضافة الاحوال الى المسند للمعهد اى الاحوال المعهودة عند اهل هذا الاصطلاح للمسند اليه وذلك لان المناسب لاهل الاصطلاح ان يريد باللفظ ما هو الاصطلاح عنده فاطراد بالاحوال انما هي الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لاكل الاحوال فخرج الرفع في زيد قائم وقام زيد نانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا من حيث انه يطابق به اللفظ مقتضى الحال .

وهذا نظير ما قاله في القوانين لاجرا علم المقلد عن الفقه وهذا نصه فالاولى في الاجراج التمسك باضافة الادلة الى الاحكام واردة الادلة المعهودة فان الاضافة (كما ياتى في هذا الباب في بحث تعريف المسند اليه) للمعهد انتهى .

وأما الجواب عن ذلك بان المقصود من عنوان الباب ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا ان كل ما هو عارض له لذاته فهو مذکور في هذا الباب ففيه نظر ظاهر .

وذلك لان عنوان كل باب بمنزلة المعرف لما يذكر في ذلك الباب فلا بد من ان يكون جامعاً ومانعاً يدل على ذلك ما قاله السيوطي عند قول المصنف هذا باب الثائب عن الفاعل اذا احذف تعريضا على

ابن الحاجب وهذا نصه والتعبير به احسن من التعبير بمفعول ما لم
يسم فاعله لشموله للمفعول وغيره واصدق الثاني على المنصوب في
قولك اعطى زيد درهما وليس مراد انتهى.

(وياتى) بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
(بيان كون المسند اليه او لى بالتقديم) على المسند لكن اذا كان
مبتدأ لا فاعلا ووجهه ظاهر .

واما تقدم البحث عن احواله على البحث عن احوال المسند فلكونه
كما ياتي الركن الاعظم (اما حذفه قدمه) اى الحذف (على
سائر الاحوال لأنه) اى الحذف (عبارة عن عدم الاتيان به وهو)
اى عدم الاتيان (مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث) اى حادث
كل (عن عدمه) قال قوشجى عند قول المصنف والوجوه ان اخذ
غير مسبوق بالغير او بالعدم فقديم والا فحادث ما هذا نصه القدم
والحدوث صفتان للوجود واما المهية فانما توصف بهما باعتبار اتصاف
وجودها بهما وقد يوصف بهما العدم فيقال للعدم الغير المسبوق بالوجود
قديم والمسبوق حادث .

وقال الحكميم السبزواري مشيرا الى ذلك :

أذا الوجود لم يكن بعد العدم او غيره فهو مسمى بالقدم
وادر الحدوث منه بالخلاف صـف بالحقيقى وبالاضافى
ولا يذهب عليك ان تفسير الحذف بعدم الاتيان بظاهره نيافى
ما ياتى في اول الباب الثالث لأن حاصل ما ياتى هنا ان الحذف
من قبيل الرفع والترك من قبيل الدفع والتفسير بعدم الاتيان ينادب

الثاني لا الاول .

(والحذف) اذا كان المسند اليه مبتدأ لا فاعلا ويأتى وجة ذلك عن قريب (يفترق الى امرين احدهما قابلية المقام وهو) الضمير راجع الى القابلية لان الضمير الراجع الى المصدر يستوى فيه المذكور والمؤثت فلا حاجة الى ما ارتكبه الفاضل المحشى من تاويل القابلية باحد الامرين (ان يكون السامع عارفا به) اى بالمبتدأ (لوجود القرائن) الخاصة اللفظية او المعنوية او غيرهما (والثاني) الامر (الداعي الموجب لرجحان الحذف) الذى هو خلاف الاصل في الالفاظ (على الذكر) الذى هو الاصل كما ياتي ذلك عن قريب .

واعلم انه اعترض على تعليل تقديم الحذف على سائر الاحوال بتاخر وجود الحادث بانه يفيد تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لأن الحذف مقابل له دون بقية الاحوال كالتعريف والتنكير ونحوهما اذ ليس الحذف مقابلا لهذه الاحوال حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده .

وأجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لأنها تفصيل له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع ايضا .

(ولما كان) الامر (الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا)
كما قال في الالفية :

وفي جواب كيف زيد قل دنت فزيد استغنى عنه اذ عرف
(دون) الامر (الثاني قصد) الخطيب (الى تفصيل) الامر
(الثاني) مع اشارة ما (اى اجمالية) ضمنية الى (الاول) فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه) اي على المسند اليه
(فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على
الظاهر والا) اي وان لم يكن بناء على الظاهر (فهو) اي المسند
اليه (الركن الاعظم من الكلام) فينبغي كمال الالتفات اليه والتصريح
به وان كانت القرينة عليه موجودة لما في النعول على القرينة كما يأتي
عن قريب من الضعف لاسيما فيما هو الركن الاعظم الاهم .

(قيل معناه) اي معنى قول الخطيب بناء على الظاهر (انه)
اي ذكر المسند اليه (عبث نظرا الى ظاهر القرينة) الاضافة هنا
ببانه اي الظاهر الذي هو القرينة (واما في الحقيقة فيجوز ان
يتعلق به) اي بذكر المسند اليه (غرض) من الاغراض التي
تأتي عن قريب لذكره (مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة
السامع ونحو ذلك) من الاغراض الاخر الاثمة والفرق بين المعنيين
المذكورين لقوله بناء على الظاهر ان نفي العبث على المعنى الاول
بناء على كون المسند اليه الركن الاعظم والمقصود الاهم وعلى
المعنى الثاني بناء على جواز تعلق الغرض بذكره .

(اد تخييل) عطف الاحتراز اي الحذف لتخييل المتكلم السامع اي لايقاع
المتكلم في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه اي في ذهنه (العدول) اي
عدول المتكلم (الى اقوى الدليلين) وقوله (من العقل واللفظ) بيان
للدليلين لا اقواهما لان الاقوى كما يصرح بعيد هذا هو العقل فقط (بعني
ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ) وحده لكن هذا (من
حيث الظاهر) والا ففي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا (و)

الاعتماد (عند الحذف على دلالة العقل) وحده لكن هذا ايضا من حيث الظاهر والافقى الحقيقة الاعتماد على اللفظ والعقل معا (وهو) اي العقل (اقوى لاستقلاله باندلالة) فانه يمكن ان يدل بدون اللفظ كما في المعتولات المحضه كاستحالة اجتماع الوجود والعدم وكما في دلالة الاثر على المؤثر .

(بخلاف اللفظ) لعدم استقلاله بالدلالة (فانه يفترق) في الدلالة (الى العقل) بان يعلم بالعقل ان اللفظ الفلاني موضوع للمعنى الفلاني (فاذا احذفت) المسند اليه (فقد خيلت) انت ايها المتكلم اي اوقعت في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه اي في ذهنه (انك عدلت من الدليل الاضعف) يعنى اللفظ (الى) (الاقوى) يعنى العقل (وانما قال التخجيل) لان الدال على ان العدول الى اقوى الدليلين اي العقل امر وهمي خيالي (لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلاية على اللفظ ولا عند الحذف) الاعتماد بالكلاية (على العقل كقولاه) (قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل) الشاعر في حذف المسند اليه من عليل فانه (لم يقل انا عليل للاحتراز) عن العبث (والتخجيل المذكورين) معا ويمكن ان يكون لواحد منهما والمقصود عند الشاعر ويعلم ذلك بالقرينة .

(او اختبار) اي امتحان (تنبه السامع عند القرينة هل يقنبه) بها على المحذوف) ام لا او اختبار مقدار تنبهه) ومبلغ ذكائه (هل

يتنبه بالقرآن الخفية) على المحذوف (ام لا) مثل لذلك بينهم
بما اذا حضر عندك شخصان احدهما اقدم صحبة من الاخر فتقول
لخطيبك والله حقيق بالاحسان تريد ان اقدمهما صحبة وهو زيد
مثلا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك المسند اليه اختبار المبلغ ذكائه
هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرنية التي معها خفاء وهي ان اهل
الاحسان والصدقة القديمة دون حادتها او لا يتنبه له .

(او ايها) اي ايقاع المتكلم في وهم السامع اي في ذهنه (صونه)
اي حفظه (اي المسند اليه عن لسانك) كقولنا سيظهر ويملا
الله به الارض قسطا وعـد لانريد به المـدي الموعود عجل الله
فرجه فحذفناه (تعظيما له وافخاما) كما هو مقتضى بعض
الروايات (او عكسه اي ايها صون لسانك عنه) اي عن المسند
اليه تحقيرا له واهانة) يعلم مثاله من عكسه كما قال الشاعر
مثيرا اليه :

ولقد علمت بانهم نجس واذا ذكرتهم فسلت فمي

(او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة) الى الانكار لانه قد
تدعو الحاجة الى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانكاره (نحو فاسق
فاجر اي زيد) فالحذف (ليتيسر لك) الانكار اذ لو قلت زيد
فاسق فاجر لم تستطع عند الحاجة الانكار واما اذا احذفت فيمكن
لك (ان تقول ما اردته بل اردت غيره) فتنجى من الغائلة .
فان قلت فهذا حينئذ مدعاة الى الكذب وهو محرم شرعا وقبيح

عقلا قلت نحن نتكلم على اسباب الحذف التي لاحظها البلغاء
واعتبروها في الكلام بحسب مقتضى المقام سواء كان ذلك جائزا شرعا
فيحسن عقلا وذلك كما اذا كان فيه مصلحة مهمة وذلك ظاهر
(او تعينه) اي حذف المسند اليه لتعينه بحيث يعلم ان المسند منحصر
فيه فلا حاجة الى ذكره كقولنا عالم الغيب والشهادة اي الله (او
ادعائه اي) ادعاء (التبيين) نحو وهاب الالوف اي السلطان فحذف
المسند اليه لادعاء تعينه وانه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان
تعينه بذلك ادعائيا لانه يمكن ان يكون غيره من اهل مملكته
كذلك :

(او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة) اي
غم وغلق وضيق صدر (وسامة) قال في المجمع السامة الملااة وزنا
ومعنى حاصل معني ضجرة وسامه بالفارسية (دل كرفته كى) كما
يقول شاعرهم :

دلم كرفته بحدى كه ميل باغ ندارد بحد انكه بچيند كلي دماغ ندارد
فالانسان اذا اغتم او حصل له ضجرة وسامة بسبب من الاسباب
يختار اختصار الكلام بل يترك بعض امور الهضم كما قال في القوانين
ان الامام موسى بن جعفر عايهما السلام كان يترك النوافل اذا اهتم
واغتم كما ورد في الروايات وافتمى بمضمونه في الذكرى انتهى .

(او فوات فرصة) عطف على ضجرة وسامه والكلام على حذف
مضاف اي خوف فوات فرصة لان المقتضى للحذف خوف الفوات لانفس
الفوات والفرصة النوبة والوقت كما في المصباح ومن هنا قال بعضهم انها

قطعه من الزمان يحصل فيها المقصود فالمتكلم الفصيح يحذف
المسند اليه اثلا يفوت المقصود بسبب اطالة الكلام بذكره والامثلة
لذلك كثيرة (او محافظة على سجع) وهو تقارب فواصل الكلام وتشابها
اذا لم يكن الكلام موزونا اي اذا كان نثرا كقولهم (من طابت سيرته
حمدت سيرته) بيناء حمدت للمفعول فلم يقل حمد الناس سيرته لضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر المسند اليه
اعنى الناس لكانت السريرة مرفوعة والسيرة منصوبة فيفترق الفاصلتان
في الكلامين وذلك مرجوح ومرغوب عنه عند البلغاء .

(او) محافظة على (وزن) شعر (او قافية) له ويصح ان يمثل
للموزن بقوله قلت عليل اذ لو ذكر المسند اليه ويقال انا عليل لم
يستقم الوزن واما القافية فكقوله :

وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحوز رمادا بعد اذ هو ساطع
وما المال والاهلون الا ورائع ولا بد يوما ان ترد الودائع
فلو ذكر المسند اليه وقيل ان يرد الناس لاختلفت القافية لصيرورتها
مرفوعة في الاول ومنصوبة في الثاني فحذف المسند اليه لاجل المحافظة
على القافية وفيه ايضا محافظة على الوزن فتدبر .

وقوله (وما اشبه ذلك) عطف على ضجرة وسامة اي كضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب ما اشبه الضجرة والسامة (كقول الصياد)
مخاطبا المطيور الجوارح عند ابصاره للغزال (غزال) اي هذا غزال
(فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال فاطاروه) هكذا بينه بعضهم
وقال فحذف هذا لانك اذ رغبت في التسارع اليه توهمه ان في ذكره

طولا كثيرا يوجب فوته وفراده بحسب زعمه فجعله مثالا لفوات الفرصة
وفيه ما فيه وقال بعض اخر كقول الصياد عند عروض ابصار الغزال
غزال غزال اي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان ذكره بحسب
رغبته في التمساع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يفوته بزعمه وفيه
ايضا مالا يخفى لانه لم يعين المخاطب بالكلام وفي بعض النسخ
كقواك للصياد وذلك ظاهر ولكن الاحسن على النتيجة المتقدمة ان
يفسر المثال كقول الصياد لمصاحبيه الصيادين الاخر هـذا غزال
فاصطادوه فحذف هذا لفوات الفرصة وعليه فالاول اتصاله بقوله
لفوات الفرصة فتأمل .

(وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين) الاولى ان يقول
من غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان
الاخفاء من غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا
غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم بل لا يمكن فتأمل (مثل جاء)
في هذا المثال مالا يخفى اذ لو كان المراد منه حذف الفاعل لكان
مخالفا لما نقل عنهم السيوطي في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف
الفاعل اصلا وان كان المراد منه حذف المبتدأ فلا بد فيه من التصريح
بذلك اي من التصريح بان المسند اليه المحذوف هو المبتدأ لئلا يتوهم
ان المراد الفاعل وهو المذكور فتأمل (وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه) اي ترك المسند اليه وذلك لكون الكلام مثلا
والامثال لا تتغير كما بينا ذلك في باب افعال المدح والذم من
المكورات (مثل رمية من غير رام) اي هذه رمية مصيبة من غير

رام مصيب بل الذي رام مخطيء نظيره بالفارسية :
گه بود کز حکيم روشن راي برنيا يـ درست تدبيري
گاه باشد که کودک نادان بغلط برهدف ژند تيري
فحذف المسند اليه ولم يقل هذه رسمية اتباعا للاستعمال الوارد
على تركه لان هذا الكلام مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن .
وليس اهلا لصدوره منه والامثال كما قلنا لا تغير واول من
قال هذا الكلام رجل من مضر حين نذر ان يذبح بقرة وحش على
جبل بمنى وكان من ارعى الناس فصار كلما يرمي بقرة لا يصيبها رميه
ولم يمكنه ذلك اياما حتى كاد ان يقتل نفسه ثم ان ابنه خرج معه
في بعض الايام للصيد فرمى الاب بقرتين فأخطئهما فلما عرضت الثالثة
رماها الابن فاصابها وكان اذ ذلك لا يحسن الرمي فقال ابوه رسمية من
غير رام فصار مثلا (و) كقوله :

ان بني زملوني بدم شنشنة اعرفها من اخزم
البيت لابي اخزم الطائي الشنشنة الخاق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم
الطائي اوجد جده له ابن يقال له اخزم مات وترك بنين فوثبوا يوما
على جدهم ابي اخزم وادموه فقال هذا البيت والمقصود ان اخزم ايضا
كان عاقا والشاهد في شنشنة حيث لم يقل هذه شنشنة .
(او) كاتباع الاستعمال الوارد (على ترك نظائره كما في) قطع
الصفة بل مطلق التوابع عن التابعية الاعطف النسق ثم (الرفع) اي
رفع التابع المقطوع (على المدح او الذم او الترحم) وعلى جعله خبرا
لمبتدأ محذوف وجوبا (فانهم لا يكادون يذكرون فيه) اي في التابع

المقطوع (المبتدأ) كما قال السيوطي في باب المبتدأ والخبر .
(نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع) اي برفع الامل اي هو
اهل الحمد :

ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم اي هو الرجيم .
ونحو اللهم ارحم عبدك المسكين برفع المسكين اي هو المسكين .
ونحن قد ذكرنا المسئلة في باب النعت من المكررات مستوفاة
(ومنه) اي من هذا الباب اي باب ورود الاستعمال على ترك نظائره
(قولهم بعد ان يذكروا رجلا) فيذكرون امورا واشياء واجمة اليه
(فتى من شأنه كذا وكذا) اي هو اي الرجل المذكور فتى من
شأنه كذا وكذا (و) قولهم (بعد ان يذكروا) احد (الديار
والمنازل) فيذكرون امورا واشياء واجمة اليها (ربيع كذا وكذا)
اي هو اي المذكور من المنازل والديار ربيع اي منزل ربيعي كذا
كذا وكذا (وهذه طريقة مستمرة عندهم) ويأتي نظير هذا البحث
في اوائل باب العصل والوصل مع توضيح منا انشاء الله تعالى وساعدنا
التوفيق لشرح ذلك .

(و) اعلم انه (قد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
وحيثئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول) ليكون نائباً عن الفاعل (ولا
يفتقر هذا) الحذف (الى الامر الاول اعني (القرينة) الخاصة (الدالة
على تعيين) الفاعل (المحذوف بل) يفتقر (الى) الامر الثاني وهو
(مجرد الغرض الداعي الى الحذف) اي حذف الفاعل (مثل قتل
الخارجي) وانما لم يفتقر الحذف حينئذ الى تلك القرينة (لعدم الاعتناء

بشان (الفاعل المحذوف اعني) قاتله وانما المقصود ان يقتل (الخارجي (ليؤمن) المسلمون (من شره) وقد ذكرنا لحذف الفاعل صوراً اخرى في المكررات عند قول السيوطي قالوا لا يحذف للفاعل اصلاً فراجع ان شئت .

وقد يكون حذف الشيء (سواء كان مسنداً اليه او غيره) اشعاراً بانه (اي الشيء المحذوف) بلغ من الفخامة (والعظمة) مبلغاً لا يمكن ذكره) وذلك كما (قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوام اي) يهدي الناس الى (الملة التي او الحالة او الطريقة) الشاهد في حذف واحد من هذه الثلاث لا الناس فتنبه (ففي الحذف فخامة) وعظمة (لا توجد) تلك الفخامة والعظمة (في الذكر) وذلك ظاهر لمن له ذوق سليم وفهم مستقيم .

قال في الكشف للذبي هي اقوام الحالات واسدها او للملة او الطريقة وايضا قدرت لم تجد مع الاثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في ايها الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع ايضاحه انتهى . واعتصر في المقام بان الموصول لكونه اسماً لاصفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار انما هو من ايها الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف مالا يد منه في تصحيح اللفظ كحذف المبتدأ والآخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلاً وقوله يهدي للتي هي اقوام من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكتة كثير في الموارد .

(او) اشعاراً بان... اي الشيء المحذوف (بلغ من الفخامة)

وشدة الشناعة والقبوح (الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او) لا يقدر (السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان) حالكوبك (سائلا عن) الشخص المعهود (الواقع في بلية) محسوسة او غير محسوسة (يقال) في جوابك (لاتسئل عنه) اى عن الشخص المسؤل عنه المعهود والنهى عن السؤال (اما لانه) اى المتكلم المجيب (تجزع ان تجرى على لسانه ما) اى البلية التي (هو) اى الشخص المعهود (فيه) اى تلك البلية والتذكير فيه وفيما ياتى باعتبار لفظ ما (لفظا) اى البلية (واضجاره) اى البلية (المتكلم) المجيب (واما لانك) ايها السائل (لاتقدر على استماعه) اى استماع تلك البلية (لا يحاشه) اى لا يحاش تلك البلية (السامع) السائل (واضجاره) اى اضجار تلك البلية السامع وهذا هو المراد بقولهم بالفا الفارسية (نه مرا طاق كفتن ووه تورايا راي شيدن) .

(واما ذكره) اى المسند اليه (فلكونه اى الذكر) هو (الاصل) في مطلق الالفاظ (ولا مقتضى للمدول عنه) اى عن الذكر فان قلت سياى عنقريب التصريح بان هذه الامور المذكورة الموجبة لذكر المسند اليه انما تكون مع قيام القرنية فالاحتمراز عن العبث في الظاهر كما تقدم انفا مقتضى للمدول عن هذا الاصل .

قلت المقتضى للمدول عن الاصل انما هو قصد الاحتمراز وفعليته لا مجرد امكان ذلك القصد وجوازه ولا يخفى انه غير لازم

(او للاحتياط اضعف التعويل على القرنية) لان دلالة اللفظ اقوى من دلالة القرنية وذلك لخفائها ودرقتها غالبا او لعدم الوثوق

بنياهة السامع وتنبهه او لاشتباه فيها .
فان قلت ان هذا يقتضى ان يكون اللفظ اقوى من القرنية العقلية
فيخالف ما سبق من ان العقل اقوى الدليلين .
قلت ان ذلك بالنسبة الى بعض السامعين وهذا بالنسبة الى بعض
اخر او ان ذلك بالنسبة الى بعض القرائن وهذا بالنسبة الى بعض ائرو
الى ذلك اشرنا بقولنا غالبا .
وقد يجاب بان ما سبق بحسب التخجيل او بالنظر الى ذات اللفظ
وهذا بحسب الحقيقة وبالنظر الى القرنية واللفظ مما .
(او التنبيه على غباوة السامع) اى تنبيه الحاضرين السامعين
على غباوة السامع المقصود بالاسماع وبعبارة اخرى يذكر المسند اليه
مع العلم بان السامع يفهمه وان لم يذكر لوجود القرنية عليه وذلك
لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع حتى يعرفوه ويطلعوا على
حاله او لاجل اهانتته وتحقيره فيقال في جواب كيف زيد :
زيد دنف بذكر المسند اليه تنبيها على ان السامع غبي لا يتبغى ان
يكون الخطاب معه الا بذكر المسند اليه وان كان في السؤال قرنية
دالة عليه يفهمه السامع منها لكونه غير غافل عنها .
(او لزيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه وانكشافه لفهم السامع
(والنقيرير) اى تقرير المسند اليه وتثبية في نفس السامع (ومنه)
اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير .
قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم (واولئك هم المفلحون)
الشاهد في اسم الاشارة الثانية كما اشار اليه بقوله (بتكرير اسم

الإشارة) حيث لم يجعل هم المفلحون خبرا بعد خبر عن اسم
الإشارة الأولى (تنبيها على أنهم) أي الممتقين (كما ثبت لهم الأثره)
أي العلامة أو المكرمة والفضيلة (بالهدى) في دار الدنيا (فرى)
أي الأثره (ثابتة لهم) أي للممتقين (بالفلاح) في دار الآخرة
والمعنى الأول للأثره أولى بقرفية قوله (فجعل كل) واحدة (من
الأثرين في تميزهم) أي الممتقين (بها) أي بكل واحدة من الأثرين
(عن غيرهم بالمثابة) أي بالمكانة والمنزلة (التي أو انفردت) كل
واحدة من الأثرين (كفت) أي كافية حالكونها (مميزة) للممتقين
عن غيرهم (على حياها) أي على انفرادها والحاصل ان تكرير
اسم الإشارة اعنى اولئك افاد ثبوت الأثره لهم أي الممتقين بكل واحد
من الهدى والفلاح مميزا لهم عن غيرهم أي الفاسقين الكافرين ولو
لم يكرر اسم الإشارة وجعل هم المفلحون خبرا ثانيا لاسم الإشارة
الأولى لاحتمل امتيازهم بمجموع الأثرين وبكل واحدة منهما فيحصل
الاجمال فيفتر المقصود اعنى الايضاح الحاصل بالتكرير وسيأتى الكلام
في الآية أيضا في بحث تعريف المسند اليه باسم الإشارة انشاء الله
تعالى .

(ار اظهر تعظيمه) أي المسند اليه (او) اظهر (اهانتها او)
اظهر التبرك بذكره او (اظهر) استلذذه (أي استلذذ المتكلم
بذكر المسند اليه .

وليعلم ان ما ذكر في هذه الصور الاربع انما هو فيما اذا كان
لفظ المسند اليه مفيدا لذلك فالاول كقولك العالم في الدار والثاني

كقولك الجاهل فيها والثالث كقولنا الله ثقتي ورجائي في اتمام الكتاب والرابع كما اذا قيل مثلا ابنة فلان بالباب فنقول نعم بنت فلان بالباب ومن هنا قيل .

اعد ذكر نعمان فان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فلولا قصد هذه الامور لكانت القرنية كافية في الدلالة على المسند اليه كما هو المفروض في المقام فذكره لافادة ما هو المقصود اعني هذه الامور .

(او بسط الكلام) والاطناب فيه بذكر المسند اليه ولو كانت القرنية الخاصة الدالة عليه موجودة في المقام وذلك حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع (اي اسماعه) مطلوبا للمتكلم لعظمته (اي السامع) وشرفه نحو (وما تلك بيمينك يا موسى) قال هي عصاي) اتوكؤ عليها واهش بها علي غمي ولي فيها مارب اخرى .

والشاهد في هي عصاي از كان يكفى في الجواب لولا قصد بسط الكلام مع الله جل جلاله ان يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد بنى الله موسى علي نبينا واله افضل الصلوة والسلام المبتدء والاضافة والادوصاف للمبسط المذكور .

(ولهذا يطال الكلام مع الاحياء ويجوز ان تكون حيث) في المتن (مستعارا للزمان) وان كان معناه الحقيقي كما اشير اليه الممكن قال في المصباح حيث ظرف مكان ، يضاف الى الجملة وهي مبنية علي الضم وبنو تميم ينصبون اذا كانت في موضع نصب انتهى (وقد يكون

يسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج) اى اظهار الفرح والسرور
(وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة) للحال والمقام (كما يقال من
فبيك فتقول) مفتخرا او مبتهجا (نينبا حبيب الله ابو القاسم محمد
بن عبدالله (ص) الى غير ذلك من الاوصاف) التى له (ص)
كخاتم النبیین وسيد المرسلین اشرف خلق الله العربى المدينى .
بلغ العلمى بكماله كشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله
صلوا عليه واله .

(وقد يذكر المسند اليه للمتهويل) اى التخويف وذلك اذا كان
اسم المسند اليه مفيدا للمتهويل كقولهم امير المؤمنين يامرك بكذا
تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل امره .
(او) يذكر المسند اليه لظهار (التعجب) نحو الصبى يقاوم
الاسد اذ لاشك ان منشاء التعجب مقاومته للاسد لكن في ذكره اظهار
التعجب من ذلك .

(او الاشهاد في قضية) كان يقال لمن هو حاضر في مجلس البيع
زيد باع داره بالف دينار لعمرو فيذكر المسند اليه اعنى زيدا لاجل
ان يكون متعينا فلا يقع التباس ولا يجد الشاهد سبيلا للانكار اذا
اريد منه الشهادة .

(او التسجيل على السامع) اى كتابة الحكم عليه بين يدي
الحاكم فيقول الكاتب زيد باع داره بالف ثم يكتبه في ديوان الحكم
(حتى لا يكون له) اى للسامع (سبيل الى الانكار) وقد مثل
بعضهم لذلك بما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا علمى

نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على نفسه بكذا فيذكر
المسند اليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا الى الانكار بان يقول للمحاكم
عند التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم
انكر ولم اطلب الاعذار فيه (هذا الذي ذكر من قوله فلكونه الاصل
الى قول الشارح حتى لا يكون له سبيل الى الانكار) كله مع قيام
القرينة (على المحذوف اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة
لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف اذ قد تقدم ان
الحذف يقتصر الى امرين احدهما وجود القرائن فلا وجه لجعل هذه
الامور مقتضيا للذكر بل المقتضى حينئذ هو عدمها كما يصرح بعيد
هذا) ومما جعله المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام بالنسبة
الى كل مسند اليه) اي ان يكون الخبر صالحا لان ينسب الى كل
واحد من الاشخاص المتعددة (والمراد تخصيصه) اي الخبر (بمعين)
اي بشخص معين (نحو زيد قام وعمر زهبا وخالد في الدار) فان
الاخبار في هذه الامثلة سالحة لان ينسب الى كل من يمكن صدورها
عنه ولكن المراد تخصيص كل واحد منها بشخص معين وهو زيد
في الاول وعمر في الثاني وخالد في الثالث فوجب ذكر المسند اليه
في كل واحد من هذه الامثلة الثلاث ليعين المراد .

(واعترض المصنف عليه) اي على السكاكي (بانه ان قامت
قرينة) خاصة (تدل عليه) اي على الشخص المعين الذي هو المراد
(ان حذف) ذلك الشخص المراد (فعموم الخبر واردة تخصيصه
بمعين وجاهدا لا يقتضيان ذكره) اي المسند اليه اي الشخص المراد

بل لا يحتاج الى ذكره لوجود القرنية الخاصة الدالة عليه كما هو
المفروض .

(بل لا بد) في الحذف حينئذ من (ان ينضم اليهما) اى كونه
الخبر عام النسبة واردة تخصيصه بمعين (امر ثالث كما انبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك) من الامور المذكورة انفا (ليترجح) بهذه الضميمة
(الذكر على الحذف) هذا كله فيما اذا قامت القرنية (وان لم
تقم قرنية دالة على المسند اليها على الشخص المعين المراد تخصيص
الخبر به (كان ذكره) اى المسند اليه حينئذ (واجبا لانتفاء شرط
الحذف) ايعنى القرنية (لا لاقتضاء عموم النسبة) واردة التخصيص
(وجوابه) اى جواب اعتراض المصنف انا نختمار الثانى اى عدم
قيام القرنية بدعوى ان (عموم النسبة واردة التخصيص) بمعين
(تفصيل) وبيان (لانتفاء القرنية وتحقيق له) بمعنى انه اذا اجتمع
الامران اى عموم النسبة واردة التخصيص يكشف هذا الاجتماع عن
انه لاقرنية هنا فيكون ذكره واجبا فكلام المفتاح حق لاغبار عليه
(لانه) اى الخبر (اذا لم يكن عام النسبة) الى كل احد (نحو
خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله جل جلاله) لوجود
القرنية العقلية الدالة على انه لا خالق الا الله فاطر السموات والارض
(وان كان) الخبر (عام النسبة ولم يرد تخصيصه) بمعين (نحو
خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه) من هذا الكلام (ان المراد
كل احد) خير من هذا الفاسق (ولا نعنى بالقرنية سوى ما يدل
على المراد) والذال على المراد موجود في الصورتين كما بينا والا

فمن اين عرفنا ان المراد في الصورة الاولى هو الله تعالى وفي الثانية كل واحد .

(وقيل مراده) اي مراد المصنف من الاعتراض انه ان لم تقم قرنية (فيكون ذكره) اي المسند اليه (واجبا لاراجحا) فعموم النسبة واردة التخصيص لا يكونان من اقسام المقتضى (و) ذلك لان (المقتضى) في اصطلاح هذا العلم (ما يكون مرجحا لاموجبا او مراده انه اذا لم تقم قرينة (فيكون ذكره) اي ذكر المسند اليه (واجبا فلا يكون) الذكر (مقتضى الحال) فعلى كلا الاحتمالين لاتكون مسألة عموم النسبة واردة التخصيص من مباحث هذا العلم لانه كما تقدم علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال .

(والجواب) اي جواب كلا الاحتمالين (ان المقتضى) في اصطلاح هذا العلم (اعم من الموجب والمرجح) هذا جواب الاحتمال الاول (و) اما جواب الاحتمال الثانى فهو قوله (لانسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقضيات الاحوال) المذكوره في مباحث هذا العلم (بهذه المثابة) أى مما هو واجب كحذف المسند اليه في الرفع على المدح او الذم او الترحم فليكن الذكر فيما نحن فيه ايضا كذلك .

(فائدة) اعلم انه ليس الغرض من بيان النكات في بابى الحذف والذكر بل في باب من ابواب هذا الفن الاستيعاب والحصر لان النكات المقتضية للاعتبارات المناسبة للمقام والحال ليست سماعية بل المدارف فيها

الذوق السليم والفهم المستقيم فكل نكته عدها الذوق والفهم مقتضيا
لاعتبار ما مناسب للمجال والمقام يعمل بها وان لم يذكرها اهل هذا
اللغز .

(اما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة) اي ايراده في الكلام
معرفة لاجل معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف ايراده معرفة
فانه وظيفة البليغ المستعمل للفظ .

(وهو) اي المعرفة والتذكير باعتبار الخبر (ماوضع ليستعمل
في شيء بعينه) هذا ماخوذ من كلام ابن الحاجب مع تصحيح من
نجم الائمة فانه قال المعرفة ماوضع لشيء بعينه فقال الجامي اي
بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا
بهذه المعلوماتية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخيثة فهو النكرة فقوله ماوضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة .

وقال نجم الائمة معنى قوله (اي ابن الحاجب) بعينه احتراز
عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا
اذ لو اراد ذلك لم يدخل في عده الا الاعلام اذا الضائر والمبهمات
وذو اللام والمضف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى
ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما في الاعلام
اولا كما في غيرها ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل
ذاللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مر كبا للمار في حد الاسم ان المر كبات
ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم

استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنه موضوع مع ما دخل عليه وضع
الأفراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب
لقيمتهما لأنهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمرة في نحو ربه رجلا ونعم
رجلا وبئس رجلا والحق أنه منكر .

ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبل
بحكم من الأحكام نحو جائني رجل فضربته لأن هذا للضمير لهذا
الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جائني
رجل فضربت الرجل وأما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما
في ربه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعهود إليه بحكم أولا انتهى وأما
قوله (وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به إلى خارج إشارة وضعية)
فهو مأخوذ من كلام نجم الأئمة مع تغيير ما .

فإنه قال والأصح في رسم المعرفة أن يقال (ما أشير به إلى خارج
مختص إشارة وضعية .

فيدخل فيه جميع الضماير وأن عادت إلى نكرات والمعرف باللام
العهدية وإن كان المعهود نكرة إذا كان المعهود إليه أو المعهود
مختصة قبل بحكم لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان
منكر أو أما إن لم يختص المعهود إليه بشيء قبل نحو أرجل قائم
أبوه وأظبي كان أمك أم حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان
ونحوربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا ويا لها قصة ورب رجلا وأخيه
فالضامير كلها نكرة إذ لم يسبق اختصاص الرجوع إليه بحكم ولو
قلت رب رجل كريم وأخيه لم يجوز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها

بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو **عج** وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جائي زجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعاً فقولنا ماشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ماسبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه .

ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الامن سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها انتهى وانما نقلنا كلامه لانه بطوله يفيدك في المباحث الآتية ايضا .

(و) انما (قدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس) اي الاصل فيه التنكير قيل وانما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد فلا بد من ان يكون معرفة وايضا العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك

الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجود هذا ولكن سيأتي في بحث تنكير المسند المناقشة في ذلك فانتظر .
واما كون الاصل في المسندالتنكير فلانه محكوم به والحكم بالمعلوم كالنار حادة لايفيد فلا بد من ان يكون المقصود من الكلام اثبات شيء بجهول لشيء معلوم معين هذا ولكن سيأتي المناقشة في ذلك ايضا في الموضوع المذكور .

وقيل انما قدم التعريف لانه وجودي والتنكير عدوى وقيل لان المعرف اعم من المنكر فقدم عليه والمراد به ان المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة او الكثرة او غير ذلك كالتحقيق والتنظيم ونحوهما مما سيأتي في بحث تنكير المسند اليه والمعرف يدل على الحقيقة لابقيد او المراد ان المعرف عام اذا دخلته ال على ماسيأتي في المعرف باللام او الاضافة بخلاف النكرة في الاثبات كما هو واضح فتأمل جيدا .
وكيفكان (فتعريفه) اي المسند اليه (لافادة) المتكلم (المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض كما مر) في اول الباب الاول (هي) اي الغرض والتانيث باعتبار الخبر وهو قوله (افادة) المتكلم (المخاطب) اما (الحكم اولازمه وهو) اي اللازم (ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين) اي المسند اليه والمسند (يحكم) في الثاني اي حين افادة لازم الحكم (بانه) اي المتكلم (عالم بوقوع النسبة) بين الطرفين نحو قد حفظت التوراة وقد مر بيانه مستوفي هناك (ولاشك ان احتمال تحقق الحكم) في كلمتا الصورتين (متى كان ابعدا) كما في قولك زيد حافظ للتوراة (كانت

الفائدة في الاعلام به) اي بذلك الحكم الا بعد (اقوي) واتم
(وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصصا ازداد الحكم بعدا) من
الذهن وكلما ازداد المسند اليه والمسند عموما ازداد الحكم قريبا من
الذهن حتى يصل بالقرب الى حد لا فائدة في الاخبار به كما في
قولك النار حارة فالمدار والمناطق في قوة الفائدة وضعفها هو البعد من
الذهن وقربه منه (كما ترى في قولك شيء ما موجود) هذا مثال
لما هو قريب من الذهن لعموم المسند اليه والمسند فيه وذلك واضح
(وقولك زيد حافظ للتوراة) هذا مثال لما هو بعيد من الذهن
لتخصص المسند اليه لكونه شخصا معيناً وكذلك المسند لكونه من
افعال النصوص (فائدة) ازداد من الزيادة اصله ازتيد قلبت التاء
دالا والياء الفا كما اشار اليه ابن مالك في قوله

طاتا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازداد وادكر دالا يفي

(ففادته اتم فائدة تقضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان يمكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشار به) اي في
ذلك الوصف (غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض) الشاهد
في الها حيث تخصص بوصف لا يشار به فيه غيره وذلك الوصف كونه
خالق السماء والارض (و) كقولك (لقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد) الشاهد في رجلا حيث تخصص بوصف لا يشار به
فيه غيره وذلك الوصف التسليم عليك بالقيود المذكورة ولا يذهب عليك
ان المثالين ليسا من المسند اليه وذلك واضح .

(لانه) اي تخصيص النكرة بالوصف المذكور (لا يكون في قوة تخصيص

المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص المنكرة) لانه عارضى حصل بالاستعمال
والتقييد حينه .

(ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة) وتلك الوجوه عند
الجمهور ستة كما قال الشاعر بالفارسية .

معارف شش بود مضمراً اضافة علم ذو اللام موصول اشارة
ووجه الانحصار فيها ان التعيين في لفظ المعرفة اما ان يفيد
نفس اللفظ وجوهرة وهو العلم كما قال ابن مالك .

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

او يفيد حرف وهو ذو اللام او تفيد القرنية في الكلام وهو
المضمراً او تفيد الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيد
الاشارة العقلية الى نسبة معهودة معلومة المساع وتلك النسبة ان كانت
خبرية فهو الموصول والا فهو المضاف الى احد الخمسة (يتعلق بها)
اي بتلك الوجوه (اغراض مختلفة اشار اليها) اى الى الاغراض او
الى الوجوه (بقوله لان المقام للمتكلم او الخطاب او الغيبة) فاذا
قيل مثلا من اكرم زيدا وكننت انت المكرم له فنقول انا ولا نقول
فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت واذا كان المكرم له
عمراً الغائب وكان قد تقدم له ذكر قلت هو فالحاصل انه اذا كان
المقام للمتكلم والخطاب او الغيبة لا يشعر بذلك الا الضمير الموضوع
لذلك وهذا لا ينافي كون الاسم الظاهر ايضا مشعراً بذلك لانه ليس
نصافي ذلك فنقول الخليفة امير المؤمنين امر بكذا يحتمل المتكلم ويحتمل
الاخبار عن غيره فليس نصافي ذلك بخلاف انا امرت بكذا فانه نصافي ذلك .

والحاصل ان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب ومن الغائب من حيث أنه غائب فلا يرد ان مقام التكلم ثابت في قول الخليفة امير المؤمنين امر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعنى توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لاتخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لاتستدعى الاضمار لان الاسم الظاهر كما ياتى في بحث الانتفات في حكم الغائب (وقدم) المصنف (المضمرة لكونه اعرف المعارف) ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة وفي رتبة العلم هذا عند الجمهور :

وقال الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم اسم الاشارة والموصول ثم ذو اللام واما المضاف فتحكمه حكم ماضيف اليه وهنا اقوال اخذ لا فائدة مهمة في ايرادها وسياتى في اول بحث تعريف المسند اليه كلام مناسب للمقام فانظر .

واعرف المضمرة المتكلم ثم المخاطب قال الرضى وانما كان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم .

(واصل الخطاب ان يكون طعين واحدا كان) نحو رايت وترى (او كثيرا) نحو رايتما ورايتم وتريان وترون وذلك (لان وضع المعارف) كما تقدم انفا (على ان تستعمل طعين مع ان الخطاب) في اللغة (هو توجيه الكلام الى) سامع (حاضر فيكون معينا)

وهو الاصل (وقد يترك) الاصل (اى الخطاب مع معين) ليتوجه الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب) اى كل من يصلح ان يكون مخاطبا (على سبيل البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم .

قال في الكشاف يجوز ان يكون لو ترى خطابا لرسول (ص) وفيه وجهان ان يراد به التمنى كانه قال وليتك ترى كقوله (ص) للمغيرة لو نظرت اليها والتمنى لرسول الله كما كان الترجي له (ص) في لعلمهم يهتدون لانه (ص) تجرع منهم الغصص ومن عداوتهم واضرارهم فجعل الله له تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الحياء والخزي والغم ليشمت بهم وان تكون لو الامتناعية قد حذف جوابها وهو لرايت امرا فظيما او لرايت اسوء حال ترى (ثم قول) ويجوز ان يخاطب به كل احد كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد به مخاطبا بعينه فكانك قلت ان اكرم وان احسن اليه .

ولو واذا كلاهما للمضى وانما جاز ذلك لان المترقب من الله بمنزلة الموجود المقطوع به في تحققه انتهى والى حاصل وجهى الكشاف يشير بقوله (لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفضيع حال المجرمين) اى تقييح حالهم وشدتها .

قال في المصباح فظيع الامر فظاعة جاوز الحد في القبح فهو فظيع وافظع افظاءا فهو مفظع مثله وانظع الرجل بالبناء للمفعول نزل به امر شديد انتهى .

(تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل
المحشر الى حيث يمتنع خفائها فلا يختص بها) اي بحالهم الفظيعة
(رؤيوة راه دون راه واذا كان كذلك فلا يختص بهاي بهذا الخطاب)
اي بقوله لو ترى (مخاطب دون مخاطب بل كل من يقاى منه
الرؤيوة فله مدخل في هذا الخطاب (و) وجد (في بعض النسخ)
مكان قوله فلا يختص به بتذكير الضمير (فلا يختص بها) بمنايبت
الضمير (اي برؤيوة حالهم مخاطب) فالضمير المؤنث راجع الى حالهم
الفظيعة على تقدير مضاف وهو الرؤيوة اما قبل لفظة الحال او بعد الباء
في بها (او بحالهم رؤيوة مخاطب) فالضمير المؤنث ايضا راجع الى
حالهم الفظيعة لكن (على حذف مضاف) وهو الرؤيوة ايضا لكن قبل
لفظة مخاطب .

(قال في الايضاح وقد يترك) الاصل اي الخطاب مع مع-ين
ليتروجه (الي غير معين نحو و قولك) (فلان لثيم ان اكرمه
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد) بالخطاب الخ (مخاطبا
بمعينه اي مخاطبا معينيا) بل تريد (الفعل المبني للمفعول اي) ان
اكرم او احسن اليه فتخرجه) اي قولك اكرمه الخ (في صورة
الخطاب) لفظا لا معنى وذلك لانك لا تريد مخاطبا معينيا (ليفيد
العموم) اي يشمل كل من يمكن منه الرؤيوة (وهو) اي اخراج
الكلام في صورة الخطاب لفظا لا معنى ليفيد العموم (في القران كثير
نحو ولو ترى الاية) حيث (اخرج) هذا الفعل اعنى ترى (في
صورة الخطاب) لفظا فقط وانما يحمل على هذا اي صورة الخطاب

لفظا فقط (لما اريد العموم) اي لارادة العموم (فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعيذه . كما اشرنا نحن الى ذلك (لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى) حينئذ اذا الخطاب مشعر بالتعيين والخصوص لا العموم فيلزم تعليل الشيء بما يتألفيه فتأمل جيدا .

(وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحتمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك) اي بما قلنا في متعلق التعليلين (لفظ المفتاح) حيث قال وانه في القران كثير لحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصد الى تفضيع حال المجرمين .

(وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو) اي العلم اسما كان او لقبا او كنية (ماوضع لشيء مع جميع مشخصاته) التي تمنع من وقوع الشركة فيه .

والمراد بتلك المشخصات امارات الشخص وعلاماته المميزة له من غيره من الاعراض والصفات كالكم والكيف لانها امارات وعلامات يعرف بها الشخص ويتميز عما عداه فتبدل المشخصات لايوجب تبدل الشخص .

واعترض بان التعريف لا يصدق فيما اذا اسمى الاب واده الذي لم يره فانه حينئذ لم يطلع على جميع مشخصاته والذي يتعقله حين التسمية من اماراته وعلاماته امور كلية لاتفيد تشخصه لان ضم كلي وهو ماتعقله من الامارات والوصاف الى كلي اخر وهو الذات لايفيد

تشخصه وتعيّنه .

واجيب بانه لا يتعين في الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة المشخصات
بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئي
وحاصله ان معرفة المشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفي في وضع
العلم ونظير ذلك ما قيل في وجه كون لفظ الله علما .
واعترض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه
موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون
لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع
م مشخصاته .

واجيب عن ذلك بان التعريف لما علميته حقيقية وهو علم الشخص
بخلاف علم الجنس فانه علميته حكمية حتى صرح النجاة بان علمية
الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولاحكام لفظية كما قال في الالفيه .
ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
قيل ويمكن ان يجعل التعريف شاملا لعلم الجنس بان يراد
بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة
لعلم الجنس وهذا اولي ويظهر وجهه من المباحث الاتيه .

واما اسماء الكتب فقيل انها وضعت للمقدر المشترك بين النسخ
او ما وجد منها فعليه ليست باعلام وقيل انها وضعت للمنقوش الاولى
وهي نسخة المصنف ويكون الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع
فعليه تدخل في الاعلام المشتركة .

واما اسماء العلوم فلتكتف بما حققه بعض المتأخرين على قول

صاحب القوانين ان قولنا اصول الفقه علم لهذا العلم وهذا نصه الظاهر انه يريد بالعلمية هنا نحو ما في كلام النحاة من ان الرفع علم الفاعلية اى علامة الفاعلية بناء على ان كل اسم علامة طسماء لا ما هو من قبيل علم الشخص والالم يصح تحديد مسماء بظابط ان الجزئى الحقيقى لا يعرف ولا يعرف به وعلم الشخص ما كان مسماء جزئيا ولا ما هو من قبيل علم الجنس كما يظهر وجهه بملاحظ نظائره من اسامى سائر العلوم التى يصح اطلاق العلمية على جميعها حيث لا يعامل معها معاملة المعارف بل يعامل معها معاملة النكرات من صحة الاضافة ودخول لام التعريف وغير ذلك ويمكن الفرق بين ما عبر عن جنس تعريفه بالمعرفة فيكون من قبيل علم الجنس كالفقه واصول الفقه وما عبر عن جنس تعريفه بالانكسرة فيكون من قبيل اسم الجنس كالنحو والمطابق .

ولكن يا بابه صحة دخول لام التعريف على الجميع ولا ينقض ذلك باصول الفقه حيث لا يصح اضافته ولا دخول لام التعريف عليه بالنسبة الى معناه العلمى لانه من جهة وجود المانع وهو الاضافة الموجودة فية الحاصلة باعتبار المعنى اللغوى المنقول منه لامن جهة فقد المقتضى وهو قبول معناه التعريف بواسطة الاداة او الاضافة فليتدبر انتهى .

فتمحصل من جميع ما حققنا لك ان العلم وضع للشيء وهو الذات بضميمة المشخصات فالمشخصات جزء من الموضوع له لانها ارزائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والمشخصات حاصلة بطريق التبع . فان قلت هذا يقتضى ان يكون استعمال العلم مجازا عند تبديل المشخصات لان صفات الطغولية مثلا الحاصلة عند الوضع تزول عند الكبر والشخيوخة

كصغر الاعضاء وعدم النطق وعدم التمييز فان كلمها تزول عند الكبر والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا .

قلنا ان المراد بالمشخصات هي المشتركة بين جميع احواله التي يتحقق بها جزئيه وتمنع من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص وامثالها ولا شك انها صفات ومشخصات لازمة له في جميع الاحوال فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها بما يتبدل .

والحاصل ان المراد بالمشخصات المعتبرة جزء للموضوع له الصفات والعوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات ولا تحصل للذات الا بها .

وليعلم ان الاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه كما قال .

وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة داخله في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك قال في القوانين في القانون الثانى وفي معنى الوضع استعمال اللفظ في شيء مع القرنية مكررا الى ان يستغنى من القرنية فيصير حقيقة انتهى .

(وقدمها) اى العلمية (على بقية المعارف لانها اعرف منها) لانها يعين المسمى بنفس اللفظ بخلاف البقية لانها تعينه اما بقيد لفظى وهو الصلة وال والمضاف اليه او بقيد معنوى وهو الاشارة فتأمل .
(لاحضاره اى المسند اليه) لا يذهب عليك ان في الكلام نوع

استخدام لان الضمير في قوله لاحضاره طمعنى المسند اليه ومدلوله
والمعرف بالعلمية لفظه اللهم الا ان يقال ان الكلام على حذف مضاف
اى لاحضار مدلوله (بعينه اى بشخصه) اورد على ذلك بان الاحضار
بعينه لايتأتى في المثال الا ترى اعنى قل هو الله احد فان المعنى الذي
وضع له لفظ الجلالة لا يتأتى حضوره في ذهن السامع بعينه لعدم العلم
بذاته والاحاطة بجميع صفاته .

واجيب عن ذلك بان المراد بالاحضار بعينه مايتناول احضاره بوجه
جزئى كاحضاره بذاته مشخصاته .

او بوجه كلي ينحصر فيه فالاول كزيد والثانى كلفظ الجلالة
فانه معناه يستحضر بوجه كلي منحصر فيه تعالى وتقدس ككونه
واجب الوجود الخالق للعالم وكانه الى ذلك اشار بقوله (بحيث يكون
متميزا عن جميع ماعداء) فالمدار في حضوره في الذهن بعينه على
صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداء ولو بملاحظة خاصة
مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فعليه يمكن احضاره
تعالى وتقدس بعينه في ذهن السامع والمراد بالاحضار في الذهن التفاته
اليه جل جلاله وتوجهه اليه ولاشك ان السامع اذا سمع لفظ الجلالة
يتوجه ذهنه اليه جل جلاله .

(واحترز به اى بقوله بعينه) عن احضاره باسم جنسه نحو رجل
عالم جائدى فانه لايفهم منه الا رجل متصف بالعلم فيحتمل ان يكون
هو زيدا او غيره واعترض بان الاحضار بعينه قد يحصل باسم الجنس
كما اذا لم يكن في البلد الا عالم واحد واجيب بان المراد الاحضار

من حيث الوضع والاحضار في المثال في الفرض المذكور عارضى لانه بسبب الانحصار لامن حيث الوضع وليعلم ان الشاهد في رجل وانما اتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة فلا تغفل (في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به) اي بقوله ابتداء (عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب) لان الاحضار به انما يكون بسبب تقدم المرجع لفظا او معنى او حكما فلا يكون الاحضار فيه اول مرة (نحو جاء زيد وهو راكب) فاحضار المسند اعني مدلول هو انما يكون بسبب ذكر ما يعود اليه اعني زيد اولا (باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع) :

قال الرضى عند قول ابن الحاجب العلم ماوضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الاطسمي معين ولا نظره الى تناوله معيناً اخر كما كان في سائر المعارف ثم قال قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لايتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فاما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لطغنيين لكن تناوله المعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لثلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم انتهى (واحترز به) اي بقوله باسم مختص به (عن احضاره بضمير المتكلم)

نحو انا ضربت (و) ضمير (المخاطب) نحو انت ضربت (واسم
الاشارة) نحو هذا ضرب زيد (والموصول) نحو الذي اكرم زيد (جاء
(والمعرف بلام العهد) نحو وليس الذكر كالانثى (والاضافة) نحو
قال ابن عباس (فانه يمكن احضاره) اى المسند اليه (بعينه ابتداء
بكل واحد منها) كما عرفت في الامثلة (لكن ليس شيء منها بمسند
اليه معين) لانها كما نقلنا عن الرضى انما وضعت لتطلق على اى معين
يراد بخلاف العلم فانه لم يوضع الا لسمى معين وهذا الفرق متشابه
الوضع فيهما ويأتى بيانه في اخر المبحث .

(فان قيل هذا القيد) اى قوله باسم مختص به (مغن عن الاولين
اى قوله بعينه وابتداء) لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا
العلم) فيخرج به كل ماخرج بالاولين فذكرهما لغو غير محتاج اليه
(قلنا) لانسلم ان ذكر القيود هنا للاحتراز ولتحقيق مقام العملية
بل المقصود من ذكرها ايضاح المقام وتاكيد كونه كما ياتى في بحث وصف
المسند اليه نحو زيد التاجر وامس الدابر والى ما ذكرها اشار بلفظة
بعد في قوله (بعد التسليم ان ذكر القيود) الثلاثة اعنى بعينه وابتداء
واسم مختص به كلها (انما هو) اى ذكر القيود (لتحقيق مقام العملية)
والاحتراز عن غير ذلك المقام والمراد بمقام العملية الامر الذى يتضمن تعريف
المسند اليه بالعملية (فلا باس بان يقع فيها) اى في القيود (ما) اى
قيد (يصح به) اى بذلك القيد (الاحتراز عن الجميع) اى عن جميع
ما يريد الاحتراز عنه فلا مانع من كون بقية القيود للتوضيح والتاكيد
لا للاحتراز (كما في التعريفات) الاخر .

قال بعض المحققين في حاشية شرح المطالع في بحث ختلال التعريف عند قول الشارح وهو القيد المستدرك ما هذا نصه اشارة بقوله وهو القيد المستدرك الى بطلان ما اشتهر من ان كل قيد في الحد لابد ان يحترز به عن شيء والا كان مستدركا فانه باطل قطعا لانهم يوردون في التعريفات فصولا متساوية وخواص كذلك انتهى .

فتمحصل مما ذكرنا انه يضح ان يكون كل واحد من القيود الثلاثة للاحتراز عن الجميع ولا مانع في ذلك .

(لا يقال ان قوله ابتداء) لا يصح الاحتراز به عن الجميع لانه (احتراز عن المضمرة الغائب والمعرف بلام العهد والموصول) فقط فيحتاج اخراج غير هذه الثلاثة الى قوله باسم مختص به (لانا نقول هذا) اي اختصاص الاحتراز بقوله ابتداء بهذه الثلاثة (موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضار الا يتموقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه) يعني الصلة ولام التعريف والتكلم والخطاب والاشارة والاضافة (ولو اريد ذلك) اي كون معنى قوله ابتداء بنفس لفظه فحينئذ (يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد المتيا والتي يكون) قوله ابتداء (احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص) ابتداء بالاحتراز عن (ما ذكر) يعني المعارف الثلاث (جهة) صحة (لان اللفظ الموضوع لطعين انما هو العلم وما سواه) من المعارف (انما وضع ليستعمل في معين) اي معين كان فلا يختص لفظه بمعين خاص عند الوضع فتأمل .

(فائدة) اللتيا تصغير التى قال السيوطى خالفوا بها تصغير المعرب في بقاء اولها على حركة الأصلية والنعويض من ضمه الفاء مزيدة في اخرها اذا عرفت ذلك فاعلم ان الليتا والتي مثل والاصل فيهما ان رجلا تزوج قصيرة صببية الخلفة فقاسى عنها شداؤد فطلقها فتزوج طويلة فقاسى منها اضعاف ذلك فطلقها وقال بعد اللتيا والتي لا تزوج ابدا ثم صارت مثلا وكنتى بها عن الشداؤد المتعاقبة .

(فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه) اي ابتداء (اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره اى المسند اليه) في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لاتفيد اول زمان ذكرها الامفهوماتها الكلية) لان لفظة هذامثلا لاتفيد اول زمان ذكرها الا كلى المفرد المذكر المشار اليه (وافادتها للمجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرنية معينة لها في الكلام كتقدم الذكر في ضمير الغائب (والاشارة) بالبدا والحاجب ونحوهما في اسماء الاشارة (والعلم بالصلة) في الموصول (و) العلم با (لنسبة) في المضاف (ونحو ذلك) كالنكلم والخطاب في ضمير المتكلم والمخاطب وكالمعهوريه في المعرف باللام (ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً) من كون كل واحد من القيود الثلاثة للاحتراز عن شيء من المعارف حسب ما تقدم .

(تنبيه) اعلم ان في وضع اسماء الاشارة والموصولات والضمائر قولين احدهما وهو قول قدماء اهل العربية ان الموضوع له فيها عام كالوضع والمستعمل فيه فيها خاص فتكون مجازات بلا حقيقة مستعملة

كما قيل في لفظة الرحمن .

وثانيهما وهو قول المناخرين ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص قال شارح الكافية المعرفة ستة انواع بالاستقراء فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله الة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يتبادر ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك الة للموضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص .

والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومهوريته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومهوريته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلوميته ومهوريته فانه بهذا الاعتبار نكرة .

والثالث المبهات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها وضعا عاما كايا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظ هذا بالياء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان

التصور المعبر فيه عام وهو القدر المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بيثها .

والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية او عرف بالنداء نحويا رجل اذا قصد به معين بخلاف يارجلا لغير معين فانه بكرة ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذا اصل يارجل يايها الرجل .

والسادس المضاف الى احدها معنى اى اضافة معنوية انتهى باختصار فاحفظ ذلك فانه يفيدك في المباحث الاتية كما يتضح بذلك ما تقدم (نحو قل هو الله احد) في تركيبه قولان احدهما ان يكون هو مبتدئ والله خبرا اوليا واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على جواز ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة كما ذكره الرضى بشرط ان يستفاد من البديل ما لم يستفد من المبدل منه وثانيهما ان يكون هو ضمير الشأن مبتدئ اوليا والله مبتدئ ثانيا واحد خبره والجملة خبر الضمير والشاهد انما هو على هذا القول في ايراد المند اليه عام الاجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بعينه باسم مختص به يعنى لفظ الجلالة .

واما على القول الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسندا اليه بل مسندا او بدلا منه فتدبر جيدا .

(فالله اصلها الاله) قال بعض المحققين ان ال فى قوله اصلها الاله من الحكاية لمن المحكى فمرده ان اصله منكرها وانما ادخل

حرف التعريف عليه لافادة الحصر كما ياتي في زيد الامير رد اعلى
من يقول اصله لاه فاصله اله منكر (حذفتم الهمزة) من اوله
(وعرضت منها حرف التعريف) يعني ال فادغم لامه في لامه فصار
الله (ثم جعل علما للمذات الواجب الخالق لكل شيء ومن زعم انه
اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للمعبودية وكل منهما كلي
انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا
تري ان قولنا لا اله الا الله كلمه توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته (الكليين) لاعلمنا للفرد الموجود منه (اي من المفهوم) لما
افاد التوحيد لان المفهوم (الكلي) (من حيث هو) كلي مع قطع
النظر عن الدليل الدال على انحصاره في فرد (يحتمل الكثرة) بل
بها قوامه وتماهه كما يظهر من قولهم المفهوم ان امتنع فرض صدقه
علي كثيرين فجزمي والافكلى .

(وايضا) اشكال اخر على كون الله اسما للمفهوم الكلي المذكور
لانه ان كان كذلك (بالمراد بالاله في هذه الكلمة) يعنى قولنا
لا اله الا الله .

(اما المعبود بالحق) الكلي كما ان المراد بلفظ الله على زعم هذا الساهي
ايضا ذلك (قيلوم) حينئذ (استثناء الشيء من نفسه) وهو غير
جائز بل غلط (او) المراد بالاله في هذه الكلمة (مطلق المعبود) اي
اعم من ان يكون معبودا بالحق او الباطل (فليزم) حينئذ (الكذب)
اذ نفى جنس الاله بهذا المعنى اعم غير مطابق للواقع (لكثرة

المعبودات الباطلة) عند اغلب الناس وذلك ظاهر .
(فيجب ان يكون اله) فى هذه الكلمة (بمعنى المعبود بالحق والله
علما للفرد الموجود منه) لا اسما للمفهوم الكلى كما زعم هذا السامى
(والمعنى) اى معنى هذه الكلمة اى قولنا لا اله الا الله انه (لا مستحق
للمعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم)
وهذا معنى صحيح لاغبار عليه .

(وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس) .
وفى تفسير ابى السعود ما يتضح به حقيقة الحال فى اسم الله الذى الجلال
من حيث الاشتقاق والموضوع له والاعلال وما فيه من الأقوال فلا
باس فى نقله وان كان فيه شىء من التطويل فى المقال لان استيفاء
الكلام فى هذا الاسم الجليل لاسيما فى هذا المقام مطابق لمقتضى
الحال اذا لمقام يقتضى نقل ما فيه من القيل والقال .

قال ما هذا نصه الله اصله الا له فحذفت همزته على غير قياس كما
ينبىء عنه وجود الادغام وتعويض الالف واللام عنها حيث ازماء وجردا
عن معنى التعريف ولذلك قيل يا الله بالقطع فان المحذوف القياسى فى
حكم الثابت فلا يحتاج الى التدارك بما ذكر من الادغام والتعويض
وقيل على قياس تخفيف الهمزة فيكون الادغام والتعويض من خواص
اسم الجليل ليمناز بذلك عما عداه امتياز سماه عما سواه بما يوجد
فيه من نعوت الكمال .

والا له فى الاصل اسم جنس يقع على كل معبود بحق او باطل

اي مع قطع النظر عن وصف الحقيقة والبطلان لامع اعتبار احدهما لا بعينه ثم غلب على المعبود بالحق كالنجم والصق .
واما الله بحذف الهمزة فعلم مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا واشتقاقه من الالاهة والالوهة والالوهية بمعنى العبادة حسبما نص عليه الجوهري على انه اسم بمعنى المألوه كالكتاب بمعنى المكتوب لاعلى انه صفة منها بدليل انه يوصف ولا يوصف به حيث يقال اله واحد ولا يقال شيء اله كما يقال كتاب مرقوم ولا يقال شيء كتاب .

والفرق بينهما ان الموضوع له في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار انصافها بمعنى معين وقيامه بها فمدلولها مركب من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن معنى معين قائم بها على ان ملاك الامر تلك الخصوصية فباي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كما في الافعال ولذلك تعمل عملها كاسمي الفاعل والمفعول والموضوع له في الاسم المذكور هو الذات المعينة والمعنى الخاص فمدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان للمعنى على الذات كما في الصفة ولذلك لم يعمل عملها وقيل اشتقاقه من اله بمعنى تحير لانه سبحانه يحار في شانه العقول والافهام واما اله كعبد ورضا ومعنى فمشق من اله بالكسر وكذا تاله واستاله اشتقاق استنوق واستحجر من الناقة والحجر .

وقيل من اله الى فلان اي سكن اليه لاطمئنان القلوب بذكره تعالى وسكون الارواح الى معرفته .

وقيل من اله اذا فزع من امر نزل به واله غير اذا اجاره اذ

العائد به تعالى يفرع اليه وهو يجيره حقيقة او في زعمه
وقيل اصله لاه على انه مصدر من لا يليه بمعنى احتجب وارتفع
اطلق على الفاعل مبالغة .

وقيل هو اسم علم للمذات الجليل ابتداء وعليه مدار امر التوحيد
في قولنا لا اله الا الله ولا يخفى ان اختصاص اسم الجليل بذاته
سبحانه بحيث لا يمكن اطلاقه على غيره اصلا كاف في ذلك ولا يقدح
كون ذلك الاختصاص بطريق الغلبة بعد ان كان اسم جنس في الاصل
وقيل هو وصف في الاصل لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على
غيره اصلا صار كالعلم ويرده امتناع الوصف به واعلم ان المراد بالمنكر
في كلمة التوحيد هو المعبود بالحق فمعناها لا فرد من افراد المعبود
بالحق الا ذلك المعبود بالحق وقيل اصله لاه بالسريانية فحذف
الالف الثانية وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لاه اذا لم ينكسر
ما قبله سنة وقيل مطلقا وحذف الفه لحن تفسد به الصلوة ولا ينعقد
به صريح اليمين وقد جاء لضرورة الشعر في قوله .

الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
انتهى وقد تقدم نبذ من القول في هذا الاسم الجليل في الجزء
الاول في شرح الديباجة فراجع ان شئت .

(او) تعريف المسند اليه بالعلمية لافادة (تعظيم او هانة كما في
اللقاب الصالحة لمُدح) فيفيد تعظيما نحو فخر المحققين فال كذا
(او ذم) فيفيد اهانتة نحو فخر المشككين قال كذا

ولا يذهب عليك ان تعيد الالقاب بالصالحات بظاهرها في اطلاق المستفاد

من كلام الرضى على ما نقله السيوطي فان الظاهر من كلامه ان اللقب مطلقا صالح لمُدح او ذم اللهم الا ان يقال ان التقييد للكشف والتوضيح لا للاحتراز عن الالقب غير الصالحة وذلك لعدم وجودها فيكون هذا التقييد نظير ما ياتي في بحث وصف المسند اليه من قولك الجسم العريض الطويل العميق يحتاج الى فراغ يشغله فتامل (او) تعريف المسند اليه لافادة (كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا) فان هذا الاسم يصلح لكونه كناية عن كون المسمي جهنميا اعلم ان الاسم على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل اتصاف معناه العامي بمعناه الاصلي للمقال او التطير كالفضل والحارث والنعمان والثاني ما كان وضعه بعد اتصافه به كما مير المؤمنين وابي الحسن والظاهر ان ابا لهب من قبيل الاول فلا تغفل (وفي التنزيل ثبت يد ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب) اي النار (يدل على ملابسته ايها) وقد عد هذه الاية من معجزات القران الكريم لانها اخبار عن الشيء اي عن بقاء ابي لهب على كفره وخروجه من الدنيا كافرا قبل وقوعه وقد وقع وليعلم انها ليست من امثلة تعريف المسند اليه لان ابي لهب مضاف اليه فلا تغفل .

قال في الكشف روى انه لما نزل وانذر عشيرتك الاقربين .

رقى رسول الله صلى الله عليه واله الصفا وقال يا صبا حاء فاستجمع اليه الناس من كل اوب فقال (ص) يا بني عبد المطلب يا بني فهر ان اخبرتك ان بسفح هذا الجبل خيلا اكنتم مصدقني قالوا نعم قل (ص) فاني نذير لكم بين يدي الساعة فقال ابو لهب تبالك

لهذا دعوتنا فنزلت (هذه السورة) .
فان قلت لم كناه والتكنية تعظيم وتكرمة قلت فيه ثلاثة اوجه
احدهما ان يكون مشتهرا بالكنية دون الاسم فقد يكون الرجل معروفا
باحدهما ولذلك تجرى الكنية على الاسم او الاسم على الكنية عطف
بيان فلما اريد تشهيره بدعوة السوء وان تبقى سمة له ذكر الاشهر
من علميه .

ويؤيد ذلك قراءة من قرء ابو لهب كما قيل على بن ابو
طالب (ع) ومعاوية بن ابو سفيان لثلا يغير منه شيء فيشكل على
السامع ولقيلمة بن قاسم امير مكة ابنا احدهما عبدالله بالجرو والآخر
عبدالله بالنصب كان بمكة رجل يقال له عبدالله بجرة الدال لا يعرف
الا هكذا .

والثاني انه كان اسمه عبد الغري فعدل عنه الى كنيته والثالث
انه لما كان من اهل النار وماله الى نار ذات لهب وافقت حاله
كنيته فكان جديرا بان يذكر بها ويقال ابو لهب كما يقال ابو
الشر للشريير وابو الخير للخير المنتهى .

قال الثعالبي في كتاب ثمار القلوب الباب الثامن عشر في الابهاء
والامهات الذين لم يلدوا والبنين والبنات الذين لم يولدوا ابو الذبان
كنى بذلك عبد الملك بن مروان لشدة بخره وموت الذبان اذا دنت
من فمه .

ابو طريف كنية الفرج وانشد لابن احمر .

قالت فاهد لنا ازارا معلما فابو طريف ما عليه ازار

ابو زياد كنيته الحمار وكذلك ابو نافع قال الشاعر يهجو زياد
بن ابي زياد .

لست ادري من ابوه ولكن الحمار ابو زياد

وابو زياد كنية الذكر ايضا قال الشاعر .

تحاول ان تقيم ابا زياد ودون قيامه شيب الغراب

ابو جهده كنية الذئب ابو خالد كنية الكلب ابو يقظان كنية
الديك ابو الحركة كنية النكاح ابو راحة كنية النوم ابو الحصين
كنية الشعب ام القرى اما في جزيرة العرب فهي مكة وام كلارض
اعظم بلدانها واكثرها اهلا كالبصرة فانها تسمى ام العراق ومروانها
كانت تسمى ام خراسان وام كل شيء اصله ومته قيل للمنبى (ص)
امى لانه نسب الى ام القرى وهي مكة ويقال بل نسب الى العرب اى اصلهم
وكانوا لا يقرؤون ولا يكتبون فقيل لكل من لا يقرء ولا يكتب امى وام
القرى بكسر القاف وفتح الراء النار .

ام المؤمنين هي عائشة رضى الله عنها وكل واحدة من ازواج
النبي (ص) ام المؤمنين لقول الله عز اسمه النبي ادلى بالمؤمنين من
انفسهم وازواجه امهاتهم ويروى ان ام اوفى العبدية دخلت على عائشة
رضى الله تعالى عنها فقالت يا ام المؤمنين ماتقولين في امرأة قتلت ابنا
لها صغيرا فقالت قد استحقت النار قالت انه اصغر مما تظنين قالت قد
استوجبته النار قالت فما تقولين في امرأة قتلت من ابنائها الكبار
الوفا تعرض بيوم الجمل فقالت خذوا بيد هدوة الله واخرجوها .

ام الطعام الحنطة ام سويد كنية الاست وكذلك ام سكين وام

تسعين وفي نسخة ام ستين وسئل ابن الاعرابى عن هذا البيت .
ابى علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مسواكها الحجر
فقال هي ما علمت ام سويد يعنى الاست ام عامر هي الضيع يقال
لها خامرى ام عامر قال الشاعر .

ومن يصنع المعروف في غير اهله يلاقى الذى لاقى مجير أم عامر
(هذه من ابيات نقلها صاحب حيوة الحيوان في موضعين ونسبها
الى بعض الاعراب فراجع ان شئت) .

ابن الماء كل طائر يالف الماء ابن الليالى القمر ابن الليله الهلال ابن
الغمام البرد ابن حبه الخبز ابن الخصي مالا يجوز ان يكون ابن
الحرب للشجاع ابن الدهر النهار بنو الايام اهل العصر بنوا الدنيا هم
الناس قيل لعلى ابن ابى طالب (ع) اما ترى حب الناس للدنيا
فقال هم بنوها ابنة الكرم هي الخمر بنت المنية الحمى بنت الفكر هي
الفكر والراي بنات الدهر حوادثه ومصائبه بنات الليل هي الاحلام
ويقال ايضا هي النساء انتهى باختصار بحذف الشواهد وتغيير ما فاحفظ
ذلك لعله يفيدك في بحث تعرف المسند اليه باللام .

(كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلابس هذه الامور) اي اخير والشر والفضل والحرب (والمهيب
الحقيقى لهب جهنم) لان المطلق عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الاكمل
اعاذنا الله منها بحق شفعاء المحشر سلام الله عليهم اجمعين .

(فالانتقال من ابى لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم) يعنى
الذات الملازمة للنتار الملازمة لها الموضوع لها اللفظ في الاصل اى قبل

النقل الى العلمية (الى اللزوم) اي النار الحقيقية اي لهب جهنم (او من اللزوم) اي من الجهنمي (الي الملزوم) اعني الشخص المعهود - ود الذي اسمه عبد الغرى والحاصل انه على الاول اللفظ مستعمل في الشخص المعهود لكن باعتبار المعنى الاصلي له قبل العلمية لينتقل منه للزوم معناه وهو كونه ملابسا للنار .

وعلى الثاني مستعمل ايضا في الشخص المعهود لكن باعتبار لازمه بعد العلمية اي كونه بسبب ماصدر منه من الاعمال جهنميا لينتقل منه الى ما هو المقصود من ذكر كنيته وهو الايماء الى كونه جهنميا فتامل والترديد مبنى (على اختلاف الرائيين) الاتيين في الفن الثاني . (في) بحث (الكتابة) لكن لا يخفى عليك ان الراي الثاني لا يتلائم مع قوله (الا ان هذا اللزوم) بين معناه والنار (انما هو بحسب الوضع الاول) الاصلي (اعنى الاضافي دون الثاني) العارضي (اعني العلمي) فتامل وكذلك قوله (وهم يعتبرون في الكنى المعانى الاصلية) .

وذلك لان الالفاظ المركبة اذا نقلت الى المعانى العلمية تجرد جزئيهما عن المعنى الاصلي فالجزء الثاني من ابي لهب بعد العلمية ليس معناه النار بل لا معنى له حينئذ فانه حينئذ صار بمنزلة الدال من زيد والراء من عمرو .

قال نجم الائمة في اخر باب المركبات وانما لم يجرز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه (اي انما لم تبين بسبب التركيب) تشبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سما وباردى بدا

ر اي كما بنى هذان) وان انمحي عن جزئيهما (اي عن جزئي
الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه) ايضا معناهما الافراد يان
كما انمحي ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة يراعى
اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير طح
للاصل الا طحا خفيا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو
الحسن والعباس (كما اشار اليه ابن مالك بقوله) .

(وبعض الاعلام عليه دخلا) (للمح ماقد كان عنه نقلا)

فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى
بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من
ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى (تفرقوا) ايدي سبا مثلهم في التفرق
فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه
واما اذا لم يكن في المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ كما كان لان المعنى يكفي
في الايدان بالاصل المنقول منه انتهى مع زيادة منا للتوضيح فان تدبرت
في ذلك تعرف معنى قول التفتا زاني وهم يعتبرون الخ) .

(وبما يدل على ان الكناية) عن كون المسمي جهنميا (انما هي
بهذا الاعتبار) اي باعتبار المعنى الاصلي قبل العلمية (لا باعتبار
المعنى العلمي اي لا باعتبار) ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء
كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك) اي بكرا او
خالدا مثلا (انك لو قلت هذا لرجل فعل كذا مشيرا الى) مسمي
(ابي لهب لا يكون) قولك (من الكناية) في شيء) اذ ليس في

قولك هذا الرجل دلالة على النار فضلا عن ان يكون في دلالة على كون المشار اليه جهنميا .

(ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا) اى في الاية الكريمة (في الشخص) المعلوم (المسمى به) اى بابي لهب الذى هو عم النبي (ص) (لكن لينتقل منه) اى من هذا الاسم (الى) انه (جهنمى) كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة (فكون ابا لهب كناية انما هو في هذه الصورة) (و) اما اذا لم يستعمل في الشخص المسمى به بل استعمل في شخص اخر شبه ذلك الشخص المعلوم في كونه كافرا معاندا جهنميا (كما لو قلت رايت اليوم ابا لهب و اردت) شخصا اخر شبيها بالشخص المعلوم في كونه (كافرا جهنميا) وذلك (لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف) اى بكونه كافرا معاندا جهنميا فالاسم حينئذ (يكون استعارة) .

لا كناية لانه حينئذ (نحو رايت حاتما) اذا اردت به شخصا جوادا لا الشخص المعلوم المشهور بالجود والكرم .

(و) نحو رايت اسدا اذا اردت به رجلا شجاعا لا الحيوان المفترس المعلوم ان ذلك استعارة و (لا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام) المزال جمع المزالة من الزال .

قال الطريحي المزالة موضع الخطر والمزالة بكسر الزاى وفتحها بمعنى المزالة اى موضع تزلق فيه الاقدام الى ان قال زل في متقطه

من باب ضرب زلة خطأ وقال ايضا قوله تعالى صعيدا زلقا اي ارضا
ملسا يزلق فيها ومكان زلق بالتحريك الذي لاثبت فيه القدم الى ان
قال المزلقة موضع يزلق فيه انتهى والمناسب للمقام هو الاخير لكن
بعد ارادة الافهام من الاقدام اي اقدام الافهام .

(او ايهام استلذاذه) هذا من اضافة المصدر الى المفعول (اي)
وجدان المشكلم (العلم) لذيدا نحو قوله .

تالله يا طبيبات القاع قلن لنا ليلاى ممكن ام ليلا من البشر
(او التبرك به) عطف علمي الايهام اي او تعريف المسند اليه
بالعلمية للتبرك اذا كان الاسم صالحا لذلك نحو الله هو الموفق .
(او نحو ذلك كالتفأل) بالخير نحو سعد في دارك والناصر
جارك (والتطير) بالشر والنشأء به نحو السفاح في دار صديقك وسياتي
لذلك توضيح في بحث تقديم المسند اليه فانظر (والتسجيل على
السامع) اي التثبیت عليه حتى لا يجد الي الانكار سبيلا كما لو قال
القاضي لكتابه هل اقر زيد بكذا فيقول الكاتب زيد اقر بكذا فلم
يقبل هو اقر بكذا بل ذكر اسمه العلم لاجل التسجيل حتى لا يقدر
على الانكار (وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام) بحسب ما يقتضيه
الدوق ويراه مناسبا للمحال والمقام كالتثنيه على غباوة السامع كما
لو قال لك كيف زيد فتقول له زيد دنف بايراد المسند اسما ظاهرا
او علما مع كون المقام مقام الحذف والاتيان بالضمير وذلك للتثنيه
على غباوة السامع وبلادته وانه لا يفهم الا بالاسم الظاهر العلم المذكور
والا يكفي ان تقول هو دنف او دنف فقط كما قال ابن مالك .

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف
(وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لتكونه اعرف) من الموصول (لان
المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف اسم الموصول) فانه يعرفه
بالقلب فقط هذا ولكن قال بعض المحققين انما قدمه على اسم
الاشارة مع ان اسم الاشارة اعرف لان فيه اى في الموصول شبه الالقاب
بافادته وصف الرفة كما في جائني الذي ابوه مجتهد وعكسها كما في
جائني الذي ابوه سارق انتهى بادنى تصرف هنا للتوضيح .

(ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذى
يوسوس صفة للخناس) لان الوصف كما في الجامى يجب ان يكون
اعرف من الموصوف او مساويا له ولاشك في ان المعرف باللام ليس
باعرف من الموصول فيجب ان يكون مساويا (وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور) .

قال الجامي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف
المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف والموصول
بينهما مساواة .

وقال السيد نعمة الله في الحاشية اما المتكلم والمخاطب فلمدم
الالتباس فيهما واما الغائب فلان احتياجه الى المرجع الحق بها في عدم
الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة .

لان مدلول العلم ذات معنية في الوضع والاستعمال بخلاف اسم

الإشارة فإن تعيينه في الاستعمال من جهة الإشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله وإنما كان اسم الإشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين بخلافه فإنه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبة (يعنى الموصول) واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرر انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة .

واعلم ان سبويه استثنى من اعرفية المضمرة من الاعلام لفظ الله تعالى فذهب الى انه اعرف من كل معرفة وقتل انى رايت في المنام كان الله قد نجاني من احوال الحساب ورقاني الى جزيل الثواب بهذا السبب انتهى .

(وفيها مذاهب اخر) شاذة لافائده في ايرادها (والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء) سواء كان ذلك الشيء المسند اليه او غيره (بواسطة جملة) خبرية خالية من معنى التعجب أو شبهها كما قال في الالفية .

وجملة وشبهها الذى وصل به كمن عندى الذى ابنه كفل (معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن) غالبا كما في السيوطى وذلك (لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له) الضمائر الاربعة كلها راجعة الى ما الموصولة في قوله ما يعتقد فلا تغفل (فلذا) اى لان وضع الموصول الخ (كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصه بواحد) معين بسبب الصفة (فان

تخصيصها) وتعيينها (ليس بحسب الوضع) بل بحسب استعمالها مع الوصف المطعنين له (فقلوه) اى المتكلم .

(لقيت من ضربته اذا كانت) لفظه (من موصولة) بضربته فحينئذ (معناه) اى معنى قول المتكلم (لقيت الانسان المعهود) بينه وبين السامع (بكونه مضر وبالك وان جعلتها) اى لفظه من نكرة (موصوفة) بجملة ضربته (فكانك قلت لقيت انسانا مضر وبالك) فلا بد فيه من دلالة لفظية على كون ذلك الانسان معهودا بين المتكلم والمخاطب (فهو) اى الانسان النكرة (وان تخصص بالوصف المختص اذ الفرض فيما لم يكن اك مضروب الاذاك الانسان (لكنه) اى التخصص (ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لاتخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها) اى الصلة على احد القولين بل الاقوال .

قال السيوطي في بحث زيادة ال في الذين واللاتي وهذا (اى زيادة ال فيهما) على القول بان تعريف الموصول بالصلة واما على القول بان تعريفه باللام ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فليست زائدة انتهى .

وقال في حاشية الا نموذج اختلفوا في تعريف الموصولات قال بعضهم ذاتي وافتمارها الى الصلة وانضمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة للاشتراك فيه بتعدد الاوضاع يغتفر الى صفة تنزيل الابهام عنه وقال اخرون كبسي سرى من الصلة اليه سريانه من المضاف اليه الى المضاف لكن لما لم ينفك عن الصلة لم يضاف ولم يدخل اللام

عليه ولعل هذا أقرب الى الحق لان المعرفة لا بد ان يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق والاشارة في ذات الموصول الى معلومه والا لما اعتبروه مع صلته شيئا واحدا ولما اعربوها باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازالتهما الابهام انتهى .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز : اعلم ان لك في « الذي » علما كثيرا واسراراً جمّة ، وخفائيا اذا بحثت عنها وتصورتها اطلمت على فوائد تؤنس النفس وتسلج الصدر ، بما يفضى بك اليه من اليقين ، ويؤديه اليك من حسن التبيين .

والوجه في ذلك : ان تتأمل عبارات اهم فيه : لم وضع ؟ ولأى غرض اجتلب ؟ واشياء وصفوه بها ، فمن ذلك قولهم : ان « الذي » اجتلب ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجدل ، كما اجتلب « ذو » ليمتوصل به الى الوصف باسمااء الاجناس . يهنون بذلك انك تقول : مررت بزيد الذي ابوه منطلق ، وبالرجل الذي كان عندنا امس : فتجنك قد توصلت بالذي الى ان ابنت زيدا من غيره بالجملة النبي هي قولك (ابوه منطلق) ولولا (الذي) لم تصل الى ذلك ، كما انك تقول : مررت برجل ذى مال : فتتوصل بذى الى ان تبين الرجل من غيره بالمال . ولولا « ذو » لم يتأت لك ذلك . اذ لا تستطيع ان تقول : برجل مال : فهذه جملة مفهومة ، الا ان تحتها خبايا تحتاج الى الكشف عنها ، فمن ذلك ان تعلم من اين امتنع ان توصف المعرفة بالجملة ؟ ولم لم يكن حالها في ذلك حال المنكرة التي تصفها بها في قولك : مررت برجل ابوه منطلق . ورأيت انسانا تقاد

الجنائب بين يديه ؟ وقالوا : ان للسبب في امتناع ذلك : ان الجمل
نكرات كلها ، هدلالة انها تستفاد . وانما يستفاد المجهول دون المعلوم
قالوا فلما كانت كذلك كانت وفقا للمذكرة فجاز وصفها بها . ولم
يجز ان توصف بها المعرفة ، اذ لم تكن وفقا لها .

والقول المين في ذلك : ان يقال : انه انما اجتلب حتى اذا كان
قد عرف رجل بقصة وامر بحرى له ، فتخصص بملك القصة ، وبذلك
الامر عند السامع ، ثم اريد القصة اليه ذكرى « الذي » :

تفسير هذا . انك لاتصل « الذي » الا بجملة من الكلام قد سبق
من السامع علم بها ، وامر قد عرفه له ، نحو ان ترى عنده رجلا
ينشده شعرا . فتقول له من غد : ما فعل الرجل الذي كان عندك
بالامس ينشدك الشعر ؟ هذا حكم الجملة بعد « الذي » اذا انت
وصفت به شيئا . فكان معنى قولهم : انه اجتلب لمتوصل به الى وصف
المعارف بالجمال : انه جئني ليفصل بين ان يراد ذكر الشيء بجملة
قد عرفها السامع له ، وبين ان لا يكون الامر كذلك .

فان قلت : قد يؤتى بعد « الذي » بالجملة غير المتعلمة للسامع .
وذلك حيث يكون « الذي » ، كقولك « هذا الذي كان عندك بالامس
وهذا الذي قدم رسولا من الحضرة » انت في هذا وشبهه تعلم المخاطب
امرا لم يسبق له به علم ، وتفيد في المشار اليه شيئا لم يكن عنده
ولو لم يكن كذلك لم يكن « الذي » خبرا اذا كان لا يكون الشيء
خبرا حتى يفاد به . فالقول في ذلك : ان الجملة في هذا النحو -
وان كان المخاطب لا يعلمها لعين من اشرت اليه - فانه لا بد من ان

يكون قد علمها على الجملة ، وحدث بها فانك على كل حال لاتقول:
هذا الذى قدم رسولا : لمن لايعلم ان رسولا قدم . ولم يبلغه ذلك في
جملة وتفصيل . وكذا لاتقول : هذا الذى كان عندك امس : لمن
قد نسى انه كان عنده انسان وذهب عن وهمه . وانما تقوله لمن
ذاك على ذكر منه ، الا انه رأى رجلا يقبل من بعيد فلم يعلم انه
ذاك ، ويظنه انسانا غيره .

وعلى الجملة : فكل عاقل يعلم بون ما بين الخير بالجملة مع الذي ،
وبينها مع غير الذي . فليس من احد به طرق الا وهو لايشك ان
ليس المعنى في قولك : هذا الذى قدم رسولا من الحضرة : كالمعنى
اذا قلت : هذا قدم رسولا من الحضرة . ولا : هذا الذى يسكن في
محلة كذا . كقولك : هذا بسكن في محلة كذا . وليس ذاك الا انك
في قولك « هذا قدم رسولا من الحضرة » مبتدي خبرا بامر لم يبلغ
السامع ، ولم يبلغه ولم يعلمه اصلا . وفي قولك « هذا الذى قدم
رسولا » معلم في امر قد بلغه ان هذا صاحبه فلم يدخل اذا من
الذى بدأ نابه في امر الجملة مع « الذي » من انه ينبغي ان تكون
جملة قد سبق من السامع علم بها . فاعرفه . فانه من المسائل التى
من جهلها جهل كثيرا من المعانى . ودخل عليه الغلط في كثير من
الامور . والله الموفق للصواب انتهى وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه
من فوائد جملة لمن كان من اهل الذوق والهمة .

(هذا) المشار اليه بهذا قوله والمقام الصالح للموصولية الخ (هو)
المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث (اى

الداعى اى السبب (الموجب له) اي لايراد المسند اليه معرفة بالطوصولية
(او المرجح له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به) اى
بالمسند اليه (سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم)
لايقال اذا لم يكن للمخاطب علم بالاحوال المختصة به يمكن
ايراده نكرة موضوفة كقولنا رجل كان معنا امس عالم وكذلك يمكن
ايراده معرفة بالاضافة كقولنا مصاحبنا امس رجل عالم او معرفة
باللام العهدية كقولنا الرجل الذي كان معنا امس رجل عالم فانه
يقال لانسلم ذلك اذا يراده نكرة ولو موضوفة خروج عما نحن فيه
اذ كلامنا في ايراده معرفة وايراده معرفة بالاضافة احضار .

للمعهور بعنوان المضاف اليه وبإداة التعريف احضار له بعنوان ال
وطريق الطوصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف
الموصول بها وهذه الطرق متغايرة من حيث الداعى الموجب لها ومن
حيث المقام والحال .

(ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة
فحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم) هذا مثال للاول (او لانعرفهم)
هذا مثال للثانى اى الذين في ديار الشرق لانعرفهم انا وانت ايها
السامع .

(لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه) وانما لم يقل له-دم
جدوى هذا الكلام لانه لا يخلوا عن فائدة وهي افادة المخاطب بدم
معرفة المتكلم لهم ولكن هذه الفائدة قليلة بحيث لا ياتقت اليها البلاغ
لان المفروض ان المتكلم لا يعلم بشيء من الاحوال المختصة به سوى

الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة التي يعلمها
كل احد والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى كما في قولك النار
حارة .

(او استهجان التصريح بالاسم) والاستهجان اى الاستقباح في اسم
المسند اليه اما لاشعاره بمعنى ينتفر الطبع من سماعه لاستنذاره عرفنا
كان يقال البول والغائط والفساء ناقضات للموضوع فيعدل عن ذكر
هذه الاسماء لاستهجانها فيقال الذي يخرج من احد السبيلين ناقض
للموضوع .

واما من جهة تركيب الاسم من حروف ينتفر الطبع عن
التلفظ بها لكرهاتها على اللسان ونفرة السمع عنها واما من جهة كون
التصريح بالاسم في نفسه قبيحا منافيا لما عليه ذو والاخلاق الفاضلة
ولغظة زليخا محتمل لكلا الوجهين وسيأتى بيانه .

(او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو
وراودته التى هو في بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمرادة
من راد يرود اذا جاء وذهب) هذا معناها في اصل اللغة ثم استعيرت
في العرف للمخادعة بالمجيب والذهاب بجامع التردد :

والحاصل ان المرادة في الاصل بمعنى المجيب والذهاب فاريد منها
المخادعة وهي مطلقة والمراد منها ههنا مخادعة خاصة لدلالة قرنية المقام
على الخصوصية والمفاعلة هنا ليس على حقيقتها من وقوع المرادة من
كل منهما لان يوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب ذلك الامر
بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة في

طلبها منه اى التكثير في طلبها منه ذلك الفعل القبيح .

قال في شرح التصريف وفاعل بزيادة الالف نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقتالا الى ان قال وتاسيسه على ان يكون بين اثنين فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا وقد يكون بمعنى فعل اى لاكثر نحو ضاعفته اى ضعفته وبمعنى افعال نحو عافاك الله اى اعفأك الله وبمعنى فعل نحو واقع بمعنى وقع ودافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر انتهى .

وقال في المصباح داودته على الامر مراودة ورواد امن باب قاتل طابت منه فعله وكان في المراودة معنى المخادعة لان الطالب ينلطف في طلبه تلطف المخادع ويحرص حرصه انتهى .

والى ما ذكرناه اشار بقوله (وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد ان يخرجه من يده فيحتمل عليه ان يغلبه وياخذته منه وهي عبارة عن التمجيل) اى الاحتمال لمواقفته اياها) يظهر ذلك من قوله تعالى وغلقت الابواب وقالت هيت لك (فالكلام) اى قوله تعالى وراودته الخ (مسوق النزاهة يوسف (ع) وطهارة ذيله والمذكور) اى الايمان بالموصول والصلة اى التى في بيتها (ادل) اى على الغرض المسوق له الكلام اعنى نزاهته (ع) وطهارة ذيله (من امرئة العزيز او زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس وبضم الزاي وفتح اللام كما في البيضاوي .

(لان كونه في بيتها و) فيه اشعار وايماء الى (انه مولى) وعبد (لها) وذلك (يوجب قوة تمكنها من المراوة ونيل المراد

فابائه (ع) عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه (اي معنى قول المصنف (زيادة تقرير المسند) اي راودته
(لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمرادة) التي هي مضمون المسند
اعني راودته (لما فيه) اي في كونه في بيتها (من فرط الاختلاط
والالفة) .

قال في المصباح خلطت الشيء بغيره خلطا من باب ضرب ضمته
اليه فاخلاط هو وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات
وقد لا يمكن كخلط المايعات فيكون مزجا قال المرزوقي اصل الخلط
تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض وقد توسع فيه حتى قيل رجل
خليط اذا اختلط بالناس كثيرا والجمع الخلاء كشريف وشرفاء ومن
هنا قال ابن فارس الخليلط المجاور والخليط الشريك انتهى والمناسب في المقام المعنى
الاول من المعنيين الاخيرين وان كان الظاهر بحكم الذوق الاخير
منهما لكونه (ع) شريكا لها في سكنى تلك الدار التي غلقت ابوابها
فتامل .

(وقيل بل) معناه (زيادة تقرير المسند اليه) اي التي صدرت
منها المرادة (وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا) لا مكان
تعدد المسماة بها (و) كذلك في (امرئة العزيز) لامكان ان يكون
له ازواج متعددة (فلا يتقرر) المسند اليه) اي التي صدرت منه
المرادة (ولا يتعين مثله) اي مثل التقرر والتعين .

(في) قوله تعالى (التي هو في بيتها لانها) اي التي هو في بيتها
(واحدة معينة مشخصة) .

والحاصل انه لو قيل راودته زليخا او امرئة العزيز لم يعلم انها
التي هو في بيتها اذ زليخا مشترك لفظي فيحتمل ان يكون المراد
بها امرئة اخرى غير التي هو في بيتها وكذلك امرئة العزيز لانها
اسم جنس فيحتمل ان يكون المراد بها امرئة اخرى من زوجات
العزيز بخلاف راودته التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة
الى معهودة معينة مشخصة اعني تلك المزمرة التي اسمها زليخا وهي امرئة
العزيز .

(وبما هو فص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام) لكن
(في غير المسند اليه بيت) ضرام (السقط) وهو قوله .

(اعباد المسيح يخاف صحبي) (ونحن عبيد من خلق المسيحا)
الشاهد في لفظ من وهو غير المسند اليه لانه مضاف اليه للفظ
عبيد (فانه) اي لفظ من مع صلته (ادل على عدم خوفهم) .
اي اصحاب الشاعر اي المسلمين (من النصارى) فذلك ادل (من
ان يقول نحن عبيد الله) وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية .

اكربت برستی بتی رابرت كه دارد هزاران بت وبت برست

(والمفهوم من المفتاح انها) اي الموصولية في قوله تعالى وراودته
الخ (مثال لها) اي لزيادة التقرير (ولاستهجان التصريح بالاسم لانه
قال او ان يستهجن التصريح) بالاسم (او ان يقصد زيادة التقرير
نحو راودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد
حكاية شريح) القاضى وقد اشار صاحب المعالم الى مضمونها في بحث
اقتضاء الامر النهى عن الضد .

واما نص الحكاية على ما في المفتاح فهو انه يحكى عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل (بقوله شهد عليك الخ بدل اقررت) ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقراو ادخالا للعنق في ربة الكذب :

لامحالة او للتهمة (وكل منهما دال على الحماقه) انتهى ما في المفتاح مع زيادة منا للتوضيح .

(فلو لم تكن) الاية اعنى قوله تعالى راودته الخ (مثلا لهما) اى للاستهجان وزيادة التقرير (لآخر) السكاكى (ذكر زيادة التقرير عن الحكاية) ليتمحض الحكايه لبيان استهجان التصريح بالاسم والاية لزيادة التقرير فلما لم يؤخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فيعلم من ذلك ان الاية مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم (فافهم) واما وجه الاستهجان في التصريح بلفظة زليخا فهو انه يقبح عند اولى الاخلاق الفاضلة التصريح باسم المرثمة لاسيما في امثال الامام الا اذا دعت ضرورة الى التصريح بالاسم .

وقيل ان وجه الاستهجان فيه ان السمع يمج من لفظه زليخا لكونها مركبة من حروف يستقبح السمع من اجتماعها فهي اما من قبيل هعخع او من قبيل جرشى فتأمل .

(او) التعريف بالموصولية للدلالة على (النفخيم) اى التعظيم (نحو قوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم) قال في الكشاف ماغشيهم من باب الاختصار ومن جوامع الكلم التى تستقل مع قلتها بالمعانى الكثيره

اي غشيه مالا يعلم كنهها الا الله وقرء فضاهم من اليم ماغشاهم والتغشيه
التقطية وفاعل غشاهم .

اما الله سبحانه او ماغشاهم او فرعون لانا الذي ورط جنوده وتسيب
لهلاكهم انتهى ففى الابهام المدلول عليه بالموصول من التفتخيم والتعظيم
مالا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم اذ فيه دلالة على ان
ماغشيهم بلغ من الضخامة والعظمة بحيث يضيق عنه نطاق البيان (ومنه)
اي من التعريف بالموصولية للمتفتخيم (في غير المسند اليه قول ابي
نواس .

(ولقد نهرت مع الغواة بدلوهم واصمت سرح اللحظ حيث ساموا)

(وبلغت ما بلغ امره بشبابه) (فاذا عصارة كل ذلك اثم)

الشاهد في قوله ما بلغ امره حيث يدل على التفتخيم والتعظيم وهو
ليس بمسند اليه بل مفعول به لقوله بلغت وكون الموصولية في هذا
البيت دال على التفتخيم والعظمة يظهر من قوله .

ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اي مفسدة

(او تنبيهه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطيب من قصيده

يمظ فيها بنيه ان الذين تروهم اي تظنونهم اخوانكم يشقى غليل صدورهم

ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث) وقد قلت بمضمونه

بالفارسية .

اين همه مردمان كه بنداري هريكي رابرا ده ويارى

كينيته سينه شان شفايا بد جون وسدمر توراعم وخوارى

(ففيه) اي الموصول فى قول عبدة (من التنبيه على خطائهم

في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الغلافى وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبية على
الخطاء) حيث قال ما هذا نصه او ان تؤمى بذلك (اى بالموصول)
الى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه (اى على الموصول) فتقول الذين
امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم يتفرع
على هذا (اى على الايماء المذكور) اعتبارا لطيفة ربما جعل
(الايماء المذكور) ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقولك الذى يرافقتك
يستحق الاجلال والرفع والذى يفارقك يستحق الازلال والصنع الى ان
قال وربما جعل (الايماء) ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله .

ان التى ضربت بيما مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
وربما جعل ذريعة الى التنبية للمخاطب على خطاء كقوله ان الذين
ترونها البيت انتهى بزيادة منا للتوضيح .

(ورده المنصف) في الايضاح حيث يقول وفيه نظر اذ لا يظهر
بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الاول
(اى الايماء) ذريعة الى الثانى (اى تحقيق الخبر) والمسند اليه
في البيت الثانى (اى ان الذين ترونها البيت) ليس فيه ايماء الى
وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه
عليه اى الصداقة انتهى مع زيادة منا للتوضيح .

والى هذا اشار بقوله () (بانه ليس فيه) اى في هذا البيت
اى ان الذين ترونها الخ (ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون
فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه) اى الصداقة .

(وجوابه) اي المصنف (ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلاصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه) اي على هذا المبته اي الذين مع صلته (امر) اي شيء (ينافي الاخوة ويباين المحبة) والصدقة وذلك الامر هو العداوة فرد المصنف في غير محله (او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه) اي نوعه وصفه (تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرذه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للإشارة الى ان بناء الخبر عليه) اي على الموصول والصلة (من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك) من انواع معانى الاخبار واصنافها كالعدالة والفسق ونحوهما كقولنا الذي كل اصناف اهل العلم وطوائفه عنده سواء يستحق ان يقلده المسلمون .

(وحاصله) اي حاصل الايماء الى وجه بناء الخبر (ان تاتي بالفاتحة) اي ابتداء الكلام واوله (على وجه ينبه القطن على الخاتمة) اي على انتهاء الكلام (كالارصاد) الاتي (في علم البديع) حيث يقول ومنه (اي من المحسنات المعنوية الارصاد ويسميه بعضهم التسهيم ايضا وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة (في النثر) او من البيت ما يدل عليه اي على العجز نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وكقوله .

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
انتهى ما يخصنا (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون

جهنم داخرين فان فيه ايماء الي ان الخبر المبنى عليه) اى على
الموصول وصلته (امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت
اسمائهم) اى المستكبرين (الاعلام) الشخصية بان يقال ان فرعون
وهامان وقارون مثلا سيدخلون جهنم داخرين اذ حينئذ ليس في الكلام
ذلك الايماء فتأمل .

(ثم) اعلم (انه اى الايماء الي وجه بناء الخبر) الحاصل من
الموصول وصلته (ربما جعل) ذلك الايماء (ذريعة اى وسيلة الي
التعريض بالتمعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق .
ان الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة) اذ
قصده الافتخار على جرير بان ابائه من قريش الذين منهم سدنة البيت
وهم جيرانه .

(او) اراد (بيت الشرف والمجد والعز) لان قبيلته من اعظم
قبائل العرب بخلاف قبيلة جرير فانهم من اراذل قبيلة بنى تميم
واصغرهم وهذا المعنى هو المتمعين لان جريرا من المسلمين فلا معنى
للافتخار عليه بالكعبة . اذ لكل مسلم فيها حق فتأمل (دعائمه
اعز واطول من دعائم كل بيت للدعائم جمع) دعامة بكسر الدال وهى عماد
البيت اى قوائمه واعمدته ولا يخفى ان في قوله من دعائم كل بيت
كلام ذكره بعض المحشين في باب افعال التفضيل من شرح النصريح وهذا
نصه فان قيل لم يورد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز
منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمل
انتهى .

وكيفكان (ففى قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبنى عليه امر من جنس الرفع والبناء) لان الصلوة اى سمك معناه
ذلك .

قال في المجمع قوله رفع سمكها اى بناؤها وسمك الله السماء سمكا
رفعها والسمك من اعلى البيت الى اسفله قاله في القاموس والمسموكات
السموات والسبع والسماك العالى المرتفع وسمك البيت سقفه انتهى
(بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك) من اسمائه الحسنى
واوصافه العليا جل جلاله .

(ثم فيه) اى فى الموصول وصلته (تعريض بتعظيم بناء بيته)
اى الفرزدق (لكونه) اى بيته (فعل من) بنى و (رفع السماء
التي لا يناء ارفع منها واعظم) .

والحاصل ان شان الصانع المتقن فى صنعته ان تكون صنعته متقنه
فحيث اثبت ان بناء بيته فعل من سمك السماء وبنيها فبناء بيته اعظم
واتقن من كل بيت ودعائمه اعز واطول من كل دعائم كل بيت
لان صنايع صانع المتقن فى صنعته لا تختلف غالبا فتامل .

(او) جعل الايماء ذريعه الى التعريض بتعظيم (شان غيره اى
غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه) اى
فى الموصول وصلته فى هذه الايه (ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما
ينبىء عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب ع) وهو ليس بخبر
بل مفعول به لكذبوا (وهو ظاهر) .

لا يقال ان البيت فى قول الفرزدق ايضا كذلك لانه ايضا مفعول

به لقوله بنى فكيف ذلك من قسم التعريض بتعظيم شان الخبر .
فانه يقال نعم لكن تعظيم البيت لتعلق الخبر اعنى بناء من بنى
السماء به جعله كانه نفس الخبر لانه لا محيص عن اعتبار تعلق الخبر به في
تعظيمه وهذا بخلاف شعيب اذ منشاء تعظيمه ليس تعلق الخبر اعنى
كانوا به بل المنشاء كون تكذيبه موجبا للخيبة والخسران فتأمل
فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

(وقد يجعل) الائمة (ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان
الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه) ففيه ايماء الى وجه بناء الخبر وكونه
ذريعة الى اهانة ماصنف في الفقه ظاهر .

(او) يجعل الائمة ذريعة الى اهانة (شان غيره) اى غير الخبر
(نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر) ففي الموصول وصلته ايماء
واشارة الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران وفي ذلك
الائمة تعريض باهانة الشيطان الذى هو مفعول به لقولنا يتبع لانه
اذا كان اتباعه يترتب عليه الخيبة والخسران كان مهانا ومحقرا .

(وقد يجعل) الائمة (ذريعة الى تحقيق الخبر) اى تقريره
وتثبيته اى جعله مقرا واثباتا فى ذهن السامع حتى كان الائمة
المذكور برهان ودليل عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح دليلا
لوجود الخبر وحصوله (نحو) قوله .

(ان التى ضربت بيتا مهاجرة) (بكوفة الجند غالت ودها غول)
(فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق
بناء الخبر ما ينبىء عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال

المحبة والمودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه (اي بين التحقيق المذكور) وبين الايماء الى وجه
بناء الخبر وسقط (ما تقدم انفا نقلا من الايضاح وهو) اعتراض المصنف
بانه لا يظهر فرق بينهما (اي بين التحقيق المذكور والايماء) فكيف
يجعل الايماء ذريعة اليه (اي الى التحقيق المذكور) الا ترى ان
قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر (بخلاف قوله ان التى ضربت بيئا البيت فان
فى ضرب البيت اي الخيام بالكوفة والمهاجرة اليها دليل وتتحقيق انها
غالت اي اكلت واهلكت ودها غول فزالت محبتها والا فكيف يهاجر الى
الكوفة وتقيم بها فلذا قال بالفارسية (دانى كه چيت دولت ديدار
دوست ديدن در كوى او كدائي بر خسروى كزيدن) وادخال التاء
فى الفعل اعني غالت لكون الغول مؤنث سماعى وان كانت بمعنى
المهلك وازافة الكوفة الى الجند لاقامة جند كسرى ملك الهنم بها
(وقد يجعل) الايماء (ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر) فى
قوله ان الذين ترونهم اخوانا البيت) فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من
مطارح الانظار ومسارح الافكار حتى لا يشتبه عليك الامر كما اشتبه
على المنصف فزعم انه لا فرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وبين
ما يجعل ذلك الايماء ذريعة اليه من التعريض بتعظيم شان الخبر او تحقيقه
ونحوهما على ما تقدم بيانه .

(والفاضل للعلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى) قول السكاكى
(الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلامة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا

ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ! لان الظاهر منه ان العلة والسبب
لكون الدرجات لهم انما هو ايمانهم لاشيء اخر .

(ثم صرح) الفاضل العلامة (بان) لفظة هذا في (قوله ثم
يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
اشارة الى) مجموع (جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء
الخبر) لالى جعل المسند اليه موصولا فقط (فاشكل عليه) اي على
الفاضل العلامة (الامر) اي تطبيق ما فسر به الوجه اعني العلة والشب
(في نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت والذين ترونهم لعدم
تحقق السببية) والعلمية في امثال هذه الابيات الثلاثة (وهو اي الفاضل
العلامة) لم يتعرض لذلك) اي لم يتعرض للاشكال ولا لدفعه بل
مر منه مر الكرم وذلك لمجزه عن ذلك .

(ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة) والسبب
(لكن هرب عن الاشكال) الوارد في امثال الابيات الثلاثة (بان
معنى قوله) اي السكاكى (ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند
اليه موصولا من غير اعتبار الايماء) الى وجه بناء الخبر .

والحاصل ان من اقتفى اثر الفاضل العلامة في تفسير الوجه
بالعلة والسبب تفصى عن الاشكال المذكور بجعل لفظة هذا اشارة
الى خصوص جعل المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء الى وجه
بناء الخبر فلا يحتاج في امثال الابيات الثلاثة الى تطبيق ما فسر به
الوجه اعني العلة والسبب (فلا يلزم في الابيات) الثلاثة (المذكورة
ايماء) الى وجه بناء الخبر اي الى العلة والسبب للخبر فصح تفسير

الوجه بالعلمة والسبب ولا اشكال فيه اى في هذا التفسير .
(و) الحال ان (سوق الكلام) اى كلام السكاكي (ينادى
على فسار هذا الراي عند المنصف) اذ سوق كلامه ظاهر بل صريح
في ان المراد من الوجه ما ذكرنا من الطريقة والطرز لاما فسر به الفاضل
العلامة ومن اقتفى اثره في ذلك .

(وقد يقصد بالموصول) وصلته (الحث) والترغيب (على التعميم
او التحقير او الترحم او) يقصد بالموصول (نحو ذلك) كالتهكم
(كقولنا جائك الذي اكرمك) مثال للاول (او) جائك الذي
(اهانك) مثال للثاني (و) كقولنا جاء الذي (سبى اولاده
ونهب امواله) مثال للثالث (وقد يكون) الموصول وصلته (للتهكم)
اى الاستهزاء والسخرية (نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك
لمجنون) .

قال في الكشف وكان هذا النداء متهم على وجه الاستهزاء كما
قال فرعون ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون وكيف يقرون
بنزول الذكر عليه وينسبونه الى الجنون والتمكيس في كلامهم للاستهزاء
والتهكم مذهب واسع وقد جاء في كتاب الله في مواضع منها فبشرهم
بعذاب اليم انك لانت الحليم الرشيد وقد يوجد كثيرا في كلام العجم
والمعنى انك لتقول قول المجانين حين تدعى ان الله نزل عليك الذكر
انتهى .

هذا ولكن قال الطريحي تهكم عليه اذا اشتد غضبه عليه انتهى
ولا يخفى ان هذا المعنى انسب بما ذكر من الايات .

قال في تاج العروس التهكم التهكم يكون في البئر ونحوها يقال
تهكمت البئر اذا تهدمت اى تهوئت والتهكم الاستهزاء والاستخفاف
يقال قالها علي سبيل التهكم كالاهاكوهة بالضم والتهكم الطعن المتدارك
وايضا التبختر بطرا وايضا الغضب الشديد وهو التهدم من الفيض
الشديد والحمق وايضا التندم على الامر الفاتت وايضا المطر الكثير
الذى لا يطاق وكذلك السيل وايضا التغنى عن ابي زيد قال وهكمته
تهكيما غنيت له بصوت والمستهكم المنكبر نقله الجوهري والتهكم ككتف
الشريير المقتحم على مالا يعنيه ويتعرض للناس بالشر وما يستدرك عليه
التهكم التكبر وايضا حديث الرجل في نفسه وايضا التعمدي انتهى بحذف
الشواهد وانما نقلنا جميع المعانى لما فى نقلها من الفوائد .

فما علم تعرف (ولطائف هذا الباب) اى باب الموصول (لانتكاد تضبط)
كما اشار اليه الشيخ فى كلامه المتقدم فى اول الباب فراجع ان
شئت .

(وبالإشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح
المقام له) اى للتعريف المذكور (واتصل به) اى بالتعريف المذكور
(غرض) موجب له او مرجح له على ما ياتى تفضيله بعيد هذا
(اما المقام الصالح) له (فهو ان يصح) اى يمكن (احضاره)
اى المسند اليه (فى ذهن السامع بواسطة الاشارة) اليه (حسا) .

قال الرضى اى اشارة بالجوارح والاعضاء (فان اصل اسماء الاشارة
ان يشار بها الى مشاهد محسوس) حين الاشارة « قريب » نحو هذا
الرجل « اوبعيد » نحو ذلك الرجل .

(فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد) حين الاشارة تحو تلك الجنة وهذه جهنم (او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته) نحو ذلكم الله وذلكما مما علمنى ربى (فلتصيره) اى المشار اليه في الصورتين (كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية) لاسيما في ذلكم الله فان من كانت المخلوقات باسرها والتعليه فهو فوق المحسوس (واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز) استشكل عليه بانه يقضى ان يكون اسم الاشارة اعرف المعارف وهو خلاف اعليه الجمهور من ان اعرف المعارف المضمرة ثم الاعلام ثم المهمات وقد تقدم بيانه .
واجيب بان المراد انه اكمل من حيث التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه وايضا الكلام في مقام لايمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف .

وقد يجاب بان دلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولاينافي معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظيا او يكون مسماه غير معلوم للمسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لاينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى .
وذلك لان من المضمرة ضمير المتكلم الذى لايتصور فيه اشتباه اصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لاغيره .
وبالجمله فدلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز لاتقتضى اعرفيته فلا

يكون القول باكملية اسم الاشارة من حيث التمييز مخالفا لما عليه الجمهور من ان اعرف المعارف المضمرة ثم الاعلام ثم المطبوعات (نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا) اي منفردا او منفردا (نصب) بضم الاول وكسر الثاني او بفتح الاول وسكون الثاني اي منصوب (علي المدح) اي لاجل المدح فلنظة على للتعميل قال في المعنى الرابع (من معاني على) التعميل كاللام نحو واتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله

علام تقول الرجح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذ الخيل كرت انتهى فالتقدير امدح فردا او التقدير اهني فردا اذ لا يشترط في المنصوب علي المدح ان يكون العامل فيه دالا على المدح (او) نصب (على الحال) من الخبر اعني ابو الصقر .

فان قلت الحال لاتاتي من الخبر كما لاتاتي من المبتدأ عند الجمهور قلت سوغ ذلك كون الخبر هنا مفعولا في المعنى طعنى اسم الاشارة او هاء التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو اشير او ابنه قال ابن الحاجب وعاملها (اي الحال) اما الفعل او شبهه او معناه .

وقال الجامي في الشرح او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء والتمنى والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليت بك عندي مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا هذا ما في الجامي ولكنه مخالف في بعض الصور لما في الرضى فراجع ان شئت ان تعرف .

(في محاسنه) اي في محاسن اعماله وصفاته اي متفردا فيها (من

نسل شيبان) اى حالكون ابو الصقر من نسل شيبان والنسل الولد وشيبان بفتح الشين علم لابي القبيلة المسماة باسمه (بين الضال) بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز (والسلم) جمع سلمة اى حالكونهم اى تلك القبيلة بين الضال والسلم (وهما شجرتان بالبادية) الاول شجر السدر البرى والثانى شجر ذو شوك من اشجار البادية يقال له العضاء (يعنى) هذه القبيلة (يقيمون بالبادية) وانما مدحهم بذلك (لان) العرب تعتقد ان (فقد العز في الحضر) وهو كذلك في الجملة لان من كان في الحضر تناله غالبا يد الاراذل من الحكام والى ذلك يشير ابو العلاء بقوله .

الموقدون بنجد نار بادية لا يحضرون وفقد العز في الحضر
وقريب من ذلك ما قال الشاعر الفارسى .

بهر ديار كه در چشم خلق خار شدى

سبك سفر كن ازا نجابر و بجاي ذكر

درخت اكر متحرك شدى زجاي بجاي

نه جوراره كشيدي و نه جفاى تبر

ويحتمل ان يكون المراد بمدحهم بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لا يخالطون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة مما يدخل بالفصاحة .

قال الجاحظ في البيان والتبيين من زعم ان البلاغة ان يكون السامع يفهم معنى القائل (اى مقصود المتكلم) جعل الفصاحة واللمكنة والخطاء والصواب والاعلاق والابانة والملحون والمعرب كله سواء وكله

بيانا .

وكيف يكون ذلك كله بيانا ولولا طول مخالطة السامع للمعجم
وشماعة للفاسد من الكلام لما عرفه ونحن لم نفهم عنه الا للمقصد
الذي فينا .

واهل هذه اللغة وارباب هذا البيان لا يستدلون على معاني هؤلاء
بكلامهم كما لا يعرفون رطانة الرومي والصقلي .

وان كان هذا الاسم انما يستحقونه باننا نفهم عنهم كثيرا من
حوادثهم فنحن قد نفهم من حمجمة الفرس كثيرا من حاجاته ونفهم بضغاء
السنور كثيرا من ارادته وكذلك الكلب والحمار والصبي الرضيع وانما
عنى من قال ان كل من افهمك حاجته فهو بليغ افهامك العرب حاجتك
على مجرى كلام الفصحاء واصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل
منها .

مكره اخاك لا بطل واذا عز اخاك فهن

ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم ذهبت الى ابو زيد ورايت ابي
مروا ومتى وجد النحويون اعرابيا يفهم هذا واشباهه بهرجوه (اي
ابطلوه اى عدوا كلامه رديئا اى لم يقبلوا كلامه شاهدا للقواعد النحوية)
ولم يسمعوا منه لان ذلك يدل على طول اقامته في الدار التي تفسد
اللغة وتنقص البيان لان تلك اللغة انما انقادت واستوت واطردت وتكاملت
بالنخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة ولقد
الخطاء من جميع الامم .

ولقد كان بين يزيد بن كثره يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم

صات بون بعيد على انه كان قد وضع منزلة في اخر موضع الفصاحة
واول موضع العجمة وكان لا ينفك من رواة ومذاكرين انتهى .

(او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس)
لما تقدم انفا من ان الاصل في اسم الاشارة ان يشار به في المشاهد
المحسوس فيقع التعريض به كما بنفس الاشارة بالاعضاء والجوارح
فانه لو سئلك سائل بحضرة فاعل الفعل فقال من فعل هذا وقمت
وضعت يدك على الفاعل ولو اجبت باسمه لمعرفة كان في ذلك من
التعريض بغباوته مالا يخفى ولا سيما عند وجود القرائن الدالة على القائل
فاسم الاشارة كذلك (كقوله اى الفرزدق) .

(اولئك ابائى فجئنى بمثلهم) اذ اجتمعنا يا جرير المجمع
(هذا الامر) اى قوله فجئنى بمثلهم (للتعجيز كقوله تعالى
فاتوا بسوره من مثله) فالمراد انك عاجز لاتقدر على الاتيان بمثل
ابائى في المناقب (اذ اجتمعنا يا جر المجمع) للافتحار لان ابائك
ليس لهم مناقب ومفاخر .

(او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك
هذا) بكر في القريب (او ذلك) عمرو في البعيد (او ذاك زيد)
في المتوسط خلافا لايين مالك حيث قال ولدى البعد انطق بالكاف
حرفا دون لام او معه وانما (اخر) المصنف (ذكر المتوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) اى القرب والبعد .

(فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذلك للمتوسط مما
يقرره الوضع واللغة) وليس من وظائف هذا الفن .

(فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد) اي الاخبار بشيئ شئ مماثل او نفيه عنه والزائد على ذلك ما يطابق به اللفظ مقتضى الحال حسب ما تقدم مفصلا ومشروحا عند بيان تعريف علم المعاني .

(قلت مثله كثير في علم المعاني كما كثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك) مما هو المذكور في علم النحو (وتحقيقه) اي للجواب التحقيقي (ان اللفظ) والنحو انما (تنظر فيه) اي اسم الاشارة (من حيث ان) لفظه (هذا المفرد مثلا وعلم المعاني) ينظر فيه (من حيث انه) اي الشأن (اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو) اي النظر من هذا الحيثية (زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور) في الكلام (المعبر عنه بشيء) اي بلفظ (يوجب تصويره اياما كان) اي اي لفظ كان اي سواء افاد حاله من قرب او بعد او توسط ام لا لكن البلاغ يراعى ما يقتضيه الحال فياتي باسم اشارة يكون مؤديا .

لاصل المراد مع خصوصية بها يطابق الكلام لمقتضى الحال (ولو سلم) ان البيان المذكور في السؤال مما يقرره الوضع .

واللفظ ولا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني (فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من) الخصوصيات والاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي (التحقير والتعظيم) والتنبيه الاتي وغير ذلك مما يشير اليه في اخر المبحث (كما اشار اليه) اي الى ما يتفرع عليه (بقوله او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب)

الذي يدل عليه اسم الاشارة اذ من لوازم قرب الشيء الابتذال وكونه سهل المنال الملازم عرفا للحقارة وعدم الاعتناء به في غاب الاحوال . كما قال الحكيم الفارسي (شبهها اكرهه قدر بودى شب قدر بيقدر بودى) والحاصل انه قد يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا التحقير المشار اليه لدلالة القرب على ذلك كما ان لفظ القرب يفيد ذلك ايضا كما يقال هذا شيء قريب اى مبتذل هين المتناول سهل المثلونة (نحو) قوله تعالى في سورة الانبياء واذارواك الذين كفروا ان يتخذونك الازوا (اهذا الذي يذكره المتكلم ، وهم بذلك الرحمن هم كافرون وقوله تعالى في سورة الفرقان واذارواك ان يتخذونك الازوا اهذا الذي بعث الله رسولا .

قال الزمخشري اهذا محكى بعد القول المضمر وهذا استصغار انتهى محل الحاجة من كلامه والاستصغار عد الشيء صغيرا اى حقيرا ذليلا . « وقد يقصد به ، اى باسم الاشارة الموضوع للقرب » تقريب حصوله ، اى وقوع المسند اليه المشار اليه « نحو هذه القيامة قد قامت ، في كون تقريب الحصول مفهوما من اسم الاشارة تامل بل منع يظهر وجهه من مراجعة بحث قد في علم النحو فتامل .

« او تعظيمه » اى المسند اليه « بالبعد » المفهوم منه « نحو الم ذلك الكتاب ، فاستعمل اسم اشارة البعيد « تنزيلا لبعده درجته ، في البلاغة والاختبار بالغيوب .

« وورقة محله ، وشانه في الفصاحة والاسلوب » منزلة بعد المسافة ، والمكان كما ان لفظ البعد ايضا يفيد ذلك كما يقال هذا شيء بعيد

لاتناله الافهام والايادي الا بشق الانفس وتهيئة المبادي ومن هنا قالوا
من طلب المعالي سهر الليالي .

فايراد اسم الاشارة الموضوع للبعيد لقصد تعظيم المشار اليه اعنى
الكتاب كيف لا وقد اعجز البلغاء عن ادراك رموز الفاظه فضلا عن دقائق
معانيه ومحتوياته وقد قال عز اسمه وعظم كبريائه في تعظيم شأنه
وتفخيم امره قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا
القران لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ولقد اتيناك سبعا
من المثاني والقران العظيم ولو انزلنا هذا القران على جبل لرايته
خاشعا متصدعا من خشية الله .

قال الشمخى في حاشية المغنى في بحث ضمير الفصل عند المسئلة الثالثة
ما هذا نصه في الشرح وسئلت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق
بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل
في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق الاخرين
فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشأمة فتامله انتهى واقول
الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز لصحة
احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي هذا
ابو الصقر البيت ولا كذلك الضمير .

وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الي تعظيم المشار اليه القريب
ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرئة العزيز
قد لكن الذى لم تنني فيه حيث لم يقل هذا وهو حاضر انتهى محل
الحاجة من كلامه .

هذا ولكن سيأتي في بحث تعريف المسند اليه نقلا عن ابن هشام ان التعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب مستفاد من ال فتأمل .
(وقد يقصد به) اى باسم الاشارة البعيد (تعظيم المشير) اى المتكلم (كقول الامير لبعض حاضريه) مشيرا الى رجل حاضر عنده « ذلك » الرجل (قال كذا) وقد يأتى لتحقير المشير ونظيره نداء الله تعالى كما ياتى في باب الانشاء .

« او تحقيره » اى المسند اليه المشار اليه (بالبعد كما يقال ذلك ذلك للمعين فعل كذا) في انفعال التحقير من ذلك مع ذكر المعين تأمل لا يخفى وجهه وكيفكان استعمال اسم اشارة البعيد (تنزيلا لبعده عن ساحة غر الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعدا المسافة) ولفظ ذلك « الموضوع لمشار اليه لزم منه حضوره » صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى « اى مشاهدا كان ذلك الغائب اذا حضر او غير مشاهد وتلك الصلاحيية تحصل « بان يحكى عنه » اى عن الغائب «اولا ثم يشار اليه » بلفظة ذلك « نحو جئنى رجل فقال ذلك الرجل » هذا مثال للمعين « و » اما امثال المعنى فهو « ضربنى زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكى عنه » في المثالين « غائب » حين الاشارة اليه فالاستعمال فيها مجاز فتأمل .

« ويجوز على قلة » استعمال « لفظ » هذا الدال على « الحاضر نحو » جئني رجل « فقال هذا الرجل و » ضربني زيد « فهالني هذا الضرب اى هذا المذكور » في كل من المثالين « عن قريب اى قبل التلفظ بلفظة هذا « فهو » اى المذكور « وان كان غائبا » حين

التكلم والاشارة « لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر » في
لفظة كان اشعار بان هذا الاستعمال ايضا مجاز فتامل .
« وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم » اي المشار اليه « بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعال لان المعنى » كما قال
نجم الاثمة « غير مدرك بالحس فكانه بعيد » فذلك ايضا من قبيل
المجاز .

« او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة » كلفظة اولئك في
الاية الاتية المستشهد بها « للتنبيه » علة للتعريف « عند » ظرف للتنبيه
« تعقيب المشر اليه » وهو الذين في الاية علي وجه ياتي بيانه « باوصاف »
اصطلاحيه او لغوية وهي هنا جملة الصلة اعني يؤمنون وما عطف عليها
« اي عند ايراد اوصاف » ولفظة « على » بمعنى في كما في ودخل
المدينة على حين غفلة اي عند ايراد اوصاف في « عقيب المشار اليه »
اي بعده « ثم تقول عقبه فلان » بالتشديد « اذا جاء » فلان « على
عقبه » اي بعده « ثم تعديه » اي عقبه بالتشديد « الى المفعول الثاني
بالباء » نحو باوصاف في المتن « وتقول عقبته » بالتشديد « بالشي
اي جعلت الشيء علي عقبه » اي في عقبه اي بعده « على انه » متعلق
بالتنبيه « اي للتنبيه على ان المشار اليه » اي الذين « جدير » اي حقيق
اي مستحق « بما » اي بخبر وهو علي هدى في اولئك الاول وهم
المفلحون في اولئك الثاني « يرد بعده اي بعد اسم الاشارة » اي اولئك
« من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الي قوله تعالى اولئك علي هدى

من ربهم واولئك هم المفلحون) الشاهد في انه (عقب المشار اليه وهو الذين) وحده لامع (يؤمنون) لانه من الاوصاف كما يظهر ذلك من قوله (باوصاف متعددة من الايمان بالقيب واقامة الصلوة وغير ذلك) يعنى الاتفاق مما رزقهم الله في سبيله والايمان بما انزل الى رسول الله (ص) وبما انزل قبله (ص) والايمان بالمعاد وكونهم مؤقنين بذلك (ثم عرف المسند اليه) وهو اولئك (بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم) يعنى الذين (احقاء) اي مختصون (بما) اي باخبار واحكام (يرد بعد) لفظة (اولئك وهو) اي ما يرو بعد اولئك (كونهم على الهدى عاجلا) اي الدنيا (و) على (الفوز بالفلاح اجلا) اي في الآخرة (من اجل الاوصاف المذكورة) انفا اعنى الايمان بالله الى اخر ما ذكرنا .

(تنبيهان) الاول انما قلنا ان المشار اليه هو الذين وحده لامع يؤمنون كما يظهر من كلام الشارح لما اشار اليه الفاضل المحشي من ان المراد بالمشار اليه ذات الموصول من غير من ملاحظتها مع مضمون الصلة بقربية هذه الايمان من جملة الاوصاف انتهى واما توجيه كلام الشارح بان التعبير عن تلك الذات بنفس الموصول من دون ذكر صلته قبيح فلم يظهر لى وجه لذلك اذ لا شاهد له على ذلك لاعقلا ولانقلا نعم لم يعبر الكشاف عن الموصول كذلك ولا حجة فيه .

الثانى كون المشار اليه باولئك هو الذين مبنى على كونه منقطعا عن المتقين والا فالشارح اليه هو المتقين .

قال في الكشاف الذين يؤمنون اما موصول بالمتقين على انه صفة مجرورة او مدح منصوب او مرفوع بتقدير اعنى الذين يؤمنون او هم

الذين يؤمنون واما منقطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه
بإوائك على هدى انتهى .

(او) تعريف المسند اليه باسم الاشارة (لانه) اى الشأن (لا يكون
طريق الى احضاره) اى المسند اليه (سوى الاشارة لجهل المتكلم او
السامع باحواله) كما اذا رايت رجلا في المدرسة لاتعرفه انت ولا
السامع فتقول هذا سارق (او لنحو ذلك) قال المحشي مثل ان
تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة يتحير
فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التى يتحير فيها
العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك .

وقال ايضا قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان
مايورد في امثال هذه المقامات من الايات امثلة لاشواهد حتى يتوهم
النقض باحتمال الغير وانه لا امتناع في مثال واحد الجمع بين كثير
من اللطائف والاعراض فان مبني تلك الاقتضاءات وكون التراكيب مما
يذكر من الاعراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود
المتكلم مانسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكته فلها مواضع
نفع انتهى .

(وباللام اى تعريف المسند اليه باللام) وحدها والالف زائدة هذا
احد الاقوال والثانى ان المعرف هو ال بجملتها فالهمزة اصلية كما
في الالفية .

ال حرف تعريف او اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط
والثالث ان المعرف الهمزة وحدها كما في شرح التصريح واللام

زائدة المفرق بينها وبين همزة الاستفهام والرابع مانسبه السيوطي الى
سيبويه وهو ان ال بحماتها حرف تعريف والالف زائده فتأمل .
وكيفكان فلنقدم مجملا من الكلام ليكون كضابطة او فذلكة متقدمة
لما ياتي من الاقسام .

قال ابن هشام ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما
موصولا بمعنى الذى وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين
قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للشبوت فلا تؤول
بالفعل ولذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق
وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى
الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير وقيل هي في الجميع موصول حرفي
وليس بشيء الى ان قال .

والثانى ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل
منهما ثلاثة اقسام .

فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا ونحو كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في
زجاجة الزجاجه كانها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعته الفرس
وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهوديا ذهنيا نحو
اذ هما في الغار ونحو اذ يبأيعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا
الى ان قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم .
والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التى تخلقها كل حقيقه نحو
وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

ولاستفراق خصائص الافراد وهي التي تختلفها كل مجازا نحو زيد الرجل
علما اى الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية
وهي التي لا تختلفها كل لاحقية ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل
شيء وقولك والله لا اتزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الخنث
بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس
امور معهودة في الازهان متميز بعضها عن بعض .

ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف
واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل
على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد الى ان قال .

والثالث ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى
كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة
في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والغرى اولار
تجالها كالبسمول او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت
للكعبة والمدنية للطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد
والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالاولى الداخلة على
علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله كحارث وعباس وضحاك
تقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع
الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومعروف واحمد .

والثانية نوعان واقعة في الشعر واقعة في شذوذ من النثر انتهى باختصار
غير مختل بما مر منه .

فلنعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول ومن الله التوفيق
ان التعريف باللام (للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة)
اى معينة في الخارج (بين المتكلم والمخاطب واحدا كان) ذلك المعهود
الخارجى (او اثنين او جماعة) والدليل على ان المراد بالمعهودة ما
فسرناها به اى المعينة انه (نقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته) فان
قلت ما ذكرت من القول ليس فيه ذكر التعيين فكيف يصير دليلا على
ان المراد من المعهودة المعينة .

قلت هذا استدلال باعتبار اللازم لان لازم الادرك والملاقات كون
المدرک والملاقى معينا .

فان قلت قد فسر بعض المحشين الحصة بالواحد وهذا يناقئ قوله
واحدا كان او اثنين او جماعة .

قلت لامتنافاة في ذلك اذ ليس المراد بالواحد الواحد العددي بل
الاعم من ذلك اى مقدارا واحدا معينا من افراد الحقيقة سواء كان
ذلك المقدار الواحد المعين واحدا او اثنين او جماعة والقرنية بل الدليل على ذلك
وقوعه في مقابل قوله الا ترى او للاشارة الى نفس الحقيقة وذلك ايضا
دليل على ما اشرنا اليه من ان المراد من المعهودية انما هى المعهودية
في الخارج وذلك لان الحقيقة وان كانت معهودة لكنها كما تقدم في
كلام ابن هشام معهودة في الاذمان لافي الخارج فتأمل جيدا فان المقام
يحتاج الى تأمل تام .

(وذلك) اى كون التعريف باللام للاشارة الى معهود في الخارج
(لتقدم ذكره) اى المعهود (صريحا) اى بنفس لفظة (او كتابة)

اي بما يدل عليه بالالتزام (نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس)
الولد (الذكر الذي طلبت امرئة عمران) بقولها اني نذرت لك مافي
بطني محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون مافي بطنها ولدا
ذكر الان التحرير كما ياتي كان للذكور فقط (كالتي اي كالانثى)
التي وهبت لها (

قال في الكشاف قال الله تعالى والله اعلم بما وضعت تعظيما لموضوعها
وتجميلا لها بقدر ما وهب لها منه ومعناه والله اعلم بالشئ الذي وضعت
وماعلق به من عظام الامور وان يجعله وولده اية للعالمين وهي جاهلة
بذلك لاتعلم منه شئ فلذلك تحسرت وفي قراءة ابن عباس والله اعلم
بما وضعت على خطاب الله تعالى لها اي انك لاتعلمين قدر هذا الموهوب
وماعلم الله من عظم شأنه وعلو قدره وقرء وضعت بمعنى ولعل الله تعالى
فيه سرا وحكمة ولعل هذه الانثى خير من الذكر تسليحة لنفسها .

فان قلت فما معنى قوله وليس الذكر كالانثى قلت هو بيان
لما في قوله والله اعلم بما وضعت من التعظيم للموضوع والرفع منه
ومعناه وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واللام فيها
للمهد انتهى فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحافي قوله تعالى قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه (ليس مما نحن فيه لانه (ليس بمسنداليه
(والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني
نذرت لك مافي بطني محررا فان لفظة ما الموصولة (وان كانت تعم
الذكور والاناث كما قال ابن مالك .

ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طي قد شهر
(لكن للتحرير وهو ان يمتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان

للمذكور دون الاناث وهو) اي الذكر محل الاستشهاد لما نحن فيه
لانه (مسنداليه) لكونه في الاصل مبتدء .

ولا يخفى ان هذا كله بناء على ما تقدم من الكشف من كون
وليس الذكر كالانثى من كلام الله تعالى تسليمة لها والمعنى كما ذكرنا
ليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها بل الانثى التي وهبت
لها اعظم شانا من الذكر الذي طلبته فانه حينئذ يصح كون اللام فيهما
للمهد ولكن يلزم على هذا جواز كون المتكلم بالمعهود غير المتكلم باللام
فتأمل فانه دقيق .

واما على القول بانه من كلام امرئة عمران كما احتمله بعض
المفسرين وقال في الكلام قلب اي ليس الانثى كالذكر في التحرير
وهو من تنمة تحسرها والمعنى اتحسر على وضعها انثى وعدم مساواتها
للمذكر في التحرير فياليتها كانت ذكرا او كانت مساوية له في التحرير
فلا شاهد فيهما لان اللامين فيهما حينئذ للمجنس لا للمهد فتأمل
تعرف .

(وقد يستغنى عن تقدم ذكره) اي المعهود (لعلم المخاطب به
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد) فان
العقل قرنية على ان اللام في الامير للاشارة الى امير البلد لا الى غير
من امراء البلاد الاخر (وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب) فان
العقل بل العرف قرنية على ان اللام في البيت للاشارة الى باب البيت
الذي دخله المخاطب الان لا باب من ابواب البيوت الاخر وان كان
قد دخلها ايضا .

(وقد يكون لام العهد الاشارة الى المحاضر كما في وصف المنادي
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل) ومنه كما تقدم في كلام
ابن هشام اليوم اكملت لكم دينكم .

(او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة) اي حقيقة
الرجل وماهيته من حيث هي التي توجد في الذهن مع قطع النظر
عن وجودها مع الخصوصيات الفردية خير من حقيقة المرأة كذلك
ولا ينافي هذا كون بعض افراد المرأة نظرا الى خصوصية فردية في
ذلك البعض خيرا من بعض افراد الرجل نظرا الى كونه فاقدا لتلك
الخصوصية الفردية ومن هنا قيل في وصف صديقة الصغرى بالفارسية .

زن مكو مردا فرين روزكار زن مكو بنت الوفا اخت الوقار

(ومنه اللام الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان فاطق
والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك) من سائر المعارف نحو الكلام
ما افاد المستمع فائدة تامه يحسن السكوت عليها وانما كانت اللام
فيها للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى (لان التعريف للمهية)
المعراة عن كل خصوصية من خصوصيات كل صنف من اصناف الافراد
والا لم يصح تقسيمه ولا شموله لجميع الافراد .

(وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد) اي لواحد
من افراد مدلوله فان كان مفردا فلو واحد من الاحاد وان كان مشني
فلواحد من المثنيات وان كان جمعا فلو واحد من الجماعات (باعتبار
عهديته) اي معهوديته اي معهودية ذلك الواحد الهاتي له المعرف بلام

الحقيقة (في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى) قد تقدم انما انه للإشارة الى نفس الحقيقة المعرأة لانه (هو) الذى (موضوع للحقيقة المتحدده في الذهن) على فرد موجود من (تلك) الحقيقة (في الخارج) باعتبار كونه (اى الفرد الموجود في الخارج) معهودا في الذهن (في ضمن تلك الحقيقة المعهودة في الذهن وباعتبار كون ذلك الفرد (جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة) وباعتبار كون ذلك الفرد مطابقا اياها) اى الحقيقة لكون الفرد مشتدلا للحقيقة (كما يطلق الكلى الطبيعى على كل) واحد (من جزئياته) فيقال مثلا زيد انسان .

(وذلك) اى اتيان المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد (عند قيام قرنية على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي والا تكون اللام لنفس الحقيقة لا لواحد من الافراد) بل من حيث الوجود (في الخارج زائد اعلى وجودها في الذهن لكن) لان حيث وجودها) اى الحقيقة (فى ضمن جميع الافراد) والا تكون للاستفراق (بل فى) ضمن (بعضها) اى الافراد (كقولك ادخل السوق حيث لاعهد فى الخارج) بان تعدد اسواق الباد ولا تميز لواحد منها بين المتكلم والمخاطب والا تكون اللام للمعهد (فان قولك ادخل قرنية دالة على ما ذكرناه) من ان المعرف بلام الحقيقة ياتى لواحد من الافراد الموجودة فى الخارج (وتحققة - انه) اى المعرف بلام الحقيقة (موضوع للحقيقة المتحدده فى الذهن وانما اطلق) هذا المعرف (على الفرد الموجود منها) اى من تلك الحقيقة (باعتبار ان) تلك (الحقيقة

موجودة فيها) فهو في الحقيقة استعمال في نفس الموضوع له اعنى الحقيقة المتحدة لوجودها في ضمن الفرد الموجود في الخارج والاستعمال حينئذ عنده على سبيل الحقيقة كما سيصرح به في اخر المطبعت (فجاء التعدد) في المعنى اي المستعمل فيه (باعتبار الوجود) في ضمن الافراد في الخارج (لاباعتبار الوضع) اذ المعنى في حال الوضع كما قلنا متحد لان الحقيقة لاتعدد فيها الا من حيث وجودها في ضمن الافراد (والفرق بينه) اي بين المعرف بلام الحقيقة المستعمل في الواحد منها باعتبار وجودها فيه كتقولك ادخل السوق .

(وبين النكرة) كتقولك ادخل سوقا (كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة) هذا مثال لعلم الجنس (و) نحو (لقيت اسدا) هذا مثال لاسم الجنس (فاسد موضوع لواحد) غير معين (من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة) الموجودة في ضمن هذا الواحد ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن هذا الواحد التعدد ضمنا والا فالحقيقة ما دامت في الذهن لاتعدد (فكذا النكرة تفيد اذن ك الاسم) .
اي مدلوله (بمض) غير معين (من جملة) افراد (الحقيقة) المتحدة في الذهن (نحو ادخل سوقا) فالمراد من سوقا واحد من الاسواق غير معين ولا معهود بين المتكلم والمخاطب (بخلاف المعرف) بلام الحقيقة (نحو ادخل السوق فالمراد به نفس الحقيقة) المتحدة في الذهن لكن باعتبار وجودها في ضمن بعض افرادها (و) تلك

(البعضية) وذلك الاعتبار (مستفارة) من القرنية كالدخول مثلا)
فان الدخول قرنية على انه ليس المراد حقيقة السوق المتحدة في الذهن
لاستحالة الدخول فيها (فهو) اي المعرف بلام الحقيقة حينئذ (كعام
مخصوص بالقرنية) نحو العلماء وزنة الانبياء اذ العقل قرنية ان المراد
بالعام اعني العلماء العدول منهم لا الفساق منهم لاستحالة كون الفاسق
من ورثة الانبياء .

(فالمجرد) نحو سوقا (وذو اللام) نحو السوق (بالنظر الى
القرنية في المعرف (سواء) في ان المراد من كل منهما بعض غير
معين .

ولكن في المجرد بالوضع لانها كما مر اننا موضوع لواحد غير
معين وفي ذي اللام بالقرنية كالدخول مثلا .

(وبالنظر الى انفسهما مختلفان) لما قلنا من ان المجرد موضوع
للمواحد وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن فلولا القرنية لايدل المعنى
الواحد اصلا (واليه) اي الى كونهما بالنظر الى القرنية في المعرف
سواء (اثار) المصنف (بقوله وهذا) اي المعرف بلام الحقيقة (في
المعنى كالنكرة) في ان المراد به بعض غير معين (يعني بعد اعتبار
القرنية) والنظر اليها (وان كان يجري عليه) اي على هذا المعرف
(احكام المعارف من وقوعه مبتدء) نحو السوق شربقاع الارض وهي
ميدان ابليس (وذا حال) نحو اكثر شربى السويق ملتوتا (ووصفا
للمعرفة) نحو زيد الكريم عندنا (وموصوفا بها) نحو الكريم الذي
احسن اليك في الدار (ونحو ذلك) كوقوعه فاعلا الباب نعم وبئس

كما قال في الالفية .

والحذف في نعم القناء استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين
وكوقوعه اسما للافعال الناقصة نحو ثم كان عاقبه الذين اساءوا
السوءى ومفعولا او لا لافعال القلوب نحو ظننت السارق مخفيا في الدار
(كعلم الجنس) فانه ايضا في المعنى نكرة كما قال في الالفية .
ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
(وهذه الاحكام اللفظية) المذكورة (هي التي اضطرتم اى علماء
العربية الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامه علما) لجنس الحيوان المقترس
فياتي منه كما قال السيوطي الحال ويمتنع من الصرف مع سبب اخر
ومن دخول الالف واللام عليه ونعته بالنكرة ويبتدء به ثم قال انه
مدلوله شايع كمدلول النكرة لا يخص واحدا بعينه ولذلك ذكر في
شرح النسبيل انه كاسم الجنس انتهى وهذا هو المقصود من قوله (حتى
تكلفوا ماتكلفوا) .

قال نجم الائمة والحامل للمنحاة على هذا التكلف في الفرق بين
الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامه وثمانه و ابا الحصين وام عامر واويس
لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام
على نحو اويس .

واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام
الاناسي ويجيء منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق
على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لايجوز مجرى
الاعلام في الاحكام المذكورة انتهى (توضيح اويس علم جنس للذئب

جاء مصفرا مثل الكهيت والمجين والباقي قد تقدم بعضه في بحث تعريف المسند اليه بالعملية فراجع ان شئت .

فتمحصل مما ذكر في المقام ان ههنا اربعة اشياء الاول المنكرة نحو ادخل سوقا والثاني المعرف بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الافراد باعتبار كونه معهودا في الذهن في ضمن الحقيقة المتحدة نحو ادخل السوق واللام فيه يسمى في النحو لام العهد الذهني والثالث اسم الجنس نحو رايت اسدا والرابع علم الجنس نحو رايت اسامة وكل من هذه الاربعة ياتي لواحد من الافراد الا ان الدلالة على الواحد في الاول والثالث بالوضع وفي الثاني والرابع بالقرنية اعني الدخول .

والرؤية لانهما يستحيلان في الحقيقة والماهية وهذا معنى قوله في الاولين من ان المجرّد وذو اللام اذن بالنظر الى القرنيه سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ومنه يعلم ان الاخيرين ايضا بالنظر الى القرنيه سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان وبالجملة القرنية اعني الدخول والرؤية لاثاير لهما في الاول والثالث في الدلالة على الواحد بخلاف الثاني والرابع فان للقرنية تاثير فيهما في الدلالة عليه اذ لولاها لدلا على الماهية والحقيقة دون الواحد .

(ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه) من ان المعرف باللام نحو ادخل السوق المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستقادة من القرنية كالدخول (ان عود الضمير في قوله زقد ياتي) اي الضمير المستمر في ياتي (الى المعرف بلام الحقيقة اولي من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به) اي بالعود الى مطلق المعرف باللام (لفظ

الايضاح) ووجه الاشعار انه اطلق اللام ولم يقيده بكونه لام الحقيقة وانما حكم بالاشعار لا الدلالة لان في كلامه ما يدل على ان المراد باللام أنما هو لام الحقيقة وهذا هو نصه والمعرف باللام قد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لطابقته الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس هنك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج انتهى .

(ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة) والتعريف فيه لفظي كما قال الرضي وهذا نصه اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشري وصحراء ونسبة لفظيه نحو كزسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام واما بالمعملية انتهى .

(يعامل به) اي بهذا المعرف (معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمال كثيرا) وذلك ليس لكونها نكرة كما زعمه بعض بل لانها تؤل بها .

قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عواض الذات اذا التعريف جعل الذات مشارا بها الي خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الي خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتختص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد .

فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لمناسبتها للمفكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما يقول

في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول
في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا الى ان قال وقال
بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان المحكم
بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ او كان معلوما
عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحضنا وليس
بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم
ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية
ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما
نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول
في جائتي زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العام الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم
يجز جائتي زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى (كقوله) .
(ولقد امر على اللئيم يسبني) (فمضيت ثمة قلت لا يعنيني)

وسيجيء توضيحه عن قريب .

(وفي التنزيل كمثل الحمير يحمل اسفارا علي ان) والجملة الفعلية
اعنى (يحمل اسفارا صفة للحمير وفيه) اي في التنزيل .
(الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون علم ان
قوله تعالى لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان اللوصوف) يعنى المستضعفين .

او الثلاثة الاخيرة (وان كان فيه حرف التعريف فليس لشي
بعينه) لان حرف التعريف فيه من قبيل حرف التعريف في ادخل السوق

وقد تقدم انفا انه في المعنى كالنكرة بعد اعتبار القرنيه (كذا في الكشاف وهو) اى مافى الكشاف (صريح ان فى ان اللام فى المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب) عند التمثيل بقولنا جمع الاحير الصاغة (وان كان) اللام فى المستضعفين (اسما موصولا يصح هذا) اى توصيف المستضعفين بجملة لا يستطيعون (ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف) بلام الحقيقة (كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه) اى لاتعيين فيه لان المراد به مطلق من انعم الله عليه بنعمة الايمان كائنا من كان لاشخاص معينون معهودون (فهو كقوله ولقد امر على المقيم) .

يسبغى من حيث انه ليس المراد بالثيم شخص معين معهود بل المراد به كل لثيم عادته السبب والشتم كائنا من كان وذلك لان الشاعر اراد بقوله هذا اظهار وان له ان له ملكة الحلم وشيم الكرام الذين اذا مروا باللغو مر واكراما واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وهذا المعنى لا يناسب ارادة لثيم خاص معين بل المناسب له ارادة مطلق من كان كذلك وبعبارة اخرى لم يرد الشاعر لثيما معيننا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصود بالتمدح بالتمدح بها والا اماهيه من حيث هي بقرنيه المرور ولا الاستفراق لعدم امكان المرور على كل لثيم من اللثام بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جاءت الجملة صفة عنه هذا ولكن قال بعض المحققين ان المناسب لقوله ثمه قلت لا يعنينى كونها حالا لان المتبارد من قوله قات لا يعنينى انه قال ذلك فى حال سماع السب حال المرور لا انه قاله فيمن دابه السبب

ولو في غير حال المرور فتأمل جيدا .

(فيصح) حينئذ (ان يقع النكرة اعنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم وصفا له) وانما حكم بكون غير نكرة لما في الرضى من ان بعض الاسماء قد توغل في التذكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى الطرف الاضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في وجوده الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يختص ذاتا بل هو نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلثه ايضا يمكن ان تكون من وجوه من القصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى انتهى ولكن قال بعضهم انه اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقول جاء مثلك كان معرفة اذ اقصد الذى يماثلك في الشيء الفلاني .

ورر ذلك بعضهم بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا والجوب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه .

(فان قلت المعرف بالام الحقيقية وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة احقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون

الغرض الاصلى (والمقصود الاقصى) طلب دلالتها على ذلك المعنى
وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على
الواحد فانما اردت به (اى باطلاق كل واحد من المذكورين على
الواحد (الحقيقة) حسيما بينما انما (ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة) على ما اوضحناه لك سابقا (فهو) اى كل
واحد من المذكورين (لم يستعمل) حينئذ (الا فيما وضع له)
فيكون حقيقة (وسيوضح هذا في بحث الاستعارة) عند قول الخطيب
ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا
للمشبه ولا الاعم منهما فراجع ان شئت هذا ولكن المختار عند
الرضى وابن الحاجب كون ذلك مجازا لانه قال عند قول ابن الحاجب
العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله بوضع
واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد
بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخرى
بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزید ثم سمى
به شخص اخر .

قانه وان كان متناولا بالوضع لمعتين لمكن تناوله للمعين الثاني
بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما
ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم
ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف
وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة
كما اشير باللام في اشتر اللاحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام الموضوعات لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول

عيرها وضعا .

واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامه مقبلا
فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابته
كل كلمي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق
فلنظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على سبيل التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقا على
الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد
من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على
ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له
كالمواطنين انتهى .

(وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق)
لجميع الافراد وذلك اذا جل محلها كل على سبيل الحقيقة (نحو
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها) اي باللام (المهية من حيث هي هي) كما في الرجل خير من
المرثمة (ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد) كما في ادخل
السوق (بل في ضمن الجميع بدلائل صحة الاستثناء) المتصل بمعنى قوله
تعالى الا الذين امنوا (الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره) اي الاستثناء .

(وتحقيقه) اي تعقيب افارة هذا المعرف الاستغراق (ان المانظ
اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع
الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما) اي بين الجميع والبعض (في
الخارج) وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكمية والبعضية

لكن كلامنا كما في الرضى في المشخصات الخارجة (فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها) اي التنوين كما صرح به الرضى (وجب ان يكون للمجموع) ومن هذا القبيل كما في الرضى قوله (من) الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لامطلقة ولا معنية .

(والى هذا) اي كون المقصود المهمة من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد (ينظر صاحب الكشاف حيث يطاق لام الجنس على ما) اي على لام (يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس) فمراده انه اي اللام في الانسان للجنس في ضمن جميع الافراد فيتناول كل انسان (وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام فيه) اي في المحسنين (للجنس فيتناول كل محسن) لان المراد الجنس في ضمن جميع الافراد .

(وكثير ما يطلقه) اي الجنس (على ما) اي على لام (يقصد به) نفس (المفهوم والحقيقة) من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد فضلا عن الاستغراق والبعضية (كما ذكر) وقد نقلناه عنه في خطبة الكتاب ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق (وقد قلنا هناك ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فراجع ان شئت !

(والحاصل) اي حاصل ما تقدم من قول الخطيب وباللام للاشارة الى معهود الى قوله وقد يفيد الاستغراق وما بينهما (ان اسم الجنس المعروف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة) نحو

الرجل خير من المرأة (ونحوه علم الجنس كاسامة) فانه ايضا يطلق علي نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد هذا ما يقتضيه عمادة الكتاب ولكن في كلام الرضى ما ينافي ذلك فانه قال ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثمانة كالاسد والشعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعروف باللام يحتمل على الاستغراق الامع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثمانية اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية الى ان قل والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فجال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المقيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن ا-لامة الوحيدة والتنثنية نحو الضرب واللحم والسوق انتهى .

(واما) ان يطلق (على حصة معينة منها) اي من الحقيقة حال كون تلك الحصة (واحدا) نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول (او اثنين) نحو رأيت رجلين عالمين فاكرمت الرجلين (او جماعة) نحو جائئني رجال فاكرمت الرجال (وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد) قال الرضى كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي انتهى .

(واما) ان يطلق (على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما) ان يطلق (على كل الافراد وهو الاستغراق) نحو ان الانسان لفي خسر (ومثله كل مضافا الى نكرة) نحو كل نفس ذائقة الموت .

والحاصل ان اقسام المعرف باللام اربعة حسبما ذكر كل واحد منها مع ما يماثله (ولاخفاء في تمييز بعضها عن بعض) اذ قد علم ان ما يطلق عليه بعضها غير ما يطلق عليه بعضها الاخر (الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية) والحقيقة (من حيث هي هي) اي من غير اعتبار حضورها في الذهن فحينئذ (لم يميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية) لعدم التنبؤ فيها (والكلمية) لعدم اداة الاستغراق فيها .

والحاصل انه لم يميز حينئذ اسم الجنس المنكر الخالي عن اللام والتنبؤ اذا كان مصدرا عن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة اذا كان مصدرا (نحو رجعي وذكري) وبشرى وسقبي (والرجعي والذكري) والبشرى والسقبي وذلك لان كل واحد من المنكرات المذكورة كمعارفها موضوع للماهية من حيث هي من غير اعتبار الحضور في الذهن وليس فيها دلالة على البعضية والكلمية .

(وان قصد به) اي بتعريف الحقيقة (الاشارة اليها) اي الى الحقيقة (باعتبار حضورها في الذهن) فحينئذ (لم يميز عن تعريف العهد) الخارجى .

حاصل الكلام فى المقام انه ان قصد بلام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فحينئذ لم يميز اسم الجنس المنكر عن معرف منه اذا كان مصدرا كالمثلة المذكورة فان كل واحد منها موضوع للماهية من حيث هي هي والتالي اي عدم التمييز بين المنكر والمعرف باطل لضرورة التمييز بينهما فالمقدم اي الاشارة الى الماهية من حيث هي هي ايضا باطل .

وان قصد باللام الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
فحينئذ لم يتميز المعرف بهذه اللام عن المعرف بلام العهد الخارجي
لأن كلا منهما حينئذ اشارة الى حاضر في الذهن والتالي ايضا باطل
لما تقدم فالقديم مثله .

(وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا
المقام وجوابه انا) نختار الشق الثاني من الايراد اي كون القصد من
تعريف الحقيقة اي من لام الداخلة على اسماء الاجناس الاشارة الى
الماهية من حيث هي هي فنقول (لانسلم عدم تميزه) اي تعريف
الحقيقة (عن تعريف العهد على هذا التقدير) الثاني (لأن النظر في
المعهود) الخارجي (الى فرد معين او اثنين) معينين (او جماعة)
معينة كما مثلنا انما (بخلاف) المعرف بلام (الحقيقة فان النظر
فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها) اي الماهية (حاضرة
في الذهن) من غير نظر الى ما صدقت الماهية والحقيقة عليها من الافراد
كما صرح بذلك انما .

(و) لا يذهب عليك انه ظهر من ذلك اي من اختيار الشق
الثاني من الايراد التمييز بين اسم الجنس المنكر نحو رجعي واسم
الجنس المعرف نحو الرجعي فان النظر في المعرف كما قلنا الى نفس
الماهية والحقيقة لكن باعتبار كونها حاضرة في الذهن و (هذا المعنى)
اي كونها حاضرة في الذهن (غير معتبر في اسم الجنس المنكرة)
فانشق الاول من الايراد المستلزم لعدم التمييز بين الجنس المنكرة
واسم الجنس المعرف باطل لثبوت الفرق بينهما بعدم اعتبار الحضور
في المنكرة واعتباره في المعرفة .

(و) ان قلت اذا كان هذا المعنى اى الحضور في الذهن غير معتبر في اسم الجنس المنكرة فكيف يدخل عليه لام الحقيقة التلا يعتبر فيها الحضور في الذهن وهل هذا الاجمع بين المتنافين .

قلت (عدم اعتبار الشيء) اى عدم اعتبار الحضور في اسم الجنس المنكرة (ليس باعتبار لعدمه) اى عدم اعتبار ذلك الشيء اى الحضور ومن هنا قالوا لا بشرط يجتمع مع الف شرط فلا مانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس المنكرة ولا يلزم منه الجمع بين المتنافين اذ لا تنافى بين المتعينين .

(وهو اى الاستغراق) مطلقا سواء كان فى المسند اليه او في غيره فلا يرد ان الغيب والصاعقة فى المثليين الاتيين ليسا بما نحن فيه لأن الأول مجرور والثاني مفعول به (ضربان) اى قسمان (حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ) اورد عليه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ واجيب بان الارادة سبب الاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب واردة المسبب ولكن هذا الجواب لا يخلو عن مناقشة لانه بظاهره مشعر بان دلالة الالفاظ تابعة للارادة دون الوضع وذلك بظاهره فاسد كما بيناه في الجزء الاول من المكررات فراجع ان شئت .

(بحسب اللغة) قيل او بحسب الشرع او العرف الخاص وانما اقتصر على ذكر اللغة وان كان المراد هو الاعم على ما قيل لانها الاصل فلا يرد ما قيل من انه يقتضى انه اذا اريد من الصلوة كل فرد مما يتناوله او من الفاعل كل فرد مما يتناوله لا يكون الاستغراق حقيقيا هذا كله اذا خصصنا العرف في كلامه الاتي بالعام والافالتعميم

هنا غير تام فتأمل (نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة)
قال الطريحي اى المهدوم والموجود وقيل ما غاب عن الخلق
وما شاهدوه في السر والعلانية انتهى .

وعرفي وهو ان ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف (العام) كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغه بلده) الذي
يسكن فيه (او) صاغة (مملكته لانه) اى احد الاحتمالين هو
المفهوم عرفا) بحسب القرائن الدالة عليه (لا صاغة الدنيا) اذ
العقل حاكم بانه لا يقدر على جمع صاغة الدنيا والصاغة جمع صائغ
من الصوغ اصله صوغة على وزن طلبية وكسبة تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا كما في قالة :

(فان قلت الصاغة) كما ذكرت (جمع صائغ) فهو اسم
الفاعل (واللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول) ولذلك قال
في الالفية .

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل

(لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل) بالصاغة مبنى
على مذهبه) اى المازني اذ عنده يصح جعل اللام حرف تعريف
للاستقراق لا عند غيره اى الجمهور .

(قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث
لأنهم يقولون انه) حينئذ (فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان
كان بمعنى الماضى) قال الرضي بناء على مذهب الجمهور ان اصل
الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة
للمحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى

فلمصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه
فصيروا الفعل المبني للمفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في
صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد
ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة
فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول
حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان
ان يكون على الموصول قلما كانت الاسمية في صورة اللام الحرفية
نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .

وليعلم ان في اللام مذهبا اخر نقله الرضى عن الزمخشري وهو
ان اللام منقوصة من الذى ولخواته واستدل على ذلك بان الموصول
مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتناقض ما هو كالكلمة
الواحدة بكون احد جزئها جملة فخففت الموصول تارة بحذف بعض
حروفه قالوا في الذي اللذ بسكون الذال ثم اقتصر وامنه على الالف
واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المشنى والجمع
نحو الحافظو عورة العشرة (واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو
المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها
حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشف والمفتاح يفتح عن ذلك) الاتفاق
(في غير موضع) واحد اي في مواضع متعددة هذا ولكن دعوى هذا
الاتفاق مع اطلاق ما نقلناه عن ابن هشام في اول المطبعت لا تخلو
عن مناقشة ولعله الى ذلك اشار بقوله (ولو سلم) ان اللام في اسم
الفاعل والمفعول مطلقا موصول :

(فالمراد) من قول الخطيب وهو اي الاستغراق ضربان (تقسيم

مطلق الاستفراق سواء كان بحرف التعريف او غيره (مما يفيد الاستفراق) والموصول ايضا ياتي للاستفراق) اذا قامت قرينة على ذلك لفظية كانت تلك القرينة (نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا) لأن الاستثناء قرينة لفظية على الاستفراق او غير لفظية كما في المثال .

(وهذا) اي بجيء الموصول للاستفراق اذا كانت معه قرينة (ظاهر واستفراق المفرد سواء كان بحرف التعريف ام غيره اشمل من استفراق المثنى والمجموع لأنه) اي استفراق المفرد (يتناول كل واحد واحد من الافراد واستفراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستفراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لرجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لرجل) في الداو (فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان) والوجه في ذلك . كله ان الاستفراق عبارة عن شمول افراد مدلول اللفظ والمدلول في المفرد الاحاد وفي التثنية الاثنين وفي الجمع الجماعة .

(وانما اورد البيان) اي بيان كون استفراق المفرد اشمل من استفراق المثنى والمجموع (بـلاء التى لنفى الجنس لأنها نص في الاستفراق بيان ذلك) منقولا من الرضى بتغيير ما (ان النكرة في سياق النفى والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستفراق وتحتمل عدم الاستفراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة) على عدم الاستفراق (نحو ما جائنى رجل بل رجلان فانه حيمئذ) اي حين اذ قام قرينة وهي بل رجلان (يتحقق عدم الاستفراق والنكرة في الايجاب ظاهرة

في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو ثمرة
خير من جرادة وقليلًا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت
اي كل نفس .

(وفي) كتاب (المقامات) للحريري :

(يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا) (ولا لقيتم ما بقيتم ضرا)
اي كل شر وكل ضر والشاهد في الادل لا الثاني وان كان
الاستغراق مرادا في الاول والثاني فتنبيه (واما اذا كانت النكرة مع
من ظاهرة نحو ما جائني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جائني من رجل او لا رجل
في الدار بل رجلان) اذ السالبة الكلية تناقض الموجبة الجزئية (والى
هذا) اي الى كون النكرة مع من ظاهرة او مقدرة نصا في الاستغراق
(اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح) بناء
(توجب الاستغراق) لأن لا حينئذ نافية للجنس فيلزم تقدير من
كما بين في محله (وبالرفع) اعرابا (تجوزة) اي الاستغراق
(فائدة) قال الرضى في بحث النكرة ومن هذه وان كانت زائدة
كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من
الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتداءً بالجانب المتناهي وهو الاحد
وتترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كأنه قيل ما
جائني هذا الجنس من واحد من الى ما لا يتناهي انتهى .

(و) يجوز (لقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية) كما مثل به في الدليل المذكور في كلام
الخطيب (فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المجمل باللام

الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة (علم (الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض) اي غيب كل سماء وكل ارض (وعلم ادم الاسماء كلها) اي كل اسم (واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم) اي كل ملك (والله يحب المحسنين) اي كل محسن (وما هي من الظالمين ببعيد) اي من كل ظالم (وما الله يريد ظلما للعلمين) اي شيئا من الظلم لكل عالم (الى غير ذلك) من المجموع المحلاة بلام الاستفراق الواقعة في القران (ولهذا) اي لكون الجمع المحلي بلام الاستفراق كالمفرد في شمول الافراد (صح بلاخلاف نحو جائني القوم) الا زيدا والا زيدين والظاهر من هذا المثال ان المراد من الجمع في المقام ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في الاصطلاح ام لا فان القوم اسم جمع ولا يقال له الجمع اصطلاحا . (او) نحو جائني (العلماء الا زيدا والا زيدين) فصحة الاستثناء في المثاليين تدل على ان الجمع المحلي بلام الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد .

قال الرضی فی بحث المعرفة والنكرة اما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين او الازيدا وذلك لأن الجمع المحلي بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب انتهى .

(مع امتناع قولك جائني كل جماعة من العلماء الا زيدا على

الاستثناء المتصل) وذلك لأن المستثنى اعني زيدا لا يصدق عليه
المستثنى منه اعني جماعة لانه ليس بجماعة بل فرد منهم .

(فان قيل) الاستفراق في المفرد يقتضي استيعاب الاحاد و)
الاستفراق في (الجمع لا يقتضي الاستيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا
جائني الرجال جائني كل جمع من جموع الرجال وهذا) المعنى (لا ينافي
خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف) الاستفراق في (المفرد)
فانه ينافي خروج الواحد فضلا عن الاثنين والاكثر (قلنا) لا نسلم
هذا الفرق بين الاستفراقين لما تقدم نقله عن الرضى انفا و (لوسلم)
هذا الفرق (فلا يمكن خروج الواحد والاثنين) من الجمع ايضا لأن الواحد
مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع
من الجموع والتقدير (اي تقدير البحث اي المفروض في ان قيل
المفرد الخ) ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما
ذكرتم (من ان معنى قولنا جائني الرجال جائني كل جمع من
جموع الرجال .

(فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم
للمجموع) من حيث المجموع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق
بردهن لأن الحكم اعني الاحقية بالرد مختص ببعولة الرجعيات (دون
كل فرد) من افراد البعولة (حتى) يشمل الحكم ببعولة الباينات وحتى
« يصح جائني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه »
كما هو كذلك في قوله ص العلماء زرثة الانبياء اظهور ان المراد
من العلماء العدول منهم لا كل فرد منهم حتى يشمل الحكم الفساق
منهم « فهو ممنوع بل هو اول المسئلة » يعني مصادرة الا اذا قامت

قرينة على ذلك كما فى الآية والرواية وحينئذ يخرج عن محل الكلام لأنه فيما لم توجد قرينة فى الكلام .

« فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ، حكاية « رب انى وهن العظم منى انه ، اى زكريا ع « ترك جمع العظام ، وانتقل « الى الافراد ، والنحو انما لم يقل وهنت العظام بصيغة الجمع « لطلب شمول ، الحكيم اى « الوهن للعظام فردا فردا ، والجمع بزعمه ليس نصا فى هذا الشمول « لصحة ، ان يقال وهنت العظام بصيغة الجمع مریدا بذلك اظهار « حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك فى المقرد ، اى لا يصح اسناد الوهن الى المفرد عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ، وذلك لان الاسناد الى المفرد موجبة كلية وحصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد موجبة جزئية فلا يجوز استعمال ذلك الاسناد فى هذا المعنى بخلاف الاسناد الى صيغة الجمع فانه موجبة جزئية فيجوز استعماله فى هذا المعنى .

« وذلك » اى وجه ظهور فسار ما ذكره صاحب المفتاح من الفرق بين الاسنادين « لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الكل ، وبعبارة اخرى لا نسلم ان الاسناد الى صيغة الجمع موجبة جزئية بل الاسناد اليها كالاسناد الى المفرد موجبة كلية يشمل الافراد كلها كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير فى كل ما وقع فى التنزيل من هذا القبيل كالايات المتقدمة وغيرها من الايات .

« بل الوجه في افراد العظم ، والانتقال من ضيغة الجمع اليه « ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده « اى زكريا ع « الى ان هذا الجنس « اى العظم « الذي هو العمود وأشد ما تركيب منه الجسد قد اصابه الوهن ، والضعف فكيف بسائر الاجزاء التي ليست بهذه المطابفة من الشدة والقوام فاصابة الوهن لها تثبت بطريق اولى « ولو جمع لكان ، الكلام بظاهره دالا على ان « القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه « اى من زكريا ع « بعض عظامه ولكن كلها « وذلك لأن الجمع يفيد العموم « يعنى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة .

وبعبارة اخرى حتى كأنه وقع من سامع شك في كون القضية موجبة كلية فاتى بصيغة الجمع دفعا لهذا الشك وايفيد الكلام الايجاب الكلى لأن صيغة الجمع كما قلنا يفيد العموم و « لان القيد » وهو صيغته الجمع « فى الكلام ناظر الى نفي ما يقابله ، والمقابل للايجاب الكلى والشمول هو الايجاب الجزئى « وهذا المعنى ، اى كون المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة « غير مناسب للمقام ، لان السامع فيه هو الله تعالى وهو يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور فكيف يظن في حقه جل جلاله الشك المذكور وهو بمنزلة الجهل بل نفسه فتأمل .

« فهذا الكلام ، من الكشاف « صريح فى ان وهنت العظام ،

بصفة الجمع (يفيد) ايضاً (شمول الوهن لكل) فرد (من العظام بحيث لا يخرج منه البعض) وبعبارة اخرى هذا الكلام من الكشف صريح في ان وهنت العظام بصفة الجمع موجبة كلية مثل وهن العظام بصفة المفرد . (وكلام المفتاح صريح في انه يصح) ان يقال (وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد) وبعبارة اخرى كلام المفتاح صريح في ان وهنت العظام بصفة الجمع موجبة جزئية (فالتنافي بين الكلامين واضح) فتأمل .

(وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما) اي بين كلام المفتاح والكشف (بناء على ان مراد صاحب الكشف انه لو جمع) اي لو قال وهنت العظام بصفة الجمع (لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن) فحسب (ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجا كالواحد والاثنين) حاصله ان مراد الكشف انه لو جمع لصارت القضية عموما مجموعيا كما يقول المفتاح فلا منافاة بينهما (ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقله التدبر وذلك) اي كون منشأ هذا التوهم ما ذكر (لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشف ايضا مشحون به) اي بافادة الجمع المذكور التعلق المزبور (حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للمعالم انه فكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد وقيل رب العالم (لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد

الشمول والاحاطة) لكل جنس من اجناس العالم مشاهدا كان ام لا (ولا يخفى عليك) بعد ما ذكرنا (فساد ما قيل) في شرح كلامه ده ان المفرد وان كان اشمل) من الجمع لان الجمع لا يفيد تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده (لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة) فلذلك اتى بصيغة الجمع ولم يقل رب العالم بصيغة المفرد .

(لان المفرد يفيد شمول الاحاد) فلا يفهم منه اختلاف اجناس تلك الاحاد (والجمع يفيد شمول الاجناس) المتعددة المستلزمة بتعددتها اختلافها من حيث الماهية والحقيقة والا فلا وجه للإتيان بصيغة الجمع الدالة على التعدد لان الماهية الواحدة والحقيقة المتحدة لا تنفي فضلا عن ان تجمع .

(وذلك) الفساد (لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين) وهو جمع (متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الاتهافت) اي تسابط بين قول القيل بان المفرد اشمل من الجمع وبين قوله ان الجمع يفيد شمول الاجناس .

قال في المصباح قال ابن فارس التهافت التساقط شيئا بعد شيء وقال الجوهري التهافت التساقط قطعة قطعة انتهى .

فحاصل المراد من التهافت في المقام ان كلام القيل يسقط اي يبطل بعضه بعضا حسب ما بينا .

(وايضا لادالة لقوله) اي الكشف (ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى) الذي فسر القيل كلامه به وهو ان مراده ان

المفرد وان كان اشمل الخ
 (وكذا) لا يخفى عليك فساد (ما قيل ان العالمين مهيئات
 مختلفة) من الانسان والملك وسائر المخلوقات المشاهد منها وغير
 المشاهد (فيتناولها) اي تلك المهيئات المختلفة (الجمع) دون
 المفرد فلذا اتى بصيغة الجمع اعنى العالمين ولم يقل رب العالم (بخلاف
 العظام) فانها مهيئة واحدة يشملها المفرد اعنى العظم فلا احتياج
 الى صيغة الجمع بان يقال وهنت العظام

(وذلك) الفصاح (لان هذه التفرقة) بين ما كان مهيئات مختلفة
 فيحتاج في استغراقها الى صيغة الجمع وبين ما كان مهيئة واحدة
 فيكتفى في استغراقها بصيغة المفرد (لا يؤيدها عقل) تام (ولا نقل)
 من اهل اللغة الذين هم المرجع والمعتمد في امثال المقام بل المعلوم
 منهم على ما ادعاه الفاضل المحشى ان الجمع يتناول الافراد المشتركة
 في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف
 الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور منقطة فلا اعتبار
 به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغراقا يتناولان الاحاد المتفقة
 كذلك يتناولان المختلفة .

قال الرضى عند قول ابن الحاجب المثنى ما لحق اخره الف او
 ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
 يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما
 وضعه الواضع صالحا لاكثر من واحد لمعنى جامع بينها في نظر
 الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان
 الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى

صفتها التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض
لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين
والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس
الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان
متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد افسان وسمى به فرس
فالنظر في الواضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم انتهى

(وبالجملته فالتقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من
الافراد مثبتا كان او منقيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح
به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المفتاح) من دون روية وتامل (نعم فرق بين
المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد
المعرف بلام الجنس (صالح لان يراد به جميع) افراد (الجنس)
او نفسه فتامل (وان يراد بعبءه) اى بعض الجنس اى بعض افراده
متنازلة الى (الواحد منه) اى من الجنس بلا خلاف في ذلك (كما
في قوله تعالى) حكاية (ان ياكله الذئب) فان القرينة اى الاكل
دليل على ان المراد منه -ه- بعض افراد الذئب لا جميع افراده
ولا نفس جنسه واما ان المراد منه الواحد من الافراد فلا قرينة عليه
اذ لا مانع من ان يجتمع على اكل افسان واحد ذئب منه -درة
(والجمع صالح لان يراد به جميع) افراد (الجنس) او نفسه
فتامل (وان يراد به عبءه) اى بعض الجنس اى بعض افراده لكن
(لا الى الواحد) بل الى الثلاثة او الاثنين بناء على ان اقل الجمع

اثتان والحاصل ان الفرق بين المفرد والجمع المعرفين انه يجوز في المفرد ان يراد في جانب القلة البعض متنازلا الى الواحد وفي الجمع الى الثلاثة او الاثنين على الخلاف المذكور لان المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع ولا مصداق للجمع في اقل من الثلاثة او الاثنين والى ذلك اشار بقوله (لان وذاه في تناول الجمعية في الجنس وذاه المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشف) فتحصل مما تقدم انه لا يجوز استعمال الجمع في الواحد الا مجازا بخلاف المفرد (فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم) وذلك لان الخيل وهو اسم جمع اريد منه الواحد وقد تقدم في اوائل المبحث ان المراد من الجمع هنا ما يشمله فتبصر .

(فان قلت قد روى) في الكشف (عن ابن عباس رضى الله عنه) عند قوله تعالى كل امن بالله وملائكته وكتبه انه قرء وكتابه وقال (ان الكتاب بصيغة المفرد مدلوله (اكثر من) مدلول (الكتب) بصيغة الجمع (و) ان قلت كيف يكون مدلول المفرد اكثر من مدلول الجمع قلنا قد (بينه صاحب الكشف) انه اذا اريد بالواحد المعرف باللام (الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه) اي من المفرد (شيء) من الاحاد (اما الجمع) المعرف باللام (فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع) فيخرج منه الواحد بل الاثنين ان قلنا ان اقل الجمع ثلاثة (والا فيختص الخروج بالواحد وكيف كان فلا يشمل الافراد جميعا فقبت ان المفرد اشمل من الجمع .

(قلت هذا الكلام) من صاحب الكشاف (مبنى على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماءة اورده توجيهها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد) صاحب الكشاف (انه) 'ى كون الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماءة (مذهبه بدليل انه) اي صاحب الكشاف (صرح بخلافه) اي بخلاف المعنى المذكور (غير مرة والاعتعمال ايضا يشهد بذلك) اي بخلاف المعنى المذكور (وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانتظار ومطارح الافكار كم ذلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم (والله هو الهادى الى الحق وسواه السبيل .

(ولما كان هنا مظنة اعتراض) اي مكان اعتراض مظنون (وهو) اي الاعتراض المظنون (ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه) المفهوم من اداته يدل على تعدده) اي تعدد معناه (والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان) وبعبارة اخرى ينبغي ان لا يجوز ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لانه في مقابل التثنية والجمع لانه يدل بصيغته على انه ليس مع معناه اخر مثله واداة الاستغراق اذا دخلت عليه تدل على ان المعنى معه جميع ما هو مثله والتنافي بين هذين المعنيين ظاهر فكيف يجتمعان .

(اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف الفى) وشبهه (ولام التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حالكونه بمجردا

عن الدلالة على معنى الوحدة كما اذة مجرد عن الدلالة على التعدد)
فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به نفس الجنس وبدخول
حرف الاستغراق يحصل التعدد .

(و) ان قلت اذا كان الامر كذلك اى اذا جرد المفرد عن
الدلالة على الوحدة ودخلت عليه اداة الاستغراق الدالة على التعدد
فينبغي ان يجوز وصفه بالجمع مع انه ممنوع عند الجمهور من النحاة
قلت (اما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال
للمحافظة على التشاكل اللفظي بين الصفة والموصوف والا فقد يجوز
وصفه بنعت الجمع نظرا الى المعنى كقوله تعالى او الطفل الذين
لم يظهروا على عورات النساء وكل في فلك يسبحون (ولانه اى
المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لاجمموع الافراد ولهذا
امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاها) اى وصف المفرد
بنعت الجمع (الاخفش في نحو الديمار الاصفر) جمع الاصفر (والديمار البيض)
جمع الابيض (واما قولهم ثوب اسمال ونظفة امشاج) حيث وصف المفرد
بنعت الجمع ولم يحافظ على التشاكل اللفظي (فلان الثوب مؤلف
من قطع كلها سمل اى خلق والنظفة مركبة من اشياء كل منها
مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه) اى مجموع
لاجراء (هو) اى المؤلف (بعينه) هذا كله بناء على كون وزن
افعال جمعا والتحقيق خلافه قال الرضي واما برمة اعشار واكسار
وثوب اسمال ونظفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار
وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق
والنظفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع

الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرئهم على ذلك
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى نسقيكم
مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيمويه افعال واحد لا جمع
وجاء قميص شرادم ولحم خزازيل انتهى

قال في الكشاف نظفة امشاج كبرمة اعشار وبرد اكياش وهي الفاظ
مفردة غير جموع ولذلك وقعت صفات للافراد انتهى

(وبالإضافة اي تعريف المسند اليه بإضافته الى شيء من المعارف)
اما بان لا يكون المتكلم او السامع عارفا باسمه العلم او (لانها)
اي الإضافة (اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع)
والمقام مقام اختصار (نحو قول جعفر بن علبة الحادثي) حين كان
مسجوناً بمكة وكان حينئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته
ثم ان الركب عزم على الرحيل فانشد متحسراً (هو اي) بمعنى
اسم المفعول (اي مهويي) هـ - ذا بثلاث ياءات الاوليان من نفس
الكلمة والاولى منهما من واو مفعول اذاصله مهويي على وزن محبوبي
اجتمعت الواو الثانية مع الياء الاولى والسابق منهما ساكن فقبلت
الواو ياء وادغمت في الياء والياء الاخيرة الثالثة ياء المتكلم اضيف
اليها الاسم المفعول بعد الاعلال المذكور

(وهذا) اي قوله هو اي اخصر من (ان يقول الذي ام-واه
او نحو ذلك) كان يقول الذي يميل اليه قلبي وامثال ذلك (والاختصاص
مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة) قد تقدم معنى السأمة في حذف
المسند اليه فراجع ان شئت (لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل
مع الركب اليمانيين) جمع يمان بمعنى يمني قيل اصل يمان

يماني اعل اعلال قاض ويماني اصله يمني يتشديد الياء حذف
الياء المدغمة و عوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى .

وقال في المصباح اليمن اقليم معروف سمي بذلك لانه عن يمين
الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن يمين الكعبة والنسبة اليه يمنى على
القياس ويمان بالالف على غير قياس وعلى هذا ففى الياء مذهبان
احدهما وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر
الثقل ووجهه ان الالف دخلت قبل الياء لتكون عوضا عن الثقل
فلا يثقل لثلا يجمع بين العوض والمعووض والثاني الثقل لان الالف
زيدت بعد النسبة فيبقى الثقل الدال على النسبة تنبيها على جواز
حذفها انتهى

(مصعد اي مبعده ذاهب في الارض) قال في المصباح اصعد
من بلد كذا الى بلد كذا اصعادا اذا سافر من بلد سفلى الى بلد
عليا انتهى (وتمامه) اي تمام البيت (جنيب وجثمانى بمكة موثق
والجنيب الجنوب) يعني الفعيل بمعنى المفعول كالحبيب بمعنى المحبوب
قال الطريحي كل طامع منقار جنيب والى هذا المعنى اشار بقوله
(المستتبع) وهو كناية عن كون حبيبه لا يدان له التاخر عن الركب
والمجيء اليه (والجثمان) بضم الجيم (الشخص والموثق المقيد ولفظ
البيت خير) اي جملة خبرية (ومعناه) انشاء لانه (تاسف وتحسر
على بعد الحبيب) وفراقه ولنعم ما قيل في مرارة الفراق بالفارسية
شنیده ام سختی خوش که پیر کنعان گفتم

فراق يار نه آن ميکند که بتوان گفتم

(او لتضمنها) اي الاضافة (تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف

او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر) فمعظم نفسك بان لك عبدا (وفي الثاني عبد الخليفة ركب) فمعظم شان العبد (وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو) اي ياء المتكلم (وان كان مضافا اليه) للفظه عند (لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو) اي ياء المتكلم (المراد بقوله او غيرهما) والحاصل ان اطراد بقوله غيرهما غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لا يلزم منه ان لا يكون مضافا اليه اصلا فلا ينافي كون ياء المتكلم مضافا اليه للفظه عند (او لتضمنها) اي الاضافة (تحقيرا للمضاف) الذي هو مسند اليه (نحو) قولك (ولد الحجاج حاضر تحقيرا لشان الولد لان العرب كانت تستحقر الحجاج والحلاق بحيث كانت المعاشرة مهمما بل المفاكحة والمزاوجة مع ذويهما عارا عندهم وكذلك اليوم في بعض بلاد العجم كنواحي زابل وبعض بلاد افغانستان) او (تحقيرا (للمضاف اليه نحو) قولك (ضارب زيد حاضر) تحقيرا لشان زيد اذ في كونه مضروبا نوع حقارة (او) تحقيرا لشان (غيرهما نحو قولك (ولد الحجاج يجالس زيدا وينادمه) تحقيرا لشان زيد وذلك لما ذكرنا آنفا .

(وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر) اي مستحيل (نحو اتفق اهل الحق على كذا) فانه يتعذر ويستحيل عادة تعداد كل من هو على الحق (او) لاغنائها عن تفصيل (متعسر) اي مشكل (نحو اهل البلد فعلوا كذا) فان تعداد اهل البلد وان لم يكن بمحال لكنه متعسر ومشكل لا سيما اذا كان البلد كبيرا

(او لانه يمنع عن التفصيل مانع) وذلك المانع (كتنقديم بعض على بعض من غير مرجح) مقبول عند العامة (نحو حضر اليوم علماء البلد و) ذلك المانع ايضا (كالنصريح بدمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا) اي تساهقوا في بناء القصور وتعدد الدور مثلا فان في تسميتهم باسمائهم الاعلام تصريح بدم كل واحد من عين باسمه العلمي (و) ذلك المانع ايضا (كسامة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق) فان تعدادهم يوجب السامة وقد تقدم معنى السامة في حذف المسند اليه راجع ان شئت (او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك) بالباب هذا مثال للتحريض على الاكرام وجهه ظاهر (او عدوك بالباب) مثال للتحريض على الاذلال واما مثال التحريض على نحوهما اي على نحو الاكرام والاذلال فقد اشار اليه بقوله (ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) والشاهد في اضافه الولد الى الضمير فانها للتحريض على الاستعطاف وانما لم يقل ونحو قوله تعالى لان المضاف في المقامين ليس بمسند اليه .

واما المعنى فهو كما في الكشف والله اعلم انه لا تضار والدة زوجها بسبب ولدها وهو ان تعنف به وتطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة وان تشغل قلبه بالتفريط في شان الولد وان تقول بعدما الفها الصبي اطلب له ظئرا وما اشبه ذلك ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ولا ياخذها منها وهي تريد ارضاعه ولا يكرهها على الارضاع الى ان قال

فان قلت كيف قيل بولدها وبولده قلت (لما نهيت المرثة عن المضارة
اضيف اليها الولد استعطافا لها عليه) وانه ليس باجنبي منها فمن
حقها ان تشفق عليه (وكذلك الوالد) انتهى كلام الكشاف وظهر
وجه كون اضافة الولد في المقامين للمتجريض على الاستعطافات فافهم
واغتنم وكن من الشاكرين لله ذي المن وخصي الاطاف (او لتضمنها)
اي الاضافة (استهزاء وتمكيا) وسخرية نحو قوله تعالى حكاية عن
فرعون (ان رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون) فان اضافة الرسول
الى ضمير المخاطبين متضمنة للاستهزاء والسخرية برسول الله موسى
لان قائل هذا الكلام اعني فرعون كان جاحدا لله رب العالمين فكيف
يعترف بان موسى ع من المرسلين من الله الى المخاطبين فليس مقصوده
الا السخرية والاستهزاء (او) لتضمنها (اعتبارا لطيفا مجازيا وهو)
اي الاعتبار اللطيف المجازي (الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك
واختصاص) اي من غير ان يكون المضاف ملكا للمضاف اليه او
مختصا به على ما هو شأن اصل الاضافة (نحو كوكب الخرقاء)
فاضيف الكوكب والمراد به سهيل وهو نجم يطلع في السماء الى الخرقاء
بادنى ملابسة من غير ان يكون ذلك الكوكب ملكا لها او مختصا
بها والغرض من الاضافة الاشارة الى اعتبار لطيف مجازي وهو ان
الخرقاء كانت امرئة حقاء كسلانة تضيع اوقتها في الصيف فاذا طلع
سهيل واحست بالبرد واحتاجت الى الكسوة فرقت الصوف في اقاربها
ليساعدنها لعجزها عن غزل ما يكفيها لضيق الوقت فاضيف الكوكب
اليها لادنى ملابسة وهي حرصها على العمل عند طلوعه وجعلت هذه
الملاسة بمنزلة الاختصاص .

(او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب)
قال الفاضل المحشي فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان تكون
معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى نسبة خبرية فامكن الاحضار
بطريق الموصوليه فيقال الذي هو غلام زيد بالباب ولعل المصنف لم
يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في
المفتاح واجيب بان المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء
ولانسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية
وان امكن .

ورد بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز
ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح
فتأمل .

(او لافارة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تذاك على خزامي
الارض) في المصباح والخزامي بالف التانيث من نبات البادية قال
الفارابي وهو خير البر وقال الازهري بقلة طيبة الرائحة لها نور
كنور البنفسج انتهى .

(النفحة من رائحتها) الشاهد في اضافة خزامي الى الارض حيث
افادت الاضافة الجنسية والتعميم (يعني) تذاك (على جنس الخزامي)
اي على كل فرد منها النفحة من رائحتها (وذلك لان الاسم المفرد
حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس)
كضافة الخزامي الى الارض فانها من خواص جنس الخزامي (دون
الفرد) كان يقال خزامي الحجاز مثلا (علم ان القصد به اي بالاسم
المفرد) الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير

بجناحيه على ما سيجيء) في بحث النعت وعطف البيان (انشاء الله تعالى) .

(واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للمقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس) المنكر وكذلك اذا كان المسند اليه مثنى او مجموعا فلا وجه لتخصيص البحث بالمفرد (نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسمى) ونحو جاء رجلان او رجال من النجف الاشرف .

قال السكاكي او كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وترى انك لا تعرف منه الاجنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسدا عن هو مقتر كذاب و اردت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك فاسدا به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت متفاديه ان تقول في فلان فتسميه كانك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة واعلمه عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار في حق النبي ص هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كان لم يكونوا يعرفون منه ص الا انه رجل ما انتهى محل الحاجة من كلامه .

(او النوعية اي المقصد الى نوع منه) اي مما يصدق عليه اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة الوعية (نحو وعلى ابصارهم غشاة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس) لان الاغطية المتعارفة عند الناس من الحرير والديباج وسائر الاجناس المانعة عن رؤيه ما ورائها (و) اما

(هو) اي الغطاء الذي على ابصارهم فهو (غطاء التعامى عن آيات الله) ولذا قيل ولهم اعين لا يبصرون بها هذا ما في الكشف (و) لكن (في المفتاح انه) اي تنكير غشاوة (للمتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها) اي بين الابصار (وبين الادراك لان المقصود) من هذا الكلام (بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم) حينئذ (ادل عليه) اي على بعد حالهم عن الادراك (وأوفى بتأديته) اي البعد المذكور .

(او التعظيم او التحقير يعني انه) اي المسند اليه (باغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط) بكسر السين وسكون الميم (له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالاعظيم) حاصل معنى البيت ان الممدوح اذا اراد ان يرتكب امرا قبيحا يمنعه مانع عظيم وذلك المانع لا يمكن تعريفه وتعيينه واذا طلب منه انسان احسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم والقرينة على كون التنكير في الحاجب الاول للمتعظيم وفي الثانى للتحقير كون الشاعر في مقام المدح (او التنكير كقولهم ان له لابلا) اي كثيرا (وان له لغنما) اي كثيرا (او للمتقليل نحو ورضوان) اي قليل (من الله اكبر) والقرينة في الجميع حكم العقل والذوق السليم والفهم المستقيم (والفرق بين التعظيم والتنكير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة) الذاتية (والتنكير بحسب اعتبار الكمية) والتعداد (تحقيقا او تقدير) الاول اي التنكير تحقيقا (كما في المعدودات والموزونات والمشبّهات بهما)

كالكليات والممسوحات والثاني اى التكثر تقديرها كما في المعاني
التي تتصف بالكثرة والقلة عرفا كما في الرضوان والعفو ونحوهما كما
قيل بالفارسية .

عفو خدا بيشتر از جرم ما است

نکته سر بسته چه گوئي خموش

(وكذا الفرق بين (التحقير والتقليل) فان الاول بحسب انحطاط
الشان وسفالة الطبقة والثاني بحسب اعتبار الكمية والتعداد تحقيرا او
تقديرها والمثال المثال والبيان البيان (والى الفرق) بين التعظيم والتكثير
(اشار) الخطيب (بقوله وقد جاء) المنكير (للتعظيم والتكثير)
ووجه كون قوله اشارة الى الفرق ان العطف اى عطف التكثير على
على التعظيم يقتضي المغايرة بينهما واما مثال مجيء التنكير لهما فهو
(نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فالتنكير
في رسل جاء للتعظيم والتكثير (اى ذو عدد كثير هذا ناظر الى
التكثير) استشكل عليه بان الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو
رسل فكيف يمثل به واجيب بان المراد بالتنكير المبالغة في الكثرة
لا اصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالنشكيبك فالمأخوذ
من صيغة الجمع اصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة فتأمل
فانه دقيق جدا (وآيات عظام)

(هذا ناظر الى التعظيم) فان عظم آية الرسالة مما يدل على
عظمة شأن الرسول (فقد يجيء) المنكير (للتحقير والتكثير ايضا
نحو اعطاني فلان (شيئا اى حقيرا) هذا ناظر الى التحقير (قليلا)
هذا ناظر الى التقليل ولا يذهب عليك ان المراد التنكير مطلقا فلا

يناقش في المثال بان التثنية فيه ليس في المسند اليه .
(فا) لمنحصل مما ذكر ان (التعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان) وكذا التحقير والتقليل (وقد ينكر المسند اليه لعدم
علم المتكلم) او المخاطب او كليهما (بجهة من جهات التعريف
حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله :

ادا اسمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا
الشاهد في يمين حيث لم يعرفها و (لم يقل يمينه) بالاضافة
(احتراماً عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح) لان في
التصريح بتلك النسبة ما لا يناسب الادب (وجعل صاحب المفتاح
التثنية في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك) اي التثنية
في نفحة (للتحقير واعترض المصنف عليه في الايضاح (بان التحقير
مستقار من بناء المرة) اي وزن فعله في نفحة (و) من (نفس
الكلمة) اي نفحة اي من مادة نفح ينفح « لانها » اي الكلمة اي
نفحة « اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت » اي هاجت « اي
هبة » اي هيجة « او من نفح الطيب » او المسك « اذا فاح » اي
اي اذا انتشر ريحه « اي فوحة » اي نشرة قال في المصباح لا يزال
فاح الا في الريح الطيبة خاصة ولا يقال في الخبيثة والمثمنة فاح بل
يقال هبت ريحها انتهى .

« وجوابه » اي جواب اعترض المصنف « انه ان اراد » المصنف
« ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا » بفتح الميم اي « موضع دخول
« في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التثنية للتحقير لانه » اي
التحقير « مما يقبل الشدة والضعف » لانه مقول بالتشكيك نظير ما

قلنا آنفاً في التأكيد في رسل « وان اراد » المصنف « ان التحقير
المستفاد من الآية » اي من نفحة « مفهوم منهما » اي من بناء المرة
ونفس الكلمة فقط (بحيث لا مدخل للتأكيد) في افادة التحقير
(اصلاً فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب)
من دون التعريف بالاضافة (وبينه) اي التحقير (في نفحة العذاب)
بالتعريف بالاضافة فان المستفاد من الاول تحقير شديد ومن الثاني
تحقير ضعيف والدليل على ذلك الذوق السليم والفهم المستقيم .

(ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم ع
اذ قال لابيهِ آذر (اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي
عذاب هائل) هذا اذا كان التأكيد في عذاب للتعظيم (او شيء من
العذاب) هذا اذا كان التأكيد فيه للتحقير ولا ترجيح لاحد الاحتمالين
على الاخر (ولا دلالة للفظ المس واطافة العذاب) اي نسبته (الى
الرحمن على ترجيح) الاحتمال (الثاني) اي كون التأكيد في
عذاب للتحقير (كما ذكره) اي ترجيح الاحتمال الثاني بما ذكر
(بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم) فوصف
العذاب بالعظمة مع لفظ المس (ولان العقوبة من الكريم الحليم)
والرحمن الرحيم (اشد) واعظم « ولقوله ص اعوذ بالله من غضب
الحليم » فاطافة العذاب اي نسبته الى الرحمن لا يوجب ترجيح الاحتمال
الثاني كما لا يوجب لفظ المس فالاحتمالان متساويان .

فان حمل التأكيد في عذاب على التعظيم كان مباغلة في الوعيد
واستهظاما لما يرتكبه ابوه آذر بانه يقنض استحقاق عذاب عظيم فيكون

ابلغ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد انشفقة عليه
وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة
فكل واحد منهما يناسب المقام من وجه .

(ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه الافراد او النوعية نحو
قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد
الدواب من نقطة معينة وهي نقطة ابيه المختصة به او كل نوع
من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي
يختص بذلك النوع من الدواب) .

والحاصل ان المراد من الاية على الاحتمال الاول ان خلق
الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للافراد والوحدة الشخصية
وعلى الاحتمال الثانى ان خلق النوع من النوع فالتنكير فيهما للوحدة
النوعية والكلام في الصورتين محمول على الغالب فلا يستشكل بادم
وحواء وعيسى عليهم السلام وما يتولد من التراب وغيره كالفار
والبرغوث ونحوهما فتأمل .

(وصرح) المصنف (بانه من) تنكير (غير المسند اليه لانه)
اي الشأن (ذكر) السكاكي (في المفتاح) في بحث تنكير
المسند اليه (ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان
المقام للافراد شخصا او نوعا) ثم قل (كقوله تعالى والله خلق
كل دابة من ماء فتوهم بعضهم) من ذكر الاية والتمثيل بها (انه)
اى السكاكى (اراد بالاسناد) في قوله المسند اليه (بطلق التعاق)
سواء كان اسنادا تاما كما في المبتدئ والفاعل او غيره كما في
الفاعيل وسائر معمولات الفعل (ليصح التمثيل بالاية) لان النكرة

في الآية اعني كل دابة وماء ليس مبتدئه ولا فاعلا بل الال ومفعول به والثاني مجرور « و » توهم « بعضهم » ان الآية من امثلة الاسناد النام بدعوى « انه » اى النكرة في الآية (مسند اليه تقديرا) اى تاويلا (اذ التقدير) والتاويل « كل دابة خلقها الله من ماء » فكل دابة مبتدئه في التقدير اى في التاويل (او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه) فماء مبتدئه في التقدير اى في التاويل (وتعسفه ظاهر) اذ ليس المقصود من عبادة المفتاح هذا التقدير ولا ذلك التعميم (بل قصد المفتاح) من تلك العبادة (الى انه) اى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء (مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا التنكير المسند اليه) حتى يحتاج الى تكلف التعميم في الالناد او التاويل والحاصل ان قصد المفتاح من التمثيل بالآية ان كون التنكير للافراد شخصا او نوا لا يختص بالمسند اليه بل يجرى هذا في تنكير غيره ايضا (و) مثل (هذا) التعميم (في كتابه) المفتاح (كثير فليمتبه له) فان الفرق بين التعميم في فائدة التنكير وبين التعميم بجعل الاسناد بمعنى مطلق التعلق او التاويل دقيق جدا . (و) من تنكير غير المسند اليه (للمعظيم نحو فاذا نوا بحرب من الله ورسوله) اى بحرب عظيم (و) من تنكير غيره (للمتحقير نحو ان نظن الاطنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد) هذا تعريض علمي الرضى وسننقل كلامه .

فتقدير المثال وتاويله ان نظن شيئا من انواع الظن-ون الاطنا حقيرا ضعيفا (وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعميم

والتحقير والتكثير ونحو ذلك) كالشديد والضعيف ونحوهما (في كل ما وقع بعد الامن المفعول المطلق وبهذا) الحمل ينحل الاشكال الذي يورد علي مثل هذا التركيب وهو (اي الاشكال (ان المستثنى المفرغ) بل كل مستثنى متصل (يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ) اي حين اذ جرى هذا الحمل في حل الاشكال (لا حاجة) في دفع الاشكال وحله (الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والناخير اي ان نحن الا نظن ظنا) هذا تعريض علي ابن يعيش وسيجىء نقله كلامه في ضمن كلام الرضى والتقدير اي التأويل بناء على كلام ابن يعيش ان نحن على حالة من الحالات الاحالة انا نظن ظنا (ومثله قوله وما اغتره الشيب الاغترارا) فانه محمول على التقديم والناخير عند ابن يعيش (اي ما اغتره الا الشيب اغترارا) اي ما اغتره حالة من الحالات وصفة من الصفات الا الشيب (ولا) حاجة ايضا في دفع الاشكال وحله الى ما ذكره بعضهم) يعنى الرضى « من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال تصير المستثنى منه كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكذلك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ، هذا محمول كلام الرضى واما نصه فهو انه قال في المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد ومقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس

كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جائي زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقالت جائي زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قواك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتمدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال الشاعر وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف انتهى .

وقال بعض المحشين على الرضى لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال بما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التاكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين للمتخبر او التعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام انتهى .

(ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعمين قوله تعالى)
 حكاية عن اخوة يوسف ع (او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة
 مجهولة) اي غير معينة (بعيدة عن العمران) والمزارع والقرى (و)
 من تنكير غير المسند اليه (للتقليل قوله) .

(فيوما بخيل تطرد الروم عنهم) ويوما بجود تطرد الفقر والمجذبا
الشاهد في بخيل وبجود فان التنكير في كل واحد منهما للمتقليل
ولذا قل (اى بعدد نزر) اى قليل (من خيولك وفرسانك وبشيء يسير
من فيضان جودك واحسانك) والحاصل أنك يوما تطرد الروم عن زعمايك
بقليل من خيلك وفرسانك لان الواحد منهم يمد بفرسان كثيرة من
غيرهم ويوما بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقير والمجذب لان
القليل منك اكثر من كثير غيرك .

(واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم
فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض
درجات) الشاهد في البعض الاول فانه تعالى (اراد) به (مجد اص
ففى هذا الابهام) اى التعبير عنه ص بلفظ البعض وعدم التصريح
باسمه الشريف (من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يحفى ومثله)
اى مثل قوله تعالى في كون لفظ بعض فيه مفيدا (المتعظيم) قوله
تراك امكنة لم ارضها (او يربط بعض النفوس حمامها
تراك صيغة مبالغة وامكنة جمع مكان ويرتبط من الربط والحمام
يكسر الحاء الموت والشاهد في بعض النفوس حيث دل على التعظيم
لان الشاعر (اراد به نفسه) لانه في معرض الافتخار يقول اني
كثير النرك للامكنة والبلدان وكثير الانتقال منها اذا لم ارضها
الا ان يمنعنى الموت من الانتقال منها وقريب من ذلك ما قيل
بالفارسية :

بهر ديار كه در چشم خلق خوار شدى

سبك سفر كن از آنجا برو بجای دگر

درخت اگر متحرك شدي زجای بجای

نه جور اره كشيدي ونی جفای تبر
(وقد يقصد به) اي بلفظ البعض (التحقير ايضا نحو هذا الكلام
ذكره بعض الناس) اي الذي لا يعتقد به فلا فائدة في ذكره ومعرفته
(و) قد يقصد به (التقليل) ايضا نحو كفي هذا الامر بعض
اهتمامه) لان مثل هذا يقال لمن رأى شخصا في همة عظيمة لاجل
امر قليل فبعض مفيد لقلة الامر اي ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض
هذا الاهتمام .

(اما وصفه اي وصف المسند اليه) وانما (اخر المصنف ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من
ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها) اي التوابع وضمير الفصل
(السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من
اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره)
ولكل وجه فلنشر الى بعض ما يوضح المقصود قال في المعني
تشرط في ما قبل ضمير الفصل امران احدهما كونه مبتدأ في الحال
او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون كنت انت الرقيب عليهم
الثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من
الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو
القائم انتهى ملخصا .

وقال الرضي وانما يكون الوصف لمجرد انشاء والذم اذا كان
الموصوف مملوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك
الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم از لا شريك له تعالى في اسم

الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه
نحو اتانى زيد العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيد الاتي
قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم انتهى .

وقال ايضا اذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذا التأكيد لرفع الاحتمال
عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبهه لافراد المتبوع
ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شيء هو اولى به من رفع الاحتمال
الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة
ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من هذا المذكور اعنى
منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه كقوله ع فنكاحها باطل باطل ومثله قوله
تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا انتهى باختصار وفي هذا القدر
من التوضيح كفاية لمن كان له قريحة ودراية وسيأتي من الشارح
اشارة الى بعض ما ذكر عن قريب .

(وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه) في الكلام اى
لكثرة استعماله (و) لكثرة (اعتباراته) اى فوائده ومباحثه
والاغراض المتعلقة به من التوضيح والتخصيص ونحوهما .

(والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص) كالعالم والفاسق
في المثال المذكور (وقد يقصد به معنى المصدر) الذي هـ و فعل
المتكلم اى الاتيان بالوصف اى توصيف المسند اليه بوصف وهذا نظير
ما ذكره ملا عبد الله في حاشيته على التهذيب في بحث العكس وهذا
نصه اعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور كذلك
يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل

الاطلاق للفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق انتهى .
(وهو) اي المعنى المصدرى (الانسب ههنا ليوافق قوله) فيما
ياتى (واما بيانه والابدال منه) لانها مصدران (يعنى اما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكوته اي الوصف مبينا له اي للمسند
اليه) اي (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج الى فراغ يشغله) فالاوصاف الثلاثة كاشفة عن المسند اليه اعنى
الجسم وقوله يحتاج الى فراغ يشغله مسند وخبر لذاك المسند اليه
والمثال عبارة اخرى عن قولهم الجسم القابل للابعاد الثلاثة يحتاج الى
مكان يحل فيه او قولهم كل جسم فله حيز طبيعي . فالاوصاف
الثلاث من قبيل الخبرين في قولك الرمان حلو حامض اي من او
من قبيل الاحوال المتداخلة والفراغ والحيز والمكان مترادفات والمثال
يحتاج الى بسط كلام ازيد لكنه خلاف مقتضى الحال فلذلك اكتفينا
بهذا القدر من المقال .

(ونحوه) اي نحو قولك (في الكشف قوله اي نحو هذا
القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه
قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كعدة من قصيدة اولها :
ايتها النفس اجملى جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا

الى قوله

(ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا)

(الالهي الذى يظن بك الظن - من كان قد راى وقد سمعا)

(الالهي واليلعوى) بمعنى واحد وهو (الفطن الذكى المتوقد) اي

كالنار المشتعلة من حيث سرعة الفهم لانه اذا اوجه عقله وفراسته الى

شيء ادركه فوراً بحيث كأنه رأى ذلك الشيء ان كان من المبصرات
وسمعه ان كان من المسموعات .

(وهو) اي الالهي (اما مرفوع خبران) الذي جمع (او
منصوب صفة لاسم ان) يعني الذي جمع (او) مقطوع عن التبعية
(بتقدير اعني وخبران) الذي علمي هذين الاحتمالين جملة اودى
د في قوله بعد عدة آيات :

اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يعاود البدع
د فالالهي « الذي هو الموصوف والشاهد في المثال د ليس بمسند
اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى
عن الاصمعي انه سئل عن « معنى الالهي فانشد » في الجواب هـ - ذا
د البيت ولم يزد عليه شيئاً آخر :

د ومثله « اي مثل هذا البيت في ان الوصف للكشف والموصوف
ليس بمسند اليه د في « الموصوف « المنكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق هلموعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا « فجملة اذا
مسه الشر صفة لقوله هلموعا د فان الهلع سرعة الجزع عند مس
الشر « قال في الكشاف هو من قولهم ناقة هلموع سريعة السير وعن
احمد بن يحيى قال سئل بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره
الله تعالى انتهى .

(او) لكون الوصف « مخصصا « والمصنف د اراد بالتخصيص «
غير ما عليه اصطلاح النحاة لانه اراد به د ما يعم تقليل الاشتراك «
الحاصل في المنكرات د ورفع الاحتمال « الحاصل في المعارف د و «
اما د عند النحاة « فهو اي د التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في النكرات نحو رجل عالم (فانه) اي رجل (كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك
الاشترك) المعنوى (والاحتمال) الوضعى (وخصصته) بسبب قولك
عالم (بفرد من الافراد المتضمنة بالعلم) فلا يصدق حينئذ على
الفرد الجاهل .

(والتوضيح) عندهم (عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف)
اعلاما كانت او لا قال نجم الائمة معنى التخصيص في اصطلاحهم
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جائني
رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم
والرجل الفاضل انتهى .

(نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندهنا فانه كان يحتمل التاجر
وغيره فلما وصفته به) اي بقولك التاجر (رفعت الاحتمال) وكذلك
اذا قلت جائني رجل تاجر .

(او لكون الوصف مدحا او ذمما او قرحا نحو جائني زيد العالم)
راجع الى الاول (او الجاهل) راجع الى الثاني (او الفقير) راجع
الى الثالث وقد تقدم آنفا نقلا عن الرضى ما مضمونه ان الوصف انما
يكون كذلك (حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا) مثلا « قبل ذكره
اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم ،
كما في قولنا بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم
» او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف له ، كالمثلة

الثلاثة المذكورة في المتن (واشترط هذا) اي قوله حيث يتعين الخ
(لئلا يصير الوصف مخصصا) اذ لو لا التعيين المذكور لكان الموصوف
محملا فيحتاج الى التخصيص ورفع الاحتمال .

(او) لكون الوصف (تاكيذا) لغويا لا اصطلاحيا وذلك (اذا
كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما) فامس مسند اليه مرفوع مبني على الكسر والدابر وصف
مؤكد له (فان لفظة امس مما يدل على الدبور) والمضني وجملته
كان يوما عظيما خبر .

(وقد يكون الوصف لبيان المقصود) من المسند اليه (وتفسيره)
اي المقصود منه (كما سيأتي) في بحث عطف البيان (ومنه) اي
من هذا القسم الوصف في (قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه) الا امم امثالكم (حيث وصف دابة وطائر بما
هو من خواص الجنس) وهو الكون في الارض بالنسبة الى جنس
الدابة والطيوان بالجناحين بالنسبة الى جنس الطائر فالوصف في كل
واحد من الموصوفين (لبيان ان القصد منهما) اي من كل واحد
منهما (الى الجنس دون الفرد) فان الوصف فيهما بالنسبة الى جميع
افراد الجنس على حد سواء لا يختص به فرد دون فرد (وبهذا
الاعتبار) اي اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد (افاد هذا) القسم من (الوصف زيادة التعميم والاحاطة)
بمعنى ان المراد دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كانت واما
نفس التعميم واصله فحاصل من وقوع الكثرة في سياق النفي مقرونة
بمن (واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف)

كما في الالفية .

ونعمتوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خيرا

(لان الجمل التي لها محل من الاعراب) كخبر المبتدء والحال والصفة والمضاف اليه (يجب صحة وقوع المفرد موقعها) اي يجب ان تاول تلك الجمل بالمفرد (والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه) اي الانسباك بالمفرد (انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون) التنكير (مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم) قال الرضي فان قيل فاذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لما سبقتها للنكرة من حيث تاويلها بالنكرة كما يقال في قام رجل ذهب ابوه وابوه زاهب قام رجل زاهب ابوه وكذا يقال في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا ثم قال وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو

السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعينه ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جائي زيد

العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم
يجز جائني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى .

(ويجب في تلك الجملة) التي تقع صفة (ان تكون خبرية
كالصلة) قال الرضي انما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية
لاذك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من
اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة
جملتين متضمنتين للمحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعث وطلقت
وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر
المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في
بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول انتهى .

وقد اشير الى ذلك اجمالا في آخر بحث الصدق والكذب كما اشاه
اليه هنا بقوله (لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء (المتكلم بها)
اي بالصفة (ليعرف المتكلم (المخاطب) مفعول اول ليعرف ومفعوله
الثاني (الموصوف ويميزه) اي يميز المتكلم الموصوف (عنده)
اي المخاطب (بما كان) المخاطب (يعرفه قبل) ذكر الصفة (من
اتصافه) بيان لقوله بما وضمير اتصافه راجع الى الموصوف (بمضمون
تلك الصفة فيجب كونها) اي الصفة (جملة متضمنة للمحكم المعلوم

للمخاطب حصوله قبل ذكرها) اى الصفة « و » الجملة « الانشائية
ليست كذلك ، اى ليست معلوم الثبوت للموصوف قبل ذكرها لان
مدلول الجملة الطلبية وسائر الانشاءات لا يعلمه المخاطب ولا يعرفه
الا بتلفظ المتكلم بها « فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير
القول ، كما قال في الالفية :

وامنع هنا اي قاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب
قال الرضى وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو
الذمت في الحقيقة كقوله :

حتى اذا جن الظلام واختلط جئوا بمذوق هل رأيت الذئب قط
اي بمذوق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا
اضربه واقتله اى مقولا في حقه هذا القول وقال ايضا انه يجب ان
يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة المخاطب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها
الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر :

واني لراج نظرة قبل التى لعلمي وان شطت نواها ان ازورها
فمثل قوله جئوا بمذوق هل رأيت الذئب قط اى التى اقول فيها
لعلمي ازورها .

« فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطنن ان المتقدير من اقسام بالله ليطئن) اى ان من موصولة
بمعنى الذى وفعل القسم وهو اقسام بفتح الالف والسين والميم محذوف
والقسم به وهو بالله ايضا محذوف واللام في لمن لام الابتداء وفي
ليبطنن لام جواب القسم (والقسم) المحذوف « وجوابه المذكور اعني

ليبطئن (صلة من) فكيف ذلك مع كون القسم انشاء .
(قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو) اي
الجواب (جملة خبرية محتملة للمصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد
الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا
والله واقسم بالله ونحو ذلك) .

قال الرضي وقد يقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
وقال في حاشية منه لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون
نفس القسم الذي هو جملة انشائية ومنعه بعضهم ولا ازي منه مانعا
وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جائني
الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها
انشائية انتهى :

(وهذا) اي كون نفس الجواب خبرية ونفس القسم انشائية (كما
ان الجملة الشرطية) اي نفس الجملة المنسوبة الى الشرط اي الجزاء
وحده (خبرية) في هذا الاطلاق نظر بل منع لما ياتي في بحث تقييد الفعل
بالشرط من ان الشرط قيد للفعل (اي الجزاء) مثل المفعول ونحوه فان قولك
ان تكرمني اكرمك بمنزله قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج
الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان
كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت
مجئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي
اكرمه وقت مجئه والمكلام تامة تاتي هناك انشاء الله تعالى مع توضيح الاية
اعرابا ومعنى .

(بخلاف) نفس (الشرط) بدون الجزاء فانه ليس بخبر قطعا لان

أداة الشرط قد أخرجته إلى الإنشاء كإداة الاستفهام ولذا لا يتقدم عليها ما في حيزها ولا يصح أن يقال عمرا أن تضرب اضربك فتحصل من جميع ما تقدم أنه يجب في الصفة كالصلة أن تكون مضمونها معلوما للمخاطب .

(فإن قيل في كلامه) أي الزمخشري (أيضا ما يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى) في سورة البقرة (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم) أي المخاطبين بهذه الآية (علموا ذلك) أي مضمون الصلة أي كون وقود تلك النار الناس والحجارة (بأن سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة) والجملة في هذه الآية صفة وفي الآية الأولى كما عرفت صلة فلا تغفل .

(ثم قال) الزمخشري (وإنما جاءت النار ههنا) أي في الآية الأولى (معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان) الآية الثانية المعنى (في سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها) أي من الآية في سورة التحريم (نارا موصوفة بهذه الصفة) أي بكون وقودها الناس والحجارة فكلامه هذا يشعر بأنهم لم يكونوا عارفين بذلك قبل نزولها فصح أن في كلامه ما يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة دون الصفة وذلك بضميمة قوله (ثم جاءت) النار (في سورة البقرة) معرفة باللام العهدية (مشارا بها) أي بالنار المعرفة باللام العهدية (إلى ما) أي إلى نار (عرفوه أولا) بسبب الآية في سورة التحريم فاللام فيها كاللام في قوله تعالى فعسى فرعون الرسول .

(قلنا يمكن) بل يجب (أن يقال) أن (الوصف) أيضا (يجب)

ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب و (حينئذ نقول ان (الخطاب في
سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك) اي مضمون الصفة قبل نزول
الاية (بسماع من النبي ص) فعند نزول الاية كانوا عالمين بمضمونها (و)
اما (المشركون فانهم (لما سمعوا الاية) من دون ان يكونوا مخاطبين
بها (علموا ذلك) اي مضمون الصفة وان لم تجزموا بصدقه (فخطبوا)
بالاية التي (في سورة البقرة) فلا فرق بين الصلة والصفة في جواب العلم
بهما للمخاطب ولا وجه للاستشعار المذكور بعد وجود الصارف عما يشعر
به الكلام لولا فتأمل جيدا .

(واما توكيده فللمتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه
ومدلولة اعني جملة مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن) يضم حرف المضارعة
مبني للمفعول وان كان كلام الشراح والمحشين مبني على فتح حرف
المضارعة وعلى كونه مبني للمفاعل وقوله (به) مفعوله الثاني ناب عن
الفاعل وقوله (غيره) مفعوله الاول وهذا جائز عند المحققين كما قال
في الالفية :

في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر
» نحو جائني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
المسند اليه او عن حمله على معناه «

قال الرضي على قول ابن الحاجب التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
في النسبة او الشمول ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي بجملة مستقرا متحققا بحيث
لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم
بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلة او لظنه بالمتكلم الغاط او
لظنه به التجوز

فالفرض الذي وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدهما ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيهما ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولا يكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي

والفرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجاوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجاوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله ع ايما امرئة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجاوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامرته فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه

او تكرريره معنى وذلك بالنفس والعين ومنصرفاتهما لا غير
والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
لان العمومات المختصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من
جميع الفاظ التاكيد انتهى فاحفظ ذلك فانه يفيدك في طي المباحث
الاتية .

(ومثل هذا) المثال الذى يكون التاكيد فيه بتكرير اللفظ
المسمى في الاصطلاح بالتاكيد اللفظى (وان امكن حملها على دفع
توهم التجوز) اي دفع توهم التكلم بالمجاز كما ياتي التصريح به
في الشرح وقد تقدم في كلام الرضى ايضا (او) على دفع توهم
(السهو) والغلط اى دفع توهم المخاطب وظنه بالمتكلم السهو والغلط
وقد ياتي التصريح به ايضا في كلام الشارح كما انه قد تقدم في
كلام الرضى ايضا (لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى
دفع التوهم) فان المقصود من التاكيد في الاول اولا وبالذات هو
التقرير ودفع التوهم يحصل تانيا وبالعرض ومن غير قصد والمقصود
في الثاني العكس لان المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهم والتقرير
يحصل تانيا وبالعرض ومن غير قصد وكم من فرق بين الحاصل بالقصد
والحاصل من دون قصد .

(على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
الذي قد عرفت انه يحصل معه التقرير ايضا لكن من دون قصد
(وربما كان القصد الى مجرد التقرير) وان كان يحصل منه دفع

النوهم ايضا كما عرفت لكنه من غير قصد (كما يطلعك عليه) اي على انه وبما كان القصد الى مجرد التفريز (فصل اعتبار التقديم والتاخير) اي اعتبار تقديم المسند اليه وتاخير « مع الفعل » في هذا الكلام اجمال من وجهين الاول من حيث التقرير والثاني من حيث الحوالة وموضع الاطلاع .

« وذكر العلامة في شرحه » على هذا الكلام « ان المراد مجرد تقرير الحكم و » لكن « لم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير » مع الفعل « يطلعنا عليه » اي على ان المراد مجرد تقرير الحكم « وهو » اي ما ذكره العلامة من ان المراد مجرد تقرير الحكم « خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم » وما كان على خلاف ما صرح القوم به باطل جزما .

(فان قيل) تصحيحها لما ذكره الشارح العلامة « انه » اي صاحب المفتاح « لم يود » بالتاكيد الذي ربما كان القصد منه الى مجرد تقرير الحكم على ما فسر العلامة « التاكيد الصناعي » الاصطلاحى « بل » اراد به التاكيد اللغوى اي « مجرد التكرير » ولو لم يكن من قبيل التاكيد الصناعي الاصطلاحى « نحو انا عرفت وانت عرفت » حيث كرر فيهما الاسناد والمسند اليه « فانه » اي مجرد التكرير في نحوهما يفيد تقرير الحكم وتقويته « على ما سيأتى في بحث تقديم المسند اليه من ان تقديمه قد ياتى لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع فصح ما ذكره الشارح العلامة من ان المراد مجرد تقرير الحكم دون المحكوم عليه .

« قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم » في نحو المثلين المذكورين
« هو التكرير بل » المفيد لذلك انما هو « التقديم » اى تقديم
« المسند اليه » وان كان يلزم من التقديم تكرر الاسناد والمسند اليه
« الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت »
مما تكرر فيه الاسناد والمسند اليه من دون التقديم « تقرير الحكم
وانما هو » اى نحو عرفت انا وعرفت انت (لمجرد تقرير المحكوم عليه)
لا الحكم فما قيل تصحيحا لما ذكره الشارح العلامة لا وجه له .
« على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم » وتقريره
« في فصل التقديم والتأخير مع الفعل » فكيف يصح حوالة تحقيق تقوى
الحكم وتقريره الى هذا الفصل اى فصل التقديم والتأخير مع الفعل
وبمارة اخرى اذا كان المراد مجرد تقرير الحكم وتقويته على ما
زعمه الشارح العلامة فذلك لم يورده السكاكي في هذا الفصل فكيف
يحول الى هذا الفصل ويقول كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل (بل) اورده اى تحقيق تقوى الحكم وتقريره
{ في اخر بحث } اعتبار (تأخير المسند) اى في ذيل قوله واما
الحالة المقتضية لتقديمه فهى ان يكون متضمنا للاستفهام كنحو كيف
زيد وابن عمرو فانه قال في ذيل هذا الكلام او يكون المراد بالجملة
افادة التجرد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم اليه على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى وقولى في الدرجة الاولى احترام عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
الثانية واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين .

احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدء وعرفت خبره وكذلك ائت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف او زيد عرف اللهم الا في التلفظ .

وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هـ و ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يزيد الا تقوى الحكم وسبب تقويه هو ان المبتدء لكونه مبتدء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدء الي نفسه فينقسم بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدء نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وسو عرف او زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الي المبتدء ثانيًا فيمكنسى الحكم قوة انتهى هذا الذى نقلناه بطوله هو المراد بقوله بل اودده في اخر بحث اعتبارتا خير المسند .

ثم قال السكاكى وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للمحكم بنقى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنقى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنقى الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيد المحكم فتدبر انتهى .

وانت خبير بانه لا يحسن ان يكون الاشارة والحوالة بقوله كما يطلعك الخ .

الى هذا الذى نقلناه بطواه بل لا يصح لانه اى ما نقلناه بطوله ليس في فصل التقديم والتأخير مع الفهم ل كما او ضحناه لك (و او

سلم انه) اى السكاكي (اراد) بقوله كما يطلعك الخ .
(ذلك) اى اراد ما نقلناه بطوله لانه قريب من فصل التقديم
والتأخير مع الفعل فاريد من فصل التقديم والتأخير مع الفعل ما
نقلناه بطوله من باب المجاز بالمجاورة او المجاز بالمشاركة (فليكن)
حينئذ (قوله كما يطلعك الخ (اشارة الى ما ذكره) السكاكي
اخيرا كما نقلناه انفا (في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله (اى الخطيب) في
الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا) اى الى كون نحو لا تكذب
انت لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم .

وانما اختار التفاضل بعد التسليم كون قوله كما يطلعك الخ
اشارة الى ما ذكره السكاكي اخيرا لانه لا يلزم منه الا مخالفة ظاهر
الحوالة واما على ما اختاره القيل فيلزم زائدا على المخالفة المذكورة
امور ثلاثة الاول حمل التأكيد على خلاف المصطلح اعنى مجرد التكرير
والثاني كون التقرير مستفاد من التقديم والثالث ما اشار اليه بقوله
(ولو سلم) ان المفيد لتقرير الحكم مجرد التكرير وان قوله كما
يطلعك الخ اشارة الى ما ذكره فيما ذكرناه بطوله من ان نحو انا عرفت
يفيد تقوى الحكم (فكان ينبغي) له اى للسكاكي (ان يتعرض) في
عبارة المقدمة (للتخصيص) بان يقول ربما كان القصد الى مجرد
التقرير او التخصيص (بل هو) اى السكاكي (اولى بالتعرض) من
غيره (لانه) اى السكاكي (الذى يعتبر) اى يشترط (فيه) اى
في انا عرفت ونحوه (المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص
كما سيأتي تفصيل اشراطه واعتباره في بحث تقديم المسند اليه عند

قول الخطيب ووافق السكاكي على ذلك فراجع ان شئت .
الى هنا كان الكلام مبنيًا على كون قوله كما يطلعك اشارة الى
ما ذكره فيما هو قريب من فصل التقديم والتأخير مع الفعل اعني فيما ذكرناه
(و) لكن (الاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما
اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان) لفظه وحدي
او لا غيري في (نحو انا سمعت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد
وتقرير للمتخصص الحاصل من التقديم) اي تقديم انا فظهر ان المراد
من التقرير تقرير المسند اليه لا ما زعمه العلامة .
(و) ان قلت كيف يورد السكاكي ولو اشارة المثل المذكور
في هذا المقام اي في بحث التأكيد الصناعي والحال ان لفظه وحدي وكذا
لا غيري ليست بتأكيد صناعي لان الاولى اعني وحدي حال عن الفاعل
مؤول بالمنكرة كما قال في اللفية .

والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدهك اجتهد
والثانية اعني غيري عطف على الفاعل .

قلنا (ايراده) اي ايراد السكاكي المثل المذكور ولو اشارة
مع انه ليس بتأكيد صناعي (في هذا المقام) اي في بحث التأكيد
الصناعي (مثل ايراده) اي السكاكي في المفتاح لفظ كل في (كل
رجل عارف وكل انسان حيوان في) بحث (التأكيد) الصناعي (الذي
لدفع توهم عدم الشمول مع انه) اي لفظ كل في المثالين (ليس في
شي من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير) السكاكي في المفتاح (اسلوب
الكلام) فلم يقل كقولك (وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان

حيوان) انتهى ما في المفتاح (فكأنه قيل) في المثال الاول (الرجل كل واحد واحد عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا) في المثال الثاني كانه قيل (الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما) اى المثالان (تاكيدان معنويان) لغويان (يقيدان الشمول والاحاطة و) لاجل ذلك (يكونان في قوة) اى بمنزلة (الشمول الصناعى) الاصطلاحى (ومثل هذا) اى ذكر ما ليس من المبحث فى المبحث لمناسبة واشترك بينهما من جهة (كثير فى كتابه) المفتاح لانه دابه وديدنه (ولا حاجة) داعية لنا (الى حمل كلام المصنف على ذلك) اى على مثل ما ارتكبه السكاكى بان نقول مراده من التقرير تقرير الحكم تبعا لما زعمه الشارح العلامة من المفتاح ثم نجعل قوله فى الايضاح كما سيأتي اشارة الى ما جعل قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ذلك مع كون ما اشير اليه من غير المبحث (كيف) يصح حمل كلام المصنف على ذلك (وهو) اى والحال ان المصنف (يعترض) ويشكل (على السكاكى فى امثال هذه المقامات) التى ذكر السكاكى فيها ما ليس من المبحث فى المبحث (وبهذا) الذى قلنا من انه ليس المراد من التقرير فى كلام المصنف تقرير الحكم والا يلزم ارتكابه مثل ما ارتكبه السكاكى (ظهر ان ما يقال من ان) فائدة التاكيد فى المقام لا ينحصر فى تقرير المحكوم عليه فحيمئذ (معنى كلامه) اى المصنف (ان توكيد المسند اليه يكون) اما (لتقرير الحكم نحو انا عرفت) وذلك لما تقدم انما من ان مجرد التكرير فى نحو انا عرفت وانت عرفت يفيد تقرير الحكم (او تقرير المحكوم عليه نحو انا سمعت فى حاجتك وحدى او لا غيري) وذلك بدعوى ان المسند اعني انا اكد

بوحدي وبلاغيري فافاد تقريره (غلط فاحش) اما وجه الغلط في
الاول فلما تقدم من انه لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير
بل المفيد له التقديم حسب ما بيتهه هناك على انه ليس من تاكيد
المسند اليه في شيء .

واما وجه الغلط في الثاني فلما تقدم ايضا اننا من ان وحدي لا
غيري ليسا من التاكيد الاصطلاحي بل الاول حال من الفاعل والثاني
مخلف عليه (عن ارتكابه) اي عن ارتكاب ما يقال لكونه غلطا فاحشا
(غنية) قال في المصباح يقال غنيت بكذا عن غيره من باب تعب
اذا استغنيت به والاسم الغنية انتهى (بما ذكرنا من الوجه الصحيح)
وهو ما اختاره في اول المبحث من ان المراد من التقرير تقرير المحكم
عليه لا غير حسب ما اوضحناه لك .

(او دفع توهم التجوزاء) دفع توهم المخاطب على المتكلم (المتكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او) قطع اللص الامير (نفسه
او عينه) فالتاكيد اللفظي في المثال الاول والمعنوي في المثال الثاني
(لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع) في الحقيقة
بعض غلمانته مثلا) وانما اسناد القطع اليه مجازا لانه سبب امر كما
هو الغالب في الامراء في امثال هذه الامور والظن بلحق الشيء بالاعم
الاغلب فالتاكيد لدفع هذا الظن والى ذلك ينظر قول للرضي فيما تقدم
من انه ربما نسب للفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب
اليه فراجع ما نقلناه عنه ان شئت .

(او) يكون التاكيد (لدفع توهم السهو) اي دفع توهم المخاطب
على المتكلم السهو (نحو جائني زيد زيد) فاكد المسند اليه بالتاكيد

اللفظي (لئلا يتوهم) على المتكلم اى فى كلامه (ان الجائى عمرو)
مثلا (وانما ذكر زيد) فى الكلام (على سبيل السهو) اى يعتقد
المخاطب ان المتكلم ذكر زيدا سهوا (ولا يدفع هذا التوهم) اى
توهم السهو (بالتاكيد المعنوى) اى بان يقال جائئى زيد نفسه او
عينه (وهو) اى عدم دفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى (ظاهر)
لما تقدم فى كلام الرضى من قوله ولا ينتفع ههنا التكرير المعنوى
الرخ فراجع .

(او) يكون التاكيد (لدفع توهم عدم الشمول) اى عدم
شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه (نحو جائئى القوم كلهم او
اجمعون) فاكد المسند اليه اعنى القوم (لئلا يتوهم ان بعضهم لم
يجيء الا انك لم تمدد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال
بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم) والى ذلك يشير قول
الرضى فيما نقلناه عنه اعنى قوله الثالث ان يظن السامع به تجوزا
لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع
هـذا الوهم يذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم
ونحوها (وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا) اى بالجمع
بين كل واجمعون للدلالة على سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشان (يزداد) اصله يزيتد من زيد قلبت التاء والا والياء المعالى

ما بين في علم الصرف (التعبير) اي التقبيح والتعيب قال في المصباح العار كل شيء يلزم منه عيب او سب وعيرته كذا وعيرته به قبحته عليه ونسبته اليه يتعدى بنفسه وبالبناء انتهى :

(والتقرير) اي الغلبة (على ابليس) قال في المجمع قارعتة اي ضاربتة وجادلته فقرعته اي غلبته بالمجادلة وقارعتة اقرعه بفتحتي غلبته انتهى وكذا في المصباح .

« ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ماتوهم » قال نجم الائمة قال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جائني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرهما ترادف لفظين طعني واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة انتهى .

قال المحشى على قوله لانك اذا قلت الخ هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع بين كلهم واجمعون في الاية حملة بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثيرة غير محصورة ولاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة للمفائدة انتهى .

(وههنا بحث وهو) اي البحث (ان ذكر عدم الشمول) بعد قوله او دفع توهم التجوز (انما هو) اي ذكر عدم الشمول (زيادة توضيح) لانه من قبيل ذكر الخاص بعد العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وكقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله

وجبريل وميكال الاية .

وانما يكون من قبيل ذلك لما تقدم فيما نقلناه من الرضى من ان الغرض الثالث من التاكيد ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع الى ان قال الثالث ان يظن السامع به تجوزا لاني اصل النسبة الخ وقد تقدم انما فلا نعيده فدفع توهم عدم الشمول قسم من اقسام دفع توهم التجوز فذكره زيادة توضيح (والا) اي وان لم يكن ذكره زيادة توضيح (فهو) كما بينا (من قبيل دفع توهم التجوز) اي من اقسامه وافراده على ما تقدم في كلام الرضى (لان كلهم مثلا) او اجمعون مثلا (انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع) اي الملائكة مثلا او القوم مثلا (دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا) اي وان لم يكن المتبوع دالا على الشمول (لكان) كلهم مثلا او اجمعون مثلا (تاسيسا) لا تأكيدا (ولهذا) اي لما قلنا من ان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع الخ (قال الشيخ عبد القاهر لا نعنى بقولنا) ان التاكيد بكل ونحوه (يفيد الشمول انه) اي التاكيد بكل ونحوه (يوجبه) اي يشتمه اي الشمول (من اصله وانه لولاه) اي التاكيد بكل ونحوه (لما فهم الشمول من اللفظ) اي من لفظ المتبوع (والا) اي وان لم نكن لا نعنى بقولنا الخ اي ان نعن بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول فحينئذ « لم يسم » كل ونحوه « تأكيدا » لان حقيقة التاكيد تكرار ما فهم من المتبوع اي المؤكد بالفتح « بل المراد » والمعنى بقولنا يفيد الشمول « انه » اي التاكيد بكلهم ونحوه « يمنع

ان يكون اللفظ المقترضى للمشمول « يعنى الملائكة مثلا او القوم مثلا
« مستعملا على خلاف ظاهره » اى على خلاف حقيقته اذ ظاهرة
الملائكة وحقيقته مجموعهم وكذلك القوم مثلا قال الرضى لا بد ان
يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقته في مجموعهم « و »
الحاصل من التاكيد بكلمهم ونحوه والغرض منه ان يمنع ان يكون المتبوع
اعنى الملائكة مثلا « مجوزا فيه انتهى كلامه » اى الشيخ « واما » التاكيد
بكلوا وكلنا في « نحو جائنى الرجلان كلاهما » جائتني المرثتان كلتاهما « ففى
كونه » اى في كون التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم عدم الشمول نظر
لان المثنى « اى الرجلان والمرثتان في المثالين وكذلك في كل مورد
« نص في مدلوله » اى الفردين « لا يطلق على الواحد اصلا » اى
اى ولو مجازا « فلا يتوهم فيه » اى في المثنى « عدم الشمول » الذى
هو معنى مجازي للمثنى لو استعمل فيه فلا يكون التاكيد بهذين
اللفظين لدفع توهم عدم الشمول اذ لامشأ في المثنى لهذا التوهم .
(بل الاولى انه) اى التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم ان
يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا » فالغرض
من التاكيد بهذين اللفظين دفع توهم السهو المذكور « واما اذا توهم
السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا
يقال لدفعه » اى لدفع هذا التوهم « جائنى الرجلان كلاهما بل »
يقال جائنى الرجلان « انفسهما او اعينهما » بصيغة الجمع في النفس
والعين ويجوز فيهما صيغة التثنية والافراد ايضا كما بيناه في المكررات
فراجع .

« وكذا » لا يقال جائنى الرجلان كلاهما « اذا توهم » المخاطب

(ان الجائني احدهما والاخر محرض) اى محث قال في المجمع قوله تعالى وحررض المؤمنين على القتال اى حثهم / باعث) اى مرسل (ونحو ذلك) ككون الاخر معينا له في تهيئة مقدمات المجيء ونحو ذلك (فانما يدفع ذلك) التوهم (بتأكيد المسند) نحو جاء جاء الرجلان (لان توهم التجوؤ انما وقع فيه) اى في المسند حيث توهم ان لفظ جاء مستعمل في معنى السبب للمجيء اعم من ان يكون بالفاعلية او التحريض على عموم المجاز .

(واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بمعطف البيان فلايضاحه) اى المسند اليه والمراد من الايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعارف او في النكرات لا خصوص الاحتمال الحاصل في المعارف فلا يلزم كون المتبوع معرفة لانه ياتي للمنكرة ايضا كما قال في اللفية :

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

ومثلوا له بصديد في قوله تعالى وعن ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد فان قلت الصديد وصف فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكنته غلب عليه الاسمية وجعل كما في المصباح اسما للدم المختلط بالقبح فصار جاءدا وبهذا اجاب محشي السيوطي في باب عطف البيان على قوله اسقني شربا حليبا فراجع ان شئت .

(باسم مختص به) اى بالمسند اليه والمراد بالاختصاص نسبي لا حقيقي والوجه فيه يظهر عند بيان الاعتراض الثالث على المصنف (نحو قدم صديقك خالد) واعلم ان المفهوم من قوله فلايضاحه باسم مختص به امور ثلاثة احدهما لزوم كون الثاني اوضح والثاني ان فائدة عطف

البيان تنحصر في الايضاح والثالث ان عطف البيان يلزم ان يكون اسما مختصا بالمتبوع فاعترض التفتازاني على الاول بقوله (ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما) نظير ما قاله اهل الميزان في التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة عندهم كما صرح به بعضهم فعليه يجوز ان يكون الثاني مساويا .

قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ثم قال يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسام بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسميين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جائني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على

خمسة انتهى اذا عرفت ذلك فنزل مثال المنن على ذلك فافرض ان لك خمسة اخوة اسم احدهم خالد وهناك خمسة اصدقاء لك مسميين بخالد الى اخر ما ذكر :

واعترض على الثاني بقوله (وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيبى به) اى بالبيت الحرام (للمدح) اى لمدح الكعبة لان فيه اشعارا بكونه محرما فيه القتال والتعريض بمن التجاء اليه (لا للايضاح) اى لا للايضاح الكعبة وذلك لانها في الشهرة بحيث لا ابهام فيها حتى تحتاج الى الايضاح (كما تجيبه الصفة لذلك) اى للمدح كما تقدم في باب وصف المسند اليه ومن هنا قالوا عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات .

(وذكر) صاحب الكشاف ايضا (في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هود انه) اى قوم هود (عطف بيان لعاد وفائدته) اى فائدته عطف البيان في المقام (وان كان البيان) والوضوح (حاصل بدونه) اى بدون عطف البيان لان عادا اسم علم مخصوص بهم فليس هناك ابهام ولا اجمال ولا اشتراك فلا يحتاج المقام الى ايضاح وبيان فحينئذ يكون فائدة عطف البيان (ان يوسموا بهذه الدعوة وسما) اى يجعل الدعاء بالبعد والهلاك والدمار سمة وعلامة لازمة لهم (وتجعل) هذه الدعوة (فيهم امرا محققا) بحيث (لا شبهة فيه بوجه من الوجوه) حتى انه لو فرض ابهام واشتباه اما بزعم الاشتراك وتوهمه بينهم وبين غيرهم في هذا الاسم لا ندفع ذلك بعطف البيان المذكور فحاصل فائدة

عطف البيان في المقام الاحتمياط بدفع الايهام لو فرض حصول ايهام
واشتباه في المقام وهذا القسم من الفائدة غير الفائدة التي تسمى
بالايضاح لانها في مقام يكون هناك ايهام محقق واجمال متيقن فان
قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصابهم ينافيه قوله تعالى وانه
اهلك عاد الاولى فانه يفيد انها عادان قلت معنى الاولى اى القدماء
اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للاية على التعدد
فتدبر جيدا .

واعترض على الثالث بقوله (ومما يدل على ان عطف البيان
لا يلزم الية) اى قطعا ودائما (ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما
ذكروا في قوله)

والمؤمن العائدات الطير ومسحها ركبان مكة بين الفيل والسند
(ان الطير عطف بيان) للعائدات بمعنى الملتجئات فيصدق على
كل شيء طائرا كان او غيره فلا يكون الطير اسما مختصا به (وكذا
كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جائني الفاضل الكامل زيد
فلاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة
وفيه) اى في جريان الموصوف على الصفة (اشعار بكونه) اى
الموصوف (علما) اى معروفا مشتهرا (في هذه الصفة) اى الفضل
والكمال مثلا وانما قال فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لانه
قد قيل فيه كما في الرضى انه بدل وهذا نصه والاغلب ان يكون
البديل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع
قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا واهيك خير منك لبيوذيني
التجمجم والصيل قدر الموصوف اى فلا واهيك رجل خير منك بخلاف

الصفة فانك لو حذف الاول في جائني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا يبد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة انتهى .

(فان قلت قد اورر المصنف) في الايضاح (قوله تعالى لاتنخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه) اى الوصف يعنى اثنين وواحد (للبيان والتفسير) والايضاح (واورده) اى قوله تعالى اى الاية المذكورة (السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه) اى الوصف يعنى اثنين وواحد (من هذا القبيل) وهذا نص كلام السكاكي واما الحالة التى تقتضى بيانها وتفسيره فهى اذا كان المراد زيادة ايضاح بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قد علمت قوله علمت كلفته لاتنخذوا الهين اثنين انما اله واحد من هذا القبيل شفع الهين باثنين واله بواحد لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو التعدد في الاول والوحدة في الثانى ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما انتهى .

(فما الحق في ذلك) اى هل الحق ان اثنين وواحد وصف كما يقوله المصنف او عطف بيان كما يصرح السكاكى بانه من هذا القبيل (قلت) الظاهر ان الحق ما يقوله المصنف والظاهر ان السكاكى ايضا قائل بذلك اذ (ليس في كلام السكاكى ما يدل على انه)

اي الوصف يعنى اثنين وواحد (عطف بيان صناعى لجواز ان يريد)
بقوله من هذا القبيل (انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا
صناعيا) لا عطف بيان صناعي (و) لجواز ان (يكون ايراده)
اي ايراد قوله تعالى لا تتخذوا الهين الخ (في هذا البحث) اي في
بحث عطف البيان مع انه ليس منه « مثل ايراد كل رجل عارف وكل
انسان حيوان » « في بحث التاكيد » الصناعي على ما تقدم من انه
ليس في شيء من التاكيد الصناعي « على ما هو داب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعى جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد ، فهو
اذن ليس « مثل امس الدابر » فالدابر كما تقدم وصف جيء به للتاكيد
بخلاف اثنين وواحد فانهما وان كانا وصفين صناعيين انكنهما لم يجيىء
بهما للتاكيد « على ما » توهم و « وقع في كلام » بعض « النحاة »
لا جميعهم .

« وتقرير ذلك » اي تقرير ان اثنين وواحد وصفان جيء بهما
للايضاح والتفسير لا للتاكيد « ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى
الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة
والغرض « الاصلي » المسوق له الكلام في الاول « اي في الهين » النهى
عن اتخاذ الاثنين من الاله لاعتن اتخاذ جنس الاله وفي الثانى « اي
في اله » اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله
بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له « اي للغرض .

« وهذا » التقرير هو « الذي يقصده صاحب الكشاف حيث قال
الاسم الحامل لمعنى الافراد او التننمية دال على شيئين الجنسية والعهد
المختص » اي الافراد او التننمية « فاذا اريدت الدلالة ان المعنى »

والمقصود « به » اي بذلك الاسم « منهما اي من الشيعيين اي الجنسية والعدد « والذي يساق له الحديث هو العدد شفع « اي ضم « بما يؤكده « اي العدد قال في المصباح شفعت الشيء شفعاً من باب نفع ضممنه الى الفرد وشفعت الركعة جعلتها ثنتين انتهى .

« هذا كلامه » اي كلام صاحب الكشاف « وقوله » اي صاحب الكشاف « يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد « بقوله يؤكده « انه » اي ما يؤكده « تاكيد صناعي لانه « اي التاكيد الصناعي « انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة « معينة عندهم ولفظ اثنين وواحد ليس بشيء منهما « فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان « اثنين وواحدة في « الهن اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ دلالة للكلامه « اي كلام صاحب الكشاف « عليه » اي على كون اثنين وواحدة تاكيدا صناعيا « بل اورد ، صاحب الكشاف « في » كتابه « المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثلا للموصف المؤكد نحو امس الدابر ، فليكن الهين اثنين عنده ايضا كذلك « فالحق » في قوله تعالى لا تمخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد « ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جرى به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليبدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف والتعبير بالتاكيد في الوصف شايع عندهم قال الرضي انما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين انتهى .

« فالإتيان تشتر كان في ان الوصف فيهما للمبيان » والتفسير « وتعمقان
من حيث انه » اي الوصف « في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد
الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطور يطير بجناحيه لبيان
ان القصد الى الجنس دون العدد » فالإتيان متعاكستان من حيث الغرض
من الوصف « وتقرير هذا البحث على ما ذكرت بما لا مزيد عليه
للمنصف وبه » اي بهذا التقرير « يتبين ان لا خلاف هنا بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم » والحاصل ان
ثلاثتهم مفقون على ان اثنين وواحد وصفان صنعايان جيء بهما
للإيضاح والتفسير .

(واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه) اي قوله تعالى الهين
اثنين الخ اي اثنين واحدة (عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم)
في باب التوابع (الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه) معنى
هذا التعريف (انه) اي الصفة والتذكير باعتبار الخبر (ذكر ليدل
على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين
وواحد للدلالة) المذكورة في تعريف الصفة اي للدلالة (على الاثنينية
والوحدة اللتين في متبوعهما) اي الهين واله (ليكونا وصفين بل
ذكرا) للإيضاح والتفسير اي (للدلالة على ان القصد من متبوعهما
لى احد جزئية اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر) من
متبوعهما (اعني الجنسية فكل منهما) اي اثنين وواحد داخل في
تعريف عطف البيان وهو كما قال ابن الحاجب (تابع غير صفة يوضح
متبوعه فيكون) اثنين وواحد (عطف بيان لصفة) لانها يوضحان
ويفسران متبوعهما اي يبينان ان القصد من متبوعهما احد جزئية

دون الجزء الاخر .

(واقول ان اريد) من قولهم ليدل في تعريف الصفة (انه)
اي الوصف (لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه) ولا فائدة
للصفة غير هذه الدلالة « فلا يصدق التعريف » اي تعريف الصفة (على
شيء من الصفة لانها البنية تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او ذم
او نحو ذلك) كالترحم مثلا « وان اريد انه » اي الوصف « ذكر
ليدل على هذا المعنى (المذكور اي معنى في متبوعه) ويكون الغرض
من دلالة عليه (اي على هذا المعنى) شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد
وغيرهما) من الاعراض المذكورة (فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد
للدلالة على الاثنينية والوحدة) اللتين في متبوعهما (ويكون الغرض
من هذا) المذكور من الدلالة (بيان المقصود وتفسيره) اي بيان ان
القصد من متبوعهما احد جزئيه دون الجزء الاخر (كما ان الدابر
في قولنا امس الدابر (ذكر ليدل على معنى) في متبوعه اعنى امس
وذلك المعنى (الدبور والغرض منه التاكيد) كما تقدم في باب الوصف
(بل الامر) في ذكر الوصف (كذلك عند التحقيق) اي يكون ذكوره
للدلالة على معنى في متبوعه ويكون الغرض من دلالة عليه شيئا اخر
كالتخصيص والتاكيد وغيرهما .

(الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا) اي جعله كاشفا وموضحا (عن الوصفية) وذلك
لان الكشف والايضاح من جملة الاغراض التي يذكر الوصف لاجل
الدلالة عليها .

(ثم قال) العلامة (واما انه) اي اثنين وواحد (ليس ببدل

فظاهر لانه) اى كل واحد من اثنين وواحد (لا يقوم مقام المبدل منه) اى لا يقوم اثنين مقام الهين ولا واحد مقام اله والحاصل انه لو كان اثنين وواحد بدلا لوجب عهد المبرد على ما نقل عنه الرضي في بحث عطف البيان ان يقوم كل واحد منهما مقام المبدل منه لان المبدل منه عنده في حكم الطرح وفي حكم المعـدوم (وفيه) اى في قول العلامة انه ليس ببدل للعلامة المذكورة (ايضا نظر) كما كان في قوله انه عطف بيان نظر (لانا لا نسلم ان) المبدل منه في حكم الطرح لفظا ومعنى حتى يقال ان (البديل يجب صححة قيامه مقام المبدل منه) قال الرضي اختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضمير الا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبساً بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيادا كريم انتهى .

(الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف) على سبيل الاحتمال والترديد (في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه مفعولوا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن) باسقاط المبدل منه اعنى شركاء وفي الاية وجه اخر ياتى الكلام فيه في الباب الرابع عهد الكلام في تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (بل لا يبعد ان يقال) في قوله تعالى لا تتخذوا الخ (الاولى

انه) اى اثنين وواحد (بدل لانه) اى اثنين وواحد (المقصود بالنسبة)
كما هو الشأن في البديل كما قال في الالفية :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

(اذ) المقصود من (النهى) في الاية (انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الاله) لا عن جنس الاله (على ما سبق تقريره) مفصلا مشروحا
(واما الابدال منه اى من المسند اليه وفي هذا) اى في قوله
الابدال منه (اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا) اى كون
المسند اليه هو المبدل منه (بالنظر الى الظاهر) اى ظاهر قول النحاة
في بيان تركيب الكلام (حيث يجعلون الفاعل في نحو جائئنى اخوك
زيد هو اخوك والا) اى وان لم يكن هذا بالنظر الى الظاهر (فالمسند اليه
في التحقيق هو البديل) وذلك لانهم عرفوه كما فى كلام ابن الحاجب
بانه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وقد تقدم انما من الالفية
مثل ذلك (وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك) اى الى ان المبدل
منه مسند اليه بحسب الظاهر والبديل مسند اليه في الحقيقة واما وجه
الايماء فى لفظه فهو انه قال ما هذا نصه .

واما الحالة التي تتمضى البديل عنه (اى عن المسند اليه) فهي
اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه (اى البديل)
بعد توطئة ذكره (اى المسند اليه اى البديل) لزياده التقرير والايضاح
انتهى .

فقرى حسب ما اشرنا اليه ان الضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه
فدل على ان المبدل منه هو المسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد
توطئة ذكره يدل على ان البديل هو المسند اليه والمبدل منه توطئة ذكر

المسند اليه اي البديل فجعل اولا المبدل منه المسند اليه وهذا بالنظر الى الظاهر وجعل ثانيا البديل مسندا اليه وهذا بالنظر الى الحقيقة بناء على ما قالوا ان النظر اللاحق ادق من النظر السابق فتأمل جيدا .

(فلزيادة التقرير) اي تقرير المسند اليه ويأتي بيانه عن الشارح عنقريب (نحو جائني اخوك زيد) ونحو جائني زيد اخوك (في بدل الكل) من الكل (وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متغايرين و) نحو (جائني القوم اكثرهم في بدل البعض) من الكل (وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض) من الكل (لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال) ناقش في هذا المثال بعض المحققين بما حاصله ان سلب يتمدى لطفولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وان يسلبهم الذباب شيئا وشيئا المفعول الثاني فاذا بنية للمفعول تقول سلب زيد فينبغي ان تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على ان يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد (وهو) اي بدل الاشتمال على ما قال الرضى تقلا عن ابن جعفر (الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه شتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف) اي لا يشرط خصوص ذلك (بل) اعم اي شامل للمظرف وغيره بدليل قتال فيه في الآية الاتية فانه بدل من الشهر بدل اشتمال ومعلوم ان الزمان ظرف يشتمل على

ما فيه فالاشتمال (من حيث كونه) اى المبدل منه والا عليه اجمالا ومتقاضيا له) اى طالبا له (بوجه ما) اى ذاتى او عرضى عام او خاص (بحيث تبقى النفس) اى نفس السامع (عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره) اى البديل (منتظرة له) اى البديل فيكون اوقع في النفس (فيجيه هو) اى البديل (مبينا وملخصا لما اجمل اولا) ثم قال الرضى وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البديل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك للمحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤل عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخذود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخذود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيفه وبنى الوزير وكلائه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معين بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهما الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيفه وكذا في امثاله انتهى .

(وسكت) المصنف (عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام) هذا على اطلاقه ممنوع فليراد منه الغلط الصرف والنسيان قال الرضى البديل الغلط على ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن

قصد وتعتمد ثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك همد نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس .

واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جائني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفظانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بيل .

ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البديل هو الغلط انتهى .

(فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير) فقط بدون لفظ زيادة .

(قلت قد اخذ هذا) التغيير في التعبير (من لفظ المفتاح على عادة اقتنائه) اي صاحب المفتاح (في الكلام) اي تفننه اي تعبيره عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة وهذا نظير ما قاله السيوطي في باب التصغير عبر به سيمويه وبالتحقير وهو تفنن :

(وهو) اي قوله لزيادة التقرير (من اضاف المصدر) اي الزيادة (الى المعمول) وانما قال المعمول لان الزيادة تحتمل ان تكون مصدر

اللازم وان تكون للمتعدى فعلى الاول من قبيل الاضافة الى الفاعل وعلى الثاني من قبيل الاضافة الى المفعول فعليهما تكون الاضافة لامية. (او) هو من (اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير) وانما ذكر الوجهين لان الزيادة تجيء مصدرا واسم مصدر اي الحاصل من المصدر فعلى الاول تكون الاضافة لامية الى الفاعل او المفعول لما قلنا من ان الزيادة تجيء متعدية ولازمة وعلى الثاني اي كونه بمعنى الحاصل من المصدر تكون الاضافة بيانية .

(والنكتة فيه) اي في قوله ههنا لزيادة التقرير (الايماء الى ان البديل هو المقصود بالنسبة والتقرير) ويأتي بيانه (زيادة تفصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه) اي من التأكيد (نفس التقرير) بالاصالة فالتقرير في البديل شيء زائد يحصل بالتبعية وفي التأكيد ليس زائدا لانه المقصود بالاصالة فلذا قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير (وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير) اي تكرير النسبة والاسناد مرة الى المبدل منه ومرة الى البديل وهما متحدان ذاتا ومن هنا قالوا البديل في نيته تكرار العامل (قال صاحب الكشاف في قوله تعالى الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البديل) يعني صراط الذين انعمت عليهم (التوكيد) اي التقرير (لما في) اي في البديل (من الثمنية) اي الذكر مرتين (والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين) لان المعجم عليهم هم المسلمون لا غير ولكن لا يذهب عليك ان الابدال في الاية ليس من الابدال من المسند اليه لان المبدل منه مفعول ثان لقوله تعالى اهدنا والغرض من ذكرها اثبات ظهور كون التكرير موجبا للتقرير لكونه

موجبا للبيان والتفسير (و) بيان التقرير (في بدل البعض والاشتمال)
اذه (باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع) اشتمالا (اجمالا فكانه)
اي التابع (المذكور اولا) ففيهما اي في بدل البعض والاشتمال ايضا
ما في بدل الكن من التثنية والتكرير الموجب للتقرير (اما) اشتمال
المتبوع للتابع (في) بدل (البعض نظاهر) لان القوم في المثال
المذكور في المقدم مشتمل على اكثرهم لانه مشتمل على كل افراد القوم
كثيرهم وقليلهم (واما) كون المتبوع مشتملا على التابع (في)
بدل (الاشتمال فلان) المقصود من كلام ابن جعفر والمبرد المنقول
انفا ان (المتبوع فيه) اي في بدل الاشتمال (يجب ان يكون
بحيث يطلق ويراد به التابع) ليس المراد انه مستعمل في التابع حتى
يكون مجازا من قبيل جائني اسد يرمي بل المراد انه مشعر بالتابع
وانه يفهم من نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى التابع (نحو
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه) لان الذات لا تعجب من حيث هي ذات
وانما اعجابها بالاصناف الموجودة فيها كالعلم والشجاعة والحلم ونحوها فهي
مشعرة بهذه الاوصاف اجمالا (بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه)
او اخاه او حمارة فانه لا يصح ان تطلق زيدا وتريد به غلامه على بدل
الاشتمال لانه لا دلالة لزيد على غلامه بوجه من الوجوه كما لا دلالة
له على اخيه وحمارة (فتحو جائني زيد غلامه او اخوه او حمارة
بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة)
وهو ابن الحاجب فانه زعم ان غلامه او اخوه او حمارة في المثال
المذكور بدل اشتمال من زيد .

(ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح) وتفسير البنية ،

اي قطعا « لما فيه » اي في كل واحد منهما « من التفصيل بهد
الاجمال والتفسير بعد الابهام » لان البدل في كل واحد منهما قد ذكر
اجمالا او لا في ضمن المبدل منه ثم ذكر بلفظه مفصلا ثانيا « وقد
يكون في بدل الكل » ايضا « ايضاح وتفسير كما مر » في الهم-ين
اثنين وفي صراط الذين انعمت عليهم فعليه لا ينحصر فائدة الابدال في
زيادة التقرير « فالاحسن » في قول الخطيب واما الابدال منه « ان
يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع « ذلك » في « عبادة » المفتاح «
وقد نقلنا نص عبارته فيما سبق عند قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى
ذلك فراجع ان شئت .

(واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جائني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل)
بانه زيد وعمرو (من غير دلالة على تفصيل الفعل) بان المجيئين
كانا معا او مترتين مع مهلة او بلا مهلة (اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اي لثبوت الحكم للنابع والمتبوع من غير تعرض لقدم او
تاخر او معية) كما قال في الالفية .

فاعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم او مصاحبا موافقا

(واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جائني زيد وجائني عمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من
عطف الجملة) فان قلت هل فيه تفصيل المسند حيث عبر عن فعل
كل واحد منهما بلفظ عليحدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين يدل
على مطلق المجيء وانما يفهم تعدده بشهادة العقل فتامل جيدا .
(او) العطف (لتفصيل المسند بانه) اي المسند (قد حصل

من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا (اذا كان العطف
بثم او حتى (او غير متراخ) اذا كان العطف بالفاء (كذلك اى
مع اختصار واحترز به) اى بقوله كذلك (عن نحو جائني زيد
وعمرو بعده بيوم او سنة او ما اشبه ذلك) نحو بساعة او ساعتين
مثلا لان المهلة من الامور النسبية وانما حصل الاحتراز عن ذلك لانه
من القسم الاول اى من تفصيل المسند اليه دون المسند اذ العطف فيه
افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بحذف الفعل الذي قام العطف
مقامه واما تفصيل المسند وتعددته بحسب الوقوع في احد الازمنة المذكورة
فانما استفيد من التقييد بذلك الزمان لا من العطف وليس في المثال
اختصار باعتبار تفصيل المسند فتدبر فانه دقيق .

(نحو جائني زيد فعمر واو ثم عمرو) وانما غير المعطوف عليه
في قوله (او جاء القوم حتى خالد) لما ياتي من انه يجب ان يكون
المعطوف عليه في حتى ذا اجزاء يكون المعطوف بها اقوي تلك الاجزاء
او اضعفها .

(فهذه) الحروف (الثلاثة) اى الفاء وثم وحتى (تشترك في
تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للمتابع
بعد ملابسته للمتبوع بالامهلة وثم كذلك) اى تدل على ملابسة
الفعل للمتابع بعد ملابسته للمتبوع لكن (مع مهلة وحتى مثل ثم
الا ان فية دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ
ما بعدها) ولذلك يمثل القوم بنحو اكلت السمكة حتى راسها لما
في اكل السمكة من الانقضاء المذكور هذا ما يقتضى ظاهر كلامهم
(و) لكن (التحديق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها

ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى آدم ع او في اثناؤها (اى في اثناء الاجزاء الاخر) نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد نحو جائني القوم حتى خالدا اذا جائوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقربهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه (اى تعلق المسند) بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه (اى التابع) اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها) هذا هو التحقيق في العطف بحق لا ما يفهم من ظاهر كلامهم من ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يتفنى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها على ما يوهمه التمثيل بقولهم اكلت السمكة حتى راسها .

(فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى) كما يشتمل على تفصيل المسند (يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن) للمصنف (ان يقول او لتفصيلهما معا) اى لتفصيل المسند اليه والمسند معا فلا وجه لتخصيصه العطف بهذه الثلاثة بالمسند (قلت) قد تقدم في الديباجة انه (ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما) يتوجه النفي (الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للمشيء او نفيه عنه الا وهو) اى الامر الزائد (الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه) اى الشيخ (ففي نحو جائني زيد فعمره يكون الغرض) الخاص والمقصود من الكلام (اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلامله حتى كانه معلوم) قبلا ان

الجائى زيد وعمرو والشك) من السامع (انما وقع في الترتيب والتعقيب
 فيكون العطف) بالفاء (لافادة تفصيل المسند) اى المجيء بمعنى ان
 مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بلا مهلة (لا غير) اى لا غير تفصيل
 المسند اى ليس لتفصيل المسند اليه لانه وان كان حاصل من الكلام
 ايضا لكن ليس الغرض من العطف ذلك بل الغرض من العطف الترتيب
 والتعقيب بلا مهلة (حتى لو قلت ما جائنى زيد فعمرو كان) قولك
 (نفيا لطبيئته) اى عمرو (عقيب مجيء زيد) بلا مهلة (ويحتمل
 انهما جاءك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية)
 وذلك لان القيد اى الامر الزائد في هذا الكلام هو العطف بالفاء والنفي
 الداخلى على هذا الكلام متوجه الى العطف المذكور لالى اصل المجيء
 فتدبر جيدا .

« فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
 للمسند نحو جائنى الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا ،
 اى اذا كان الجائى انذى له هذه الصفات الثلاث شخصا واحدا .
 « قلت هذا ، العطف « في التحقيق ليس من عطف المسند اليه ،
 بل يمكن ان يدعى كما ياتى نقله عن الرضى انها في صورة العطف
 وليست بعطف واطلاق العطف عليها مجاز « لانه في المعنى ، جائنى « الذي
 ياكل فيشرب فينام ، .

قال الرضى في باب الحروف العاطفة واذا وقعت الفاء على الصفات
 المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس لملاستها لمدلول عاملها كما
 كان في نحو جائنى زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو
 قولك جائنى زيد الاكل فالنائم اى الذي ياكل فينام كقوله

يالهف زيادة للمحارث الصابح فالغائم فاللائب اي الذي يصبح فيغتم فيثوب
وقال في باب التوابع ان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى
القوم القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يالهف زيادة
للمحارث الصابح فالنائم فاللائب ويجوز ان يعترض على حد المصنف
بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها
في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجازا انتهى .

(ولو سلم) ان المثال من عطف المسند اليه (فلادلالة فيما ذكر)
اي في قول الخطيب او المسند كذلك (على انه) اي العطف بالفاء
وتم وحتى (يلزم ان يكون) دائما (لتفصيل المسند) فيجوز في
نحو هذا المثال ان لا يكون العطف بالفاء لتفصيل المسند .

(اورد السامع عن الخطاء) اي عن الاعتقاد غير المطابق للواقع
(في الحكم الى الصواب) اي الى الاعتقاد المطابق للواقع (وسيجيء
تحقيقه) اي تحقيق الرد المذكور (في بحث القصر) انشاء الله
تعالى (نحو) قولك (جائني زيد لا عمرو) يعطف عمرو بلا العاطفة
على زيد المراد المذكور لان هذا الكلام يقال (لمن) اي للسامع
الذي (اعتقد) عكس هذا الكلام خطأ اي اعتقد (ان عمرا جاءك
دون زيد) فيكون هذا الكلام حينئذ قصر قلب لانه قلب اعتقاد
السامع اي عكسه (او) اعتقد (انهما) اي زيدا وعمرا (جاءك
جميعا) اي اعتقد شركتهما في المجيء فيكون هذا الكلام حينئذ
قصر افراد لانه قطع الشركة واثبت المجيء لزيد وحده وسكت الشارح
عن قصر التعيين لما ياتي في باب القصر من ان السامع في قصر التعيين
شاك والشاك لا اعتقاد له كما بين في حاشية التهذيب عند قوله العلم

ان كان اذعاننا للنسبة فنصديق والافتصور حيث يقول المحشى كما
في صور التخويل والشك والوهم فراجع ان شئت .
وليعلم ان لكن ايضا للرد الى الصواب (و) لكنه لا يستعمل
عندهم الا في قصر القلب نحو (ما جائني زيد لكن عمرو) فان
هذا الكلام يقال (لمن اعتقد) خطأ (ان زيدا جاءك دون عمرو
كذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف ههنا) اى في هذا
الكتاب (لكونه مثل لافي الرد الى الصواب) في قصر القلب فقط
ولا فرق بينهما فيه (الا ان لالنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لا يجا به للتابع بعد نفيه عن المتبوع) فتحصل مما
ذكر ان لكن يستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر
الافراد (و) لكن (المذكور في كلام النحاة) ما يفهم عكس ما
عند البيانيين اى انه يستعمل في قصر الافراد دون القلب لكن بشرط
ان يكون معتقد السامع الشركة في النفي لافي الاثبات وذلك لانهم
قالوا (ان لكن في ما جائني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان
عمرا ايضا لم يجرى كزيد بناء على ملايسة بينهما وملائمة) ومصاحبة
واشتراك في الافعال والاعمال غالبا وانما قال النحاة ذلك (لانه)
اى لكن عندهم (للاستدراك وهو) اى الاستدراك (دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا) المذكور في كلام
النحاة (صريح في انه) اى الشأن (انما يقال ما جائني زيد لكن
عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما اى عن زيد وعمرو) (جميعا)
فيكون هذا الكلام قصر افراد في النفي (لالمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو) حتى يكون هذا الكلام قصر قلب (على ما وقع في

المفصاح) والابيضاح (واما انه) اى ما جائئني زيد لكن عمرو (يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون (هذا الكلام) قصر افراد) مع كون معتقد السامع حينئذ الشركة في الاثبات (فلم يقل به احد) من النحويين والبيانيين .

(فائدة) طابقت ان لفظة لكن لقصر القلب عند اهل هذا الفن علم انه لا استدراك فيها عندهم لان السامع في قصر القلب من يعتقد العكس خطأ فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال ومناسبة في اعتقاده وهو منشاء التوهم الذى يستدرك بلكن فلا استدراك وبهذا ينحل الاشكال في قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله ووجه الاشكال ان لكن للاستدراك ونفى الابوة ليس بموهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وبيان انحلال ذلك ان لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه ص الابوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم هذا ما يقتضيه هذا الفن واما على ما قيل في النحو من انه للاستدراك ففي الحل تامل .

(او) يكون الغرض من العطف على المسند اليه (صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر) سواء كان الحكم مثبتا (نحو جائئني زيد بل عمرو) (او) منقيا نحو « ما جائئني زيد بل عمرو » فالغرض من العطف بكلمة بل صرف الحكم اعنى الفعل عن المحكوم عليه اعنى زيدا الى اخر اعنى عمرا « فان بل للاضراب » اى للاعراض « عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع » فكان المتكلم حكما او لا بان الفعل مسند الى المتبوع ثم ظهر له انه غلط فصرف للفعل عنه الى

التابع هذا اجمال معنى الاضراب واما تفصيله فهو ما ذكره بقوله
 « ومعنى الاضراب » في المثبت « ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت
 عنه ، فهو بحيث « يحتمل ان لا يلابسه الحكم و » يحتمل « ان
 يلابسه فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه ،
 هذا هو المشهور عندهم « و » لكن « في كلام ابن الحاجب » على
 ما نسب اليه بعضهم « انه » اى الاضراب في المثبت « يقتضى عدم المجيء
 قطعا ، ففى المثال لا يحتمل مجيء زيد للمقطع بعدم مجيئه هذا اذا
 لم ينضم بكلمة بل لا النافية « واما اذا انضم اليه لا نحو جائني زيد
 لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا .

قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام
 زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك
 الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففى قولك لا بل عمرو
 نفيت القيام بلا عن زيد واثبتته ببل لعمرو ولو لم يجيء بلا لكان
 قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان
 لا يثبت انتهى هذا كله في المثبت .

(واما المنقضى) ففيه اقوال اربعة الاول قوله « فالجمهور على انه »
 اى بل « يفيد ثبوت الحكم للمتابع مع السكوت عن ثبوته وانقائه
 في المتزوج فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع
 احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه ، اى هما محتملان والثاني قوله « وقيل
 يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع » مع ثبوته للمتابع « حتى يفيد في
 المثال المذكور » اى في ما جائني زيد بل عمرو « عدم مجيء زيد
 البتة » مع ثبوته لعمرو « كما » كان الحكم كذلك « في لكن » والى هذا

القول اشار ابن مالك في الالفية بقوله .

وبل كذا كن بعد مصحوبينها كلم اكن في مربع بل تبها
 « وبهذا » القول الثاني « يشعر كلامهم في بحث القصر » وياتي
 بيانه هناك انشاء الله تعالى « و » القول الثالث « مذهب المبرد » لانه
 قال « انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه » كما
 انه في المثبت ايضا كذلك .

والقول الرابع ما اشار اليه بقوله « او الحكم متحقق الثبوت له »
 اي للمتبوع مع نفيه عن التابع وهذا القول منسوب الى امالي ابن
 الحاجب كما ان قوله المتقدم انما في المثبت ايضا كذلك والله اعلم
 (فمعنى ما جائني زيد بل عمرو) عند المبرد وابن الحاجب (بل
 ما جائني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق) عندهما (و) لكن (مجيء زيد
 وعدم مجيئه على الاحتمال) عند المبرد (او مجيئه) اي مجيء
 زيد (متحقق) عند ابن الحاجب :

وان شئت ان تعرف الفرق بين الاقوال في المنفى فعليك بالدقة
 والتأمل في هذا الجدول (فصرف الحكم في) المثال (المثبت ظاهر)

لان الحكم في المتبوع اما مسكوت عنه
 كما يقول الجمهور والمشهور او منفي
 كما يقول ابن الحاجب وعلى كلا
 القولين يصدق ان الحكم قد صرف

الاقوال	التابع	المتبوع
الاول	مثبت له	مسكوت
الثاني	مثبت له	منفي عنه
الثالث	منفي عنه	مسكوت
الرابع	منفي عنه	مثبت له

عن المحكوم عليه الى اخر (وكذا) صرف الحكم (في) المثال
 (المنفى) ظاهر (على مذهب المبرد) لان الحكم في المتبوع عنده

مسكوت عنه فعليه يصدق ان الحكم اعنى نفى المجيء قد صرف عن المحكوم عليه الى اخر وكذلك عند ابن الحاجب فتامل .

(واما على مذهب الجمهور ففيه) اى في صرف الحكم (اشكال) اذ على مذهبهم لم يصرف الحكم اعنى نفى المجيء عن المتبوع الى التابع وانما الذي صرف ضد ذلك الحكم اعنى ثبوت المجيء فلا يصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم الى اخر وقد اجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك انه هنا نسب المجيء الى المتبوع نفيا ثم صرف اى غير بان نسب الى التابع ثبوتا وجعل المتبوع مسكوتا عنه .

وقريب من ذلك ما قيل من ان المراد من صرف الحكم مطلقا الحكم من دون تقييد بالثبوت او النفي وبعبارة اخرى المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فلا اشكال حينئذ فتامل (فان قلت قد صرح ابن الحاجب) في ايضاح المفصل (بان بل في المثبت مطلقا) اى على جميع المعاني والاقوال (وفي المنفى على مذهب المطرود لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبديل الغلط) اى كما انه ترك ذكر بدل الغلط في بحث الابدال من المسند اليه . (قلت هذا) الذي صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل (معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة) هو نجم الائمة وقد نقلنا في بحث الابدال انه قال (ان بدل الغلط) اى بدل الذي يدرك به الغلط (مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانه) اى بل موضوعا لتدراك مثل هذا الغلط) فافهم وتدبر (او) الغرض من العطف على المسند اليه بيان (الشك من المتكلم) في المسند اليه هل هو المتبوع او التابع

(او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك) في المسند اليه هل هو المتبوع او التابع فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به وان كان المتكلم غير شاك (نحو جائفى زيد او عمرو) مثال للشك والتشكيك والفرق بالاعتبار بمعنى انه ان فرض كون المتكلم شاكا في المسند اليه فالمثال للشك وان فرض كونه غير شاك ولكن المقصود اخفاء المسند اليه على السامع لغرض من الاغراض فالمثال للتشكيك (او) يكون العطف على المسند اليه (للابهام) اي لابهام المسند اليه على السامع وان كان المسند اليه غير مبهم عند المتكلم ومن هنا قيل انه لا فرق بين الابهام والتشكيك ورد ذلك بان المقصود في التشكيك ايقاع السامع في الشك وان المقصود في الابهام عدم مواجهة السامع بالتصريح بالتعيين لنكتة ومصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق بين المقصود بالاصالة وبين الحاصل تبعا وبلا قصد وبعبارة اخرى الفرق بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع وفي الثانى الاخفاء عليه وان لزم احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وبين ما يحصل بدون قصد وتبعا (نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) قال ابن هشام الشاهد في الاول فمن اراد الاطلاع على مراده فعليه بمراجعة المكررات باب عطف النسق والنكتة في الاية دفع الشغب ولثلا يزيد انكارهم قال قطب الدين انما خوفا بين على وفي في الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه ونظيرها في سورة يوسف قالوا تالله انك لفي ضلالك القديم انهمى .

(او) العطف على المسند اليه (للمتخير) بين المسند اليه واخر
(او للإباحة) بينهما (نحو ليدخل الدار زيدا وعمرو) مثال لكلام
المعنين (والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط
بخلاف الاباحة فانه يجوز فيهما الجمع ايضا لكن لا من حيث مداول
اللفظ بل بحسب امر خارج) حاصله ان جواز الجمع بينهما وعدمه
انما يفهم من دليل خارج مثلا اذا قلنا تزوج هذا او اختها لا يفهم من
نفس هذا الكلام انه لا يجوز الجمع بينهما بل الدال على عدم الجواز
انما هو حكم الشارع بذلك اي بعدم جواز الجمع بين الاختين في
التزويج .

وكذلك اذا قلنا تعلم الفقه او النحو لا يفهم من نفس هذا الكلام
انه يجوز الجمع بينهما بل الدال على ذلك حكم الشارع وترغيبه في
تعلم العلوم كلها في الجملة وبعبارة اخرى مداول اللفظ هو ثبوت
الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما النفي استفيد التخيير وعدم
جواز الجمع والا استفيدت الاباحة والجمع قال ابن هشام فان قلت
فقد مشر العلماء بايتي الكفارة والفدية للمتخير مع امكان الجمع .
قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن
كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل تقع
واحدة منهن كفارة او فدية والباقي قرابة مستقلة خارجة عن ذلك
انتهى ومن هنا بطل ما قيل من ان الفرق بينهما ان التخيير انما
يكون اذا لم يحصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف
والاباحة ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف هذا ما يناسب المقام
من الكلام وللمبحث تممة من حيث متعلق الامر تذكر في علم الاصول

(وما عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها) لعطف نسق كما هو مذهب السكاكي (و) لكن (وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور) لان الاكثر في الاول على وجوب اعادة الجار في المعطوف كما قال في الالفية .

وعود خافض لدى عطف على ضمير حنض لازما قد جعلنا
وكذلك في الثاني الاكثر على وجوب تأكيد المعطوف عليه او
وجود فاصل ما كما قال في الالفية .

وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المتفصل
او فاصل ما وبالفصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد
قال ابن هشام اي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد
او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال :

الم تسمى اي عبد في رونق الضحى بكناء حمامات لهن هدير
وفي الحديث اي رب وقد تمد الفها وحرف تفسير تقول عندي
عسجد اي ذهب وغضنقر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها
او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح لانا
لم نر عاطفا للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه
وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله :

وتومئني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقل
انتهى وقال المحشى على قوله حرف تفسير ذهب قوم الى ان اي
التفسيرية اسم فعل بمعنى عودوا وافهموا انتهى .

(وهذا) الاختلاف في اي (نزاع لا طائل تحته) اما على القولين الاولين فنعم لان المعنى لا يختلف في الاعتبارين واما على ما نقلناه من المحشى فلا لان المعنى عليه يختلف وذلك ظاهر .

(واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا) قبل مجيء الخبر (ولانه في المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له) في التذكير والافراد وفروعهما وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه وهل هو اسم او حرف وعلى الاسمية هل له محل ام لا فيه خلاف قال ابن هشام زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة اشيء وال الموصولة .

وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحلله بين المبتدئه والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمول كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس .

(وهذا التعليل (اولى من قول من قال) في مقام التعليل (لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند بالمسند اليه) اي قصر المسند على المسند اليه (وجمله) اي المسند (بحيث لا يعمه) اي المسند اليه (وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله) كما قلنا (قصر المسند على المسند اليه وحصره) اي المسند (فيه) اي في المسند اليه (فيكون)

التخصيص الحاصل من ضمير الفصل اعتبارا (راجعا الى المسند) لانه
المقدم في الاعتبار (على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما) اى
الى المسند اليه والمسند (جميعا لانه يجعل احدهما) وهو المسند
(مخصصا ومقصودا والآخر) اى المسند اليه « مخصصا به ومقصودا
عليه » كما قال « فالتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على
زيد لا يتجاوز الى عمرو » مثلا « ولهذا يقال في تاكيده « اى في
تاكيد التخصيص « لا عمرو » فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا
العكس « فان قلت الذى يسبق الى الفهم من « قولنا « تخصيص المسند
اليه بالمسند هو قصره « اى المسند اليه « على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه « اى المسند « وغيره » فيكون
من قصر الموصوف على الصفة لا العكس « قلت نعم » هو كذلك فى
العرف العام « ولكن غالب استعماله « اى استعمال القول المذكور « فى «
العرف الخاص اى « الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد
الباء على طريقة قولهم خصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر « والحاصل ان التخصيص يجيء
بمعنى الافراد وبمعنى القصر فالباء على المعنى الاول يدخل على المقصور
وعلى المعنى الثانى على المقصور عليه والاصطلاح جار على المعنى الاول
وعليه كلام الخطيب لانه من اهل الاصطلاح « فكان للمعنى جعل هذا
المسند اليه « يعنى زيد فى المثال مثلا « من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسند اليه « كعمرو وبكر وخالد مثلا « مختصا بان يثبت له « اى
لزيد « المسند « يعنى القيام فى المثال مثلا « وهذا « بعينه « معنى

قصر المسند عليه « اى على المسند اليه فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا العكس » الا ترى الى قولهم في « مقام بيان معنى التخصيص المستفاد من التقديم فى قوله تعالى « اياك نعبد » ان « معناه نخصك بالعبادة لا فعبد غيرك » فليس معناه انك مختص بالعبادة ومقصود عليها فليس لك صفة غيرها فهو من قصر الصفة على الموصوف اعني اللؤلؤ جلاله وهو مطابق للمعنى الاول الذى جرى عليه الاصطلاح فتحصل من جميع ما ذكرنا ان ما بعد الباء هو المقصود عليه باعتبار اصل اللفظ والعرف العام ولكن العرف الخاص اى الاصطلاح على خلاف ذلك وهو ان يكون ما بعد الباء هو المقصود على ما قبله فتدبر جيدا .

وليعلم ان فائدة ضمير الفصل لا تنحصر فى التخصيص قال ابن هشام فائدته ثلاثة امور احدها لفظى وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه متصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يمتد عليه معنى الكلام واكثر المنحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثانى معنوى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اى يقوى ويوكد .

والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من الجيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة فى تفسير اولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده الخبر لا صفة والتوكيد واجب ان فائدة المسند ثابته للمسند اليه دون غيره انتهى .

(ومن الناس من زعم ان) ضمير (الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه) كذلك (يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشف في قوله تعالى واوائك هم المفلحون حيث قال) ما حاصله « ان معنى « لام « التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم « اي المتقون « هم « اي المفلحون حاصله ان المتقين عين المفلحين فالمتقون « لا يعدون « اي لا يتجاوزون « تلك الحقيقة « اي حقيقة المفلحين حاصله ان الحقيقيين اي حقيقة المتقين وحقيقة المفلحين واحدة نظير قول الشاعر :

من كيم ليملى وليلى كيست من ما يكي جانيم در دو بيرهن
« انتهى كلامه « بتغيير واختصار « فزعموا ان معنى « قوله « لا يعدون تلك الحقيقة انهم « اي المتقون « مقصرون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه « اي صفة الفلاح تذكير الضمير باعتبار المضاف اليه « الى صفة اخرى « غير صفة الفلاح .

والحاصل ان الناس زعموا ان المقصود من قوله لا يعدون تلك الحقيقة ان اولئك هم المفلحون دال على القصر اي قصر المتقين على صفة الفلاح حتى يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

« وهذا » اي زعم كون المعنى المذكور مستفادا من ضمير الفصل اعني هم في قوله اولئك هم المفلحون وكون معنى قوله لا يعدون تلك الحقيقة القصر فضلا من ان يكون قصر المتقين على المفلحين « غلط منشاءه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولافلان هذا « اي قول صاحب الكشف ان معنى التعريف في المفلحون الخ .

« اشارة الى معنى اخر للمخبر المعرف باللام اورده » اي المعنى الاخر
« الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال » بعد ذكره للمخبر المعرف والمعاني
التي تاتي في باب تعريف المسند ما حاصله « اعلم ان المخبر المعرف باللام معنى
غير ما ذكر) من المعاني المتقدمة في كلامه (دقيقا مثل قولك هو
البطل المحامي) اي الشجاع المتانف الناصر قال في المصباح رجل
بطل اي شجاع والجمع ابطال سمي بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته
او لبطلان المطائم به انتهى باختصار وقال ايضا حميت القوم حماية نصرتهم
والحمية الانفة انتهى ايضا باختصار .

(لا تريد) بقولك المذكور انه البطل المهور حتى يكون اللام
للمهد ولا) تريد (قصر جنس البطل عليه مبالغة) حتى يكون قصرا
حقيقيا ادعاء (ونحو ذلك) من المعاني المتقدمة في كلامه الاتية
في باب تعريف المسند (بل تريد ان تقول لصاحبك) اي لمخاطبك
(هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة) اي صفة
كون الرجل بطلا محاميا (وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
ان يقال له ذلك) اي يقال له انه بطل محام (و) ان يقال (فيه)
ذلك (فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا)
الذي هو صاحب المخاطب (فانه) اي زيدا (لا حقيقة له وراء ذلك)
المسموع والمحصل (وطريقته) اي طريقة قولك هو البطل المحامي
(طريقه قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فريد هو هو)
الضمير الاول مبتدئ راجع الى زيد والضمير الثاني خبر راجع الى اسد
والجملة خبر لزيد (هذا) حاصل (كلامه) باسقاط الفاظ لا يضر
اسقاطها بمرامه (واما ثانيا فلان صاحب الكشاف جعل هذا) المعنى

اي قوله لا يعدون تلك الحقيقة (معنى التعريف) في المفلحون (وفائده)
كما هو صريح صدر كلامه (لا معنى) ضمير (الفصل بل صرح في
هذه الاية) كما نقلناه في اخر كلام ابن هشام انفا (بان فائدة)
ضمير (الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وايجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره) هذا ولكن في ذيل
كلامه ما يشعر بان لضمير الفصل دخل في المعنى المذكور اي قوله
لا يعدون تلك الحقيقة وهذا نصه فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه
على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله احد على طرق شتى وهي ذكر
اسم الاشارة وتكريره وتعريف المفلحين وتوسيط الفصل بينه وبين اولئك
وليبصر كراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا وينشطك لتقديم ما قدموا
ويشبطك عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله ما لا يقتضيه
حكيمته ولم يسبق به كلمته انتهى فيمكن ان يكون منشاء ما زعمه
بعض الناس هذا الذي ذكره في اخر كلامه فلا شيء عليه والله اعلم .
(ثم التحقيق ان الفصل) ياتي لكل واحد من القصرين مع تاكيد
وهذا هو المراد بقوله (قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو) اي الافضالية من عمرو
مقصورة على زيد (و) نحو (زيد هو يقاوم الاسد) اي مقاومة
الاسد مقصورة على زيد (ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده) ان كلمة (هو للتخصيص)
اي تخصيص المسند اليه بالمسند اي قصر المسند على المسند اليه اي
قبول التوبة عن العباد مقصور على الله تعالى (والتاكيد) اي تاكيد
ذلك التخصيص فالاية والمثالان لقصر الصفة على الموصوف مع تاكيد

لذلك القصر وذلك فائدة الفصل وحده (وقد يكون) انفصل « لمجرد التأكيد ، اى تاكيد التخصيص وذلك » اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه « اى بدون ضمير الفصل » بان يكون في الكلام ما « اى شيء اخر غير ضمير الفصل » يفيد « التخصيص والقصر سواء كان المراد بذلك الشيء الاخر المفيد للتخصيص والقصر » قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق ، فالمفيد للتخصيص كما ياتي في باب تعريف المسند انما هو لام الجنس وكلمة هو لنا كيد ذلك التخصيص والقصر هنا قصر الصفة في الموصوف « اى لارازق الا هو ، جل جلاله وعظم نواله ولنعم ما قيل بالفارسية :

بشيخ شهر فقيرى زجوع بردبناه بان اميد كه از لطف خواهدش نان داد
هزاره مسئله برسيدش از مسائل و كمت كه كرجواب نكفتي نبا يدت نان داد
عجب كه باهمه دانائي او نميدانست كه حق به بنده نه روزى بشرط ايمان داد
من وملازمت استان بير مغان كه جام مى بكف كافر ومسلمان داد
« او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال ، والمفيد للتخصيص هنا لام الجنس في الكرم والحسب لما ياتي ايضا في بحث تعريف المسند ان المعروف بلام الجنس ان جعل مبتداه فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس كالمثاليين او بغيرها نحو الامير زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والقصر حينئذ قصر الموصوف في الصفة « اى لا كرم الا التقوى ولا حصب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما بالحياة هي الحمام اى لا حياة الا الحمام ، اى الموت فالقصر في هذه الامثلة الثلاثة مستفاد من اللام والفصل انما هو لتأكيد ذلك .

« واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند » وليعلم ان المراد بالمسند اليه ههنا هو المبتدأ لا الاعم منه ومن الفاعل وذلك لان رتبة الفاعل البهيدية كما صرح به السيوطي في شرح قول الناظم :

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وسيجيء تفصيل الكلام في ذلك عن قريب عند قول الخطيب وفيه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء الخ .

(فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه) والحال انه قاد في مكانه (وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال) عن مكانه كقوله تعالى اياك نعبد حيث ازيل كل واحد من العامل والمعمول عن مكانه فحيث يقال للمعمول مقدم والمعامل مؤخر (لا للمقار في مكانه) كما في ما نحن فيه .

(قلت) نعم لكن حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لان (التقديم) على ما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز (ضربان) احدهما (تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم) قال الشيخ وذلك في كل شيء اقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وجنسه الذي كان فيه انتهى .

(و) الثاني (تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد) قال الشيخ وتقدم لا على نية التاخير ولكن على ان تنقل الشيء عن حكمه الى حكمه وتجعله بابا غير بابيه واعرابا غير اعرابه وذلك ان تجيء

الى اسمين يحتمل كل واحد منهما ان يكون مبتدء ويكون الاخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك واخرى ذلك على هذا ومثاله ما تصنعه يزيد والمنطلق حيث يقال زيد المنطلق واخرى المنطلق زيد فانت في هذا لم تقدم المنطلق على ان يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدء كما كان بل على ان تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدء وكذلك لم توخر زيدا على ان يكون مبتدء كما كان بل على ان تخرجه عن كونه مبتدء الى كونه خبرا واطهر من هذا قولنا ضربت زيدا وزيد ضربته لم تقدم زيدا على ان يكون مقعولا منصوبا بالفعل كما كان ولكن على ان ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له انتهى .

(وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة)
أى حيث يصرح بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للمقار في مكانه (هو الضرب الاول وكلامه) اى صاحب الكشاف (ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني) ولكن لا يذهب عليك ان التقديم الحقيقي انما هو القسم الاول لانه يوجب تقدم الشيء لفظا ورتبة بخلاف القسم الثاني فانه لا يوجب الا تقدما لفظيا فالاول كالإضافة المعنوية والثاني كالمعنوية فتدبر تعرف .

(فلكون ذكره اى المسند اليه اهم) في نظر المتكلم (ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز) كلاما طويلا حاصله انه اذا عرفت هذا التقسيم فاعلم (انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه) اى في ذلك الشيء (معنى) مناسب لاقضاء العناية وبعبارة اخرى لا بد

من اسناد العناية الى شيء . يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلته له
حسب المناسبات المقامية .

(وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من
غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا) خلاصة
(كلامه) ثم قال ما هذا نصه ولتخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم
والتاخير في نفوسهم وهو نوا الخطب فيه حتى انك لترى اكثرهم
يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم تر ظنا اذرى على صاحبه
من هذا وشبهه وكذلك صنعوا في سائر الابواب فجعلوا لا ينظرون في
الحذف والتكرار والاظهار والاضمار والفصل والوصل ولا في نوع من
انواع الفروق والوجوه الا نظرك فيما غيره اهم لك بل فيما ان لم
تعلمه لم يضرك لا جرم ان ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم
ان يعرفوا مقاديرها وصد اوجههم عن الجهة التي هي فيها والشق الذي
يهويها والمداخل التي تدخل منها الافة على الناس في شان العلم
ويبالغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلته كثيرة
وهذه من اعجبها ان وجدت متعجبا .

وليت شعري ان كانت هذه امورا هينة وكان المدى فيها قريبا
والجدوى يسيرا فبم كان نظم اشرف من نظم وبم عظم التفاوت واشتد
التباين وترقى الامر الى الاعجاز والى ان يقهر اعناق الجبابرة او ههنا
امور اخرى نحيل في المزية عليها وجعل الاعجاز كان بها فتكون
تلك الحوالة لنا عذرا في ترك النظر في هذه التي معنا والاعراض عنها
وقلة المبالاة بها .

او ليس هذا التهاون ان نظر الماقل خيانة منه لعقله ودينه ودخولا

فيما يزري بذى الخطر ويفض من قدر ذوى القدر وهل يكون اضف
رايا وابعده من حسن التدبير منك اذا همك ان تعرف الوجوه في انذرتهم
والامالة في راي القمر وتعرف الصراط والزرط واشباه ذلك مما لا يعدو
علمك فيه اللفظ وجرس الصوت ولا يمنعك ان لم تعلمه بلاغة ولا يدفمك
عن بيان ولا يدخل عليك شككا ولا يملق دونك باب معرفة ولا يقضى
بك الى تعريف وتبديل والى الخطاء في تاويل والى ما يعظم فيه الطعاب
عليك ويطيل لسان القارح فيك ولا يعنيك ولا يهكم ان تعرف ما اذا
اجهتله عرضت نفسك لكل ذلك وحصلت فيما هنالك .

وكان اكثر كلامك في التفسير وحيث تخوض في التاويل كلام
من لا يبنى الشيء على اصله ولا ياخذه من ماخذه ومن زبها وقع في
الفاحش من الخطاء الذي يبقى عاره وتشنع اثاره ونسئل الله العصمة من
الزلل والتوفيق لما هو اقرب الى رضاه من القول والعمل انتهى .

(ولاجل هذا) الذي ذكر من خلاصة كلام الشيخ (اشار المصنف
الى تفصيل وجه كونه) اي ذكر المسند اليه (اهم) في نظر المتكلم
(فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل) اي الراجح (لانه محكوم
عليه ولا بد من تحققة قبل الحكم) اي المسند (فقصدا في المنطايضا ان
يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه) .

وبعبارة اخرى المسند اليه غالبا ذات والمحكوم به صفة والذات مقدمة
على الصفة طبعاً فقدمت وضما ليوافق الوضع الطبع .

وان شئت فقل ان المحكوم به صفة والموصوف يجب تحققة قبل
تحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف قبلها والحاصل ان
ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع قبله ان كان ثبوت

الموضوع خارجا فهو فرع الموضوع الخارجي وذهنا فرع ثبوت الذهني .
(ولا مقتضى للعدول عنه) اى عن التقديم (يعنى كون التقديم هو الاصل) والراجع (انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل) فى المسند اليه اعني الفاعل او نائبه (يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه) يعنى الفاعل او نائبه (لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول) ولذلك قال السيوطى فى الفاعل والبعدية مرتبته والوجه فى ذلك ان للفاعل وكذا نائبه مرتبتين احديهما الاصل لكونه مسند اليه والثانية خلاف هذا الاصل لكونه معمولا فالاول يقتضى التقديم والثاني عدمه فاجتمع المقتضى والمانع فرجح المانع لقوته كما صرح بذلك السيوطى فى بحث الامالة .

(وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى تقديم المسند) على المسند اليه ككون المسند مما يجب له صدر الكلام نحو اين زيد ونحو ذلك (على ما سيجيء تفصيله) فى باب المسند (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع) اذا ورد بعده (لان فى) ذكر (المبتدئ) مقديما (تشويقا) للسامع (اليه) اى الى الخبر (ومن هذا) السبب اى من اجل تشويق السامع الى الخبر (كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء) المنتظر (بعد الشوق) والانتظار (الذو اوقع فى النفس) كما قال الشاعر بالفارسية .

چو خوش باشد كه بعد از انتظاري

باميدي رسد اميد وارى

(كقوله اى قول ابى العملاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقها

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
والشاهد في الذي لانه المسند اليه قدم لتشويق السامع الى الخبر
اعنى حيوان (يعنى تحيرت البرية) اي الخلايق (في المعاد الجسماني
والنشور) اي الاحياء في القيامة (الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان
الاموات كيف تحيي من الرفات) والرفات كالفرات وزنا بمعنى
الحطام وهو ما ينكسر من اليبس (كذا في) كتاب (ضرام السطح)
شرح ديوان المعرى (وقبله) .

بان امر الاله واختلف النا
س فداع الى ضلال وهاد
(يعنى بعضهم) اي الناس (يقول بالمعاد الجسماني) وهو الداهي
الهادي (وبعضهم لا يقول به) اي بالمعاد الجسماني وهو الداهي الى
الضلال .

ان قلت اذا كان البعض قائلا بالمعاد الجسماني واليهض منكرها
غير قائل به وكل من الفريقين معتقد بمذهبه فكيف الحيرة ومعناها
التردد ولا تردد لاحدهما .

قلت الحيرة والتردد في كيفية المعاد الجسماني لا في اصله والى
ذلك اشار بقوله ان ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات والاصل
في ذلك قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انهاها اول مرة وهو بكل خلق عليم صدق الله العملي العظيم .

(وبهذا) البيت اعنى قوله بان امر الاله الخ (تبين) اي ظهر
(ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم ع ولا فاقة صالح ع
ولا ثعبان) المنقلب من عصي (موسى ع ولا القنسر) الذي قيل هو

طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبة على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت ولذا قيل هو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب حتى يخرج منه الغاز فيشتعل الحطب ويحترق هو فيخلق الله من رماده بعد مدة وفي قول بعد ثلاثة ايام مثله (على ما وقع في بعض الشروح) من ان بعض هذه الاربعة المذكورة او جميعها هو المراد من قوله حيوان مستحدث من جماد (لانه) اي ما وقع في بعض الشروح (لايناسب السياق) السياق اصله السواق قلبت الواو ياء لكسرة السين والمراد منه هنا اطراف الكلام وجوانبه .

(واما لتعجيل المسرة) والفرح (او) لتعجيل (المسائة) والهم والغم والحزن (للمتفال) علة لتعجيل المسرة لان المتفال يستعمل في الخير ويقال له بالفارسية فال نيك زدن (او التطير) علة لتعجيل المسائة لان التطير يستعمل في الشر ويقال له بالفارسية فال بد زدن (نحو سعد في دارك) مثال للمتفال (والسفاح في دار صديقك) مثال للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني عباس لقب بذلك لانه كان كثير القتل يقال سفحت دمه اي سفكته اي قتلته فالمراد به في المثل اما الخليفة المذكور او من كان مثله في هذه الصفة واللقب وهذا اظهر فتامل .

قال في سفينة البحار قال رسول الله ص ان الله يحب الفال الحسن فقال عبد المطلب ع بالحليمة السعدية بالحلم والسعد وقال ع بنخ بنخ خلنن جستنن حلم وسعد وعن انس قال قال النبي ص رايت ليلة فيما

يرى المنام كانا في داء عقبة بن رافع فاتينا برطب من رطب ابن طاب فاولت
الرفعة لنا في الدنيا والعاوية في الاخرة وان ديننا قد طاب وتقال رسول الله
ص باسم سهيل بن عمرو لسهولة الامر في غزوة الحديدية وتقال شدار بن
ربيعة بكبشين ينطحان فجاء رجلان نحوهما فاخذ كل واحد منهما كبشا
بان امير المؤمنين ع في صفين لا يغلب ولا يغلب .

ثم قال : قال في كشف الظنون علم الغال وهو علم يعرف به بعض
الحوادث الاتية من جنس الكلام المسموع من الغير او بفتح المصحف او
كتب المشايخ كديوان الحافظ والمثنوى ونحوهما وقد اشتهر ديوان
الحافظ بالتقال حتى صنعوا فيه كما مر .

واما التغال بالقران فجوزة بعضهم لما روى عن بعض الصحابة وكان
عليه الصلاة والسلام يحب الغال وينهى عن التطير ومنعه اخرون انتهى .
روى الكليني عن ابي عبد الله ع قال لا تتغال بالقران قال المحقق
المحدث الكاشاني في الوافي ما ملخصه انه لا ينافي هذا ما اشتهر اليوم
بين الناس من الاستخارة بالقران على النحو المتعارف بينهم لان التغال
غير الاستخارة فان التغال انما يكون فيما سيقع ويثبت الامر فيه كشفاء
مريض او موته ووجدان الضالة او عدمه وما له الى تعجيل تعرف علم
الغيب وقد ورد النهى عنه وعن الحكم فية بثة لغير اهله بخلاف الاستخارة
فانه طلب لمعرفة الرشد في الامر الذي اريد فعله او تركه وتفويض
الامر الى الله سبحانه في التعيين وانما منع من التغال بالقران وان اجازة
بغيره اذا لم يحكم بوقوع الامر على البت لانه اذا تقال بغير القران
ثم تبين خلافه فلا باس بخلاف القران فانه يفضى الى اسائة الظن بالقران
ولا ينفاتي ذلك في الاستخارة به لبقاء الابهام فيه بعد وان ظهر السوء

لان العبد لا يعرف خيره من شره في شيء قال الله تعالى عسى ان تَكْرَهُوا
الاية انتهى .

وقال في موضع اخر قال الجزري في النهاية في شعر وفي حديث
مقتل الخليفة الثاني ان رجلا رمى الجمرة فاصاب صلعة للخليفة فارماه
فقال رجل من بني لهب اشعر امير المؤمنين اى اعلم للمقتل كما
تعلم البدنة اذ اسبقت للمنحر تطير اللهمي بذلك فحقت طيرته لان عمر
لما صدر من الحج قتل انتهى .

ثم قال وروي ان النبي ص كان يحب الغال الصالح والاسم الحسن
ويكره الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء وهي التشام واشتقاق التطير من
الطير لان اصل الزجر في العرب كان من الطيور كصوت الغراب فالحق
به غيره .

وقال ص ايضا كفارة الطيرة التوكل واعلم ان التطير انما يضر
من اشفق منه وخاف واما من لا يبال به ولا يعبا فلا يضر البتة لاسيما
ان قال عند رؤية ما يتطير منه او سماعه ما روى عن النبي ص اللهم
لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك اللهم لا ياتي بالحسنات
الا انت ولا يذهب بالسيئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم .

واما من كان معتنيا بها فهي اسرع اليه من السيل الى منحدره
تفتح له ابواب الوساوس فيما يسمعه ويراه ويفتح له الشيطان من
المناسبات البعيدة والقريبة في اللفظ والمعنى كالسفر والجلود من السفر
جل واليباس والمين من الياسمين وسوء سنة من السوسنة وامثال ذلك
بما يفقد عليه دينه وينكد عليه معيشته فليمتوكل الانسان على الله تعالى

في جميع اموره ولا يتكلم على سواه ولا يقتل ما روى عن ابي الحسن ع
لمن اوجس في نفسه شيئاً اعتصمت بك يارب من شر ما اجد في نفسي
فاعصمني من ذلك اتقني ما في السفينه .

وفي بعض الكتب انه لما دخل المسلمون بلاد العجم دخل امير المسلمين
على ملك العجم حين اراد الملك ان يداهنهم وكان ذلك الامير لابسا
هدرا يمانيا فسئله الملك ما هذا فقال الامير برد فتطير الملك بهذا
الاسم وقال بالفارسية عربها ايران رابرد فد وياتي في اخر الكتاب
في حسن الابتداء بعض الكلام في ذلك ايضا انشا الله تعالى (واما
لايهام انه) اي المسند اليه (لا يزول عن الخاطر) اي عن خاطر
المتكلم فسبق لسانه اليه كقولك وصال المحبوب مطلوب والى هذا
المعنى ينظر ما نسب الى الحسين ع انه قال مخاطبا نفس ابنه علي
الاكبر الشهيد ع :

واذا نطقت فانت اول منطقي واذا سكنت فانت في مضماري
فالحاصل ان المتكلم يقدم المسند اليه لاجل ان يوقع في وهم السامع
انه لا يزول عن الخاطر بحيث انه اذا اراد ان يتكلم يسبق لسانه
الى هذا المسند اليه :

(او) لايهام (انه) اي المتكلم (يستلذ به) اي بالمسند اليه
فلذا ذكره مقدما لان من احب شيئاً اكثر ذكره كما قال :
اعد ذكر نعمان فان ذكره هو المسك ما كررته يعنوع
وكذلك من احب شيئاً قدمه على غيره في الذكر بل في كل
شيء وذلك ظاهر .

(واما نحوه ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار

وعليه) اي على اظهار التعظيم قدم اجل في (قوله تعالى واجل مسمى عنده) اي الاجل للتعظيم اي المحتوم او امر الآخرة عنده قال الطريحي وقضى اجلا واجل مسمى عنده فالمقضى هو امر الدنيا والمسمى هو امر الآخرة وفي الخبر هما اجل محتوم واجل موقوف اي على مشية جديدة وهو البداء انتهى وفي القوانين في بحث عدم جواز الامر مع العلم بانتفاء شرطه قصة لعيسى ع تناسب المقام فراجع ان شئت .

(او) اظهار (تحقيره نحو رجل جاهل في الدار) فان قلت هذا لفرض اي اظهار تعظيم المسند اليه او تحقيره في نحو المثاليين يحصل مع التأخير ايضا لحصول كل منهما بالوصف لما تقدم في بحث وصف المسند اليه من ان الوصف قد يكون للمدح او للذم وهما عبارة اخرى عن التعظيم والتحقير او مستلزمان لهما فلو حذف الوصف في نحو المثاليين لم يستفد منهما شيء من التعظيم والنحقير اللهم الا ان يكون جوهر لفظ المسند اليه او اضافته دالا على احدهما نحو ابو الفضل او ابو لهب او حاتم او كرز ونحو ابن السلطان وابن الحجام ونحو ذلك .

قلت نعم لكن هذا بناء على كون المراد ان فائدة التقديم في نحو المثاليين اظهار التعظيم والنحقير وليس كذلك بل في المقام حذف مضاف اي مثل تعجيل اظهار تعظيمه او تحقيره فتأمل جيدا .

(ومثل الدلالة) اي دلالة تقديم المسند اليه (على ان اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره) اي المسند (عنه) اي عن المسند اليه (كقوالمك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل) اي الشرب والطرب (عنه) اي عن الزاهد

(حالة فجالة) اى في كل الحالات يتجدد ويحدث (على سبيل الاستمرار)
وسياتى في باب المسند عند قول الشاعر :

لا بالف الدرهم المضروب صرقتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
ما يفيدك في المقام فراجعه ان شئت ان تعرف الحقيقة بالنمام
والتوفيق من الله وبه الاعتصام .

(بخلاف) ما اذا اخر المسند اليه نحو (قواك يشرب الزاهد
ويطرب فانه يدل على مجرد صدره) اى صدور الفعل اى الشرب والطرب
(عنه) اى عن المسند اليه اى عن الزاهد (في الحال او الاستقبال)
قال الشارح هناك قال الشيخ ايضا موضوع الاسم على ان يشبث به
الشيء للمشيء من غير اقتضائه انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
ومعرو قصير .

واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان
الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا زهد يقوم
انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء المعنى من دون افتراق والا لم
يختلفا اسما وفعلا انتهى .

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان تقديم المسند اليه في نحو المثالين
يوجب كون المسند فعلا فبذلك يفيد الكلام التجدد والحدوث على سبيل
الاستمرار والعكس اى تاخير المسند اليه لا يفيد ذلك (وهذا) الذى
تحصل مما ذكرنا (معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه) اى المسند
اليه (متصفا بالخبر) اى خبر المبتدأ اى المسند (يكون هو المطلوب
حاصله ان التقديم لاجل اثبات اتصاف المسند اليه بالخبر اى المسند

على سبيل الاستمرار (لا نفس الخبر) أى لا نفس الاخبار عن كون
المسند اليه متصفا بالخبر اى المسند من دون اعتبار الاستمرار فظهر
بما اوضحنا انه اى صاحب المفتاح (اراد بالخبر الاول خبر المبتدئه
وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من) الخبر (الثاني ايضا
معنى خبر المبتدئه اعترض) فى الايضاح (عليه) اى على صاحب
المفتاح (بان نفس الخبر) وحده مفرد او فى حكم المفرد فـ و
(تصور) لما انه مسلم عندهم ان العلم بالمفرد من اقسام التصور .
قال محشى التهذيب عند قوله العلم ان كان اذعاننا للنسبة فتصديق
والا فتصور على قوله فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد
او لامور متعددة بدون نسبة الى اخر ما ذكر هناك فراجع ان شئت .
(و) الحال ان (المطاوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا
لا تصورا) فلا يصح قول صاحب المفتاح لا نفس الخبر اذ لا يمكن
ان يكون خبر المبتدئه مطلوبا بالجملة لانه كما ذكرنا تصور فعدم
كونه مطلوبا معلوم عندهم فلا يحتاج الى البيان بقوله لا نفس الخبر
ثم قال المصنف (وان اراد) صاحب المفتاح (بذلك) اى بقوله
نفس الخبر (وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب) والطرب (مثلا
فلا يصح) كلامه ايضا (لما سيأتي فى) اوائل باب (متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند) ارادة (اثبات وقوع الفعل) مطلقا (لذكر
المسند اليه اصلا) فضلا عن ان يتقدم على المسند (بل يقال) حينئذ
(وقع الشرب) والطرب (مثلا) الى هنا كان الكلام فى الاعتراض
الذى اورده المصنف فى الايضاح على صاحب المفتاح بناء على ما فهمه
من ان المراد من الخبر الثاني ايضا خبر المبتدئه وقد عرفت فساد

ما فهمه والشجرة تنبئ عن الثمرة ولنعم ما قيل .

وكم من عائب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم
(نعم او قيل) في مقام الاعتراض (على المفتاح) انه (لا نسلم
ان للتقديم) اى لتقديم المسند اليه (دخلا في الدلالة على الاستمرار
بل انما يدل عليه) اى على الاستمرار الفعل المضارع كما سنذكره
في بحث لو الشرطية انشاء تعالى لكان (لهذا القول والاعتراض { وجهها)
وقد تقدم منه هذا الاعتراض قبيل الديباجة عند قول الخطيب وانا
اسئل الله فراجع ان شئت .

(ومثل افادة) تقديم المسند اليه (زيارة تخصيص) اى زيارة
تخصيص المسند بالمسند اليه (كقوله) .

متى تهز بنى قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف

جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف

(والمراد) من ذكر البيت الاستشهاد بقول الشاعر (هم خفوف
كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد) لكون افادة تقديم المسند اليه
زيادة التخصيص (هو قواه) اى قول الشاعر (هم خفوف بتقديم
المسند اليه) يعنى هم (فقول المصنف في الايضاح معترضا على المفتاح
بان (هذا) اى قول المفتاح اى هم خفوف تفسير للشئ) اى لقول
الشاعر هم خفوف (باعادة لفظه) وذلك غير جائز لعدم افادة المفسر
بالكسر حينئذ ما هو المقصود من التفسيرا عنى توضيح المفسر بالفتح
لان الشئ لا يوضح بنفسه هذا ما اعترضه المصنف في الايضاح على
المفتاح لكن هذا الاعتراض ايضا .

(ليس بشئ) اذ ليس المراد من قول المفتاح اى هم خفوف

التفسير وتوضيح المعنى بل المراد كما قلنا تعيين محل الاستشهاد بلا
غائلة فيه .

(واعترض) المصنف في الايضاح (ايضا بان كون التقديم) اى
تقديم المسند اليه (مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على
ما سيأتى) عن قريب (في نحو انا سمعت في حاجتك والخبر ههنا
اسم فاعل لان خفوقا جمع خاف) بتشديد الفاء (بمعنى خفيف) قال
بعضهم الاظهر انه جمع خفيف كظروف وظريف فلا بد لمن اراد تحقيق
ذلك من مراجعة كتب اللغة المبسوطه .

(واجيب) عن هذا الاعتراض (بمنع هذا الاشتراط) اى اشتراط
كون الخبر فعليا (لتصريح ائمة التفسير بالحصص في قوله تعالى وما
انت علينا بعزير وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك) من الايات (مما الخبر فيه صفة لافعل وفيه) اى في
الجواب (بحث) لان المجيب سلم ان التقديم في قول الشاعر مفيد
للتخصيص والحصص كالآيات وذلك فاسد (لظهور ان الحصر في قوله عم
خفوف غير مناسب للمقام) اذ الظاهر والمناسب للمقام ان الشاعر لم
يقصد انهم خفوف لاغيرهم بل قصد التقوى وتحقيق انهم خفوف اذا
نزل بهم الضيف .

(واجيب) عن هذا الاعتراض (ايضا بانه) اى المفتاح (لايريد
بالتخصيص ههنا) اى في قوله ومثل افادة زيادة التخصيص الخ .
(الحصر) والقصر (بل) اراد بذلك ما تقدم نقله عنه في اول
بحث ذكر المسند اليه اعنى (التخصيص بالذكر) الذي اشار اليه
في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى اى تلك الحالة ان

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى وقد
شرحنا كلامه هذا هناك مفصلا فراجع (وهذا) الجواب (سديد)
ومقن (لكن في بيان كون التقديم) اي تقديم المسند اليه (مقيدا
لزيادة التخصيص) الذكري (نوع خفاء) لان التخصيص الذكري لا
يقبل الزيادة والنقصان الا ان يقال ان الاضافة في قوله زيادة
التخصيص للبيان اي الزيادة التي هي التخصيص فحينئذ يرتفع الخفاء
فتأمل جيدا .

(عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما) طويلا (حاصله
ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه) اي على المسند اليه « والتقييد »
اي تقييد الخبر (بالفعل مما يفهم من) ضمن (كلام الشيخ) عبد
القاهر (وان لم يصرح) الشيخ (به) اي بالتقييد (و) لكن صاحب
المفتاح (مخالف للشيخ لانه) قائل بالحصص فيما اذا كان الخبر من
المشتقات (كما تقدم انفا في) نحو وما انت علينا بغربز (وغيره من
الآيات المتقدمة) ان ولي (المسند اليه) حرف النفي اي ان كان المسند
اليه (واقعا) بعد حرف النفي بلا فصل (وكلمة ولي مأخوذة « من
قولهم « اي العرب « فلان وليك اي قرب منك « حاصله ان ولي يدل
على ان المراد انه يجب ان لا يكون بين حرف النفي والمسند اليه فاصل
وكون مادة ولي دالا على ذلك من المسلمات عندهم يدل على ذلك
قول الجامي في بحث نعت اسم لا التي لنفي الجنس عند قول ابن الحاجب
نعت المبني الاول مفردا يليه ان هذا القيد (يعني يليه) احتراز
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فراجع كلامه .

(نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يقيد نفى الفعل) اي القول (عن المذكور) اي عن ضمير المتكلم (وثبوته) اي الفعل (لغيره) اي لغير ضمير المتكلم (على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص) يعني اذا نفى عن المتكلم جميع الاقوال يثبت لغيره جميعها وان نفى عنه بعض الاقوال يثبت لغيره بعضها (فلا يقال هذا) المثال (الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل به) اي بذلك الشيء (لا) في (نفى القول مطلقا) بان تريد ان ذلك الشيء لم يقل اصلا بمعنى انه ليس مقولا لي ولا لغيري .

(ولا يلزم منه) اي من ثبوت انه مقول لغيرك (ان يكون جميع من سواك قائلًا) لذلك الشيء (لان التخصيص) المستفاد من التقديم (انما هو بالنسبة الى من) اي الى سواك الذي (توهم المخاطب اشتراكك معه في القول) بذلك الشيء فيكون قصر افراد او تردد في كونك القائل او سواك فيكون قصر تعيين (او) توهم (انفرادك) بالقول (دونه) اي دون سواك فيكون قصر قلب (لا بالنسبة الى جميع من في العالم) حاصله ان القصر المستفاد من التقديم في نحو المثال المذكور اضافي لا حقيقي .

(ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور) المتقدم (مع ثبوته) اي الفعل (لغيره) اي لغير المذكور (لم يضح ما انا قلت هذا ولا لغيري) وذلك (لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول) المتنازع في فاعله (لغير المتكلم) بناء على ما تقدم من افادة التقديم ذلك تحقيقا للاختصاص المستفاد من

التقديم (ومنطوق الثاني اعنى ولا غيرى) يفيد (نفى قائليته عن الغير وهما) اي ثبوت القائلية لغير المتكلم ونفيها عن غير المتكلم (متناقضان) اذ يلزم من صدق احدهما كذب الاخر وبالعكس فلا يصح الا احدهما اما الاول او الثاني .

« بل يجب عند قصد هذا المعنى » اي نفى القول مطلقا بمعنى انه لم يقل اصلا اي ليس مقولا لى ولا لغيرى « ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيرى » والمراد من المسند اليه الذي اخر هو تاء المتكلم لا لفظة انا لانه تاكيد للمسند اليه فتبصر .

والحاصل انه لا يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى مريدا به نفى القول مطلقا اي نفيه عنك وعن غيرك لاستلزامه التناقض بين مفهوم الصدر ومنطوق الذيل على ما بيناه .
« اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول » واقما .

« والثانى انك تعتقد » لنسيان او عناد او نحو ذلك من الاسباب « ان قائله » اي قائل هذا القول « غيرك فيقول » المخاطب « لك انت قلت » هذا القول « لا غيرك فتقول له » رد الظنه الفاسد الاول « ما انا قلته » وتقول رد الظنه الفاسد الثانى « ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه » لا للتخصيص بل « ليطابق » كلامك من حيث تقديم المسند اليه « كلامه » اي كلام المخاطب والمطابقة بين الكلامين امر مرغوب فيه عند البلاغ فليس الغرض من التقديم التخصيص حتى يستلزم التناقض فلا مانع حينئذ من كون المراد من ذلك نفى الفعل مطلقا « و » لكن لا يذهب عليك ان « هذا »

اي صحة ذلك ، « انما يكون فيما » اي في فعل « يمكن انكاره كما في هذا المثال ، فان الفعل فيه هو القول الذي ادعى وجوده وصدوره من المتكلم فيمكن انكار وجوده وصدوره من المتكلم وغيره » بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح ، لان الفعل فيه بقاء الدار الموجود المشاهد المحسوس والضرورة قاضية بان الدار الموجود المشاهد المحسوس لا بدلها من بان ينيها ويوجدتها وبمثل هذا يستدل على اثبات الصانع للعالم « ولا ، يصح ايضا « ما انا رايت احدا » من الناس كذا في الايضاح « لانه » اي هذا التركيب بما فيه من الخصوصيات التي ياتى بيانها « يقضى ان يكون انسان غير المتكلم قدر اي كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان تثبت « الرؤية » لغيره « اي لغير المتكلم » ايضا على وجه العموم ، في المفعول « لما تقدم » من ان الثبوت لغير المتكلم على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص والعموم ههنا محال وذلك ظاهر .

« قال المصنف ، في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ما حاصله » لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور ، فيلزم ان يثبت لغير المتكلم الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ومن المعلوم ان ذلك محال .

« وفيه » اي فيما قال المصنف في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب « نظر لانا لا نسلم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل ، المنفى « الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس ،

كما هو صريح لفظ احد من الناس في هذا التركيب « والفرق » بين المنقبين « واضح » جلي لمن كان له المام بسور القضايا المحصورة (فان الاول) اي كون المنقبي هو الرؤبة الواقعة على كل احد من الناس « يفيد السلب الجزئي » لما ثبت في محله من ان ليس كل سور السالبة الجزئية فعليه لا يلزم من هذا التركيب محال « لان نقي الرؤبة الواقعة على كل احد » عن المتكلم « لا ينافيه اثبات الرؤبة الواقعة على البعض » لغير المتكلم فلا وجه للمحكم بعدم صحة هذا التركيب فما ذكر المصنف في بيان عدم صحة هذا التركيب على خلاف مطلوبه ادل .

« والثاني » اي كون المنقبي هو الرؤبة الواقعة على فرد من افراد الناس على ما هو صريح لفظ احد في هذا التركيب « يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في ق النقي » وقد ثبت في محله انها حينئذ تفيد العموم فيثبت المحالية اذ اختصاص المتكلم بالسلب الكلي اي سلب الرؤبة الواقعة على جميع الناس يقتضى اثباتها اي اثبات الرؤبة الواقعة على جميع الناس لغير المتكلم لما تقدم من ان المثبت لغير المذكور لا بد فيه من ان يكون كالمنفى عن المذكور ان عاما فعام وان خاص فخاص ومن المعلوم ان الرؤبة الواقعة على جميع الناس في نفسها محال فضلا عن ان يثبت للغير فبذلك يثبت عدم صحة هذا التركيب « وللهذا » اي ولكون المنقبي في هذا التركيب كما بينا هو الرؤبة الواقعة على فرد من افراد الناس لا الرؤبة الواقعة على كل واحد من الناس كما توهمه المصنف في الايضاح « حملة » اي هذا التركيب « كثير من الناس على انه » اعـ هذا التركيب بدون لفظ كل « سهو من الكتاب » اي ان الكتاب اسقط لفظ كل من هذا التركيب « والصواب » في

نسخة الاصل (ما انا رايت كل احد) من الناس فيكون المثبت
للفير هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس اي جميعهم فيلزم
المحال فيصح ما قاله المصنف في الايضاح فلا يصح هذا التركيب ماء
على نسخة الاصل فلا يرد النظر المذكور)

فتحصل من هذا الحمل ان لفظ كل كان مكتوبا في هذا التركيب
في نسخة الاصل فعدمه من سهو الكتاب هذا حاصل ما اعتذر به كثير
من الناس عن عدم لفظ كل في هذا التركيب تقوية لما قاله المصنف
في الايضاح (واعتذر عنه) اي عن عدم لفظ كل (بعضهم) اي
بعض الناس (بوجهين) اخرين (احدهما انه) اي ما قاله المصنف
في الايضاح (مبنى على ما ذكره ائمة اللغة) في الكتب المبسوطة
(من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في
الاجاب الامع) لفظه (كل) كما يستعمل ذلك من كلام الارضى
في اول باب اسماء العدد حيث قال ولا يقع احد في اجاب يراد به
العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد انتهى (فيلزم
ان يكون) هذا التركيب اي (ما انا رايت احدا ردا على من زعم
انك رايت كل احد لانه) اي ما زعمه (اجاب فلا يستعمل بدون)
لفظه (كل) فاذا كان هذا التركيب ردا على ما زعم ينبغي ان
يقدر فيه لفظه كل ليطابق الراد المرود فيصح ما قاله المصنف من
ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس .

(و) الوجه (الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا) اي
لكونه بمعنى الجمع (صح دخول بين عليه) قال في المصباح بين
طرف مبهم لا يتبين معناه اباضافته الى اثنين فصاعدا وما يقوم مقام

ذلك كقوله تعالى عوان بين ذلك (و) صح (عود ضمير الجمع اليه
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله) هذا مثال لدخول بين
عليه (و) اما مثال عود ضمير الجمع اليه فهو قوله تعالى (فما
منكم من احد عنه حاجزين و) لهذا ايضا (فسروه في قوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء) .

قال الرضى في اول باب اسماء العدد واما احد فيستعمل بطردا
لعموم العلماء بعد نفي او نهى او استفهام او شرط نحو ما جائئني من
احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء
ان اققين وتعريفه حينئذ نادر انتهى .

(وعدم جريان هذه الاحكام) الثلاثة المذكورة (في كل فكرة
منفية يدل على ان هذا) اى عدم صحة هذا التركيب وامتناعه (ليس
مبنيا على انه) اى لفظ احد (ففكرة وقعت في سياق النفي كما
توهمه البعض) الذي اشار التفتازاني الى توهمه بقوله والثاني يفيد
السلب الكلى لوقوع النكرة في سياق النفي بل لخصوص لفظ احد
لكونه بمعنى الجمع لصحة ما ذكر من الاحكام الثلاثة المذكورة .
(وظاهر كلام الصحاح انه) اى كون لفظ احد بمعنى الجمع
(بحسب وضع اللفظة لانه) اى الصحاح (قال هو) اى لفظ احد
(اسم لمن يصلح ان يخاطب به) اى لذوي العقول والعلماء كما
تقدم افقا في كلام الرضى (يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث) ومن هنا قال الرضى في كلامه المتقدم انما ويلزمه الافراد
والتذكير (وقيل هو) اى كون لفظ احد بمعنى الجمع (مبنى على
ان احد اسم في معنى الواحد) اى هو صفة في المعنى (لا يتغير بتغيير

الموصوف) اي يطلق على المفرد والمعنى والجمع بصيغة واحدة كالجنب على ما صرح به السيوطي (فيجوز ان يعتبر معه موصوفه مفردا او مثني ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى) في هذا التركيب (ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور) اي ثبوت الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس للغير ،

(وكلاهما) اي كل واحد من الوجهين الذين اعتذر بهما البعض (فاسد) وذلك (لان هذا الامتناع) والمحالية كما ياتي بعيد هذا د جار في غير هذا التركيب ايضا مما ليس فيه لفظ احد د نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكانت شيئا انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي فكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد اثر ، الى هنا كان الكلام في بيان فساد الوجهين معا .

واما البيان المختص بفساد الوجه الاول فهو قوله د وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله تعالى قل هو الله احد ، بل هو الاولى بالقول وفاقا للرضي فانه قال في باب أسماء العدد قال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جائني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جائني احد ما جائني واحد فكيف ما فوجه انتهى .

د و ، اما بيان الفساد المختص بالوجه الثاني فهو قوله ويجوز د ان لا يكون ، احد في هذا التركيب د بمعنى الجمع واو سلم ، انه في

هذا التركيب بمعنى الجمع « فيكون المعنى » اي معنى هذا التركيب
 « ما انا رايت جمعا من الناس والمنفى حينئذ هو الرؤية الواقعة على
 جماعة من الناس لا على جميع الناس » والرؤية كذلك شيء ممكن
 فاين المحالية .

« الحاصل من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم الذي
 هو سلب جزئي » لما ثبت في محله ان ليس كل سور السالبة الجزئية
 « وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك » نحو ما انا قلت
 شعرا ما انا كلمت شيئا يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه،
 اي تخصيص عموم النفي « بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذا الصفة
 اعنى يجب ان لا يصدق على الغير » اي غير المتكلم « انه لم يرا احدا
 وعدم صدقه عليه » اي على الغير « لا يقتضى ان يكون قدر اي كل
 احد » اي لا يقتضى ان يصدق عليه الموجبة الكلية « بل يكفي ان
 يكون راى احدا » اي ان يصدق عليه الموجبة الجزئية « لان السلب
 الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي) وبعبارة اخرى لان نقيض السالبة
 الكلية الموجبة الجزئية .

فالمنحصر من ذلك انه لو كان نحو ما انا رايت احدا من الناس
 سالبة جزئية لصح الاعتذار عما ذكره المصنف لكنه ليس بسالبة جزئية بل
 سالبة كلية فلا يصح الاعتذار .

(لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي) مثلا سلب الحجرية
 عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبها عن بعض افرادها كالجبال مثلا
 وبعبارة اخرى كلما صدق السالبة الكلية على موضوع صدق السالبة
 الجزئية عليه لوضوح ان الكل يستلزم الجزء ومن هنا قيل بالفارسية

چون که صد آمد نود هم پیش ما است .

(فیصح) في هذا التركيب انه يدل على (ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية) غاية الامر ان دلالة على ذلك بالا - تلزم (و) حينئذ (يتم ما ذكره المصنف) في الايضاح من ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس الخ .

(لانا نقول المعتبر) فيما نحن فيه اي في افادة تقديم المسند اليه تخصيصه بالخبر الفعلي بحيث يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص (هو المفهوم الصريح) اي الدلالة المطابقة لا الالتزامية (والا) اي وان لم يكن المعتبر المفهوم الصريح (لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد) وبعبارة اخرى اذا صدق ان المتكلم لم يضرب زيدا يصدق انه لم يضرب كل احد وذلك لان صدق ضرب الكل مفوق على عدم خروج زيد من الكل فاختصاص النفي كذلك بالمتكلم يستلزم ثبوت الضرب الواقع على كل احد لغيره (و) حينئذ (يلزم المحال المذكور) لوضوح ان صدور الضرب الواقع على كل احد من البشر محال .

(وحقيقه) اي تحقيق قوله لانا نقول المعتبر الخ (ان اختصاص الملزوم بالشيء) اي قصر الملزوم على الشيء يعني قصر السلب الكلي على المتكلم (لا يوجب اختصاص اللازم به) اي لا يوجب قصر اللازم عليه يعني قصر السلب الجزئي على المتكلم حتى يفيد ان نقيض هذا السلب الجزئي وهو الايجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال المذكور (لجواز كونه) اي اللازم اي السلب الجزئي (اهم) فلا مانع من

ثبوت السلب الجزئي لغير المتكلم ايضا فلاوجه للقول بان نقيض هذا السلب الجزئي ثابت لغير المتكلم لا ستلزام ذلك اجتماع النقيضين والمقام نظير النار والحرارة فان اختصاص النار بشيء لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء وذلك واضح بين :

(وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح) في بيان عدم صحة هذا التركيب وامتناعه (ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما - كذلك وهو) اي معتقد المخاطب (انك رايت كل احد في الدنيا) اي كل انسان موجود في الدنيا (لان الخطاء في هذا المقام) اي في مقام تقديم المسند اليه للمختصيص والحصر (انما يكون في الفاعل) الذي صدر عنه الفعل على وجه العموم او الخصوص (فقط) لا في غير الفاعل (كما هو حكم القصر) اذ من حكم القصر والتخصيص ان ان يرد النفي على الفعل المسلم ثبوته وانما وقع الخطاء في شيء واحد من متعلقاته وهو ههنا فاعل ذلك الفعل لا غيره (فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ) حينئذ (في الفاعل فحسب) بل فيه وشيء اخر اعني العموم والخصوص (والتقدير) اي المفروض في المقام اي في مقام الحصر (بخلافه) لما مر من ان من حكم القصر ان يقع الخطأ في شيء واحد وهو ههنا الفاعل فقط فلايصح هذا التركيب لان صدور الرؤية على وجه العموم محال من اي شخص كان (واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا) اي في هذا

التركيب (هو السلب الكلي اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك) المعتمد (لكنه اخطأ في تعيينه) اي في تعيين الفاعل (فزعم انه) 'ي' الفاعل (غيرك او انت بمشاركة الغير فنقيت وهمه) اي زعمه (وحصرت في نفسك هذا السلب) الكلى (اعنى عدم رؤية احد من الناس) فيكون هذا التركيب على الزعم الاول قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصرا فرادا وان كان المخاطب مترددا في الفاعل فهذا التركيب صر تعيين وكيف كان فاطمبت لغير المتكلم هو السلب الكلى لا الايجاب الكلي فالتركيب صحيح لا غبار عليه (اذ لو اختلفت الفعلان) اي الفعل المحصور في المتكلم والفعل الممبث للغير (ايجابا وسلبا لم يكن اخطأ في الفاعل فحسب) والتقدير بخلافه .

(فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي) اي الكلمات (متقاربة) في انها صادرة من دون كامل صادق وتحقيق عن روية ونظر صحيح .

(ومنشأها) اي الكلمات (انهم) اي الذين هذه الكلمات دائرة على السنتهم (لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند على الفعل وحرف النفي جميعا وتقدمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا) وهو محل البحث في المقام (مثله) اي مثل التخصيص (في نحو انا ما قلت كذا) وهو ليس من محل النزاع في شيء .

(وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام) قيل انه حكى ان رجلا في زمان الصحابة خالف شريعة النبي ص فقالوا هذا اول

قارورة كسرت في الاسلام ثم خالف رجل اخر ش-ريعته ص فقالوا ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فيضرب هذا المثل على الامر الذي ليس من الاعور العجيبة والمراد منه ههنا ان عدم المحافظة الصادر من هؤلاء وعدم تفرقتهم بين شيئين مختلفين في الاحكام ليس من الامور التي لم يقع مثلها من العلماء غير المتعاملين فيما لها من نظير .

(فنقول محصول كلامه) اي الشيخ (انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا) نحو انا ما سعيت في حاجتك (فحكمه) اي فحكم هذا النوع من التقديم (حكم المثبت) فانه (تاتي تارة للمتقوى وقارة للمتخصيص كما يذكر) في المتن (عن قريب) في قوله والا فقد ياتي للمتخصيص الخ .

(و) اما (اذا قدم) المسند اليه (على الفعل) فقط (دون حرف النفي) نحو ما انا سعيت في حاجتك (فهو) اي هذا النوع من التقديم (للمتخصيص قطعا) اي دائما .

(لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه) اي في اعتقاد عدم السعي في حاجته (لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك) فترد خطائه الى الصواب فتقول انا ما سعيت في حاجتك تعني من ذلك ان الفاعل لعدم السعي انا لا غيري فيكون قصر قلب .

(او) زعم انه اي الفاعل لعدم السعي « انت بمشاركة الغير » على سبيل الجزم فيكون قصرا فرادا وعلى سبيل الترييد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين .

« كما ان قولك انا سميت في حاجتك » الذي لانفى فيه « انما يقال لمن اعتقد وجود سعى » في حاجته « واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه » اي الفاعل الذي سعى « غيرك » فنرد خطائه الى الصواب فنقول انا سميت في حاجتك تعنى بذلك ان الفاعل للسعي انا لا غيري فيكون قصر قلب (او) زعم انه اي الفاعل للسعي (انت بمشاهدة الغير) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين .

(واما نحو ما انا سميت في حاجتك) الذي هو مورد البحث في المقام (فهو على ما اشار اليه الشارح الملاية) وقد تقدم كلامه انما (انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب فيه) اي في اعتقاد وجود السعي (لكنه اخطأ في فاعله) اي في فاعل السعي (الذي سعى فزعم انه) اي الفاعل (انت وحدك) فنقول ما انا سميت في حاجتك تعنى بذلك ان الفاعل الذي سعى انما هو غيري لا انا فيكون قصر قلب . (او) زعم انه اي الفاعل (انت بمشاهدة الغير) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين (ولا بد فيه) اي في هذا التركيب (من ثبوت اصل الفعل قطعا) اي السعي مثلا (على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعما وان خاصا فخاص) يدل على ذلك انه (قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا قد نقيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة) بينك وبين مخاطبك (في شيء ثبت انه مقول ولهذا) اي ولكون المناظرة في شيء ثبت انه مقول (لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما

انا اكلت شيئاً ما انا رايت احدا من الناس لافتضاءه ان يكون) في
المثال الاول (انسان قد قال كل شعر في الدنيا و ، في المثال الثاني
انسان قد « اكل كل شيء يؤكل و ، في المثال الثالث انسان قد
« راي كل احد في الدنيا فنقيت ان تكون انت اياه ، اى ذلك
الانسان فيلزم من ذلك المحال ضرورة ان وجود انسان كذلك محال
لمحالية ثبوت الافعال الثلاثة المذكورة فتدبر جيداً :

« هذا كلامه ، في الفعل الذى ثبت انه موجود « فاذا اعتقد
مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئاً
او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك ، الاعتقاد « لكنه اخطأ
في تعيينه « اى في تعيين ذلك الانسان « فزعم « المخاطب « انه ،
اى ذلك الانسان « غيرك او ، زعم انه اى ذلك الانسان « انت
بمشاركة الغير ، جزماً او ترديداً « فلا بد وان تقول له ، اى
للمخاطب انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئاً انا ما رايت
احدا من الناس ويكون هذا « اى كل واحد من هذه الاقوال
« معنى صحيحاً ، فيكرن هذه الاقوال قصر قلب في الزعم الاول وقصراً
افراد في الزعم الثاني وقصر تعيين في الزعم الثالث .

« كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا انا الذى لم ياكل اليوم
شيئاً انا الذى لم ير احدا من الناس ، وانما يكون كل واحد من هذه
الاقوال معنى صحيحاً « لان اللزوم من هذا التخصيص ، اى تخصيص
السالبة الكلية في هذه الاقوال بالمتكلم « ان لا يصدق هذا الوصف ،
اى السلب الكلي « على الغير ويكفى فيه ، اى في عدم صدق هذا
الوصف « ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئاً وراى احدا ،

اذ يكتمى في رفع السلب الكلمي عن غير المتكلم صدق الایجاب الجزئي عليه اي على غير المتكلم وذلك واضح .

« ولا يصح في هذا المقام ، اي في مقام تخصيص السالبة الكلية بالمتكلم ونفيها عن غيره » ان يقال ما انا قلت شعرا ، بتقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي وكذلك « ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه ، اي كل واحد من هذه الامثلة التي قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي » انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي الفعل عنه وزعم انه غير المذكور ، اي غير المتكلم في الامثلة الثلاثة « وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا » فانه حينئذ يستعمل للرد المذكور لا ما قدم فيه المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « بل الواجب فيما يلي حرف النفي ، اي فيما قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي » ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور ، من العموم والخصوص « منخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور ، اي المتكلم في الامثلة المذكورة سابقا « وحده او بمشاركة الغير » جزما او ترديدا على ما سبق بيانه (فليتأمل) هذا ما تقرر عندي في شرح هذا المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه محيص ومن الله التوفيق .

(و) لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره « لا » يصح ايضا « ما انا ضربت الازيدا لانه ، اي هذا التركيب اي تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف

الذئى « يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه فى الاستثناء المفرغ « مقدر عام » يدخل فيه المستثنى فالتقدير ما انا ضربت كل احد الا زيدا (فيجب ان يكون) المستثنى منه المقدر (فى المثبت) لغيرك (كذلك) اى عاما (لما تقدم) من ان التقديم اى تقديم المسند اليه على الفعل يفيد نفيه عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص .

(وفى هذا) اى فى عطف ما انا ضربت الا زيدا على ما انا قلت هذا ولا غيرى وادخاله فى سياق قوله ولهذا لم يصح (اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكى وغيرهما حيث علموا امتناع ما انا ضربت الا زيدا) بمقدمين الاول (بان نقض النفى بالاقتضى ان تكون ضربت زيدا) كما هو الحكم فى كل استثناء من المنفى (و) المقدمة الثانية ان (تقديم الضمير وايلائه حرف النفى) اى ايقاعه بعد حرف النفى (يقتضى ان لا تكون ضربته) فالتركيب مستلزم للمناقض فعلة امتناع هذا التركيب عند الشيخين واتباعهما استلزامه للمناقض بدليل هاتين المقدمتين .

(يعنى ان علة امتناعه) اى هذا التركيب (ما ذكرناه) من انه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد الخ (لا ما ذكروه) من استلزامه التناقض بدليل المقدمتين (لانا لانسلم) المقدمة الثانية اى نمنع (ان ايلاء الضمير يقتضى ذلك) اى ان لا تكون ضربته فلا تناقض فى هذا التركيب فبطل ما علموا به امتناعه .

(وجوابه) اى جواب ما ذكره المصنف فى ابطال ما علموا به

امتناع ما انا ضربت الا زيدا (انه قد سبق) في محصول كلام الشيخ
(ان مثل هذا) التقديم (اعنى تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي)
وبعبارة اخرى تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي (انما
يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما) اى
بين المتكلم والمخاطب (وانما تكون المناظرة) والمناقشة بينهما (في
فاعله) اى في فاعل الفعل الثابت المتحقق المتفق عليه (فقط) لا في
غير الفاعل من اجزاء هذا التركيب (ففي هذه الصورة) اى في صورة
تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي (يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان
فاعله) اى فاعل الضرب الواقع على من عدا زيد (انت فتصدره)
اى ود المخاطب « الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه ، اى
هذا التركيب « لنفى ان تكون انت الفاعل لالنفي الفعل يعنى ان
ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيرى لا افا فاذا
كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته
ونفيت ان تكون انت فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ، بهذا الضرب
« ولا لئيرك ايضا » فالمقدمة النافية صحيحة فصح ما علموا به امتناع
هذا التركيب « وهذا » الذى ذكرنا عن صحة المقدمة النافية والتناقض
« تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح » حيث قال العلامة « ان
التقديم ، اى تقديم المسند اليه المتكلم على الفعل دون حرف النفي
« يقتضى ان يشفى عنه » اى عن المتكلم « الفعل المعين ثم الاستثناء »
اى الا زيدا « اثبات منه » اى من المتكلم « لنفسه عين ذلك الفعل ،
المنفى عنه (فيمتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا) بدون تقديم المسند

اليه فان النقي لا يتوجه الى ضرب معين وحيثئذ يكون فقي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق (في تركيب ما ضربت الا زيدا اى لا تناقض فيه بخلاف ما انا ضربت الا زيدا فانه فيه تناقض كما بينا وكما حققه العلامة .

والحاصل ان في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النقي ضرب معين واحد يثبت لزيد باعتبار المقدمة الاولى اعني نقض النقي بالا ويمتنع عنه ذلك الضرب المعين باعتبار المقدمة الثانية اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف النقي وهذا تناقض ظاهر بخلاف ما ضربت الا زيدا فان الضرب فيه كما بينا غير معين فلا مانع من حمل فقي الضرب على افراد غير زيد واثباته على زيد ولا يلزم من ذلك تناقض اصلا .

(لا يقال) في رد المقدمة الثانية وفي دفع التناقض انه (يجوز ان يكون هناك) اى في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النقي (ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول) اى الضرب الذى وقع على من عدا زيدا (فتفاه المتكلم من نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضر وباله) اى للمتكلم ولا لغيره (بهذا الضرب الذى نوظر في فاعله) اذ المفروض ان هذا الضرب واقع على من عدا زيدا ولا يلزم ان لا يكون زيد مضر وباله) اى للمتكلم (اصلا) اذ لا مانع من ان يكون زيد مضر وباله للمتكلم بضر بآخر غير الضرب الاول الذى وقعت المناظرة في فاعله ولا ضير فيه اذ لا تناقض فيه لتغاير محلي النقي والاثبات اى لتغاير الضرب المنفي عن زيد والضرب المثبت الواقع من المتكلم على زيد اذ الضرب الاول كما بينا واقع على من عدا زيدا والثاني الواقع من المتكلم

علمي زيد غير ذلك الضرب الاول فبطل ما علموا به امتناع هذا التركيب من استلزامه التناقض (لانا نقول) في اثبات التناقض ان (المنتقض بالآ هو نفى الضرب) الاول (الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومتفيا عنه وهذا) اى اثبات الضرب الاول لزيد ونفيه عنه (محال) لانه تناقض صريح لاتحاد محل النفي والاثبات فصح ما علموا به امتناع هذا التركيب من استلزامه التناقض .

الى هنا كان الكلام في منع المقدمة الثانية الواقعة في كلام الشيخين واتباعهما وفي منع ذلك المنع بما قررناه ووضحناه بحيث تحصل وعلم صحة المقدمة الثانية من مقدمتي دليل الشيخين ولأجل ذلك يقول وعندي ان (المقدمة الاولى وهو) قولهم نقض النفي بالآ يقتضى ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد) فالفعل المذكور ليس بمتقى وذلك لان مثل هذا التركيب اعنى تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي ليس كسائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم كما بيانا ان يكون المذكور بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة في التركيب مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة التي لم يقدم فيها المسند اليه نحو ما ضربت الا زيدا كما حققه العلامة في شرح المفتاح وقد تقدم كلامه فلا يقاس ما نحن فيه اعنى قولك ما انا ضربت الا زيدا بقولك ما ا ضربت الا زيدا (فالاستثناء) فيما نحن فيه (انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي بالآ في شيء) فبطلت المقدمة الاولى من مقدمتي الدليل المذكور في كلام الشيخين واتباعهما فبطل

ما علمونه به امتناع التركيب المذكور اعنى ما انا ضربت الا زييدا
فصح التركيب ولا تناقض فيه (كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زييدا
فكانه) اى المخاطب بقولك ما انا ضربت الا زييدا .

(اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زييدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان) الذى ضرب كل احد الا زييدا
هذا وليعلم انه لاختلاف بين المصنف وبين الشيخين واتباعهما في امتناع
التركيب المذكور وانما الخلاف في تمايل امتناعه فلا تغفل .

(واعلم) ايضا (ان ما ذكره المصنف) في وجه الامتناع (ليس
فيه مخالفة لهم) اى للشيخين واتباعهما (في مجرد التعليل بل يظهر
اثرها) اى المخالفة (في) نحو (قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفااتحة) مما يمكن اثبات الفعل المذكور بعينه اى مع جميع قيوده
المذكورة في التركيب لغير المتكلم (فانه لا امتناع فيه) اى في هذا
التركيب حينئذ (عند المصنف لجواز ان يكون احد) غير المتكلم
(قد قرء كل القرآن سوى الفاتحة) وذلك ظاهر (و) اما (عندهم)
اى الشيخين واتباعهما فمن الواضح انه (يمتنع هذا) التركيب ايضا
مثل التركيب الذى لا يمكن اثبات الفعل المذكور لغير المتكلم (لاقتضائه
ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم وغير مقروءة له) اى للمتكلم (وهذا
محال) لما فيه من التناقض الواضح .

(والاعطف على) ما تقدم من قول الخطيب (ان ولي النفى والمنفى)
اى معنى المتن من قوله ان ولي النفى الى هنا انه (ان ولي المسند اليه
المقدم حرف النفى) اى اخر عن حرف المنفى (فهو) كما بيناه
مفصلا ومشرحا (يفيد التخصيص) والحصر (قطعاً) ولا يحتمل غير

التخصيص والقصر (سواء كان) المسند اليه (منكرا او مفعلا مظهرا او مضمرا وان لم يل) المسند اليه (حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون) في الكلام نفى (لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد) التقديم حينئذ (التخصيص) والحصر (وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص) والقصر (ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند) المقدم (المذكور به اي بالخبر الفعلي) فيكون قصر قلب (او زعم مشاركته اي الغير فيه في الخبر الفعلي) فيكون قصر افراد او تعيين بناء على ما مرنا اليه فيما سبق ،

(نحو) قولك (انا سمعت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفراد بالسعي في حاجته او) زعم انه (كان) غيرك (مشاركا لك فيه) اي في الخبر الفعلي (فيكون على الاول) كما قلنا (قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد) او قصر تعيين على ما مرنا اليه سابقا بعد الفراغ عن نقل كلام الشيخ عند قول الشارح فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا الخ .

(ويؤكد) القصر (على الاول) اي اذا كان القصر للقلب (بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواى وما اشبه ذلك) مما يؤدى النفي عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) اي اذا كان القصر للافراد (بنحو وحدى مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك) مما يدل على الوحدة وعدم الاشتراك .

وانما اختص صنف الاول من الالفاظ المذكورة بالاول والصنف الثاني منها بالثاني (لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول) اي في قصر القلب (ان الفعل صدر من

غيرك وفي الثاني) اى في قصر الافراد (انه) اى الفعل صدر منك
بمشاركة الغير) ولا بد في دفع الشبهة مما يدل على الدفع صريحا
ومطابقة (والبدال صريحا ومطابقة على دفع) الشبهة (الاول نحو لا
غيرى وعلى دفع) الشبهة (الثاني نحو وحدى دون العكس) وذلك
ظاهر .

(وقد ياتي) التقديم (لتقوية الحكم) والاسناد (وتقريره في
ذهن السامع دون التخصيص) والقصر (نحو هو يعطى الجزيل) فقدم
فيه المسند اليه اعني هو (قصدا الى ان تقرر) وتثبت (في ذهن السامع
وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل) اي العظيم والوسيع (لا الى ان غيره
لا يفعل ذلك) الاعطاء حتى يكون التقديم للتخصيص والقصر (وسبب
تقويه تكرر الاسناد كما يذكر في باب) المسند في بحث (كون المسند
جملة) هذا كله اذا كان الفعل مثبتا (وكذا اذا كان الفعل منفيًا
فقد ياتي للتخصيص) والقصر (نحو انت ما سعيت في حاجتي) فقدم
المسند اليه اعني انت (قصدا الى تخصيصه) اي المخاطب بانك (بعدم
السعي وقد ياتي للتقوى ولم يمثل المصنف) من الفعل المنفي (الا به)
اي الا بالتقوى (ليفرع عليه) اي على التمثيل بالفعل المنفي (التفرقة
بينه) اي بين تقوى الحكيم (وبين تاكيد المسند اليه فانه) اي التقوى
(محل الاشتباه) مع تاكيد المسند اليه (بخلاف التخصيص) فانه
ليس محلا للاشتباه فمثال ما نحن فيه اي ما اذا كان الفعل منفيًا
(نحو انت لا تكذب فانه) اي هذا المثال الذي قدم فيه المسند اليه
(اشد لنفي الكذب) عن المخاطب (من لا تكذب) وانما كان ذلك
اشد لنفي الكذب من هذا لما في ذلك من تكرر الاسناد المفقود في
هذا وهذا ظاهر لا اشتباه فيه .

(وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه) اي في لا تكذب انت
(تاكيذا) للمحكوم عليه (ولذا) اي لان فيه تاكيذا للمسند اليه
دون لا تكذب (ذكره) اي لا تكذب انت عاطفا (بلفظ كذا لانه
اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم
تكرره) اي الحكم (فيه) اي في لا تكذب انت .

(فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير) المخاطب (المستتر)
فيه (وانت مؤكده) اي للضمير المستتر (على معنى ان المحكوم
عليه بنفي الكذب هو الضمير) المخاطب المستتر (لا غيره) اي لا
غير الضمير .

(و) ليعلم انه ليس معنى لا غيره هنا التخصيص والقصر ليفيد
ان نفى الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره بل (معنى لا
غيره انك) ايها المخاطب بهذا الكلام (لا تظن ان عدم الكذب في
هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير) المستتر (وانما
اسنده) اي عدم الكذب (الى الضمير) المستتر (على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه) اي معنى لا غير (ان نفى الكذب
منحصر فيه) اي في المخاطب (فليتأمل) فانه دقيق والحاصل ان انت
في لا تكذب انت انما يدل على ان نسبة عدم الكذب الى المخاطب
ليست بالمجاز ولا بالسهو ولا بالنسيان فلا يدل على التخصيص ولا على
التقوى (وكذا) لفظ انا في (قولنا سمعت انا في حاجتك لا يفيد
التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير
تجوز او سهو او نسيان) حسبما بينا في لا تكذب انت .

(وهذا) اي ما بينا في قولنا سمعت انا في حاجتك من انه لا
يفيد التخصيص ولا التقوى الخ .

(الذى قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سمعت
في حاجتك) بلا تاكيد للمحكوم عليه (او) اذا قلت (سمعت انا
في حاجتك) مع تاكيده (يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي
في حاجته وقد وقع خطأ منه) اي من المخاطب (في فاعله فتقصد)
باحد هذين المثالين (ازالة الخطاء) من المخاطب .

وبعبارة اخرى لا يجب ان يكون هذان المثالان لازالة الخطاء في
الفاعل حتى يكون للتخصيص والقصر (بل اذا قلته اي المثال الاخير
الذي فيه تاكيد للمحكوم عليه (ابتداء) اي من دون ان يكون عند
السامع علم بوجود سعى وقد وقع خطأ منه في فاعله (مفيدا) بهذا
المثال الاخير (للسامع صدور السعى في حاجته منك) حال كون
ذلك القول والافادة (غير مشوب بتجاوز او سهو او نسيان اى في
الفاعل صح) ذلك القول والافادة فظهر ان ما قصده صاحب المفتاح
انما هو ما بينا من ان قولنا سمعت انا في حاجتك بتاكيد المحكوم عليه
لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعى من المتكلم نفسه
من غير تجاوز او سهو او نسيان فيه فان قلت كيف يكون هذا هو الذى
قصده صاحب المفتاح مع انه لم يتعرض لعدم افادة التقوى .

قلت (وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام
في بحث التخصيص) فلا وجه للتعرض لنفي التقوى فيه وقد تقدم
في هذا الكتاب في اول بحث توكيد المسند اليه .

ان السكاكي اورد تحقيق نقوى الحكم في اخر بحث المسند وقد
ذكرنا هناك مباحث شريفة تفيدك ههنا فراجع ان شئت .

(وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه) لا

المثال الاول .

(والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام) من المفتاح (على سبيل السهو او التجوز او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير) انما ردد ما اورده العلامة في هذا المقام بين السهو والتجوز والنسيان لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر فان كان من الاول لم يعرف فساده فيكون سهوا وان عرف او لا انه فاسد ثم نسي فيكون نسيانا وان قصد به معنى اخر صحيحا لازما لذلك المعنى المتبادر الفاسد بظاهره فيكون مجازا هذا ولكن نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام اي ما اورده الشارح العلامة في هذا المقام سهو منه الا انه اي الشارح التفتازاني رده بين السهو والتجوز والنسيان باعتبار مشاكلته لكلام الشارح العلامة .

(وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سمعت في حاجتك) من دون تأكيد (او) اذا قلت (سمعت انا في حاجتك) بتأكيد المحكوم عليه (ليفيده) اي ليفيد كل واحد من هذين المثالين المخاطب (وجود السعي منك صح) كل واحد منهما (من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان) والحاصل انه يصح استعمال كل واحد من هذين المثالين في غير مقام التخصيص والقصر من دون ان يكون في هذا الاستعمال ارتكاب تجوز او سهو او نسيان اذ الموضوع له في كل واحد من هذين المثالين ليس التخصيص والقصر حتى يلزم من استعمالهما في غير التخصيص والقصر اي في افادة وجود السعي ابتداء ارتكاب تجوز او سهو او نسيان (بخلاف ما لو قلت في الابتداء) اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك (لافادة وجود السعي) من غير ارادة تخصيص وقصر (او) قلت (لا في الابتداء) بل مع علم المخاطب بوجود سعي منك

لا لافادة وجود السعي بل للتخصيص والقصر (انا سعيت في حاجتك)
بتقديم المسند اليه (فاه لا يصح) استعماله في الاول اى في افادة
وجود السعي ابتداء ولا في الثاني اى في افادة وجود السعي لا في
الابتداء (الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان) في استعماله (اما
الاول) اى اذا قلت في الابتداء لافادة وجود السعي .

(فلان قولك انا سعيت) بتقديم المسند اليه (انما يستعمل لرد
الخطأ في الفاعل) وبعبارة اخرى انه يستعمل في التخصيص والقصر
لانه بهيئته التركيبية موضوع لذلك (لا لافاده وجود السعي فاذا
استعملته لافادة وجود السعي) ابتداء (فاما ان يكون) استعماله في
ذلك (باعتبار انه) اى وجود السعي (لازم معناه فيكون مجازا)
لما سياتي في فن البيان في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالكناية (او) يكون استعماله في ذلك (باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه) فتامل (او)
يكون استعماله في ذلك (نسيانا ان عرف ذلك) فنسى حين الاستعمال
انه ليس معناه .

(واما الثاني) اى اذا قلت لا في الابتداء اى اذا استعملته في
التخصيص والقصر (فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك) بتقديم
المسند اليه (لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان
اعتقد) المخاطب (نسبة الفعل الى الغير) اى الى غيرك (على الانفراد)
ليكون قصر قلب (او الشركة) جزما ليكون قصر افراد او ترديدا
ليكون قصر تعيين (فان كان) المخاطب (قد نسبه) اى الفعل الى
الغير لمساهلة) ومسامحة وذلك لوجود علاقة بينك وبين الغير (كان)
ذلك (تجوزا) وذلك لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو

له لعلاقة بينه وبينك .

(والا) اي وان لم يكن المخاطب قد نسبه الى الغير لمساهلة ومسامحة (كان) ذلك (سهوا) ان لم يعرف ان الفعل ليس منسوباً الى الغير فنسبه اليه غفلة (او نسيانا) ان عرف ذلك ونسى .

(فالتجوز او السهو او النسيان على الاول) اي اذا استعمل في الابتداء لافادة وجود السعي (من المتكلم) لانه استعمل اللفظ في غير ما وضع له على احد الوجوه الثلاثة (وعلى الثاني) اي اذا استعمل لا في الابتداء لافادة التخصيص والقصر (من المخاطب) لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو له على احد الوجوه الثلاثة .

وانت خبير بما في ظاهر كلامه من الفساد والخبث لانه في مقام بيان الفرق بين التراكيب الثلاثة اعني سعت في حاجتك من دون تأكيد وسعت انا في حاجتك بتأكيد المسند اليه وانا سعت في حاجتك بتقديم المسند اليه من حيث ان استعمال الاولين ابتداء لافادة وجود السعي صحيح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان وان استعمال الثالث في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء لرد الخطأ في الفاعل لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان مع ان الكلام في المقام في هذه التراكيب الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحيثية بل الكلام في المقام في الفرق بين الاولين والثالث من حيث افادة التخصيص والتقوى في الثالث وعدمهما في الاولين على ما صرح به في المفتاح (ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبى عن الثمرة) والمراد من الشجرة كلامه هذا الذي نقل في هذا الكتاب والمراد من الثمرة ما بنى عليه وهو على ما في بعض الحواشي انه قال مراد المصنف (اي المفتاح) الثاني لا الاول لانه يفرق بين سعت في حاجتك وبين انا سعت في حاجتك وقد فرق بوجهين احدهما ان الاولين يجوز ذكرهما

ابتداء دون الثالث .

وثانیهما ان السعي في الاولين غير مشوب بتجاوز او سهو او نسيان من السامع لانه لم يتصور السعي او لا فكيف يتصور شوبه بشيء من ذلك بخلاف الثالث فان السعي مشوب فيه من السامع باحدا ما ذكرنا لما قررنا واما ذكر الثالث في الابتداء لافادة وجود السعي وان استلزم كون السعي مشوبا باحد الثلاثة لكن الثبوت فيه بالنسبة الى السامع ليقابل الاولين ثم ذكر سؤالا وجوابا انتهى .

(هذا الذكر من التفصيل) من قوله ان ولي الى هنا (اذا بنى الفعل على معرف) اي اذا كان المسند اليه المقدم معرفة (وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم) اي تقديم المسند اليه المنكر المدلول عليه بقوله بنى لان البناء يقتضى تقديم المبنى عليه الذي هو كالاساس فيكون من قبيل ولا بوية لكل واحد منهما السدس (او) افاد البناء على المنكر) والترديد للإشارة الى انه يمكن ان يكون الضمير المستتر في افاد راجعا الى التقديم المذكور فيما سبق ويمكن ان يكون راجعا الى البناء المدلول عليه ايضا بقوله اذا بنى فيكون من باب اعدلوا هو اقرب للتقوى فتبصر .

(تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائني لا امرئة فيكون تخصيص جنس) بقرينة لا امرئة (او) نحو رجل جائني (لا رجلان فيكون تخصيص واحد) بقرينة لا رجلان اي بقرينة نفى التعدد المفهوم منه .

(قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين) كالجنس والوحدة في رجل والتعدد في رجلان ورجال (ثم يقع القصد) اي قصد المتكلم (الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم

يدخل (في القصد) اي في قصد المتكلم (كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة) كرجل فيما نحن فيه (ان تكون لو احد) غير معين (من الجنس ففيها بمقتضى اصلها دليل على الوحدة والجنسية) فيقع القصد بها (اي بالنكرة) تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر (المخاطب (جنسه) اي تردد فيه (ارجل هو) اي الاتي (ام امرئة او اعتقد انه) اي الاتي (امرئة) فتقول له رجل جائني لا امرئة فيكون في الاول قصر تعيين وفي الثاني قصر قلب ولا يجيء هنا قصر الافراد ووجهه ظاهر اللهم الا ان يكون اعتقاده انه امرئة مع رجل فيكون حينئذ قصر افراد على خلاف في ذلك ياتي بعيد هذا فتأمل .

(و) يقع القصد بها (تارة) اخرى (الى الواحد فقط كما اذا عرف) وعلم (انه قد اتاك من هو من جنس الرجال) واصاب في ذلك (و) لكنه (لم يدر ارجل) واحد (هو ام رجلان) اي تردد في الوحدة والتعدد (او اعتقد انه رجلان) فتقول رجل جائني لا رجلان فيكون على الاول قصر تعيين وعلى الثاني قصر افراد او قلب على اختلاف في ذلك ياتي في باب القصر في قول الخطيب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما والوصفين فيما نحن فيه الوحدة والتعدد فتأمل .

(ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى ان الجائني من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم) .

وليعلم انه ليس المراد من الجنس والنوع ما هو المصلح عندها

الميزان وذلك ظاهر وقد تقدم في بحث وصف المسند اليه وتعقيب المسند اليه بعطف البيان في قوله تعالى وما من دابة في الارض الخ ما يناسب المقام فراجع لتصير ممن يحقق في كل بحث ما فيه من الكلام .

(ثم ظاهر كلام المصنف) في المتن المتقدم اعنى قوله وان بنى الخ (انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا) بمعنى انه لا يكون للتقوى اصلا (و) الحال انه (ليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى) ونحن ايضا لعلنا نشرح ونبين ما يورده هناك انشاء الله تعالى .

(ووافقته اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه) على الخبر الفعلي (يفيد التخصيص لكن) السكاكي (خالفه) اي الشيخ (في شرائط وتفصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا) من قولنا عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز الى هنا (انه ان وقع) المسند اليه المقدم (بعد حرف النفي فهو) اي التقديم (للتخصيص قطعا) اي لا يكون للتقوى اصلا ولا يذهب عليك انه يتنافى ذلك ظاهر اطلاق ما نسب الى الشيخ انفا من دلائل الاعجاز الخ فتأمل .
(والا) اي وان لم يقع بعد حرف النفي (فقد يكون) التقديم (للتخصيص وقد يكون للتقوى ضمرا كان الاسم) المقدم (او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منقيا وعلى) ظاهر (ما ذكره

المصنف (قبيل ذلك) انه ان كان الاسم (المقدم (نكرة) نحو رجل جائني لا امرئة او لا رجلان (فهو) اي التقديم (ايضا للتخصيص قطعاً) وقد تقدم بيانه قبيل ذلك (وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر) في عدم الفرق بين ما ذكر من الصور المتقدمة (لانه) اي صاحب الكشاف (قائل بالحصر) والتخصيص (في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزء بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف) فتأمل جيداً .

(و) اما (مذهب السكاكي) ففيه تفصيل بينه بقوله (انه ان كان) الاسم المقدم (نكرة فهو) اي التقديم (للتخصيص ان لم يمنع منه) اي من التخصيص (مانع كما سيجيء) في المتن في قوله ثم قال وشرطه الخ (وان كان معرفة فان كان مظهراً فلا يكون) التقديم (للتخصيص البتة) فهو للتقوى قطعاً (وان كان مضمراً فان قدر) اي فرض (كونه) اي المسند اليه المقدم (في الاصل مؤخراً) وسيجيء بيان فرض كونه في الاصل مؤخراً (فهو) اي التقديم (للتخصيص) فقط (والا) اي وان لم يقدر كونه في الاصل مؤخراً (فللتقوى) اي فالتقديم للتقوى فقط (ولم يتعرض) السكاكي (في كتابه) مفتاح العلوم (للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور يثلاثة) المذكورة انفا اولها كون المسند اليه المقدم نكرة وثانيها كونه معرفة مظهراً وثالثها كونه مضمراً .

(و) صرح ايضا (ان قولنا زيد عرف) مما كان فيه المسند اليه المقدم ظاهراً معرفاً (محمول على الابتداء) فلا تخصيص فيه (لكن على سبيل القطع) بحيث (لا يحتمل التقديم) فلا يحتمل التخصيص

(وكرر ذلك) فيه تأمل بل منع اذ في كلامه ما يدل على ان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص حيث قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين (يعني التخصيص والتقوى) على السواء انتهى .

فاشار بقوله على السواء الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص ولو مرجوحا نعم في بحث الانشاء في بحث الاستفهام الانكاري له كلام يؤيد بظاهره ما ذكره التفتازاني ههنا وهذا نصه واياك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار انتهى ولكن ذكر في ذيل كلامه هذا ما يستشمن منه ايضا الاشارة الى ما ذكرنا في نحو زيد عرف فراجع كلامه في الموضوع المذكور لعلك تستشمن منه غير ما فهمناه او تعترف بما ذكرنا والله الهادي الى سواء السبيل .

واما بناء على ما فهمه التفتازاني من كلامه (فمن اراد التوفيق بين كلامه) اي السكاكي (وكلام الشيخ فقد تعسف) قال في المصباح عسف في الامر فعله من غير روية ومنه عسفت الطريق اذا سلكته على غير روية والتعسف والاعتساف مثله انتهى .

(والى هذا) التفصيل الذي هو مذهب السكاكي (اشار بقوله الا انه) اي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار) الخطيب (الى الاول) من الشرطين (بقوله ان جاز) عند علماء

العربية وفي اصطلاحهم وعلى قواعدهم (تقدير كونه اى كون المسند اليه) المقدم (في الاصل مؤخرا) بناء (على انه فاعل معنى فقط لا لفظا) اى لا في الاصطلاح (نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر) اى يفرض (ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى) وانما كان فاعلا في المعنى لان المؤكد عين المؤكد محلا فيكون عينه معنى فتأمل (وان كان في اللفظ) اى في الاصطلاح .

(تاكيذا للفاعل) الاصطلاحى (و) اشار (الى) الشرط (الثانى بقوله وقدر عطف على جاز اى قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) والحاصل ان التقديم عند السكاكي يفيد التخصيص والتقصير بشرطين الاول امكان فرض التأخير والثانى وقوع ذلك الفرض حتى ينطبق على الاسم المقدم ما هو المشهور عندهم من ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص فتأمل (والاى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما) اى الى قسمي الانتفاء (بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر) هذا هو القسم الاول من الانتفاء (او لم يجز اصلا) هذا هو القسم الثانى من الانتفاء (نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم) زيد (لما سنذكره) بعيد هذا عند قول الخطيب بخلاف المعروف ولكن لا يذهب عليك ما ذكرناه انفا من انه يستش من ظاهر عبارة المفتاح ما ينافى ذلك .

(ولما كان مقتضى هذا التحقيق) الذي ذكره الخطيب بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص الخ (ان لا يكون نحو رجل جائني

مفيدا للاختصاص لانه لا (يوجد فيه الشرط الاول اذ لا (يجوز)
في الاصطلاح (تقدير كونه) اي رجل (في الاصل مؤخرا على انه)
اي رجل (فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جائي رجل فهو) اي
رجل (فاعل لفظا) ومعنى فهو (مثل قام زيد) في كون زيد فاعلا
انظرا ومعنى لا معنى فقط (بخلاف) انا في (قلت انا) فانه فاعل
معنى فقط لا لفظا (فيجب ان لا يفيد) رجل جائي (الا التقوى
مثل زيد قام (استثناء السكاكي) جواب لما (واخرجه) اي اخرج
السكاكي رجل جائي (من هذا الحكم) اي من الحكم الذي اشار
اليه الخطيب بقوله والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى
وبعبارة اخرى اخرجه من الحكم بامتناع التخصيص فيما لم يجوز تقدير
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط .

(بان جعله) اي رجل (في الاصل) مؤخرا ليكون (بدلا من)
الضمير المستتر في جائي الذي هو (الفاعل اللفظي) اي الاصطلاحي
وانما جعله بدلا (ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد) في قلت انا
وقد مر بيانه انفا .

(وهذا) اي ما ذكره التفتازاني من قوله ولما كان مقتضى هذا
التحقيق الخ (معنى قوله) اي قول الخطيب (واستثنى) السكاكي
(المنكر) في نحو رجل جائي (بجعله من باب واسروا النجوى
الذين ظلموا على القول بالابدال) اي بابدال الذين ظلموا (من
الضمير) اي الواو في اسروا فان فيه ثمانية اقوال الاول ما اشير اليه
هنا وهو ان الذين ظلموا بدل من واو واسروا والثاني ان موضعه
رفع باضمار الفعل اي ويقول الذين ظلموا الثالث ان يكون خبر

مبتدء مجذوف اي هم الذين ظلموا الرابع ان محله رفع انه فاعل
اسروا فهو من قبيل واكلوني البراغيث كما اشار اليه ابن مالك بقوله
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

الخامس ان يكون منصوبا باعني مقدر السادس ان يكون مجرورا
بدلا من الناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم السابع ان يكون
مجرور انعتاله وثانمها ان يكون مبتدء مؤخرا واسروا خبرا مقدا على
ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

كذا اذا ما الفعل كان خبرا او قصد استعماله منحصرا

وفيهما وجوه اخر ذكرها ابن هشام في بحث الواو

والنجوى اسم مصدر من التناجي وهو اخفاء القول في المشاورة
واسروا اشارة الى انهم بالقوا في الاخفاء ثم بين سرهم الذي تناجوا
به فقال الذي يعلم السر والاخفى جل جلاله مخبرا عنهم هل هذا
الا بشر مثلكم يعنى انهم انكر وارسالة البشر وارساله وطلبوا ارسال
الملائكة غافلين عن ان الاولى ارسال البشر لان الانسان الى القبول من
مشاكله اقرب واليه اشار عز وجل بقوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون وانما اظنبا الكلام هنا لدفع سؤال
نذكره بعيد هذا (يعنى قدر ان اصله) اي اصل رجل جائي (جائي
رجل على ان رجل بدل من الضمير) المستتر (في جائي لافاعل له)
فهو اي رجل فاعل معنى فقط (وانما جعله) السكاكي (من هذا
الباب) اي باب واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالاببدال
من الضمير (لثلا يتفقى التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (اذ
لا سبب له اي للتخصيص سواء اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل

على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص (من هذه الجهة
ايضا (لم يصح) ولم يجوز (وقوعه) اي رجل مبتدء كما بين ذلك
في النحو .

(بخلاف المعرف) نحو زيد قام (فانه) اي المعرف (يجوز
وقوعه مبتدء من غير هذا الاعتبار البعيد) يعني جعل الضمير المبهم
فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم سيما لبدال
من المستتر بل غير جائز عند بعض قال ابن هشام في بحث المواضع
التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة السادس ان يكون مبدلا
منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش
ومنه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن
مالك انتهى .

(فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي) اي الضرورة (في المنكر
دون المعرف) فان قلت فكيف جاز ارتكاب ذلك في الاية ولا ضرورة
في التنزيل قلت انما اجاز ذلك من اجاز اعتمادا على ما نقله ابن
مالك من الاجماع واما غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه
الثمانية المتقدمة انفا وايضا ارتكابه فيها انما هو مع ابراز الضمير
ولا التباس فيه بخلاف ما نحن فيه فتأمل .

وليعلم ان المراد من تقدير المنكر مؤخرا في الاصل ان هذا التركيب
اعني رجل جائني مثلا بعد وجوده على هيئته الموجودة يقدر ويفرض
ان الاصل فيه كون رجل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما تقدر
 ويفرض المستحيلات لا انه يقع مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذلا
قائل بان رجلا في نحو جائني رجل فاعل معنى والالزم ابراز الضمير

في نحو رجلان جاءا او رجال جائوا عند التأخير بان يقال جاءاني رجلان وجائوني رجال ولا قائل بوجود الابرار الا على لغة اكلوني البراغيث وهي شاذة لا يعباء بها فليتمامل .

(ثم قال) السكاكي دفعا لتوهم امكان كون كل منكر منخبر عنه للتخصيص والقصر (وشرطه اي شرط جعل النكرة من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جائني على ما مر ان معناه رجل جائني لا امرئة) فيكون تخصيص جنس (او) معناه رجل جائني (لا رجلان) فيكون تخصيص واحد (دون قولهم شرا هر ذاناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا ممتناع ان يراد المهر شرلاخير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا بهره ولا يفزعه) لان الهرير صوت الكلب غير نباحاء المعتاد فان للكلب نباحين معتاد وغير معتاد والاول يصدر منه عند ادراكه امرا غريبا يسر صاحبه او او يضره والثاني مما جرب ان صدوره عنه علامة اصابة صاحبه مكروه وشر في المستقبل ولهذا يتطير به (واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلننبوه) اي بعده (اي هذا التقدير) الثاني (عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شرا هر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران) حاصله انه لا يستعمل لتخصيص الواحد (وهذا ظاهر) من كلام القوم حيث قالوا ان هذا مما قاله رجل حين نبه كلبه ثم صار مثلا لقوى ادركه العجز في حادثة وقالوا ايضا ان مظنة استعماله ما اذا كان المراد هو الاخبار عن فظاعة الحادث لا عن كونه واحدا لا اثنين .

(واذ قد صرح الائمة) من النحاة (بتخصيصه اى تخصيص شراً
هر ذا ناب (حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الاشر فالوجه اى وجه
الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من) قسمى
(التخصيص) المذكورين (تفطيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير
للتعظيم والتحويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فطيع
عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير) فيكون من تخصيص النوع ولا مانع
منه (فيصح قولهم) اى الائمة ان (معناه ما اهر ذا ناب الا شر
اي الا شر فطيع عظيم ويكون [حينئذ كما قلنا (تخصيصاً نوعياً)
لان المخصص نوع من الشر لا الجنس ولا الواحد (والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق بين الكلامين) اى
كلام الائمة وكلام المانع (بهذا الوجه) المذكور للتخصيص المفيد
للحصر لا بمجرد جعله اى شراً (نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من
التنكير لان الائمة قد صرحوا) كما عرفت (بالتخصيص بمعنى الحصر
حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر) ولا شك في ان ما والايفيدان
الاختصاص بمعنى الحصر .

(و) ههنا اشكال صعب وقوى يرد على السكاكي وهو انه يمكن
(لقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير) في شر (للتفطيع ليحصل
النوعية) على ما تقدم (لا بد) ايضاً (من اعتبار كونه) اى شر
(في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه) حيث
قال ان التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما جواز تقدير كونه
في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنى فقط والثاني تقديره مؤخرًا والا
فلا يفيد التقديم الا التقوى فلا بد على مذهبه هذا من اعتبار كون

الشر مؤخرا (ليفيد الحصر) والاختصاص (فيتأتى التوفيق) بين كلامه
وكلام الائمة (و) الحال ان (النكرة الموصوفة) بالوصف المتولد
من التنكير مستغنية عن اعتبار كونها في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط اذ (يصح وقوعها) اي النكرة الموصوفة بالوصف المذكور
(مبتدء) لوجود المسوغ حينئذ (كالمعرف) فانه ايضا يصح وقوعه
مبتدء من دون اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى (فلا
يصح) اي لا يجوز (فيها) اي في النكرة الموصوفة (ارتكاب ذلك
الوجه البعيد) اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك (كما لا يصح) ذلك
الارتكاب (في المعرفة لصحة وقوعها مبتدء) بدون ذلك الارتكاب .
حاصل الاشكال انه يلزم على السكاكي احد الامرين اما العدول
عن مذهبه اي عن اشتراط الشرطين اذهما مفقودان في شر اذ بعد ما
جعل التنكير للفظيح يحصل النوعية فيتولد منها الوصفية كما بينا فيصح
الابتداء بالنكرة فلا يجوز تقدير التأخير اذ لا ضرورة تدعو اليه .
واما ارتكاب ذلك الوجه البعيد اي تقدير التأخير واعتباره بلا
ضرورة تدعو اليه وبدون احد هذين الامرين لا يتأتى التوفيق بين
كلامه وكلام الائمة المصريحين بكون شرا هر ذا ناب مفيدا للتخصيص
والحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر .

(ولا مدفع لهذا) الاشكال الصعب القوى (الا بان يقال انه)
اي السكاكي لم يشترط ذلك الاعتبار البعيد في كل حصر بل (اشترط)
ذلك اي (اعتبار التقديم والتأخير في) خصوص (افادة التقديم
الحصر) لا في غيره (والحصر ههنا) اي في شراهر ذاناب (ليس
بمستفاد من التقديم بل من الوصف) المتولد من التنكير .

(بناء على ان التقييد بالوصف) صريحا كان ذلك التقييد او مقدرا
(عنده) اي السكاكي (بدل) على المفهوم اي (على نفي الحكم عما
عداه) كما عليه ايضا جمع من الاصوليين وان كان ذلك غير احد
الطرق الاربعة المصطلح عليها في هذا العلم كما ياتي في باب القصر
انشاء الله تعالى قال في القوانين اختلفوا في ان تعليق الحكم على وصف
يدل على انتفائه عند انتفاء الوصف ام لا سواء كان الوصف صريحا
مثل اكرم كل رجل عالم او في السائمة زكوة ولي الواجد يحل عقوبته
او مقدرا كقوله ص لان يمتلى بطن الرجل قيحا خيرا من ان يمتلى شعرا
فامتلاء البطن من الشعر كناية عن الشعر الكثير فمفهومه انه لا يضر
الشعر القليل .

احتج المثبتون بمثل ما تقدم في مفهوم الشرط من لزوم اللغو في كلام
الحكيم فلو لم يفد انتفاء الحكم عند انتفائه لعرى الوصف حينئذ عن
الفائدة ولعده العقلاء مستهجننا مثل قولك الانسان الابيض لا يعلم الغيب
وبان ابا عبيدة الكوفي فهم من قول النبي ص لي الواجد يحل عقوبته
وعرضه ان لي غير الواجد لا يحل عرضه وقال انه يدل على ذلك وهو
من اهل اللسان انتهى محل الحاجة من كلامه .

(فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير) حاجة في
ذلك (الى تقدير كونه في الاصل مؤخرا) ليكون فاعلا معنى (يدل
على هذا) اي على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما
عداه انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك
وهو في معنى (تقييد الحكم اي تقييد عدم الضرب بالوصف اي بوصف
الاخ المنفى عنه الضرب اي (ما ضربت اخاك الاكبر) فدل على اثبات

الضرب على غير الاكبر من الاخوة بحسب المفهوم المخالف وذلك ظاهر
(وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر) حاصل ما ذهب اليه
على ما تقدم بيانه الفرق بين المضممر في نحو انا قمت وبين المظهر المعرف
في نحو زيد عرف وبين المنكر في نحو رجل جائني ففرق بين هذه الصور
الثلاث بان ذهب في المضممر الى انه يجوز فيه اعتبار كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى من دون ضرورة تدعوا الى ذلك الاعتبار
اذ بعد تقدير كونه مؤخرا لا يلبس بالفاعل لما بين في النحو من ان
ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى على غير من هو له ونحوه وليس
ما نحن فيه من هذا القبيل فان قدر فيه ذلك الاعتبار كان للتخصيص
والقصر والا فلا يفيد الا التقوى وذهب في المظهر المعرف الى انه لا يجوز
فيه ذلك الاعتبار البعيد لانه لا يرتكب الا عند الضرورة مع انه فرض
تاخره يلبس بالفاعل وذهب في المنكر الى انه يرتكب فيه ذلك الاعتبار
للضرورة الداعية اليه وهي انه لو لم يرتكب ذلك الاعتبار البعيد لا
تنفى التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة اذ لا سبب للتخصيص سواء
اي سوا ذلك الاعتبار البعيد فلا بد منه الا ان يمنع من التخصيص
مانع هذا خلاصة ما ذهب اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لما كان النظر في اصل مذهب الخصم
خلاف قانون المناظرة بين العلماء اشار بعطف قوله (واحتج به لمذهبه)
الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والى ما احتج به لمذهبه حقيقة وحاصل ما
احتج به لمذهبه كما يظهر من كلام طويل له في المفتاح انه اذا قدر
وفرض ان نحو انا قمت كان في الاصل قمت انا لم يكن انا فاعلا لما
عرف في النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على

غير من هو له في موضع الالتباس واذا وقع بعد الا نحو ما قام الا انا او بعد معناها نحو انما يدافع عن احسابهم انا اذ المعنى كماياتي في باب القصر لا يدافع عن احسابهم الا انا واذا لم يكن انا فاعلا فيكون تاكيدا او بدلا فلا يمتنع تقديمه على الفعل بخلاف نحو زيد عرف لانه اذا قدر وفرض ان اصله كان عرف زيد فالظاهر ان زيد فاعل عرف لا بدل عن فاعله لقلة نظائر واسروا النجوى الذين ظلموا ولو قلنا فيه ان الذين ظلموا بدل من فاعل اسروا واذا كان زيد فاعلا لعرف فيمتنع تقديمه على الفعل لما بين في النحو ان رتبة الفاعل بعد الفعل كما صرح بذلك السيوطي في شرح قول ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

فلا يكون لزيد في زيد عرف غير الابتدائية اللهم بذلك الوجه البعيد الذي لا يرتكب الا عند الضرورة كما في المنكر نحو رجل جاتني اي لا امرئة او لا رجلان على ما تقدم من التخصيصين اي الجنسي او الفردي دون قولهم شراهداناب لامتناع كل واحد من التخصيصين فيه لما تقدم بيانه انفا فلا بد من القول بالتخصيص النوعي لما تقدم بيانه ايضا انفا هذا خلاصة احتجاجه في كلامه الطويل مع زيادة منالايضاح واما حاصل ما ياتي من وجه نظر المصنف فهو امور ثلاثة الاول منع الفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي والثاني منع الضرورة في المنكر والثالث منع وجود المانع من التخصيص الجنسي في قولهم شراهداناب اذا عرفت ذلك يسهل عليك ماياتي من توضيح قوله (اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على الفعل) ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع نابعا بل امتناع تقديم

التابع اولى) من امتناع تقديم الفعل لان تقديم الفاعل ليس فيه الا التقديم على العامل خاصة بخلاف تقديم التابع فان فيه تقديم المعمول على العامل والتابع على المتبوع فهذا اشنع فبالامتناع اجدر .
واذا لم يبقيا على حالهما) بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه (فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان) من الوجهين فهما سواء من حيث امتناع التقديم وعدمه (فتجوز تقديم) الفاعل (المعنوي) اي التابع كالتاكيد والبدل (تحكم) اي حكم بلاد ليل (لا يقال) تايدا للسكاكي انا نختار الشق الثاني اي عدم البقاء على حالهما بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه لكن لا يوجب ذلك جواز التقديم الا في التابع لان (الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه) اذ بتقديمه يبقى الفعل بلا فاعل وذلك غير جائز اذ لا بد للفعل من ان يكون بعده فاعل لما تقدم انفا من قوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

(و) اما (التابع) فانه (يحتمله) اي التقديم (على سبيل الفسخ عن التابعية وهو) اي تقديم التابع بعد الفسخ (جائز كما) قال بذلك جمع كثير من النحاة (في جرد قطيفة واخلاق ثياب) قال نجم الاثمة ان الكوفيين جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفه جرد والمسجد الجامع والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء

واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له فهو موضع النزاع انتهى ملخصا .

(و) من هذا القبيل ما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بعطف البيان اعني (قوله) .

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند لان العائذات كان في الاصل مؤخرا على انه صفة للطير ثم فسخ عن التابعة فقدم على الموصوف وجعل الموصوف عطف بيان له فتمحصل من جميع ما ذكرنا ان التابع يحتمل التقديم على سبيل الفسخ عن التابعة دون الفاعل لانه لا يحتمل التقديم بوجه .

(لانا نقول) تايدا للمصنف (لا نسلم ذلك) اي لا نسلم عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقائه بدون الفاعل بعد تقديمه لجواز اقامة المضمرة مقامه مقارنا للفسخ نظير ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل

وهذا نصه بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها (بل انما يمتنع تقديمه) اي الفاعل (ما دام فاعلا واما اذا) قدم و (جعل مبتداء واقيم مقامه ضمير) مقارنا لذلك (فلا) يمتنع التقديم فلان فرق بعد الفسخ بينه وبين التابع في جواز التقديم (فتجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم) محض ومكابرة ظاهرة .

(فائدة) المكابرة هي المنازعة في المسئلة العملية لا لظهار الصواب بل لا لزائم الخصم و اظهار الفصل وهي منع الدليل بلا شاهد صحيح يدل على المنع او منع المدلول بلا اقامة دليل صحيح على ما يناقضه فيكون كل منهما مكابرة غير مسموعة عند اهل التوجيه واما التحكم فهو كما تقدم حكم بلا دليل او ترجيح بلا مرجح فالمكابرة والتحكم متقاربا المفهوم لان الفرق اعتباري فاحفظ ذلك واغتنم وكن من الشاكرين لله رب العالمين والى ما ذكرنا من معنى المكابرة والتحكم اشار بقوله (والاستدلال بالوقوع) اي وقوع نحو جرد قطيفه واخلاق ثياب وغيرهما (فاسد لان هذا) اي كون امثال هذه الامثلة مما قدم فيه التابع (اعتبار مخصص منا) معاشر الادباء و علماء العربية (فكما نعتبر) هذا (في جرد قطيفة) واشباهه (فلنعتبر) ذلك (في زيد قائم) واشباهه مما يتوقف صحة المعنى المراد على مجرد الاعتبار ولا يلزم من ذلك وقوع ما جرى فيه الاعتبار فلا يلزم منه خلو الفعل من الفاعل حتى يتولد منه الاشكال ومن هنا قيل ان الاعتبار لا مانع فيه في الليل ولا في النهار .

(فان قلت) تايدا للسكاكي ان (تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق) فلا ينفخ فيه الاعتبار .

ولا يذهب عليك ان في هذه الدعوى اى دعوى الاتفاق في امتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا تامل بل منع لان الظاهر من كلام ابن هشام في الباب الاول في الوجه الثالث من اوجه ما الحرفية ان المنع مختص بالبصريين فراجع ان شئت (واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله .

بنيت بها قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر
(فان كله تاكيد لذلك الشهر) قدم عليه (و) نحو المعطوف
في قوله

الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
على وجه) وهو جعل ورحمة الله معطوفا على السلام واحتمل بعض
المحققين جعله معطوفا على المستكن في عليك قد نقل الرضي ذلك في
بحث المبتدأ والخبر وقال بعض اخر يحتمل ان يكون الواو اعتراضية
ورحمة الله مبتدأ حذف خبره والجملة معترضة بين عليك السلام وسياتي
في بحث الايجاز والاطناب ان مثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال
وهنا احتمال اخر وهو تقدير السلام بعد قوله عليك فيكون السلام
المذكور مفسرا له (و) نحو (بيت الحماسة)

لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد
ثم اشتكيت لا شكاني وساكنه قبر بسنجار وقبر على فهد
(فان قوله وساكنه عطف على قبر)

فاذا ثبت بهذه الشواهد وقوع تقديم التابع حال كونه تابعا (فنحو
انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحى) وفاعل معنوى
(مقدم والجملة فعلية وكذا رجل) في رجل (جائني) عند قصد
التخصيص كما هو المفروض ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو (بدل
اصطلاحى) وفاعل معنوى

فثبت من مجموع ما تقدم ان ما ادعاه المصنف من تساوى الفاعل
اللفظي والمعنوي في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ليس بصحيح

وذلك لوقوع تقديم التابع حال كونه تابعا دون الفاعل فان التقديم فيه ممتنع بالانفاق

(قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايح عند النحاة ولذا جعلوا الطير) كما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بعطف البيان (في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا) له ولو جاز تقديم التابع حال كونه تابعا لجعلوا الطير موصوفا للعائذات فلما لم يجعلوه موصوفا له علم ان تقديم الصفة حال الوصفية يمتنع ومنه يعلم ان سائر التوابع ايضا كذلك .

(و) لذا ايضا (اتفقوا) في باب الاستثناء (على امتناع ماجائني الا اخوك احد بالرفع) اي على ابدال اخوك عن المستثنى منه اعنى احد (لا متناع تقديم البديل) على المبدل منه (ومنع هذا) اي منع امتناع تقديم البديل على المبدل منه او منع اتفاقهم (محض مكابرة) قال الرضي اذا كان المستثنى بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب نصبه وان كان في غير الموجب فقد بطل البديل لان البديل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء انتهى ولا يخفى عليك ان دعوى الاتفاق في المقام لا تخلو عن مناقشة وكلام وذلك لان ابن مالك الذي هو احد الائمة في هذا الفن قال

وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختران ورد

ومثل الشارح في الشرح بقول حسان

لانهم لا يرجون منه شفاعه اذا لم يكن الا النبيون شافع

فقول التفتازاني وحكمه بان منع هذا محض مكابرة لا يخلو من

مكابرة فتنصر

(ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدئ قائم) اي حاصل (ههنا) لان البدل والتاكيد لو قدما حال بقائهما على التابعية لالتبس ايضا بالمبتدئ .

(واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به) اي بعد ثبوت كون الشاعر من الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد اللغوية والشاعر ليس كذلك لانه على ما قيل الثعالبي وكلام امثاله ليس بحجة الا فيما ينقلون وذلك لما تقدم في اوائل الكتاب عند الفرق بين الشواهد والامثلة (يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان) الراجع الى الشهر (لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر) وذلك لان المحاق ثلاثة ايام من اخر الشهر سميت بذلك لمحاق ضوء القمر وذهابه فيها فهذا الضمير المستتر في كان من قبيل الضمير في قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس من حيث انه راجع الى الميت لدلالة لكل واحد منهما السدس على الميت لان المراد من السدس نصيب احد الابوين مما تركه الميت .

(و) حينئذ (كان قوله ذلك الشهر بدلا منه) اي من الضمير المستتر في كان وتفسيرا له (اي للضمير لا اسما لكان) (ولو سلم) انه اي كله تاكيد لذلك الشهر (فيكون شاذا او محمولا على الضرورة) الشعرية (فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم) جوازه في السعة (فقيه) ان التقديم الواقع في هذا البيت لا يشبث المطلوب لانه (تقديم على المتبوع فقط) اي على ذلك الشهر فقط (والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا) اي على كان ايضا فلا يفيد الاستشهاد

بهذا البيت

(نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد) .

الى هنا كان الكلام في الوجه الاول من وجوه النظر والوجه الثاني قوله (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (في صورة المنكر اعني نحو رجل جائني لو لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شراهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما) تقدم في بحث تنكير المسند اليه انه (يستفاد من التنكير) كالأفراد والنوعية وغير ذلك مما يتولد من التنكير بحسب مقتضى المقام ويستنبطه الذوق السليم الذي هو موهبة من مواهب الملك العليم .

فان قلت كيف يرد على السكاكي هذا الوجه الثاني مع انه لم يصرح بانه لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم .

قلت نعم (فهو) اي السكاكي (وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء) اي سوى تقدير التقديم (لكن استلزم كلامه ذلك) اي استلزم كلام السكاكي في تعليل استثناء المنكر انه لا سبب للتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة سوى اعتبار تقدير التقديم (حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) اي تقدير التقديم (عند المنكر لفوات شرط المبتداء) النكرة اي لفوات التخصيص المسوغ للابتداء

بالنكرة فكلامه هذا يدل بالدلالة الاستلزامية على انه لا سبب للتخصيص
سوا اعتبار تقدير القديم (لا يقال) في رد الوجه الثاني وابطاله ان
(التنكير) في رجل جائني لا يستفاد منه الحصر المطلوب لان التنكير
(انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره) من المعاني المذكورة انفا
(والحصر) المطلوب (انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه)
اي من اعتبار تقدير التقديم (بحال) من الاحوال يعني ولو في حال
دلالة التنكير على النوعية ونحوها من المعاني .

(لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف) ولو كان ذلك
الوصف مستفادا من التنكير (يمتنع فيه) اي فيما تخصص بالوصف
(تقدير التأخير) اذ لا ضرورة حينئذ تدعو الى ارتكابه (لصحة
وقوعه) اي وقوع ما تخصص بالوصف (مبتدء) لانه حينئذ (كالمعرف)
في جواز الابتداء به (و) قد ذكرنا ايضا (انه يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف) ليتأتى التوفيق بين كلامه وكلام الاثمة حيث
تألوا شرا هر ذا ناب بما اهر ذا ناب الاشر وذلك بناء على ان التقييد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما سواه على التفصيل الذي بيناه
فيما سبق (والا) اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
المتولد من التنكير بل يمكن ان يكون الحصر من تقدير التأخير (فلا
توجيه لكلامه) اي كلام السكاكي اذ لا يرتكب ذلك الوجه البعيد
الا عند الضرورة ولا ضرورة في المسنكر لحصول المسوغ للابتداء بالنكرة
حينئذ بالوصف المتولد من التنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر
المطلوب الا من الوصف المذكور .

(بل الجواب) عن الوجه الثاني (انه) اي السكاكي (انما

يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به (اي بالمنكر)
(التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من
التنكير كما في قولنا رجل جائنى بمعنى لامرأة او لا رجلا)
والحاصل ان مراد السكاكى من قوله لئلا ينتفي التخصيص اذا لا
سبب سوى تقديم التأخير انما هو اذا اريد تخصيص الجنس او الواحد
وهذا التخصيص لا يستفاد الا من تقدير التقديم فصح قوله انه لا سبب
سوى تقدير التقديم فبطل الوجه الثاني اعنى قول المصنف ثم لا نسلم
انتفاء التخصيص في صورة المنكر الخ .

واما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (ثم لا نسلم امتناع
ان يراد) في شراهر ذا ناب التخصيص الجنسى بان يكون المعنى ان
(المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه) اي على الامتناع (لا نقلا)
من اهل اللغة (ولا عقلا) اذ لا مانع عند العقل ان يراد ان المهر
للكلب شر لا خير ولم ينقل من احد انه لا يستعمل في ذلك كيف
نسلم قول السكاكى بامتناع ان يراد المهر شر لا خير ،
وقد (قال الشيخ) وقوله الحجة في هذا الفن ويسمع منه في امثال
ذلك (قدم شر لان المعنى) ان (الذي اهره) اي ذا ناب اي
الكلب (من جنس الشر لا من جنس الخير) فبطل ما ادعاه السكاكى
من امتناع تخصيص الجنس .

(ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل هو قام) وانا قمت وانت
قمت وزيد قام (زيد قائم في التقوى) وانما يقرب من ذلك (لتضمنه
اي قائم الضمير مثل قام) وقمت (فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
وقال) السكاكى في وجه ذلك (انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره

لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية (اي حكاية نفس المتكلم
(والغيبة في انا قائم وانت قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى
قوله) اي الخطيب (وشبهه) بفتح الشين والباء مشددا (اي شبه
السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير) الراجع الى زيد المبتدء لانه
خبر مفرد والمفرد المشتق متضمن للضمير كما قال في الالفية
والمفرد الجامد فارغ وان يشترك فهو ذو ضمير مستكن

(بالخالي عنه) اي عن الضمير (من جهة عدم تغييره في التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام
وهو غلام وقد يصحف) اي يغير ويخطأ في (قوله وشبهه) الذي
الذي بفتح الشين والباء مشددا فيقرء بكسر الشين وسكون الباء (مخففا)
وبذلك يتغير المعنى المراد في كلام السكاكي قال في المصباح التصحيف
تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع واصله الخطأ يقال صحفه
فتصحف اي غيره فيتغير حتى التبس انتهى (و) حينئذ (يظن انه) اي شبهه (اسم
منصوب على انه مفعول معه) فيصير معنى كلام السكاكي حينئذ ما اشار اليه
بقوله (اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى
والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول) اي
للمقاربة في التقوى (و) قوله (شبهه علة للثاني) اي لعدم كمال
التقوى (ولا يخفى ما فيه) اي في ظن انه مفعول معه (من التعسف)
وجه التعسف ان المفعول معه كما قال السيوطي مختلف فيه هل هو
قياسي ام سماعي لا يتجاوز ما سمع منه والمختار عند المحققين الثاني
وان العطف ان يمكن بلا ضعف احق من النصب على المفعولية حملا

لداو على الاصل اعني العطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف فتم جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للمراجع المتفق عليه .

(ومن اراد هذا المعنى) الذي اريد من التصحيف (فليقرء وشبهه بالجر عطفاً على تضمنه ليكون اوضح) في افادة ذلك المعنى لان قرأته الجر تدل بالمطابقة على ان علة المقاربة امران متساويان في العملية احدهما ثبوت التقوى في زيد قائم لما فيه من تكرر الاسناد وثانيتها عدم كمال ذلك التقوى اذ لو كان ذلك التقوى كاملاً لكان زيد قائم عين زيد قام من حيث التقوى لا قريباً منه وانما قلنا ان الجر على العطف يدل على التساوي بين الامرين دون النصب على المفعول معه لان العطف يدل على كون المعطوف مقصوداً بالنسبة مع متبوعه بحيث لا فرق بينهما في المقصودية بخلاف كون الشيء مفعولاً معه لانه يدل على ان ذلك الشيء هو المقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه غير مقصود بل تابع له فيها مثلاً اذا قلت جئت وزيدا بالنصب على المفعول معه كان معناه ان زيدا اصل في المجيء وانا تابع له فيه واذا قلت جئت انا وزيد بالرفع على العطف كان معناه استوائكما فيه وذلك لما سيأتي في اول باب الفصل والوصل من انه اذا قصد تشريك مفرد لمفرد اخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلاً او مفعولاً او حالاً او غير ذلك يجب عطفه عليه واما وجه كون النصب على المفعول معه دالاً على انه الاصل فيدل عليه ما ذكره في اول الباب الرابع وفي اول بحث الكناية فانه قال في الموضع الاول في شرح قول الخطيب الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه قال في

شرحه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل انتهى .

والمراد من المعرفة الذي يحصل بالتامل يظهر مما ذكره في الموضع الثاني فانه قال هناك انه يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه انتهى .

فتامل تعرف من ذلك وجه كون المفعول معه اصلا والمعمول الذي قبله تابعا وفرعا ولا منافاة بين ذلك وبين ما قاله السيوطي في بحث المفعول له من ان قولك جئت وزيدا معناه كنت السبب في مجيئه انتهى يعرف عدم المنافاة بالتامل .

(ولهذا اي ولشبهه) اي لشبه قائم (بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير) المستتر فيه (جملة) بل حكم بانه مفرد كما صرح بذلك ابن مالك في قوله

والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وسياتي في اول الباب السابع وجه اخر لعدم كونه جملة ونحن نبينه هناك ان ساعدنا التوفيق لذلك :

واما في صلة الموصول (اي في صلة ال الموصولة لا سائر الموصولات) فانما حكم بذلك (اي بكون قائم مع الضمير جملة) لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف (مع الهمزة) على صريح الفعل (قال الرضي مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب والضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما

يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي .

ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارضة كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .

(و) لهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لا عوهد قائم مع الضمير) المستتر فيه (معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعراب في نحو رجل قائم ورجلا قائما والحاصل) من قوله ويقرب الى هنا (انه) اي قائم (لما كان متضمنا للضمير) المستتر العائد الى المبتدئ (ومشاها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان) اي جهة التضمن وجهة المشابهة .
(اما) مراعاة الجهة (الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى) لتكرر الاسناد فيه وان كان احد الاسنادين فيه ناقصا .

(و) اما مراعاة الجهة (الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل بمعاملتها في البناء) خلاصة الكلام انه قد عرفت ان القرب يشتمل على امرين احدهما ثبوت التقوى والاخر عدم كماله ففي جعله قريبا من هو قائم رعاية للجهتين لا للجهة الاولى فقط

فالاولى ان يقول اما الاولى فبان جعل مشتق على التقوى واما الثانية فبان لم يجعل كاملا في التقوى كزيد قام ولم يجعل جملة ولا

عومل معاملتها في البناء هذا ولا يذهب عليك ان في التعبير بالبناء مسامحة لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب لانهما كما قال الرضى من صفات المفردات قيل ان المسامحة للاشارة الى ان الفعل مع فاعله متضمن للاسناد وهو معنى حرفي يوجب البناء فتامل .

(فان قيل لو كان الحكم بالافراد) اي بكونه مفردا لا جملة (والاعراب) حسبما تقدم (في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه) اي عن الضمير بناء على كونه مستترا فيه وعدم تغييره في الحالات الثلاث (لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه) حينئذ (كالفعل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر) الا على الالفة التي اشار اليها ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(قلنا) قد (جعل) قائم المسند الى الظاهر (تابعا للمسند الى الضمير) اي لقائم المسند الى الضمير (وحمل عليه في حكم الافراد) اي في عدم كونه جملة ومبني (وهذا معنى قوله في المفتاح) بعد ان قال ويقرب من قبيل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف الى ان قال لم يحكم على عارف بانه جملة ولا عومل معاملتها في البناء ثم قال (واتبعه) اي عارف في زيد عارف (في حكم الافراد نحو) عارف في (زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر) والخاصل ان عارف في زيد عارف ابوه جعل تابعا لعارف في زيد عارف (فحكم بانه) اي عارف في زيد عارف ابوه (مفرد مثله) اي مثل عارف

في زيد عارف وهذا هو المعنى الصحيح الذي قصده السكاكي من قوله المذكور .

(و) لكن (قال المصنف) في الايضاح (معناه اتبع عارف) الذي هو اسم فاعل (عرف) الذي هو فعل (في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان) نحو زيد عرف ابوه وزيد عارف ابوه (او مثني) نحو زيد عرف ابواه وزيد عارف ابواه (او جمعا) نحو زيد عرف ابائه وزيد عارف ابائه .

(ولعله) اي ما قاله المصنف في الايضاح (سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام) في هذا المقام اذ الكلام في هذا المقام كما اوضحناه في ان عارف المسند الى الضمير ليس بحملة فكذلك عارف المسند الى الظاهر فانه ايضا ليس بحملة لانه جعل تابعا لذلك فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يشئ ولا يجمع فكذلك عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام في هذا المقام وان كان هذا البحث صحيحا في نفسه كما اشير الى ذلك في قول ابن مالك في باب النعت وهو لدى التوحيد والتذكيرا و سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

والحاصل ان ما فهمه المصنف من قول السكاكي معنى صحيح لا غبار عليه في نفسه لكن ليس هذا مراد السكاكي من قوله في المفتاح لانه لا يصح ادخال هذا والبحث عنه في هذا المقام فهو نظير ما قاله الشهيد من ان التشهد بالولاية لعلي ع وان محمدا واله خير البرية وان كان الواقع كذلك فما كل واقع حقا يجوز ادخاله في العبادات انتهى (ومما) اي من المسند اليه الذي (يرى تقديمه على المسند كاللازم) والواجب عند البلغاء والعارفين بمزايا الكلام المعتنين بالخصوصيات

التي بها يطابق اللفظ لمقتضى المقام (لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية) فيه اي في قوله كاللازم اشارة الى ان القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق في كلام البلغاء انهما لم يستعملا الا في الكناية فاشبهها ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية كان الكلام منبوذا عندهم ولو كان ذلك جائزا على حسب القواعد ويتضح المراد من الكناية ههنا (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يوجد) فانهما (بمعنى انت لا تبخل وانت تجود) هذا فيما كان المستند سلما وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب) سيحجيء معنى هذين الوصفين بعد مبحث الالتفات (و) نحو (غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل) على الهم والاشهب (وانا لا انخدع) باكثر هذا الناس والمسوغ لوقوع مثل وغير مبتداء تخصيصها بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها في الابهام فتامل .

وليعلم ان الكناية كما ياتي في بابها ذكر الملزوم وارادة اللازم فاذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب اي عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب داخل في هذا الكل لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لا يبخل لاستلزام الحكم الثابت للكل ثبوت الحكم للافراد فذكر نفي الحكم عن الكل وهو الملزوم واريد منه اللازم اعني نفي الحكم عن فردة وهو المخاطب واما اذا قلت مثلك لا يبخل ووردت به شخصا معيننا اشتهر بمماثلة المخاطب حتى يكون المعنى فلان لا يبخل فليس في الكلام حينئذ كناية لانه تصريح بمن نفى عنه البخل .

وكذا اذا قيل غيرك لا يوجد لانه اذا نفى الجود عن غيرك على

وجه العموم في كل فرد ممن هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجود لك لان الجود صفة موجوده قطعا لا بد لها من محل تقوم به ومحلها اما انت او غيرك وقد نفى قيامها بكل فرد غيرك فلزم قيامها بك انت فاستعمل الكلام في الملزوم اعنى نفي الجود عن كل فرد ممن هو غيرك واريد منه اللازم وهو اثبات الجود لك نفسك .

واما اذا اقبل غيرك لايجود واريد منه شخصا معيننا اشتهر بمغايرته لك حتى يكون المعنى ان فلانا الذي مشتهر بمغايرته لك لا يجود فليس فيه كناية اصلا لانه تصريح بمن نفى عنه الجود وانت اذا اتقنت ما ذكرنا في هذين المثالين تقدر ان تقيس عليهما المثالين الاخيرين اعني مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع والحاصل ان قولك مثلك لا يبخل مدلوله الصريح نفي البخل عن شخص مماثل للمخاطب وهذا ليس بمراد والمراد لازمه وهو نفي البخل عن المخاطب وقرس عليه سائر الامثلة ومن ذلك يتضح لك قوله (فالاول) اي لفظ مثل (كناية عن ثبوت الفصل) في الايجاب (او) عن (نفيه) اي نفي الفعل (عن المخاطب) في النفي .

هذا اذا كان لفظ مثل مضافا الى ضمير المخاطب واما اذا لم يكن مضافا الى ضمير المخاطب (بل) الى غيره فحينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل او نفيه (عن اضيف اليه لفظ مثل) ففي مثل الامير حمل على الادهم والاشهب يكون كناية عن ثبوت الفعل للامير وفي مثل الامير لا يبخل كناية عن نفي الفعل للامير (لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه) كما هو مقتضى الشبه والمثلية بناء على ما ياتي في بحث التشبيه من ان المراد من وجه الشبه

المعنى الذي له زيادة اختصاص بالمتشابهين وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشئيين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة فتأمل .

(او نفى عنه) اي عمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه (واريد) من الكلام (ان من كان على الصفة التي هو) اي من اضيف اليه لفظ مثل (عليها) اي على تلك الصفة (كان من مقتضى القياس) الحاصل من الاستقراء والتتبع للاشخاص من حيث كونهم فاعلين او غير فاعلين (وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لايفعل كذا لزم الثبوت) اي ثبوت ذلك الفعل (لذاته) اي عن ذات من اضيف اليه لفظ مثل (بالطريق الاولى) .

والحاصل ان المراد من مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ان مثل الامير الذي هو على اخص اوصافه يحمل على الادهم لان لازم المثل لازم لمماثلته فيكون مثل الامير حمل على الادهم والاشهب كناية عن اثبات ذلك الحكم للامير بالطريق الاولى بمعنى ان الامير احق بان يحمل والمراد من مثلك لا يبخل ان مثلك الذي هو على اخص اوصافك لا يتصف بالبخل ولا يفعله فيلزم اتصافك بنفى البخل وعدم فعله لان لازم المثل لازم لمماثلته فيكون مثلك لا يبخل كناية عن نفى الفعل اي البخل عن المخاطب بالطريق الاولى بمعنى انك احق بان لا تبخل .

(والثاني) اي لفظ غير (كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي) نحو غيرك لايجود (و) كناية (عن سلبه) اي الفعل (عنه) اي عمن اضيف اليه الفعل (في الايجاب) نحو غيرى

بأكثر هذا الناس ينخدع (لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب)
على وجه العموم (مثلا) فحينئذ (ثبت) الجود (للمخاطب ضرورة
ان الجود موجود ولا بدله من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع
للغير) اى لغير المتكلم (من غير القصد الى ان انسانا) معيننا (سوى
المتكلم يتصف بالانخداع ولاشك في ثبوت الانخداع في الجملة) فحينئذ
(لزوم سلب الانخداع عن المتكلم فهما) اى لفظ مثل وغير (قد استعملا
على سبيل الكناية ولم يقصد) بهما (ثبوت الفعل) فيما اريد بهما
الثبوت (او نفيه) فيما اريد بهما النفي (لانسان) معين (مماثل او
مغاير لمن اضيف) لفظ مثل او لفظ غير (اليه كما) اريد بهما ذلك
الانسان المماثل او المغاير (في قولنا مثلك لا يوجد وقوله)

غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم

فانه اريد بالاول نفي الوجود عن انسان اخر مماثل للمخاطب لا
نفيه عنه وبالثاني اثبات الجناية لانسان اخر مغاير للمتكلم لا اثباتها
له (فان التقديم) اى تقديم لفظ مثل ولفظ غير (ليس كاللازم
عند قصد هذا المعنى والى هذا) اى الى ان التقديم ليس كاللازم عند
قصد هذا المعنى (اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب)
حاصل معنى التعريض على ما يظهر مما ياتي في بحث الكناية ان يتكلم
الانسان بكلام تظهر من نفسه شيئا ومراده شيء اخر كما يقال في
التعريض بمن يوذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
فانه كناية عن نفي صفة الا سلم عن الموذي وفي التعريض بمن يشرب
الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره تقول انا لا اعتقد حل الخمر

وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له قال صاحب الكشاف التعريض ان تذكير شيئا تدل به على شيء اخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حثتك لا سلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلميح لانه يلوح منه ما يريد فظهر من جميع ذلك ان ارادة التعريض بغير المخاطب تحصل (بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل) فحينئذ يخرج لفظ مثل وغير مما نحن فيه فليس تقديمهما كاللازم لان التقديم انما كان كاللازم فيما لم يرد منهما التعريض بغير المخاطب (وقوله) اي الخطيب (من غير ارادة تعريض معناه حال كون ذلك القول او الكلام) الذي ذكر فيه لفظ مثل او غير (ناشئا من غير ارادة التعريض) بغير المخاطب بل غير من اضيف اليه لفظ مثل او غير (اي لم ينشاء) ذلك القول او الكلام (من اراده التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فصل كذا معناه انا لم افعله) .

والحاصل ان لفظ غير في قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب ليس كلفظ غير فيما نحن فيه اذ لم يقصد من لفظ غير فيه شيء مغاير لما اضيف هو اي غير اليه بل قصد منه النفي فيكون بمعنى لا النافية لذا فسره بقوله لم ينشاء بخلاف ما نحن فيه فانه اريد به الشخص لا النفي (فهذا) اي كون لفظ غير بمعنى النفي (مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويازم فيه من فليتنبه له) حتى لا يشتهبه المقصود من لفظ غير في كل واحد من المتأامين (لكونه اي يرى تقديمه

كاللازم (لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين)
اي التركيبين في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يوجد (لانهما من الكناية
المطلوب بها نفس الحكم) اي المطلوب بها اثبات امر لا امر او نفيه
عنه حاصله انهما من افراد القسم الثاني من اقسام الكناية الذي يذكره
في بحث الكناية بقوله الثانيه من اقسام الكناية المطلوب بها
نسبة اي اثبات امر لا امر او نفيه عنه (بطريق المبالغة واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء) هناك حيث يقول اطبق البلغاء على ان المجاز
والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من المزموم الى
اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة (والتقديم لكونه مفيدا للمتقوى)
لتكرر الاسناد بذلك (اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة) التي
تحصل من الكناية في الحكم اي في ثبوت امر لا امر او نفيه عنه .
(وقوله) اي الخطيب (يري تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في
دلائل الاعجاز) نقله هنا على ما هو دابه من اقتنائه للكلام (ومعناه
ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا) اي تأخير
لفظ مثل وغير اذ ليس فيهما شيء مما يوجب تقديم المسند اليه اذ
موجبات تقديمه محصورة مبينة في النحو ليس فيهما شيء من ذلك .
والمبالغة المطلوبة في المقام لا يتوقف على تقديمهما (لحصول المبالغة)
المطلوبة (بالكناية) لانها وضعت لذلك (لكن التقديم) لهما يري
(كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال) في كلام البلغاء (على خلافه)
اي خلاف التقديم (قطعاً) والمتبع في امثال ذلك هو كلامهم لا كلام
من التحق كلامهم باصوات الحيوانات على ما تقدم في اوائل الكتاب .
(قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام) اي كلام البلغاء (وجدت

هذين الاسمين) اي لفظ مثل وغير (يقدمان ابدا) ودائما (على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى) الكنائى (وترى هذا المعنى) الكنائى (لا يستقيم فيهما اذا لم يقدموا لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك) او قلت لا يفعل كذا مثلك او غيرك (رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته) المقبولة عند البلغاء (ورايت اللفظ قد نبأ) اي اخبر (عن معناه ورايت الطبع) السليم والذوق المستقيم (يابى) اى يمتنع (ان يرضاه) ويستحسنه ويقبله .

(قيل) والقائل جماعة منهم ابن مالك وانما اتى بصيغة التمريض لا لضعف ما قالوا بل لضعف ما استدلوا به لما قالوا يظهر ما ذكرنا مما ياتي (وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان) فيكون مفاده العموم الافرادى (نجلا ف ما لواخر) المسند اليه المسور بكل عن المسند المقرون بحرف النفي (نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لانه عن كل فرد فالتمقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول) فيكون مفاده العموم الجمعي فتأمل .

الى هنا كان الكلام فيما قاله الجماعة وهو حق لا ضعف فيه واما ما استدلوا به لما قالوه فهو ما اشار اليه بقوله (وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لثلايلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون) دخول (لفظ كل) على المسند اليه (لتقرير المعنى الحاصل قبله) اي قبل دخول لفظ كل على المسند

اليه (وتقويته) اي تقوية المعنى الحاصل قبله (على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلًا قبله يعني لو لم يكن اتقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم) اي ترجيح التاكيد على التأسيس (باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة) اي افادة معنى اخر لم يكن حاصلًا قبله (خير من حمليه) اي الكلام (على الاعادة) اي اعادة المعنى الحاصل قبله (فالملزوم) وهو قوله لو لم يكن التقديم الخ .

(مثله) في البطلان اي باطل وذلك لما ثبت في محله من ان رفع التالى في القياس الاستثنائي ينتج رفع المقدم (فان عورض استدل لهم) بان استعمال كل في التاكيد اكثر) من استعماله في التأسيس (فالحمل عليه) اي على التاكيد (راجح) فاللازم ليس بباطل فالملزوم مثله . (قلنا) كون استعمال كل في التاكيد اكثر (ممنوع) ومسيجيء الكلام في ذلك في اخر هذا البحث (ولو سلم) ذلك (فلم يعارض ما ذكرنا) من ان حمل الكلام على الافادة خير من حمليه على الاعادة (لانه) اي ما ذكرنا (اقوى) من الرجحان الحاصل من اكثرية الاستعمال في التاكيد (لان وضع الكلام على الافادة) والاستفادة كما تقدم في اول الكتاب - ولذا قالوا الكلام ما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها ومن هنا قال الاصويون في مبحث تعارض الاحوال اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز المشهور بتقديم الحقيقة من جهة رجحان جانب الوضع .

قان قلت ان افادة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون

بحرف النفي عموم النفي وتأخير نفي العموم امر يعلم بالوضع والاستعمال
ومستند الى اللغة فلا وجه لاثباته بالبينة والاستدلال وبعبارة اخرى
ان اللغة لا تثبت بالدليل والبرهان كما قلنا في اول الكتاب في اللام
من الحمد انها لا تثبت بالمذهب والاديان (قلت) نعم ولكن (كان
هذا القائل) يعني ابن مالك واتباعه (يتمسك في اصل الدعوى)
اي افادة تقديم المسند اليه المسور بكل عموم النفي وتأخير نفي
العموم (بالاستعمال) اي استعمال البلغاء كذلك والاستعمال كما
قلت دليل الوضع واللغة (و) حينئذ (يكون هذا الكلام) اي
قولهم لثلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس (لبيان السبب والمناسبة)
وياتي المراد من ذلك في الفن الثاني عند قول الخطيب والقول بدلالة
اللفظ لذاته ظاهره فاسد .

(والا) اي وان لم يكن هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة (فلا
يثبت اللغة بالاستدلال) وذلك من مسلمة الاقوال (وبيان الملازمة)
في الشرطية التي استدل بها ابن مالك واتباعه اعني قوله لو لم يكن
التقديم مفيدا لعموم النفي الخ .

(اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم) بدون لفظ كل
(موجبة مهملة) لانه (اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه)
قال في التهذيب فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية
او جزئية وما به البيان سور والا فمهملة انتهى .

(معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول
لا ينفصل عنه) اي عن المحمول (و) لذلك (لا يمكن تقدير
الرابطة بعده) لانها ان قدر بعد حرف السلب اي لفظ لم يلزم الفصل

بينه وبين الفعل فلا يكون داخلا على الفعل وذلك لا يجوز لان لفظ لم يختص بالفعل فتامل .

قال في التهذيب وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقال بعض المحشين في اخر كلام طويل له هناك فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا الانسان ليس بقائم كانت سالبة محصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا الانسان لم يقم كانت موجبة معدولة المحمول انتهى .

فالمحمول حينئذ مركب من ايجاب وسلب اما الايجاب فلان بمجموع الجملة اي جملة لم يقم اثبت وحكم على الانسان فالحمل بطريق الايجاب والثبوت لا السلب والنفي فيكون معنى القضية بالفارسية (انسان هست لم يقم) واما السلب فلان المحمول انما هو عدم القيام وسلبه وذلك ظاهر والحاصل ان الحكم في هذه القضية بثبوت عدم القيام الانسان لا بنفى القيام عنه وذلك لان حرف السلب وقع جزء من المحمول لا ينفصل عنه فلا يمكن تقدير الرابطة بعده لان لفظ لم يختص بالمضارع فيجب تقدير الرابطة قبله .

والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله (ثم اثبت للموضوع) يعني انسان (هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا) اي لاجل كون المحمول مركبا من الايجاب والسلب وثابتا للموضوع لامشغافا عنه (جعلت) القضية (موجبة معدولة) المحمول (لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما من حيث المعنى) عند وجود الموضوع كما في هذه المادة اي في انسان لم يقم لان الموضوع فيها وهو الانسان موجود بالضرورة (ولهذا) اي ولعدم الفرق بينهما من حيث المعنى (صح) ما ياتي في المتن

الآتى من (جعلها) اى الموجبة المهملة المعدولة المحمول كهذه المادة (في قوة السالبة الجزئية والا) اى وان لم يكن وجه الصحة ما ذكرنا من عدم الفرق بينهما عند وجود الموضوع (فالسالنة الجزئية اعم) مطلقا (منها) اى من الموجبة المعدولة المحمول (لصدقها) اى لصدق السالبة الجزئية (عند انتقاء الموضوع) دون الموجبة المعدلة المحمول اذ لا بد في الموجبة من وجود الموضوع فكلما صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة الجزئية ولا عكس .

اما الاول فلانه اذا صدق بعض الانسان لا كاتب وهو قضية موجبة معدولة المحمول اذ المعنى حينئذ ان اللاكاتب ثابت لبعض الانسان صدق ايضا السالبة الجزئية اعني ليس بعض الانسان بكاتب والالصدق الكاتب على بعض الانسان وهذا خلاف .

واما الثاني فلان معنى ليس بعض الانسان بكاتب هو ان الكتابة مسلوبة عن بعض الانسان وهذا المعنى يصدق على البعض الموجود والبعض المعدم بخلاف الموجبة المعدولة المحمول اعني بعض الانسان لا كاتب فانه لا يصدق الا على البعض الموجود ضرورة ان اثبات شيء لشيء فرع وجود المثبت له .

(فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهمة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان) والمراد من كونها في قوقها (انها متلازمتان في الصدق) عند وجود الموضوع (لانه قد حكم في) الموجبة (المهمة) المعدولة المحمول (بنفي القيام) عن جملة الافراد اى (عما صدق

عليه الانسان اعم من ان يكون) ما صدق عليه الانسان (جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق) حينئذ السالبة الجزئية اي (نفي القيام عن البعض) اي عن بعض الانسان (و) بالعكس اي (كلما صدق) السالبة الجزئية اي (نفي القيام عن البعض صدق) الموجبة المهمة المعدولة المحمول اي (نفيه) اي نفي القيام (عما صدق عليه الانسان في الجملة) فصح ما ذكر في المتن اي قوله لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة .

(فكلما صدق) الموجبة المهمة المعدولة المحمول اي (انسان لم يتم صدق) السالبة الجزئية اي (لم يتم بعض الانسان وبالعكس) اي كلما صدق لم يتم بعض الانسان صدق انسان لم يتم (اذ التقدير) اي اذ المفروض (وجود الموضوع) اي الانسان (فهي) اي الموجبة المهمة المعدولة المحمول (في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) اي عن جملة الافراد لا عن كلها (لان صدق السالبة الجزئية الموجوده الموضوع اما بان يكون الحكم) في الواقع (منفيًا عن كل فرد من الافراد او بان يكون) الحكم في الواقع (منفيًا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر) من الافراد (وعلى كل تقدير يلزمها) اي السالبة الجزئية (نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون) الحكم في الواقع (منفيًا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يتم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان) انسان لم يتم (بعد دخول كل معناه ايضا كذلك) اي نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (كان) لفظ كل (تاكيدها) للمعنى الاول (لا تاسيسا) لمعنى اخر لم يكن حاصلًا قبله

(فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى اخر لا لتأكيد المعنى الاول) وذلك لان لفظ كل في المقام اي مقام دخول كلي على المسند اليه المنكر المقرون بحرف النفي لا يفيد الا نفي الحكم عن جملة الافراد او عن كل فرد فعند انتفاء الاول يثبت الثاني ضرورة وذلك ظاهر الى هنا كان الكلام في صورة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي .

(واما في صورة التأخير) اي تأخير المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (فلان قولنا لم يقم انسان) بدون اللفظ كل (سالبة مهمل) لانه (لا سور فيها والسالبة المهمل في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول) اي في السالبة الجزئية (المستلزمة وههنا) اي في السالبة الكلية (المقتضية لان) للاول اي (السالبة الجزئية) مصداقان يستلزم كل واحد منهما نفي الحكم عن جملة الافراد لان صدقها كما مر انفا اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون الحكم منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل واحد من المصداقين يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد والى ذلك اشار بقوله (تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا) الذي اوضحناه لك ووضح من ذلك ان يقال ان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مستلزم لنفي الحكم عن جملة الافراد مع احتمال ان يكون الحكم في الواقع

منفيا عن كل فرد من الافراد .

(بخلاف) الثاني اي (السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحتها نفي الحكم عن كل فرد) لانها مسورة بما يدل على نفي الحكم عن كل فرد وهو كون موضوعها نكرة في سياق النفي وذلك مفيد للعموم كما ياتي بعيد هذا فاشار بلفظ الاقتضاء الى كون دلالتها صريحا ونظير ذلك ما فعله السيوطي في باب اعراب الجمع المذكر السالم حيث عبر في نفي كون ثلاثين جمعا بالزوم وفي نفي كون عشرين جمعا بالوجوب فراجع ان شئت .

(ولما كان المقرر عندهم) في المنطق (ان المهملة في قوة الجزئية) واستدلوا لذلك كما في حاشية التهذيب بان كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس (وقد حكيم ههنا) اي في المتن المتقدم (بانها) اي المهملة (في قوة الكلية) فالحكم بذلك مخالف لما هو المقرر عندهم في المنطق .

(احتاج) الخطيب الناقل لدليل ابن مالك واتباعه (الى بيانه) اي الى بيان وجه هذا الحكم المخالف لما تقرر عندهم في المنطق (فاشار اليه) اي الى البيان (بقوله لو رود موضوعها اي موضوع المهملة) اي لم يقيم انسان (نكرة غير مصدرية بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرية بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرية بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي) لما بين في المنطق من انه لا بد في التناقض

من الاختلاف في الكم والكيف .

(واذا كان هذه السالبة المهملة) اي لم يقيم انسان (في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقيم انسان) بدون لفظة كل (نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقيم كل انسان فلو كان معناه) اي معنى لم يقيم كل انسان مع لفظة كل (ايضا نفي القيام عن كل فرد) كما كان معناه ذلك قبل دخول كل (يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه) بعد دخول لفظة كل (نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا) لمعنى اخر لم يكن حاصل قبل دخول لفظة كل .

(فالحاصل ان التقديم) اي تقديم المسند اليه على المسند المقرون بحرف النفي (قبل) دخول لفظة (كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده) اي بعد دخول لفظة كل (لعموم السلب) وذلك (ليكون) لفظة (كل للتاسيس) اي لتاسيس معنى اخر لم يكن حاصل قبل دخول لفظة كل (لا للتاكيد) اي لا لتاكيد المعنى الذي كان حاصل قبل دخول لفظة كل (والتاخير) اي تاخير المسند اليه عن المسند المقرون بحرف النفي (بالعكس) اي التاخير قبل دخول لفظة كل لعموم السلب فيجب ان يكون بعد دخولها لسلب العموم (وذلك لان لفظة كل) كما قلنا انفا (لا تخلو عن افادة احدهذين المعنيين) اي عموم السلب وسلب العموم (فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة) اذ المفروض انه لا ثالث لهما .

(وفيه) اي فيما استدل به ابن مالك واتباعه (نظر) من وجوه ثلاثة الاول (لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقيم) مع لفظ

كل (لافاده النفي عن الجملة ولم يقيم كل انسان) كذلك (لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيذا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة (المحمول (نحو انسان لم يقيم) اي قبل دخول لفظ كل (وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهمة نحو لم يقيم انسان) كذلك (انما افاده) اي كل واحد من النفيين (الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان (لفظ (انسان) الذي كان هو المسند اليه قد (صار مضافا اليه) للفظ كل الذي هو المسند اليه الان (فلم يبق) لفظ انسان (مسندا اليه فيكون) حينئذ (اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى) لفظ (انسان) قبل دخول كل (يكون) لفظ (كل تاسيسا لا تاكيذا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ اخر) باق على الافادة (وهذا) اي لفظ كل (ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقيم وعن كل فرد في لم يقيم كل انسان انما افاده) اي كل واحد من النفيين (حينئذ نفس الاسناد الى) لفظ (كل لا شيء اخر ليكون لتقويته) اي لتقوية ذلك الشيء الاخر .

(ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع) الذي ذكره بقوله لانسلم انه يجب الخ (بان ما ذكرت من معنى التاكيد) وهو قوله لان التاكيد لفظ الخ (هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون) لفظ (كل لافادة معنى كان حاصله بدونه وحينئذ لا يتوجه

هذا لمنع اشارة الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا)
الذي قاله هذا القائل (فقال) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة
(ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة) ايضا لما قيل بالفارسية
(چو نكه صد امد نودهم پيش ما است) .

(فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل
فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيذا على مامر من التفسير) يعني قوله
لان الصورة الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة (لان هذا المعنى) اي النفي عن الجملة (كان حاصلا
بدونه) اي بدون لفظ كل اي في لم يقم انسان والحاصل ان لفظ
كل لا يكون تاسيسا بل يكون تاكيذا سواء حملت على افادة النفي عن
كل فردا وعلى النفي عن الجملة اذ كلا المعنيين كان حاصلا بدونه .

(فاذا لم تكن) لفظه كل (تاسيسا) على كلا المعنيين (فلو
جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل
لم يقم انسان) اي جعلنا المعنى بعد دخول كل مثله قبل دخول كل
اي جعلنا المعنى في الحالتين النفي عن كل فرد (لا يلزم) من ذلك
(ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا) على كلا المعنيين
(اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على) التاكيد (الاخر)
اذ المفروض ان كل واحد من المعنيين كان حاصلا قبل دخول لفظ
كل والحمل على كل واحد منهما تاكيد .

والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه

النفي عن الجملة ايضا) لما قلنا انفا بالفارسية (چو نكه صدامد نودهم پيش ما است) (فكللا المعنيين حصل قبل) دخول لفظ (كل) فهل ايهما حملت يكون تاكيذا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل (اي ابن مالك واتباعه) انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لثلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس) لان الحمل على ما ذكره المستدل اي الحمل على النفي عن الجملة ايضا تاكيد ،

(لا يقال) في جواب هذا الوجه الثاني ان (دلالة قولنا لم يقيم انسان) قبل دخول لفظ كل (على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام) كما اشير الى ذلك انفا بقواه المستلزمة نفي الحكم عن الجملة وكما قلنا بالفارسية (چو نكه صدامد نودهم پيش ما است) وذلك لان المعنى المطابقي في لم يقيم انسان السلب الكلي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي فيستلزمه السلب عن الجملة (و) لكن (دلالة لم يقيم كل انسان) مع لفظ كل (عليه) اي على النفي عن الجملة (بطريق المطابقة فلا يكون) حمل لفظ كل على النفي عن الجملة (تاكيذا) لاختلاف نوع الدالتين بالمطابقة والالتزام .

(لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدالتين) في النوع (او لا يشترط) اتحادهما في النوع (فان لم يشترط) اتحادهما فيه (لزم ان يكون) لفظ (كل في قولنا لم يقيم كل انسان تاكيذا سواء جعل) لفظ كل (للنفي عن الجملة) كما يقوله المستدل اعني ابن مالك واتباعه (او) جعل للنفي (عن كل فرد) كما يقوله الخطيب فصح الوجه الثاني اي قوله فاذا حملت كل على الثاني لا يكون تاسيسا بل تاكيذا .

(وان اشترط) اتحادهما في النوع (لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقيم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقيم) بدون لفظ كل (على النفي عن الجملة بطريق الالتزام) ودلالة كل انسان لم يقيم على هذا المعنى بطريق المطابقة فلم يتحدد الدالتان فلم يكن لفظ كل اذا حمل على هذا المعنى تاكيدا (وهو) اي كون دلالة انسان لم يقيم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام (ظاهر) مما تقدم في قوله لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول الخ .

(وحينئذ) اي حين اذ اشترط في التاكيد اتحاد الدالتين في النوع وحين اذ كان دلالة قولنا كل انسان لم يقيم مع لفظ كل على النفي عن الجملة ودلالة قولنا انسان لم يقيم بدون لفظ كل على هذا المعنى مختلفتين في النوع (يبطل ما ذكرتم) يعني ابن مالك واتباعه وما ذكروه عبارة عن قولهم في الصورة الاولى ان التقديم يفيد النفي عن كل فرد لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس .

اما بطلان ما ذكروه فلانه لو لم يفد التقديم النفي عن كل فرد بان يفيد النفي عن جملة الافراد لا يكون تاكيدا وان كان هذا المعنى حاصل قبل دخول لفظ كل وذلك لاختلاف الدالتين في النوع فيكون تاسيسا فلا يلزم من ذلك ترجيح التاكيد على التأسيس فبطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى .

فالحاصل انه ان لم يشترط اتحاد الدالتين بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الثانية اعني صورة التأخير وان اشترط اتحادهما بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى اعني صورة التقديم

ولا يصح الجواب عن هذا الوجه الثاني من وجوه النظر بما ذكرنا من ان دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا وذلك لان هذا الجواب اوجب الاعتراض على الصورة الاولى ايضا غاية ما فيه انه على سبيل التزديد حسبما بيناه وشرحناه بما لا يزيد عليه .

(بل الجواب) الصحيح عن هذا الوجه اي وجه النظر النظر (ان نفي الحكم) اي القيام مثلا (عن الجملة) اي عن جملة الافراد على ثلاثة اقسام لانه اي نفي الحكم (اما بان يكون منفيا عن كل فرد) هذا هو القسم الاول (او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر) هذا هو القسم الثاني (او بان يكون محتملا للمعنيين) اي النفي عن كل فرد والنفي عن بعض والثبوت عن بعض اخر وهذا هو القسم الثالث .

(والمستفاد من لم يقم انسان بدون لفظ كل (هو القسم الاول فقط) اي النفي عن كل فرد وذلك لورود موضوعها نكرة غير مصدرية بلفظ كل في سياق النفي وقد تقدم ان كل نكرة كذلك مفيد لمعوم النفي (فالحمل عليه) اي حمل لفظ كل على النفي عن كل فرد (تأكيد) لكونه حاصل قبل دخول لفظ كل مع اتحاد الداليتين في النوع من حيث المطابقة والتنقيص (و) الحمل (على غيره) اي على احد القسمين الاخيرين (تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان) مع لفظ كل (للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس) لان هذا المعنى كان حاصل قبل دخول لفظ كل بالمطابقة (فاما اذا جعلناه) اي لم يقم كل انسان (للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل) اي القسم

الثالث كما يقول ابن مالك واتباعه (فيكون) لفظ كل (تاسيسا
قطعا) وبقينا (لان هذا المعنى) اي النفي عن جملة الافراد على الوجه
المحتمل (لم يكن حاصلا قبله) اي قتل دخول لفظ كل وذلك لما
تقدم انفا من ان المستفاد من لم يقيم انسان بدون كل هو القسم الاول
فقط بالتنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل فلا ينافي ذلك كون
القسم الاول احد فردي الوجه المحتمل لوضوح المغايره بين كون شيء
منصوصا وبين كونه من المحتمل وان شئت ان تعرف ذلك فعليك
بمراجعة المكررات عند قول ابن مالك في باب المفعول المطلق حيث
يقول :

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا

نحو له على الف عرفا والثاني كاني انت حقا صرفا

والى ما نبهناك اشار بقوله (فليتامل) هذا ما عندي في شرح هذا

المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه محيص .

(و) اما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (لان النكرة

المنفية) اي الواقعة في سياق النفي (اذا عمت) اي اذا كانت مفيدة

لعموم النفي كما مر في كلام المستدل (كان قولنا لم يقيم انسان مسالبة

كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل) المستدل يعني ابن مالك واتباعه

(لانها قد بين فيها ان الحكم) اي القيام (مسلوب عن كل واحد

من افراد الموضوع) يعني الانسان .

(لا يقال سماها) . هذا القائل (مهملة باعتبار اهمال السوراعني)

من السور (اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور

في كتب القرم) اي المنطقيين (ان المهملة هي التي يكون موضوعها

كليا) قابلا للصدق على كثيرين (وقد اهل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهران الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهمة) كما ذكره هذا القائل .

(واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير) اى الفرض (انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا) الشيء الذى يدل على هذا البيان .

(والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي) ما هو من مقولة الالفاظ نحو (لا شي ولا واحد) وما يؤدى معناهما من الالفاظ ولو من سائر اللغات (فلم يقصدوا الانحصار فيهما) اى في لا شي ولا واحد ونحوهما من سائر اللغات (بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية) سواء كان من مقولة الالفاظ (كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك) ولو من سائر اللغات ام لم يكن من مقولة الالفاظ كالبهيات التركيبية اعني اضافة الجمع او المفرد ووقوع النكرة في سياق النفى والمفرد المحلى باللام الذى افادته للعموم بسبب جريان مقدمات الحكمة وما تقدم في بحث وصف المسند اليه من توصيفه بما هو من صفات الجنس ونحو ذلك مما يدل على العموم عند من له ذوق سليم وفهم مستقيم فما قاله المنطقيون اما تعريف للسور اللفظي او من باب المثال (نص عليه الشيخ) ابو على سيناء (في الاشارات) .

فلا يحسن الاقتصار على ما يفهم من ظاهر بعض العبارات بل لا بد

من النظر فيما يرمز ويشار اليه في الكلام فيآله من الرموز والاشارات والتوفيق من الله عالم السر والخفيات .

(وههنا) اى في لم يقم انسان (يجوزان يكون هيمة القضية وكون الموضوع نكرة منفية) اى نكرة في سياق النفي (او ادخال التنوين عليه) اى على الموضوع (سور الكلية كما انه) اى التنوين (في الموجبة سور الجزئية) لانه دال على التنكير الدال على البعضية وقد تقدم بيانه في بحث تنكير المسند اليه وذلك (على ما قال) الشيخ (في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام) الاستغراق (يوجب تعميما) وكذلك الاضافة كما اشرنا اليه انفا (وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب) اذ الاسم لا يخلو فيها من احد هذه الثلاثة ولو تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وسائر المبنيات ونحوها مما يقدر فيه التنوين او اللام او الاضافة وقد بين ذلك في النحو فتحصل من جميع ما تقدم ان ما استدل به ابن مالك واتباعه باطل ولكن لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فمدعاهم حق صحيح ولاجل ذلك ينقل كلام الشيخ حيث يقول (وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي) وعموم السلب (و) تارة (اخرى لنفى الشمول) وسلب العموم (ان كانت كلمة كل داخلية في حيز النفي بان اخرت عن اداته) اى عن ادات النفي وهذا يشمل اقساما اربعة اشار اليها بقوله (سواء كانت) كلمة كل (معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن
فالبيت مثال لقسمين من الاقسام الاربعة احدهما ان يكون كلمة

كل معمولة واسما لفظة ما والفعل اعني يتمي خبرها على اللغة الحجازية
وثانيها ان يكون كلمة كل مرفوعا بالابتداء والفعل خبرها

(او) كان الخبر (غير فعل نحو ما كل متمنى المرء حاصل) بالنصب
(او حاصل) بالرفع فهذا المثال ايضا قسمان من الاقسام الاربعة لانك
اما ان تجعل كلمة كل معمولة للفظة ما فتنصب الخبر وهو غير فعل وهذا
(على اللغة الحجازية) فان الحجازيين يعملون لفظة ما وعلى لغتهم ورد
التنزيل نحو قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا ونحو ما هن امهاتهم
(او) تجعل كلمة كل مرفوعة بالابتداء فترفع الخبر على اللغة (التميمية)
فان بني تميم لا يعملونها كما قال شاعرهم

ومهفف كالبدر قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
برفع حرام اما قوله (او معمولة للفعل المنفى) بنصب معمولة
فالنصب (اما) على (ان يكون عطفًا على داخله في حين النفي) حتى
يكون من عطف المفرد على المفرد فالمعنى حينئذ او كانت كلمة معمولة
للفعل المنفى (واما) على (ان يكون بتقدير فعل عطفًا على اخرت)
فيكون من عطف الجملة (والمعنى) حينئذ (او جعلت) كلمة كل (معمولة)
للفعل المنفى (وكلاهما) اى كلا العطفين (ليس بسديد) اى ليس
بصواب (لان كلامنا) العطفين من قبيل عطف الخاص على العام لان
كل واحد من (الدخول في حين النفي والتاخير من اداة النفي شامل لوقوعها) اى
وقوع كلمة كل (معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه) اى عطف
معمولة (عليه) اى على كل واحد من الدخول في حين النفي والتاخير
عن اداته (باو) لان العطف بها يقتضى المغايرة ولا مغايرة بين الخاص
والعام ويزيد العطف الثاني بان فيه فسادا اخر وهو حذف العامل

المعطوف عليه وابقاء معموله وهذا كمعطف الخاص على العام من مختصات الواو نحو علفتها تبنا وماء باردا كما قال ابن مالك وهي اى الواو انفردت

بعطف عامل مزال قد بقى معموله دفعا لوهم اتقى
(اما الاول) اى كون الدخول في حيز النفي شاملا لوقوع كلمة كل معمولة للفعل المنفى (فظاهر) اذ كون الفعل منقيا معناه انه داخل في حيز النفي فاذا كان الفعل داخلا في حيز النفي يكون معموله ايضا داخلا في حيزه اذ لا يعقل تاخير العامل عن شيء وعدم تاخر المعمول عن ذلك الشيء فيكون هذا قسما خامسا لقوله بان اخرت .
(واما الثاني) اى كون التاخير عن اداة النفي شاملا لوقوع كلمة كل معمولة للفعل المنفى (فلان التاخير) اى تاخير كلمة كل (عن اداة النفي اعم من) كونها معمولة للفعل المنفى لان للتاخير مصاديق كثيرة منها (ان يقع بينهما) اى بين اداة النفي وكلمة كل (فصل) والتاخير غير فعل (نحو ما زيد كل القوم) بنصب كلمة كل او رفعها على اللغة الحجازية او التميمية فهذا المثال من قبيل القسمين الاخيرين من الاقسام الاربعة المتقدمة (و) منها ان يقع بينهما فصل بالفعل العامل في كلمة كل سواء تقدم كلمة كل على الفعل المنفى واداة النفي نحو كل الدراهم لم اخذ لم لم يتقدم (نحو ما جائني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة) في المتن الاتي بعيد هذا وليعلم ان هذه الصورة هي التي وقع الكلام فيها من حيث السطاف ومن مصاديق التاخير ما اشار اليه بقوله (او لا يقع) بينهما فصل (نحو ما كل متمنى المرء حاصلا) او حاصل وقد تقدم وجه النصب والرفع ونحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

فظهر ان كلمة كل في جميع هذه الصور متاخرة عن اداة النفي رتبة وان كانت في بعضها متقدمة لفظا فقولها بان اخرت يشمل جميع هذه الصور ومنها ما الكلام فيه وهو ما اذا وقع الفصل بينهما بالفعل العامل في كلمة كل فيكون كلمة كل حينئذ معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطف معمولة للفعل النفي على اخرت باو لان او تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فالاولى ترك العطف او العطف بالواو لان عطف الخاص على العام كما قلنا من مختصاته ولانه لا يرد ما تقدم نقله من الالفية .

(فان خصصت التاخير) اي تأخير كلمة كل عن اداة النفي (باللفظي) اي بما كان كلمه متاخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة لا رتبة فقط (فلم يخرج منه) اي من التاخير (الا المعمول المتقدم على الفعل المنفى) والاداة نحو كل الدراهم لم اخذ ويبقى سائر الامثلة المذكورة في المتن الاتي تحت قوله بان اخرت عن اداته فيبقى اشكال العطف باو بالنسبة اليها بحاله (وان جعلته) اي التاخير (اعم من اللفظي والتقديرى) اي اعم من ان يكون كلمة كل متاخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة او رتبة فقط (دخل فيه) اي في التاخير (القسمان) اي المعمول المتقدم على الفعل المنفى والاداة والمعمول المتاخر عنهما اي دخل فيه نحو كل الدراهم لم اخذ وغيره من الامثلة المذكورة في المتن الاتي فيبقى الاشكال المذكور في جميعها بحاله (واياها كان) اي سواء خصصت التاخير باللفظي لو جعلته اعم من اللفظي والتقديرى (فالكلام لا يخلو عن تعسف) وخروج عن طريق السداد والصواب من العطف بما لا يعطف به في امثال المقام .

(وانما وقع فيه) اي في التعسف (لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه) اي على لفظ كل (لفظا) نحو لم اخذ كل الدراهم (او تقديرا) نحو كل الدراهم لم اخذ (يعنى كما اذا قدمتها) اي كلمة كل (على الفعل المنفي العامل فيه) اي في لفظ كل (فانه) اي لفظ كل (مؤخر) حينئذ (تقديرا) اي رتبة (لان مرتبة المعمول التأخير عن العامل) وان كان المعمول مقدما لفظا .

(فالاقرب) الى الصواب الوجه الثاني من العطفين وهو (ان تجعل) او معمولة (عطا على اخرت بتقدير الفعل) اي او جعلت معمولة للفعل المنفي (ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور) اي قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى الخ فيصير من باب اعطاء الحكم بالمثال نظير ما قاله السيوطي في شرح قول ابن مالك

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم
وحينئذ يحصل التغاير المصحح للعطف باو (و) ذلك لان (المعنى) حينئذ (بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها) اي في كلمة كل نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه (او جعلت) كلمة كل (معمولة للفعل المنفى اما) من حيث كونه (فاعلا لفظيا او) معنويا اي (تاكيذا له) اي للفاعل اللفظي (نحو ما جائي القوم كلهم) هذا مثال للتاكيد (او) نحو (ما جائي كل القوم) هذا مثال للفاعل اللفظي وانما (قدم) مثال (التاكيد) على مثال الفاعل اللفظي (لان كلا اصل في التاكيد) وسياتي عن قريب الوجه في كونه اصلا

في التأكيد فانتظر .

(او) من حيث كونه (مفعولا كذلك) اي مفعولا لفظيا او تاكيديا له اي مفعولا معنويا سواء كان المفعول اللفظي او المعنوي (متاخرا) عن الفعل المنفي (نحو لم اخذ كل الدراهم او) كان المفعول اللفظي (مقدما) على الفعل المنفي (نحو كل الدراهم لم اخذ) هذان المثالان كلاهما للمفعول اللفظي واما مثالي التأكيد فمثال التأكيد المقدم على الفعل ما ذكره الشارح بقوله (او الدراهم كلها لم اخذ) واما مثال التأكيد المتأخر عن الفعل المنفي فكقولنا لم اخذ الدراهم كلها .

(وترك) الخطيب (مثال التأكيد) اي تاكيد المفعول (اعتمادا على ما سبق) في تاكيد الفاعل (وجعل الفعل) في الامثلة (منفيًا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه) لان ما لها المصدر (بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا) حكم كلمة كل (اذا وقعت مجرورا وظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك) من الامثلة التي يكون فيها كلمة كل مجرورا او ظرفا .

(ففي جميع هذه الصور) التي ذكرت من قوله ما كل ما يتمنى المرء الى هنا (توجه النفي) جواب الشرط اعني قول عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلية في حيز النفي (الى الشمول) اي الى العموم (خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام) حينئذ ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه (كلمة كل) ونفي الفعل او الوصف لبعضه الاخر (ان كانت) كلمة (كل فاعلا) لفظيا او فاعلا معنويا (للمفعل او الوصف الذي حمل عليها) اي على كلمة كل (او اعمل) الوصف (فيها) اي في كلمة كل (كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب) كون كلمة كل في

هذا المثال فاعلا في المعنى باعتبار عود ضمير الفاعل اليها فلا تغفل (و) هذا بخلاف قولنا (ما يكتب كل القوم) فان كلمة كل فيه فاعل لفظا ومعنى (فتبصر (و) كقولنا (في الوصف ما كل القوم كاتباً) او كاتب على اللغة الحجازية او التميمية وهذا مثال للوصف الذي حمل على كلمة كل (و) اما مثال الوصف الذي اعمل فيها فهو كقولنا (ما كاتب كل القوم) فان كلمة كل فاعل للوصف اغنته عن الخبر كما قال في الالفية

واول مبتدء والثاني فاعل اغنى في اسار ذان

(فيفيد) الكلام او لفظ كل في جميع هذه الامثلة (ثبوت الكتابة لبعض من القوم) ونفيه عن بعضه الاخر وذلك كما سيصرح به بدليل الخطاب وشهادة الذوق السليم والفهم المستقيم واستعمال البلغاء (ولو قال) الخطيب في المتن المتقدم افاد الكلام () (ثبوت الحكم ليشمل) المتن (ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمر) ولا كل بيضاء شحمة (لكان احسن) وجهه ان ظاهر المتن اختصاص تلك الافادة بما اذا كان في الكلام فعل او وصف وليس كذلك لوجود تلك الافادة في نحو المثال المذكور .

(او) افاد الكلام (تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض) ونفى التعلق عن بعض اخر (ان كانت) كلمة (كل في المعنى مفعولا) لفظيا او معنويا (للفعل او الوصف المحمول عليها) اي على كلمة كل (او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه) كون كلمة كل مفعولا في هذا المثال باعتبار عود ضمير المفعول اليه (و) نحو (لم اخذ كل الدراهم) مثال للمفعول اللفظي المتاخر للمفعول (ونحو ما كل الدراهم

اخذها انا) مثال لما هو مفعول في المعنى للوصف (وما اخذ انا كل الدراهم) مثال للمفعول اللفظي المتاخر .

وقد بقى في المقام امثلة اخرى يسهل اخراجها ان اتقنت ما تقدم من الامثلة في الفاعل وكيف كان (فيفيد) الكلام او لفظ كل في المثال الاول (تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته) وعدم تعلق ادراكه ببعضها الاخر (و) في سائر الامثلة (تعلق الاخذ ببعض الدراهم) وعدم تعلقه ببعضها الاخر فدلالة هذه الامثلة على ما ذكر انما هو (بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال) والمراد من دليل الخطاب مفهوم الموافقة قال في القوانين المفهوم اما ان يكون الحكم المدلول عليه بالالتزام موافقا للحكم المذكور في النفي والاثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التافيف على حرمة الضرب ويسمى بلحن الخطاب وفحوى الخطاب والا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب انتهى بادنى اختصار .

(قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حين النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن) انتهى كلام الشيخ (و) لكن (فيه) اي في كلام الشيخ (نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض) بل يجب ان يتعلق بالجميع (كقوله والله لا يحب كل مختال) اي متكبر معجب بنفسه (فخور) اي كثير الفخر على الناس بغير حق وكقوله تعالى (والله لا يحب كل كفار) اي جاحد بتحريم الزنا (اثم) اي كثير الاثم وقوله تعالى (ولا تطع كل حلاف) اي كثير الحلف في الحق والباطل (مهين) اي قليل الراى والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه فان المراد قطعاً نفى محبة كل مختال وكل كفار وكل حلاف فليس المراد في هذه الايات المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه

(فالحق ان هذا لحكم) اي المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه (اكثرى
لا كلي) .

ولا يذهب عليك ان الحق ما فهمه الشيخ ولا يرد عليه النقض بالايات
لان عدم الحمل فيها على ثبوت الحكم للبعض انما هو بواسطة قرينة
خارجية فلا يلزم من ذلك انخرام القاعدة التي استفادها الشيخ من
تتبع كلمات البلغاء لأن القاعدة هي ان لفظه كل متى وقعت في حين
النفي فبالنظر الى نفس التركيب وذاته يفيد ما فهمه الشيخ واتباعه ولا
ينافي ذلك عدم الحمل على ذلك لما منع خارجي والى ما ذكرنا ينظر ما
في المغنى وهذا نصه ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض
وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا انتهى .
وبنظير ذلك اجاب في المعالم عن مفهوم قوله تعالى ولا تكروها
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا فراجع ان شئت .

(والا اي وان لم تكن) كلمة كل (داخله في حين النفي بان قدمت
على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم كل فرد بما اضيف اليه
كل) فيكون الكلام سالبة كلية (و) حينئذ (افاد) الكلام او لفظ
كل (نفي اصل الفعل عن كل فرد) كما هو الحكم في السالبة الكلية
(كقول النبي ص لما قال له ذو اليمين اقصرت الصلاة بالرفع) اي
برفع لفظه صلاة (لانها فاعل قصرت ام نسيت يارسول الله كل ذلك
لم يكن) هذا اي كل ذلك لم يكن قوله ص وهو سالبة كلية (اي لم يقع واحد منهما الا
القصر ولا النسيان) ويأتي وجه الاحتجاج بذلك بعيد هذا
(وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول
ابي النجم)

قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اضع
(برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب) فالكلام
سالبه كلية فليس المراد اثبات بعض الذنوب التي تدعي عليه ام الخيار
ونفي بعضها الاخر

(قال المصنف) في الايضاح بادنى تغيير (المعتمد في اثبات المطلوب)
اي في اثبات ان الكلام يفيد السلب الكلي اي النفي عن كل فرد
(الحديث وشعر ابي النجم) وما نقلناه عن الشيخ وغيره ابيان السبب
فاثبات المطلوب لا يتوقف عليه (اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد امرين لطلب التعمين بعد ثبوت احدهما
عل الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعمين او بنفي كل منهما)
اي بنفي كليهما ليكون سالبة كلية (ردا على المستفهم) المعتقد للايجاب
الجزئي اي اعتقاد احدهما وذلك لان تقيض الموجبة الجزئية السالبة
الكلية فيكون السلب الكلي (تخطئة له) للمستفهم (في اعتقاد ثبوت
احدهما) ورفعا لما اعتقده من ثبوت احدهما اي القصر او النسيان
اذ تقيض كل شيء رفعه (لا بنفي الجمع بينهما لانه) اي المستفهم لم
يعتقد ثبوتها جميعا) لان المفروض من ان السائل يعتقد احدهما اما
القصر او النسيان مثلا (فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن
نفيًا لكل منهما) اي فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن
سالبة كلية .

(والثاني ما روى انه لما قال النبي ص كل ذلك لم يكن قال له ص
ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله ص كل ذلك لم يكن
سالبا كليًا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له ص لانه) سلب جزئي

والسلب الجزئي انما ينافي نفي كل منهما) اي انما ينافي السالبة الكلية (اذ الايجاب الجزئي) يعني بعض ذلك قد كان (رفع للسلب الكلي) يعني نفي كل منهما (لا للسلب الجزئي) يعني نفيهما جميعا .

(واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايح فيما اذا لم يكن الفمل) المتأخر (مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم) السابق على المفعولية نحو زيد اضربت) فعدل عن النصب اي عن نصب كلمة كل مع كونه شايحا الى الرفع ليخرج كلمة كل بالرفع عن حيز النفي ليفيد السلب الكلي اي ليفيد انه لم يصنع شيئا مما تدعيه ام الخيار من الذنوب .

(و) ان قلت لعل العدول الى الرفع للضرورة الشعرية قلنا (ليس في نصب) كلمة (كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه) اراد السالبة الكلية اي انه (لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرثة فلو كان النصب) اي نصب كل (مفيدا لذلك العموم) اي المسلب الكلي الذي اراده الشاعر (والرفع غير مفيد) له (لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير) العائد الى المبتدئ (من غير ضرورة) اذ الرفع انما هو على ان كلمة مبتدئ خبره جملة لم اصنع فلا بد حينئذ ان يقال ان التقدير لم اصنعه لئلا يخلو جملة الخبر عن العائد .

(و) لكن يمكن (لقائل ان يقول) ردا على هذا الاحتجاج (انه) اي الشاعر (مضطر الى الرفع اذ لو نصبها) اي كلمة كل (لجمعها مفعولا) مقدما لقوله لم اصنع فيكون عاملها لفظيا (وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضممر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيذا او مبتدئ)

والعامل في كل واحد منهما عند الاكثر معنوى اما التاكيد فواضح واما المبتدء فلما قال في المغنى في بحث كل وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم اتيه لان الابتداء عامل معنوى ومن القليل قوله

يمتد اذا مادت عليه دلانهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل

ولا يجب ان يكون منه قول علي ع

فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقوى

بل الاولى تقدير كان شانية انتهى فمنه يظهر المراد من قواه (لا تقول جائي كلكم ولا ضربت كلكم وما مررت بكلكم ونظيره) اى نظير الاحتجاج بقول ابي النجم (بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر) يعنى قتلت (جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه) اى الشاعر (اليه) اى الى رفع كلهن (لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب) حتى لا يحتاج الى تقدير الضمير في الخبر فيقال ان التقدير قتلتهن .

(و) نظير لقائل قوله (اعترض عليه) اى على سيبويه (ابن

الحاجب بانه) اى الشاعر مضطر الى الرفع (اى رفع كلهن) لانه (اى الشاعر) لو نصبها لاستعملها مفعولا (فيكون عاملها لفظيا) وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدء لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره (اى على ضمير ما تقدمها) لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت (كلمة كل) (اليه) اى في اجزاء المضاف اليه اى في اجزاء ما يعود اليه الضمير المضاف اليه لفظة كل (ولما اضيفت) كلمة كل

(الى المضمركانت الجملة) اى المجموع اى الذى له اجزاء (متقدما ذكرها)
نحو اشتريت العبد كله (او في حكم المتقدم) نحو كلکم راع وكلکم
مسئول عن رعيته فتأمل .

(الا انهم استعملوها مبتدء لان العامل فيه) اى في المبتدء (معنوى)
والعامل المعنوى (لا يخرجها في الصورة عما هي عليه) في حال التاكيد
من كونها مجردا عن العوامل اللفظية (فلذلك يقال ان الامر كله لله
بالرفع) على جعلها مبتدء والله خبرا لها والجملة خبرا للامر اسم ان
فيكون العامل فيها معنويا فتبصر .

(و) با (النصب) على جعلها تاكيدا للامر لان العامل فيه ايضا
معنوى وذلك واضح (ولا يقال الامر ان كله لله) بجعلها اسما لان
وذلك لثلا يصير العامل فيها لفظيا (هذا كلامه) اى ابن الحاجب
(واما تاخير اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء
بيانه) في باب المسند (هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال)
هذا مبنى على التغليب والافتراك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر
في مباحث الاضمار من جملة خلاف الظاهر .

(وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم
الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه) وقد اشترط في المسند
اليه اذا كان ضميرا ان يتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما واذا لم
يكن كذلك كان مقتضى الظاهر الايتان بالاسم الظاهر لا بالضمير

فالإتيان بالضمير خلاف مقتضى الظاهر ويأتي بعيد هذا وجه آخر
اعم في وجه كون ضمير الشأن والقصة خلاف مقتضى الظاهر .

(وهذا الضمير عائد الى متعقل) اي متصور (معهود في الذهن)
اي ذهن المتكلم (مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل زيد)
فانه اي الضمير بمعنى شيء فيحتمل ان يكون ذلك الشيء رجلا او
اكثرا او امرئة او اكثر كما ان الرجل في نعم الرجل ايضا مبهم فانه
يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما .

وانما اعتبر في ذلك المتعقل ان يكون غير معين (ليحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح او
الذم العام اعني هن غير تعيين خصلة) ياتي وجه المناسبة في قوله
ليتمكن (والتزم تفسيره) .

اي تفسير ذلك المبهم (بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في
اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا
السلطان) والمراد بالنكرة التي يحصل به هذه الاغراض الثلاثة هو
التمييز اعني رجلا .

اذ بالنكرة يستفاد بيان الجنس ولا يستفاد التعيين الشخصي وايضا
يستفاد منه ان ذلك المبهم من جنس الرجال لا من جنس النساء وباتيانه
تمييزا يستفاد ان السلطان ونحوه مما هو مخصوص بالمدح ومعرف باللام
لا يشتهر بالفاعل لان الفاعل اذا كان اسما ظاهرا لا يجمع بينه وبين التمييز
عند الاكثر كما اشار اليه ابن مالك بقوله ;

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر

قال السيوطي فذهب سيبويه والسييرا في الى المنع لاستغناء الفاعل

بظهوره عن التمييز المبين له والمبرد الى الجواز واختاره المصنف قال
لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق ومنه قوله .
والتغليبون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطق
وقوله

ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية ديننا
فتامل (ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل
نعم الرجل في الابهام والاجمال) اذ لم يعرف بعد .
ان ذلك الرجل من هو وكم هو (و) من اجل هذا الابهام
والاجمال ورفع (لا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى) في
الاصطلاح (مخصوصا بالمدح) او الذم (مثل نعم رجلا زيد)
وبئس رجلا عمرو (وانما هو) اى قولهم نعم رجلا (من هذا
الباب) .

اى من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر او من باب
وضع المضمرة موضع المظهر (في احد القولين اى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف) وجوبا والجملة جوابا لسؤال مقدر لانه لما تقدم
ذكر الفاعل مبهما كانه قيل من هو فاجيب بقولنا زيد اى هو زيد
فعلية لامرجع للضمير المستتر في نعم لان قولنا نعم رجلا زيد
حيثنذ جملتان مستقلتان ولم يمهدهود الضمير من جملة مستقلة
متقدمة الى جزء جملة مستقلة متأخرة لاتصال بينها وبين الجملة
المتقدمة بوجه من وجوه الاتصال فمقتضى الظاهر والمقام هو الاظهار
لكن اخرج الكلام .

على خلاف مقتضاهما لما ذكر من الوجه المناسب لهذا الباب

ومن هنا يظهر ان مافعله النحويون من عد هذا القول من مواضع
عود الضمير الى المتأخر فيه نظر بل منع فلا تغفل اللهم الا ان يقال
ان الضمير راجع الى التميز ولكن فيه ما فيه .

(واما في قول من يجعل المخصوص مبتداء) مؤخرا وجملة (نعم
رجلا خبره) المتقدم (والتقدير) اى اصل الكلام (زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع) اى يقينا (لاحتمال ان يكون
الضمير) المستتر في نعم (عائدا الى المخصوص و) لا يلزم من ذلك
عود الضمير الى المتأخر الا لفظا لانه (متقدم رتبة) والى القولين
اشار ابن مالك بقوله .

ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا
وليعلم ان في المسئلة قولنا ثالثا وهو قول من يجعل المخصوص
مبتداء حذف خبره والتقدير زيد المدوح او المذموم وانما قال لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص لامكان ان يدعى على ذلك القول
ايضا ان الضمير عائد على متعلق معهود في الذهن وهو الجنس كما
اشار الى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل .

والحذف في نعم الفتاه استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين
(فان قلت لو كان الامر كذلك) اى لو كان الضمير عائدا الى
المخصوص (لوجب) تشنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى
او جمعا كما هو الحكم في الفعل اذا كان خبرا للمبتداء المثنى او الجمع
ولو كان المبتداء مؤخرا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على قول
تقدم في ضمن كلام السكاكي فلا بد حينئذ من (ان يقال نعمارجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود) المناسب (في

وضع هذا لباب) قلنا انفا انه ياتى وجه مناسبة الابهام وكونه مقصودا في قوله ليتمكن (ولما صح تفسيره) اى تفسير الضمير (بالنكرة اذ لامعنى له) اى للتفسير (حينئذ) لان الضمير اذا كان متعين المرجع لا ابهام فيه حتى يحتاج الى التفسير سيما اذا كان المفسر بالفتح معرفة والمفسر بالكسر نكرة لانه ليس الا من قبيل ماهو قبيح عقلا اعنى زيادة الناقص على الكامل وجعله محتاجا الى الناقص .

(قلت قد انفرد) اى اختص (هذا الباب بخواص) يمتاز بها عن غيره (فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمتنى او لمجموع لمشايبته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم) لافعل .

قال السيوطى وذهب الكوفيون على ما نقله الاصحاب عنهم في مسائل الخلاف الى انها اسمان وقال ابن عصفور لم يختلف احد في انها فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصربون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملةتان فعليتان والكسائى اسميتان محكيتان بمنزلة تابط شر نقلا عن اصلهما وسمى بهما المدح والذم انتهى .

(واما الابهام) المقصود في هذا الباب (ثم التفسير فيكون حاصله من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا) كالعلم نعم المقتنى والمقتنى وسياتى في اخر المبحث مثال اخر له (وبهذا الاعتبار) اى اعتبار التزام تاخير المخصوص (يصح تمييزه بالنكرة) فلم يفتم الابهام ويصح تفسيره بالنكرة واما الجواب عن قوله اذ لامعنى له حينئذ فهو قوله (ايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد) من دون ان يحتاج الضمير اليه (مثله) اى مثل التمييز (في نعم الرجل رجلا)

فان التمييز فيه اعنى رجلا انما جيىء به لمجرد التاكيد من دون حاجة اليه للمعلم بان الفاعل فيه رجل لا امرئة وقد سبق الاشارة الى ذلك انفا قال السيوطى وقد ياتى التمييز غير مبين فيعدم مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا وقد ياتى بلفظ المعرفة نحو .

رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو فيعتقد تنكيه معنى (قال الله تعالى ذرعا سبعون ذراعا او) يكون التمييز (لدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر) في نعم رجلا السلطان وقد تقدم توضيحه مستقصى فلا قبح ولا زيادة الناقص على الكامل ولا احتياج الكامل الى الناقص .

(و) نحو (قولهم هو) زيد عالم (او هي زيد عالم) فوضع الضمير مذكرا كان او مؤنثا (مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر) لان ضمير الغائب يقتضى تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لابنفسه بل بسبب ما يعود اليه .

قال الرضى فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتى تفسيره بعده وتنكيهه خلاف وضعه بتاخير مفسره عنه .

(ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة) اي مؤنث يكون احد ركبي الكلام (نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصاء قصدا الى المطابقة) بين الضمير وغير الفضلة (لا الى انه) اي الضمير (راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بني غرفة وهي زيد عالم) اما الاول فلكون المؤنث فيه فضلة واما الثانى فلانه لا مؤنث فيه فلذلك لم يسمع (وان كان القياس

يقتضى جوازه) اي جواز تانيت الضمير في كل واحد من المثالين وليعلم ان الظاهر من كلام القوم ان هذا الضمير يعود الى الجملة التي بعده بل صرح في المعنى وغيره بذلك وظاهر كلام الرضى بل صريحه خلاف ذلك وهذا نصه وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المستول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قبل اکتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمستول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينته وقال ايضا ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لاتعمى الابصاء وقوله .

على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يعضى والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت عرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقتها للفضلات وتانيت هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدء فلا بد من ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار انتهى فتامل وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه من رفع الاجمال من

كلام التفاتزاني وفوائد اخرى لا تخفى على الفطن زائدا على ما كنا
بصدده .

(وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا وبالها قصة
وربه رجلا وقوله تعالى فقضين سبع سموات) وان كان الثلاثة الاولى
من قبيل وضع المضمرة موضع المظهر اتفاقا على ما ياتي بيانه بعيد هذا
واما الاية فعلى احد الوجهين فيها فان الزمخشري قال ان الضمير في
قضين يجوز ان يرجع الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه
اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات
والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز انتهى
وكيف كان فانما لم يذكر هذه الامثلة (لانه) اى ما ذكر من الامثلة
(ليس من المسند اليه) وذلك ظاهر .

واما قوله (ليتمكن) فهو (تعليل) لارتكاب (وضع المضمرة
موضع المظهر) .

فحاصل الكلام انه يوضع المضمرة موضع المظهر ليتمكن (ما يعقبه
اي يعقب ذلك الضمير اى يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اى
السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق
الى معرفة ما قصد ايهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه) اى في ذهن
السامع (فضل تمكن) اى زيادة تمكن (لان ما يحصل بعدمقاسات
التعب) اى شدة التعب وصلابته (ومعانات الطالب) اى كلفته
ومشقة (له في القلب محل ومكانة) اى عظمة وارتقار ووقدر
(لا يكون) ذلك المحل والمكانة (لما يحصل بسهولة) وذلك لان في ذلك

الحصول لذتان لذة العلم ولذة الخلاص من من الم المقاسات والمعانات
والانتظار وهذا الاخير اشد من الموت بخلاف الحصول بسهولة ومن دون
تلك الامور فان فيه لذة واحدة اعنى لذة العلم فقط ومن هنا قيل
بالفارسية .

چه خوش باشد که بعد از انتظاري باميدي رسد اميد واري
(ولهذا اشترط) كما في الرضي (ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم
التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم) كما تقدم
الإشارة اليه انفا .

قال الرضي في مبحث الضماير فان قلت فاي شئىء الحامل لهم على
مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه .

قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولاً
شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين
بالاجمال اولاً والتفصيل ثانيا فيكون اكد .

فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام
يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر .

قلت عندي انه نكرة كما يجيىء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى
معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد
ذكره منهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا

بيقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما بذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسى التعريف من المضاف اليه اما
الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان
المميز المنسوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التميز
مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبذل منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم
يؤت بالبديل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده
وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان
بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر للمبتدأ سهل الاتيان
به مبهما فهذا التفسير دون الاول .

واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على
مذهب الهصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى
قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم
رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة
في ضمير التنازع معدومة اعنى قصد التفخيم والمجيبء بالمفسر لمجرد
التفسير واتصاله بالمضمرة فضعف انتهى .

(لكنه قد جاء تقديمه) اي المخصوص (كقول الاخطل)
(ابو موسى فجدك نعم جدا) (وشيخ الحى خالك نعم خالا)
(وهو) كما قلنا سابقا (قليل) ونادر (ولا يخفي ان ما ذكره)
المصنف انفا في التعليل (من ان السامع اذا لم يفهم منه) اي من
الضمير (معنى انتظره) اي انتظر المعنى الذي اريد من الضمير (انما
يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع

المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً) لانه يحتمل ان يجاء بالفاعل اسما ظاهرا (فتعليل وضع المضمّر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد) اي ليس بصواب لانه ما لم يعلم ان فيه ضميراً لا يحصل التشويق والانتظار .

لا يقال انه اذا سمع الفعل ينتظر الفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لانا نقول انهم لم يعتقدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه لما قيل من انه لا بد لكل فعل من فاعل فلا بد من مجيئه والانتظار التام انما يحصل محل ما يوجب الانتظار ولم يجيء كما في ضمير الشأن فان حق الضمير كما حققنا مستوفي ان يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا حصل الضمير ولم يتقدم مرجعه تحقق الانتظار التام والحاصل ان الانتظار التام انما يتحقق فيما وجد الضمير ولم يوجد مرجعه فتأمل .

(وقد يكون وضع المضمّر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القران) قال الرضي اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران دليل على ان المنزل هو القران لكن الاصل فيه الاتيان بالمظهر لما تقدم من ان وضع الضمير على ان يكون له مرجح متقدم واذا لم يكن كذلك فهو على خلاف وضعه ومن هذا القبيل قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوراثة واحدة لانه في بيان الوارث .

والحاصل ان كل ما يعده النحاة بما يعود الضمير الى متقدم حكما

فهو من هذا القبيل فتأمل .

(اولانه بلخ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو
الحي الباقي) اي الله وذلك ظاهر (اولادعاء ان الذهن لا يلتفت الى
غيره) اي الى غير من يراد من الضمير (كقوله في المطلع)

زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق

(وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمرة) وحينئذ (فان كان
المظهر الموضوع موضع المضمرة اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي
تمييز المسند اليه) والمراد من المسند اليه في المقام هو لفظة هذا الذي
اشير به الى كم عاقل عاقل وعديله لا نفس كم عاقل عاقل وعديله على
ما يوهمه ظاهر العبارة فتدبر فان فهم ما قلنا يحتاج الى لطف قريحة
وتأمل صادق وكمال العناية انما هو (لاختصاصه) اي المسند اليه
(بحكم بديع) فاعتنى به اعتناء كاملا حيث ابرزه في معرض المحسوس
فجعل اسم اشارة (كقوله اي قول ابن راوندي) هو رجل من قرى
اصفهان او نيسابور متهم بالزندقة والاحاد والله العالم بحقايق العباد
وسيكشف الغطاء عنهم وتبلى سرائرهم يوم التناد جعلنا الله فيه من
الناجين بمحمد ص واله الاجاد .

(كم عاقل عاقل هو) اي عاقل الثاني (وصف لعاقل الاول)
لا تاكيد له كما توهمه بعض فهو من قبيل ما تقدم في الاسناد المجازي
من قولهم شعر شاعر وظل ظليل وداهية دهاية فهو (بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت)
بحذف المفهوم (اي اعيتته بمعنى اعجزته) فهو متعبد (او) بمعنى
(اعيت عليه وصعبت) فيكون لازما لان اعيت يستعمل متعديا ولازما

ولكن الاولى جعله متعديا لما تقرر في محله من ان الفعل اذا تردد بين المتعدى واللازم فينظر الى ما قبله او ما بعده من الافعال فيحمل عليه رعاية للتناسب .

(مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه) اي تصادفه وتجده (مرزوقا هذا) الحكم السابق وهو مصادفة كامل العقل ووجدانه محروما وكامل الجهل محروما (الذي ترك) هو بمعنى صير من ملحقات افعال القلوب على ما ذكره السيوطي في شرح قول ابن مالك

وهب تعلم والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدء وخبرا

اي صير (الاوهام حائرة) اذ لم تفهم السر في ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذي التدبير والعقل المراد دون العكس (وصير العالم التحرير اي المثقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا نافيا للمصانع) العادل الحكيم (قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك) اذ مقتضى الحكمة والعدل ان يرزق العاقل لما يترتب على رزقه من المصالح دون الجاهل وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية

فلك بمردم نادان دهد زمام مراد تو اهل دانش وفضلي همين كناهت بس دنيا بكسان وناكسان راضى شد كوساله خليفه كشت وخرقاضى شد عاقل بكناراب تا پل ميچست ديوانه پابرهنه از اب كذشت اكرد ستم رسد برچرخ كردون از وپرسم كه اين چونست وآن چون هذا كله بالنظر الى الظاهر والتهم القاصر والا فكل ذلك يدل على وجود صانع عادل حكيم قاهر في سلطانه مدبر لامر عباده بحيث لا ينفع العقل في تدبيره ولا يمنع الجهل من فضله وتقديره له الملك وله الامر بيده الخير وهو على كل شيء قدير

قضاد کر نشود کرهزارنا له وآه بشکر یا بشکایت برآید از دهنی
فرشته که وکیلسست بر خزائن باد چو غم خورد که بمیرد چراغ بیوه زنی
لا جبر ولا تفویض بل امر بین الامرین و بذلك یرتفع النزاع من
البین این البشر و معرفة الزین من الشین ولنعم ما قیل فی المقام
هذا دلیل علی ان الاله له فی الخلق سر خفی لیس ینکشف
(فقوله هذا اشارة) كما قلنا (الی حکم سابق غیر محسوس وهو
کون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمرة) لا اسم
الاشارة اما المضمرة فلتقدم ما يعود ذلك المضمرة الیه واما اسم الاشارة
فلعدم کون ذلك المتقدم محسوسا واسم الاشارة قد سبق انه حقیقه فی
المحسوس (لکنه) ای الحكم السابق غیر المحسوس (لما اختص بحکم)
اخر (بديع عجیب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
کملت عناية المتکلم بتمیيزه) ای بتمیيز الحكم السابق غیر المحسوس
(فأبرزه فی معرض المحسوس كأنه یرى) بضم الیاء وکسر الراء (السامعین
ان هذا الشيء المتعین) المحسوس (التمیيز هو الذي له تلك الصفة العجیبة
والحكم البديع) یعنی ترک الاوهام حائرة وتضییر العالم النحریر زنديقا.
فہنا حکمان الاول الحكم السابق الذي ابرزه فی معرض المحسوس
لكمال العناية بتمیيزه وهو کون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل
مرزوقا .

والثاني الحكم البديع الذي اختص به الحكم الاول وهو ای الحكم
الثاني جعل الاوهام حائرة والعالم والنحریر زنديقا .
(وقد یقال) ان ههنا حکما واحدا فقط بدعوى (ان) المراد من
(الحکم البديع هو) الحكم الاول نفسه ای (کون العاقل محروما

والجاهل مرزوقا ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي (فالحكم السابق عين الحكم البديع فليس ههنا حكمان (و) لكن (لا يخفى ما فيه من التعسف) لان ما علل المصنف به كمال العناية اعني قوله لاختصاصه على ما بينا يدل على مغايرة المسند اليه للحكم البديع ولان المفهوم الصريح من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بينهما ولان تفسير البديع بانه ضد ما كان ينبغي مما لا ينبغي لانه خلاف ما عليه اهل اللغة لان حاصل ما ذكروا له من المعاني كون الشيء غريبا عجيبا لا يوجد الا نادرا وكون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل في جهله مرزوقا ليس من ذلك اذ لو كان كذلك لم يكن وجه لكونه موجبا لصيرورة العالم التحرير زنديقا لان النادر مما لا يعتني به فتأمل .

(او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) كما لو قال الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لتقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر اعني اسم الاشارة محل الضمير للتهكم والاستهزاء بذلك الاعمى حيث عبرت له باسم الاشارة الذي هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزله البصير تهكما به .

(او لا يكون ثمة) اي في موضع الاتيان باسم الاشارة (مشار اليه) محسوس (اصلا) سواء كان السامع فاقد البصر او بصيرا كقولك المتقدم وانما كان الاتيان باسم الاشارة مفيدا للتهكم والاستهزاء لان الاشارة الى الامر العدمي بما يشار به الى المشاهد المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك السامع .

وليعلم ان كون المشار غير محسوس وغير حاضر ثمة لا ينافي كون
المقام مقام الاضمار وذلك لتقدم المرجع في السؤال فلا يرد ما يقال
من انه اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا لم يكن ثمة مرجع للضمير فلا
يكون المقام مقام الاضمار لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك بما
وضع الظاهر موضع المضمير .

(او النداء على كمال بلاذته) اي بلاذة السامع لان في اسم الاشارة
الذى اصله ان يكون لمحسوس ايماء الى ان السامع لا يدرك الا المحسوس
فاذا قال مثلا من عالم البلد فتقول ذلك زيد مكان هو زيد للاشارة
الى كمال بلاذة السامع (بانه لا يدرك غير المحسوس) فكان المقام
مقام الاضمار لتقدم المرجع اعني عالم البلد في السؤال فاتيت باسم
الاشارة لما ذكر .

(او) النداء على كمال (فطائمه بان غير المحسوس عنده بمنزلة
المحسوس) فتستعمل اسم الاشارة الذى اصله المحسوس في المعنى الغامض
ايماء الى ان السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوس كقول
المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مد حاله وتعريضا
بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقول هي عند فلان ظاهرة لتقدم المرجع
لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واستعمل اسم الاشارة للتنبيه على كمال
فطانة فلان وان المعقولات عنده كالمحسوسات .

(او) يوضع اسم الاشارة مكان المضمير لاجل (ادعاء ظهوره اي
ظهور المسند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمير لادعاء
كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمية تعاللت اي
اظهرت العلة والمرض لان باب التفاعل قد ياتي لاظهار ما ليس بواقع

نحو تجاهل زيد وهو ليس بجاهل (كي اشجى اي احزن) فاشجى
فعل متكلم (من) باب (شجى يشجى على حد علم يعلم) لكنه لازم
فالاولى ان يقال كما في المصباح من باب تعب حزن فهو شج بالشج
(واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اي احزنى) قال
في المصباح وربما قيل على قلة شجى بالثقل كما قيل حزن وحزين
ويتعدى بالحركة فيقال شجاه الهم يشجوه شجوا من باب قتل اذا احزنه
(وما بك علة) من هنا ظهر المراد من قوله اي اظهرت العلة
والمرض (تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي) الشاهد في قوله
بذلك حيث (لم يقل به) اي استعمل اسم الاشارة موضع الضمير (لادعاء ان
قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة) هذا كله اذا كان
المظهر الموضوع موضع المضمرة اسم اشارة (وان كان المظهر الموضوع موضع المضمرة غيره
اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع) اي في ذهنه
(نحو قل هو الله احد الله الصمد) الشاهد في اسم الجلالة الثانى حيث
لم يقل هو الصمد واتى بالاسم الظاهر لان في الضمير نوع من الابهام
ولذا جعله النحويون من المبهمات والمظهر ادل على المسمى لاسيما وهو
علم والعلم قاطع للشركة فهو ادل على التمكين والمراد في المقام بيان
عظمة المسند اليه واختصاصه بالصمدية وزيادة التمكين يناسب التعظيم
والاختصاص واما الصمد فهو (من صمد اليه اذا قصده) هذا احد
معانيه وانما اطلق عليه تعالى (لانه الذى يصمد اليه في الحوائج) قال
الطريحي قال بعض الاعلام اختلف اقاويل اهل التفسير في بيان الصمد
واولى تلك بالتقديم ما وافق اصول اهل اللغة واشتهر بين اهل اللسان
ان الصمد السيد المتفوق في السواد الذى يصمد اليه الناس في حوائجهم

وامورهم وفي الحديث الصمد المصمود اليه في القليل والكثير وقال ايضا هو الدائم الباقي .

ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضر لزيادة التمكين من باب غير المسند اليه قوله تعالى بالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله) وجه الاقتضاء ان الانسان كما تقدم في صدر الكتاب مدني بالطبع يحتاج الى التعاون لانه لا يستقل وحده بامور معاشه لاحتياجه الى غذاء ولباس ومسكن وصلاح وغير ذلك من الامور التي كلها صناعي لا يقدر عليها صانع واحد مدة حياته وانما يتيسر بجماعة يتعاقدون ويتشاركون في تحصيلها بان يعمل كل لصاحبه بازاء ما يعمل له الاخر مثل ان يذرع هذا لذلك ويخبز هذا لذلك ويخييط واحد لآخر وعلى هذا القياس سائر الامور فيتم امر معاشه باجتماع من بني نوعه ولهذا قيل الانسان مدني بالطبع فان التمدن باصطلاح عبارة عن هذا الاجتماع وهذا الاجتماع لا ينتظم الا اذا كان بينهم معاملة وعدل لان كل واحد كما نرى يشتهي ما يحتاج اليه ويفضض على من يزاحمه ولو كان المزاحم بالفتح من اعدل العدول وذلك ربما يدعو الى الجور كما نرى ايضا فيقع من ذلك الهرج والمرج فيختل امر الاجتماع ونظامه فلا بد من شرع وقانون يفرضه من يكون مامونا عن الخطاء حتى يكمل الاشخاص ويحسن اخلاقهم ويتعلمون السياسات الكاملة الحقبة يهتدون لطريق السعادة والشقاوة وبهذا نزل القرآن لان انزاله بمقتضى قاعدة اللطف الذي ثبت في محله انه واجب على الحكيم تعالى وهذا هو المراد بقوله تعالى وبالحق نزل اي (وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل

خير) فيحصل اللطف للمخلوق لكونه اى القران مشتملا على صلاح معاش الخلق ومعادهم وانما سمي هذه الحكمة حقالان الحق معناه الثابت وهذه الحكمة امر ثابت محقق في محله بالبراهين العقلية .

والشاهد في الحق الثانى وهو عين الحق الاول فمقتضى الظاهر ان يقال وبه نزل فعديل عنه الى الاسم الظاهر لزيادة التمكين لان المقام مقام تقرير حكمة الانزال لثلا يتوهم ان نزولها لاحكمة فيه فتامل .

(او) يكون وضع المظهر موضع المضمير لقصد (ادخال الروح) اى الخوف (في ضمير السامع) اى في قلبه (وتربية المهابة) اى تقوية الاجلال والخوف الذى كان ثابتا عند السامع من عظمة المتكلم وجلاله فالمراد من تربية المهابة زيادتها وانما عطفها بالواو المفيضة للجمع بين الامرين لقرب الاول اى ادخال الروح من الثانى اى من تربية المهابة لان الخوف من الشىء يستلزم الاجلال والتعظيم لان خشية لحوق الضرر والاجلال والتعظيم ينشاء من ذلك الخوف فتامل .

(او) يكون وضع المظهر مكان المضمير لقصد (تقوية داعى المأمور اى ما يكو داعيا لمن امر) بالبناء للمفعول (بشىء الى الامتثال والايان به) وذلك الداعى حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه اذا خالف الامر فذات الامر وعلوه تقتضى الداعى والتعبير عنه بالخليفة او بامير المؤمنين او السلطان او نحو ذلك مما هو دال على القدرة والتمكين من الاضرار وفعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعى .

(مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروح مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يا مارك بكذا مكان انا امرك) .

فالتعبير بلفظ امير المؤمنين دون الضمير الذى هو لفظ انا لقصد

ادخال الخوف في قلب السامع وذلك لان لفظ الامير ونحوه يدل على القدرة والتمكن الموجب للخوف وازدياد المهابة من رؤيته ومشافهته والموجب لتقوية الداعي الى الامتنال والاتبان بالمامور به .

(وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعي المامور) فقط لا لادخال الروع وتربية المهابة (من غيره اى من غير باب المسند اليه) قوله تعالى مخاطبا للنبي ص (فاذا عزمت بعد المشاورة) مع الاصحاب (ووضوح الراى) والتصويب من الجميع (فتوكل على الله) والشاهد في لفظ الجلالة (حيث لم يقل على) بالضمير المتكلم (ليا في لفظ) الجلالة اعني (الله من تقوية داعي النبي ص الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال) والجنال بخلاف ضمير المتكلم لانه موضوع لكل متكلم من حيث هو متكلم من دون ان يلاحظ فيه صفة من الصفات زائدة على الذات .

وانما قلنا لتقوية داعي المامور به فقط لا لادخال الروع وتربية المهابة لان الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروع من المظمان اليه وتربية المهابة منه (و) يوضع المظهر موضع المضمير لقصد (الاستعفاف اى طلب العطف والرحمة كقوله

الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
وانما سكن الميم من يرحم لاعطاء لفظ الوصل ما للوقوف كما قال
ابن مالك

وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقوف نثرا وفشا منتظما
والشاهد في عبدك العاصي (حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان

يكون العاصي بدلا من انا) على مذهب الاخفش وان منعه الجمهور
كما قال ابن مالك

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا

(لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
في لفظ انا وفيه) اي في ذكر عبدك (ايضا تمكن من وصفه) اي
وصف عبد (بالعاصي) لان الاسم الظاهر يوصف ويوصف به بخلاف
الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف به .

وذلك كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته)
والشاهد في رسوله (حيث لم يقل فامنوا بالله وبني) بالضمير المتكلم (ليتمكن من
اجراء الصفات) الثلاث (المذكورة عليه) اي على رسوله لانه اسم ظاهر وقد تقدم
انفا انه يوصف ويوصف به بجلاف الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف
به (ويشعر) اي ويشعر (بان الذي وجب الايمان به) اي برسالته
(بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات) الثلاث
(المذكورة كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة) اي الانصاف
(وبعدا للتعصب لنفسه) وسياتي في الباب الثالث في اواخر بحث
ان الشرطية انه يسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان كل
من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد
انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخضم الى الازعان والتسليم وهو من لطائف
الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات وياتي عنقريب في

بيان اول امثلة الالتفات الحوالة الى هذا بقوله كما سيجيء .
(قال السكاكي هذا اى نقل الكلام عن الحكاية) اي عن حكاية
نفس المتكلم اي عن ضمير المتكلم .
(الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير
مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة تسامح) .
اذ ظاهر عبارة المتن اتحاد المشار اليه في كلا اسمي الاشارة فيصير
المعنى ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالنقل عن الحكاية الى
الغيبة وهذا لامعنى له بل لا يصح اذ لامعنى لنفي اختصاص الشيء
بنفسه فلا بد في تصحيح العبارة ورفع التسامح بما فعله التفتازاني من
تقدير لفظ النقل بالمعنى الاعم وجعل المشار اليه باسم الاشارة الاول
الى هذا لنقل المقدر وجعل المشار اليه باسم الاشارة الثاني الى النقل
المذكور انفا وهو بالمعنى الاخص اى بمعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة
والى ما فصلنا اشار التفتازاني بقوله بعد قول الخطيب ولا بهذا القدر
اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فتأمل جيدا فانه
جدير بالتأمل .

ويمكن تصحيح العبارة ورفع التسامح بوجه اخر اشار اليه بقوله
(ويحتمل ان يكون المعنى) اي معنى العبارة (والنقل) المذكور انفا
اي النقل (عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور) .
في الامثلة المتقدمة من قوله هذا الذي ترك الاوها الى قوله تعالى
ورسوله (وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب) حاصل
هذا الوجه جعل المشار اليه بهذا الاول النقل بالمعنى الاعم وفي الجملة
والمشار اليه بهذا الثاني النقل المذكور بالمعنى الاخص فيصير حاصل

المعنى ان النقل المطلق لا يختص ولا ينحصر في النقل الخاص المذكور في الامثلة المتقدمة (و) لكن الوجه (الاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر) اذ على الوجه الثانى كان الانسب ان يقول بل الحكاية تنقل الى المضممر ايضا وانما قال اوفق لانه يمكن ان يقال معنى الاضراب في قوله بل كل من التكلم الخ ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل منها الى الاخر فيحصل بين السابق واللاحق ملائمة من دون ان يكون ههنا تسامح ولرفع التسامح وجوه اخر ياتي بيانها في ضمن المباحث الاتية فلا وجه لذكرها ههنا فتدبر جيدا .

وكيفكان (فيصير الاقسام) اى اقسام النقل (ستة حاصلة من ضرب الثلاثة) اى التكلم والخطاب والغيبة (في الاثني لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين) المغايرين له اذ لا يصح نقل كل الى نفسه .

(و) اما (قوله مطلقا) فهو (زيادة من المصنف) فانه (ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق) قوله مطلقا بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر (كالامثلة المتقدمة) او مضممر غائب (كما ياتي في الامثلة الاتية) (او) يتعلق (بالجميع على معنى سواء كان) الغيبة باسم مظهر او مضممر غائب فيصير الاقسام ثمانية وسواء كان هذه الاقسام الثمانية (في المسند اليه او في غيره) فيصير الاقسام ستة عشر (وسواء كان كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة عشر (قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد) في الكلام (لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر) فيصير

الاقسام اثنين وثلاثين ويأتي امثلة اكثر هذه الاقسام فيما يأتي (وهذا)
اي التعلق بالجميع (انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي)
وسياتى تفسيره بعد نقل تفسير الجمهور .

(ويسمى هذا النقل عند علماء البيان) اي علماء العلوم الثلاثة
لا البيان فقط كما يصرح بذلك بعيد هذا (التفاتا) وهو اي لفظ
الالتفات (ماخوذ) اي منقول (من التفات الانسان من يمينه الى
شماله ومن شماله الى يمينه و) اما (قول صاحب الكشاف انه)
اي هذا النقل (ويسمى التفاتا في علم البيان) فهو (مبني على انه
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة) وقد تقدم ذلك انفا وفي
اخر المقدمة فراجع ان شئت (كقوله اي قول امرء القيس) في
مرثية ابيه .

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد

والاثمد (بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما) لكنه حينئذ
كما قال في المصباح بمعنى الكحل الاسود ويقال انه معرب قال ابن
البيطار في المنهاج هو الكحل الاصفهاني ويؤيده قول بعضهم ومعادنه
بالشرق انتهى .

(خصص) المصنف (هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي)
مع كثرتها (لما فيه) اي في هذا المثال (من الدلالة على) ما يذكره
بعيد هذا وهو (ان مذهبه) اي السكاكي (ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر
فهو التفات) عنده (لانه) اي السكاكي (وقد صرح) في المفتاح
(بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه و) كان (مقتضى

الظاهر) ان يقول (ليلي بالتكلم) فمذهبه يشتمل جميع اثنين وثلاثين
قسما لانه جعل الاطلاق متعلقا بالجميع فتأمل (والمشهور عند الجمهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة) يعنى
(التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر
منها اي بطريق اخر من الثلاثة) لكن (بشرط) ليس عند السكاكى
وهو (ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق) الثانى (وبهذا)
الشرط (يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك) اي انما
قلنا بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر الخ .
(لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات) عندهم
(هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر غير ما يترقبه السامع ليفيد) الفائدة العامة التى ياتى ذكرها بعد
الفراغ من الامثلة وهى كون الكلام احسن (نظرية لنشاطه) اي
النشاط المخاطب (و) اكثر (ايقاظا في اصغائه) اي المخاطب
(فلو لم يعتبر هذا القيد) الذى ذكره بقوله بشرط ان يكون التعبير
الثانى الخ .

(لدخل في هذا التفسير) اي تفسير الجمهور (اشياء ليست من
الالتفات) عندهم (منها) اي من الاشياء التى ليست من الالتفات
عندهم (نحو يا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانتم الذى
فعل كذا و) قوله .

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
(ونحو ذلك بما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب

وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب (فلولا ذلك القيد لدخل جميع هذه الامثلة في الالتفات لانه عبر فيها عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر فخرج جميع هذه الامثلة عن الالتفات بذلك القيد لان التعبير الثاني فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر سوق الكلام لان مقتضى ظاهر سوق الكلام في انا زيد مثلا الايراد بالاسم الظاهر لانه لا فائدة في تكرار الضمير الاعلى الوجه الذي ياتى بيانه في الباب الثالث في مبحث تعريف المسند باحدى طرق التعريف وليس المراد ههنا ذلك وهكذا بقية الامثلة المذكورة .

(ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل عانت فعلم هذا بالهتئا يا ابراهيم) فلولا القيد المذكور لدخل هذه الامثلة ايضا لانه عبر فيها عن معنى اعني المنادي بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر (لان حرف النداء طريق خطاب او تكلم وذلك لانهم جعلوا حرف النداء مع المنادي بمنزلة ادعوك واما (الاسم المظهر) فهو (طريق غيبة) .

قال الرضي في اول باب المبنى ان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادي قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

(ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو وياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات (من الغيبة (الى الخطاب) كما ياتي عن قريب (انما هو في اياك نعبد والباقي) اي الخطابات الثلاثة المذكورة (جار على اسلوبه) اي اسلوب اياك نعبد (وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر) يعني الغيبة في الاسماء الظاهرة قبل اياك نعبد على ما ياتي بياانه عن قريب فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الخطابات الثلاثة في الالتفات ايضا مع انها ليس منه عندهم .

(ومنها نحو يامن هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لانظير له في هذا الفن ونحو قوله) .

يامن يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم
(فانه لا التفات في) المثال ولا في البيت و (ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة) فالضمير المجرور في لا نظير له جار على مقتضى الظاهر (و) كذلك (حق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر) اما نفارقهم فلان ضمير الجمع الغائبين عائد الى الموصول اعني لفظ من واما بعدكم فلان ضمير جمع المخاطبين انما اتى به بعد تمام المنادي وفي كلام الرضى المتقدم ما يفيدك هنا فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الضمائر الثلاثة في الالتفات مع انها ليست منه .

(وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات) من الخطاب الحاصل في المنادي بسبب حرف النداء الى الغيبة في امنوا (و) حينئذ يكون (القياس امتم) والحاصل ان المنادي في الحقيقة الذين ولفظ ايها جيء به للتحرز عن اجتماع اداتي

التعريف بلا فاصلة والمنادي طريق خطاب كما تقدم في كلام الرضى
فمقتضى الظاهر في صلته ايضا الخطاب بان يقال امنتم وذلك للمناسبة
بين الصلة والموصول (فليس) هذا التوهم (بشيء) في بادي النظر
(قال المرزوقي في قوله عليه السلام) في حرب خيبر

انا الذي سميت امي حيدرة اكيملكم بالسيف كيل السندرة
وفي بعض النسخ كليث غابات كربه المنظره

(كان القياس ان يقول ع سمته) بالضمير الغائب (حتى يكون في
الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد) اي قصده ع (في
الاخبار عن نفسه وكان الاخر) يعني مجموع الخبر يعني الموصول وصلته
(هو الاول) يعني المبتدأ اي لفظة انا لم يبال برد الضمير الى الاول) اي
لم يبال ولم يعتن بالعائد (وحمل الكلام على المعنى لا منه) اي الكلام
(من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال
لولا اشتها مودده لردده) اي لولا ذكر ضمير المتكلم والمخاطب في
صلة الموصول مشهورا من كلام من يوثق به ولا كثيرا لردده .

قال الرضى واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العائد اليه غائبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو
انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلمنا حملا على المعنى قال علي
عليه السلام انا الذي سميت امي حيدرة قال المازني لو لم اسمعه لم
اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت
الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى انتهى
وقال في المغنى ولكنه مع هذا مقيس وانا اقول وفي اخر دعاء يوم العرفة
ما يدل على كونه فصيحاً ايضا فراجع ان شئت)

(ومن الناس من زاد لا خراج بعض ما ذكرنا) وهو المذكور بقوله ومنها نحو انا زيد وانت عمر الخ (قيذا) اخر غير القيد المذكور (وهو ان يكون التعبيران في كلامين) لا في كلام واحد (وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنزيه من اياتنا فيمن) اي في قرائة من (قرئه) اي قرء ليريه (بياء الغيبة التفات من التكلم) في باركنا (الى الغيبة) في ليريه (ومن الغيبة الى التكلم) في اياتنا (مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته) ولكن لا يخفى انه مصادرة واضحة اذا الكلام في ان هذا النوع من التعبيرين التفات ام لا فتدبر .

(وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه) اي من الالتفات بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم) اي بعد ذلك (عبر عنه) اي عن ذلك المعنى (بطريق اخر) مع القيد المذكور (او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها) اي من الطرق الثلاثة (فعدل) ابتداء (الى) الطريق (الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله)

تطاول ليلك بالاثمد	ونام الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نباء جائي	وخبرته عن ابي الاسود

(في الصحاح) اي في كتاب صحاح اللغة (العائر قذى العين)

قال السيوطي في شرح قول ابن مالك

فعميلا اجمل الثلاثي اذا صغرتة نحو قذى في قذى

وهو ما يسقط في العين والشراب (و) قريب من ذلك ما (في
الاساس) اي في كتاب اساس اللغة (في عينه عوار وعائر اي غمضة
تمض منها) قال في المصباح اغمضت العين اغماضا وغمضتها تغميمضا
اطبقت الاجفان وقال ايضا والكحل يمض العين بحدته اي يلذع
مضيضا فحاصله (بالفارسية بهم امدن مزان چشم وبسته شدن مزه ها
از درد و سوزش و كرد امدن چرك در چشم) اراد الشاعر انه لم ينم في
تلك الليلة لانه كان فيها كذى العائر الارمد وهذا المعنى هو المراد من
قول علي ع في خطبته المعروفة حيث يقول صبرت وفي العين قذى (و)
بما ذكرنا ظهر ان (باتت له ليلة من الاسناد المجازي) لانه اسند ما
بنى للفاعل اعني باتت الى الزمان اعني ليلة فهو (كصام نهاره) وقام
ليه (فانه لا التفات في البيت الاول) يعني في كاف الضمير من ليملك
في البيت الاول (عند الجمهور) لانهم يشترطون في النقل ان يكون بعد
التعبير بطريق اخر وضمير الخطاب في ليملك ليس كذلك لان امرء
القيس لم يعبر عن نفسه قبل ذلك بطريق من طرق الثلاثة حتى يكون ضمير
الخطاب في ليملك المعبر به عن نفسه التفاتا عندهم .

(وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا)
اما البيت الاول فالالتفات فيه في قوله ليملك والنكتة فيه انه لما ورد
عليه خبر قتل ابيه غلق واظهر الجزع بحيث اوجب له الشك في نفسه
هل هو هو او غيره فالتفت فاقام نفسه مقام مكروب وخاطبه متوجعا
له بقوله تطاول ليملك واما البيت الثاني فالالتفات فيه في قوله بات
والنكتة فيه انه لما زاد عليه الغلق واظهار الجزع غاب عن نفسه فنزل
نفسه منزلة الغائب فاخبر عن حاله بقوله بات واما البيت الثالث

فالالتفات فيه في قوله جائي والتكئة فيه انه لما تنهى جزعه افاق
ورجع اليه عقله فعرف قبح ما هو فيه من الغلق واظهار الجزع وخيل
له ان هناك من يسأله سبب ما هو فيه فخاطبه مخبرا عن السبب على
وجه الاعتذار واظهار الحزن بقوله وذلك من بناء الخ

(وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات
في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه) اي
لمذهب صاحب الكشاف ان كان توزيع الالتفاتات الثلاث عند صاحب
الكشاف على الابيات الثلاث على النحو الذي مر من مذهب السكاكي .
(فان قيل) لا نسلم ان توزيع الالتفاتات عند صاحب الكشاف
على النحو الذي مر من مذهب السكاكي فانه (يجوز ان يكون) عند
صاحب الكشاف (احدها) اي احد الالتفاتات الثلاث (في بات)
فانه عبر فيه عن نفسه بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق الخطاب
في ليلك (والاخران في جائي احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في
ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني من
الثلاث (في) الكاف من قوله (ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى
الخطاب لان الكاف في) لفظ (ذلك للخطاب) كما سنبينه عن قريب
(و) الالتفات (الثالث في جائي باعتبار الانتقال من الخطاب) في
ذلك الى التكلم في خبرته (فيصح ان فيه) اي في قول امرء القيس
(ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا) فمن اين علم ان التوزيع
عند صاحب الكشاف مثله عند السكاكي حتى يصح ان يقال ان مذهب
السكاكي موافق لمذهبه لم لا يجوز ان يكون التوزيع عند صاحب الكشاف
على النحو المذكور الذي يوافق مذهب الجمهور .

(فالجواب عن) التوزيع (الاول ان الانتقال انما يكون من شيء)
اي من طريق (حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من
الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جائني الامن الغيبة
وحدها) فليس ههنا ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور حتى يقال ان
مذهبهم موافق لمذهب صاحب الكشاف .

(و) الجواب (عن) التوزيع (الثاني انه لا نسلم ان الكاف في)
لفظ (ذلك خطاب لنفسه) اي لنفس امرء القيس (حتى يكون المعبر
عنه) في بات وفي ذلك وفي جائني (واحدا بل هو) اي الكاف في
ذلك خطاب لمن يتلقى منه) اي من المتكلم اي من امرء القيس (الكلام
كما في) الكاف من لفظ ذلك في (قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد
ذلك ثم توليتهم من بعد ذلك حيث لم يقل) جل جلاله (ذلكم) لان
المنخاطب والمتلقى منه جل جلاله الكلام هو رسول الله ص وليعلم ان
اصل هذا البحث مع الجوابين ذكره المصنف في اخر بحث الالتفات
ولعلنا نورد بعض كلامه في المباحث الالية .

(فائدة) اعلم ان اسماء الاشارة خمسة لان المشار الية اما مذكر
واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مشق واما مجموع وهو مشترك
بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب
ايضا خمسة والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى
فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصل من ضرب خمسة في خمسة
هذا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصل من
ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاك ذاكما

ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذان وتان وتا واولاء فتحصل من ذلك ان اسم الاشارة لبيان حال المشار اليه من حيث الافراد والتذكير وفروعهما والكاف لبيان المخاطب ومن يتلقى الكلام من المتكلم فوجه افراد اسم الاشارة وجمع كاف الخطاب في قوله تعالى حكاية فذلكن الذي لمتنني فيه ان المشار اليه فيه هو يوسف ع والمخاطب نساء مصر ووجه تثنية اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى فذانك برهانان ان المشار اليه فيه اثنان وهما اليد البيضاء والعصا والمخاطب واحد وهو موسى ع ووجه جمع اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان المشار اليه هو المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ص فتدبر وافهم واغتنم .

(مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى ع حبيب النجار (وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) الشاهد في قوله ترجعون حيث اتى به (مكان ارجع) اذ مقتضى الظاهر والمناسب لقوله وما لي لا اعبد ان ياتي بفعل المتكلم فعدل عنه الى فعل المخاطب اعني ترجعون .

(فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه) اي حبيب النجار (حتى يكون المعبر عنه واحدا) بل ترجعون خطاب لقومه لان المقصود كما يظهر من سياق الاية وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون من الخطاب في ترجعون فليس فيه الالتفات من التكلم في وما لي لا اعبد الذي فطرني الى الخطاب في ترجعون لان من شرائط الالتفات كون المعبر عنه واحدا وهو مفقود في الاية فلا شاهد فيها (قلت نعم) يشترط في الالتفات ذلك الاتحاد ونسلم ان ترجعون ليس خطابا لنفسه بل

هو خطاب لقومه كما ذكرت (ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد)
الذي فطرني ايضا قومه (المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي
فطركم كما سيجيء) في الباب الثالث في بحث التعريض حيث يقول
ونظيره اي ونظير لمن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لو لا
التعريض لكان المناسب لسياق الاية ان يقال واليه ارجع انتهى وقد
نقلنا بعضا منه فيما سبق في بحث وضع المظهر موضع المضمحل المقصد
الاستعطاف فراجع فانه لا يخلو من فائدة في المقام .

(فالمعبر عنه في الجميع) اي في جميع الضمائر المذكورة في الاية
(هو المخاطبون) يعني قومه الذين اراد ان ينصحهم .

(فان قلت حينئذ) اي حين اذ كان المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون
(يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر) فلا التفات فيه (و)
ذلك لان (الالتفات يجب) فيه (ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر)
لانه من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر .
(قلت لا نسلم ان قوله ترجعون) وارد (على مقتضى الظاهر) وذلك
(لان الظاهر) كما اشير اليه في اوائل الباب الاول قسما احداهما
هو اصل المراد والواقع حقيقة وثانيهما ما هو اسلوب الكلام وصوغه
وشكله وصورته وقوله ترجعون وارد على خلاف مقتضى انظاهر بالمعنى
الثاني لان الظاهر بالمعنى الثاني (يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام)
وصوغه وشكله وصورته (بل) من المستحسن ان (يجرى) الجزء (اللاحق)
من الكلام (على سنن) الجزء (السابق) منه ومن هنا جعلوا المشاكلة

والتقنية والسجع والموازنة من المحسنات البديعية ويأتي تفصيلها في
الفن الثالث انشاء الله تعالى والسنين جمع سنة بمعنى الطريقة والسيرة
كغرف وغرفة .

(وهذا الخطاب) في ترجعون (مثل التكلم في قوله) اى امر القيس
(من نباء جائي) في ان كلامهما وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى
الثاني لا بالمعنى الاول ففي كل واحد منهما التفتات على كلا المذهبين
كما سيصرح بعيد ذلك .

(وقد قطع المصنف) في الايضاح (بانه) اى من نباء جائي
(وارد على مقتضى الظاهر) لانه بعد ما فرغ في الايضاح من امثلة
اقسام الالتفات قال ما هذا نصه واما قول امرء القيس تطاول ليلك
بالاثمد فذكر الابيات الثلاث ثم قال فقال الزخشرى فيه ثلاث
التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت
التفاتة .

لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت
الثالث التفتات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات
عنده في خلاف المقتضى لما تقدم انتهى .

والى هذا المنع اشار التفتازاني بقوله (وزعم) المصنف (ان
الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا) القيد
اعني قوله عند السكاكي (مشعر بانحصاره) اى الالتفات (فيه) اى
في خلاف مقتضى الظاهر (عند غير السكاكي) لانه المفهوم من القيد
المذكور (وفيه) اى فيما قطع المصنف وزعم (نظر) وذلك (لان
مثل ترجعون وجائي في الاية والبيت) اى كل ما لم يجر على سنن

الجزء السابق اى تغيير فيه اسلوب الكلام (التفتات عند السكاكي وغيره)
ايضا (فلو كان) مثل ترجعون وجائي (واردا على مقتضى الظاهر)
نظرا الى انه موافق لاصل المراد والواقع حقيقة (لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الاختلاف
بينه وبين غيره) وحينئذ يلزم ان يكون القيد المذكور لغوا (ثم الحق انه)
اي الالتفات (منحصر في خلاف مقتضى الظاهر) عند الجميع لانه كما
تقدم انفا من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك
ظاهر (و) الحق (ان مثل ترجعون وجائي من) اقسام (خلاف المقتضى
على ما حققناه) من ان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل
يجري اللاحق على سنن السابق وقد اوضحناه نحن بما لا مزيد عليه
ولله الحمد وله الشكر والمنة على التوفيق لذلك .

(و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك) لان لفظ رب اسم مظهر وقد تقدم انه طريق الغيبة
فجعل (مكان لنا) والفائدة في خصوص هذا الالتفات ان في لفظ الرب
الحث على فعل المأمور به اعني الصلاة التي هي من افضل العبادات لان
المرابي الحقيقي يستحق العبادة .

(و) ان قلت كيف يصح ان يستعمل لفظ الجمع اعني لنا في الله
الواحد الاحد حتى يقال انه عدل منه الى لفظ الرب .
قلت (قد كثر في الواحد من المتكلم) استعمال (لفظ الجمع تعظيما
له لعدهم) اي المتكلمين البلغاء عربا كان او غيرهم المتكلم (المعظم كالجماعة
ولم يجيء ذلك) الاستعمال (للغائب والمخاطب في الكلام القديم) اي
كلام من يستشهد بكلامه في اثبات القواعد وقد تقدم المراد منه في

اوائل الكتاب في الفرق بين الشواهد والامثلة (وانما هو) اي بجيء ذلك للغائب والمخاطب من (استعمال المولدين) اي المحدثين وقد تقدم المراد منهم هناك وتقدم هناك بعض الكلام مما يفيدك ههنا فراجع ان شئت (كقوله)

باي نواحي الارض ابغي وصالكم واتم ملوك ما المقصدكم نحو حيث استعمل ضمير الجمع في الواحد (تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم) حفظا للادب (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبيدة طحابك اي ذهب بك قلب) وقوله (في الحسان متعلق بطروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مرادتها) فحاصل المعنى قريب مما قيل بالفارسية مسلمانان دلم خو شكل پسند لب و دندان خو شكل مثل قنده

(بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم) اي ينقطع (عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلي فيه) اي في بيا المتكلم في يكلفني الشاهد لانه (التفات من الخطاب في طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلي ويطلبني بوصولها) هذا كله على رواية يكلفني بالياء التحتانية (وروى بالتاء الفوقانية) وذلك اما (على انه) اي تكلفني (مسند الى ليلي والمفعول) الثاني (محذوف اي شذائد فراقها او على انه) اي تكلفني (خطاب للمقلب) وحينئذ مفعوله الثاني القلب (ففيه) اي في تكلفني اي في ضميره المستتر (التفات اخر من الغيبة) اي من الاسم الظاهر اعنى القلب المذكور في البيت الاول (الى الخطاب) بالضمير المستتر (وقوله طحابك فيه

التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور) فان مقتضى الظاهر طحاياي
اي الاتيان بضمير المتكلم فعدل عنه ابتداء الى ضمير الخطاب (وقد
شط اي بعد وليها اي قريبا) حاصل المعنى ان ايام قرب ليلى صارت
بعيدة لامور اوجبت ذلك وبين تلك الامور بقوله (وعادت عواد بيننا
وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون) وزنه في الاصل (فاعلت
من المعادة) اي من باب المفاعلة مشتق من العداوة اصله عادت
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه بعد الاعلال فاعت واما عواد
فهو جمع عادية بمعنى الصارف عن الشى والمانع منه حاصله بالفارسية
(گرفتارى هاى روزگار) والخطب اي الامر الشديد ينزل على الانسان
(كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه) لانها تمنعه من قرب ليلى
ووصلها .

(ويجوز ان تجعل) كلمة عادت مشتقة (من عاد يعود) بمعنى
رجع يرجع (اي عادت عواد وعوائق) اي الموانع التي (كانت تحول)
اي تصير حائلا (بيننا الى ما كانت عليه قبل) من صيرورتها حائلا .
(و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا
كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة
الى التكلم قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان
ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد) والشاهد في هذه الامثلة
واضح لا يحتاج الى البيان (وذكر صدر الافاضل في) كتاب (ضرام
السقط) شرح ديوان المعرى (ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
بالكلام في الحالين) اي حال قبل العدول وحال بعد العدول (واحدا

كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو (اى الله جل جلاله) بمنزلة المخاطب به (اى بما قبل هذا الكلام) لان ذلك (اى ما قبل هذا الكلام) يجرى من العبد مع الله تعالى لامع غيره بخلاف قول جرير) ،

ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي بسبب منك انك ذوارتيح

(فانه ليس من الالتفات في شيء) مع انه عبر عن الخليفة اولا بطريق الغيبة وثانيا بطريق الخطا - (لان المخاطب بالبيت الاول امرته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة) وهذا عكس قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك فتبصر .

(فهذا) اى تفسير صدر الافاضل (اخص من تفسير الجمهور)

لانهم لم يشترطوا وحدة المخاطب في الحالين (فقول ابي العلاء)

هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك

(فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في)

اسم الاشارة اعنى (اولاك) بالقصر (بمعنى اولئك) بالمد (وهو) اى

صدر الافاضل (قال انه) اى قول ابي العلاء اولاك ليس التفاتا بل

هو (اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم) فانه (وان كان

يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو

كنانة وبقوله اولاك انت) اى الذى يتلقى من ابي العلاء البيت لما

مر انفا من ان الكاف في اسماء الاشارة لبيان من يتلقى من المتكلم

الكلام .

(وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية (اى متناسبة (له) اى الكلام (في المعنى على
طريق المثل او الدعاء او نحوهما) من الايغال والتكميل ونحوهما بما
ياتي في باب الايجاز والاطناب والمساواة فالمثل (كما في قوله تعالى)
جاء الحق (وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) فان قوله تعالى ان
الباطل كان زهوقا كما ياتي في الباب المذكور جوار مجرى الامثال في
الاستقلال وفشو الاستعمال وهو بمنزلة التاكيد لما قبله وقريب من ذلك
قولهم بالفارسية (باركج بمنزل نميرسد) (و) الدعاء نحو (قوله ثم
انصرفوا صرف الله قلوبهم) .

قال في الكشف صرف الله قلوبهم دعاء عليهم بالخذلان وبصرف
قلوبهم عما في قلوب اهل الايمان من الانشراح انتهى .

(و) كما (في) الفقرة الثانية من (كلامهم قصم الفقر ظهري
والفقر من قاصمات الظهر) فانها بمنزلة الدليل والبرهان للفقرة الاولى
من كلامهم (و) كما (في) كل واحد من البيتين من (قول جرير)

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام

اتسى يوم تصقل عارضها بفرع بشامة سقي البشام

فجملة سقيت الغيث في البيت الاول وسقي البشام في البيت الثاني
جملة دعائية لان الدعاء بالسقي معروف عند العرب لان الماء لاسيما
اذا كان غيثا اهم شي عندهم ووجهه ظاهر .

(و) المعنى (الثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء)
كان وقع في ذهنه ان ذلك المعنى امر غريب صدر منك فيريدان يسئل
سببه فتلتفت الى كلام) اخر ومعنى ثان (يزيل) هذا الكلام والمعنى
الثاني (اختلجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة)

فلا صرمة يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفولنا فنسكارمه
(كانه لما قال فلا صرمة يبدو) وقع موضع تعجب فان كون هجر
الحبيب وقطعه كما ياتي في الباب المذكور مطلوبا للمحب امر غريب
يتعجب منه الناس لانه خلاف ما عليه سائر العشاق والمحبين (قيل له)
اي للشاعر (وما تصنع به) اي بهجر الحبيب (فاجاب) وبين السبب
(بقوله وفي الياس راحة) واذا ظهر السبب بطل العجب وقريب من
ذلك قوله

فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثى من سميني
والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتثميني
وقريب منه ما قيل بالفارسية

دشمن دوست نما هرچه كند تزوير است

خصم خاموش نشين چون سك غافل گير است

مدعى گربرخت تميغ كشد هيچ مكو

كه توراكم محلى تيزتراز شمشير است

(ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق) اى في كل موقع
من مواقعه (ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن
تطرية اى تجديدا) هذا اذا كان التطرية بالياء (واحداثا) هذا اذا
كان بالهمزة فعلى الاول ماخوذ (من طريت الثوب) اذا عملت به
ما يجعله طريا كانه جديد من قبيل ما يسمى في زماننا بالكوى والاطو
وعلى الثاني ماخوذ من طره عليه اذا ورد على الشئ بعد ما لم يكن
(لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء) اى للاستماع (اليه اى
الى ذلك الكلام) الذى نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر لان في كل

جديد لذة ومن هنا قال الشاعر بالفارسية
مطرب خوشنوا بكو تازه بتازه نوبنو
باده دلکشا بجو تازه بتازه نوبنو
باصنمی چو لعبی خوش بنشین بخلوتی
بوسه ستان بکام از او تازه بتازه نوبنو

(وقد يختص مواقفه بلطائف) الباء داخلة على المقصور وهذا من
مقابلة الجمع بالجمع نحو ركب القوم دابتهم اى ركب كل واحد
منهم دابته المختصة به والى هذا المعنى اشار بقوله (اى قد يكون لكل
التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة) ونكتة (ووجه مختصر به بحسب
مناسبة المقام) وقد بينا بعضا منها في ضمن الامثلة المتقدمة وقال بعضهم
لا يجب ان يختص كل موقع من مواقع الالتفات بلطيفة كما توجهه
الشارح والا لاوجب ذلك ان لا يكتفي في الالتفات باللطيفة العامة
وهذا اقرب الى ظاهر المتن بقرينة لفظة قد فتامل .

(كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد) بقوله
الحمد لله الدال على انه مستحق لجميع المحامد بناء على ما تقدم في اول
الكتاب من كون اللام في الحمد للاستغراق وكان ذلك الذكر صادرا
(عن قلب حاضر) لا غافل فحينئذ (يجد ذلك العبد من نفسه محركا
للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد) لان من كان حاضر القلب
وذاكر النفس اذا انتقل الى قوله رب العالمين الدال على انه مالك
للعلمين ومربيهم لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك
ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على كونه منعما على الخلق
في الدنيا مؤمنا كان او كافرا كما قال بالفارسية

ای کریمی که از خزانه غیب کبر وترسا وظیفه خورداری
دوستا نرا کجاکنی محروم توکه بادشمنان نظر داری
وعلى المؤمنین خاصة في الآخرة تتضاعف قوة ذلك المحرك والى
ذلك اشار بقوله (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك
الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين
على طريق الاتساع) .

اعلم ان الاتساع في الظروف على ثلاثة اقسام الاول الاتساع من
حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلى وغيره وهذا هو المراد في رد
من استدلى على جواز تقديم خبر ليس عليه بتقديم معموله في قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم حيث اجيب عن ذلك باتساعهم في
الظروف والثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي
الحقيقي والمجازي نحو في ذمتي دين والثالث الاتساع من حيث الالة
بان يستعمل مع الة الظرفية اي مع لفظة في وبدونها وهذا هو المراد
في المقام فلذلك قال (والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين
والمفعول) اي مفعول مالك (محذوف للتعميم) لما ياتي في الباب الرابع
من ان حذف المفعول قد يفيد التعميم فالمعنى كما في المتن انه تعالى
مالك للامر كله في يوم الجزاء (فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد) والتوجه اليه (و)
يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الخطاب) اي خطاب ذلك
الحقيق بالحمد (بتخصيصه بغاية الخضوع) بقوله اياك نعبد اذ معناه

كما يجيء في الباب الرابع نخصك بالعبادة (و) بتخصيصه بطلب العون اي (الاستعانة) منه (في المهمات) بقوله واياك نستعين اذ منناه كما يجيء هناك نخصك بالاستعانة .

(والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة) حاصله ان الخطاب يتعدى الى المفعول الثاني بالباء (والمعنى) اي معنى قوله وكما اجرى الى قوله والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات انه (يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لامن غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة) اي من عدم تقييدها بمفعول اي من حذف المفعول والتقدير اياك نستعين في جميع المهمات والامور هذا على ظاهر المتن من تقييد الاستعانة بالمهمات (و) لكن (الاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة) اي اياك نستعين في اداء العبادة (و) حينئذ (يكون اهدنا بياناً للمعونة) التي تطلب من الله في اداء العبادة (ليتلائم الكلام) اي يتناسب جمده الاربع حيث وقع اياك نعبد بياناً للحمد واياك نستعين طلباً للاعانة على العبادة واهدنا بياناً للمعونة فيتلاحق الجمل الاربع التي اشتملت عليها هذا السورة فعلى هذا يكون حذف مفعول الاستعانة لمجرد الاختصار لوجود القرينة عليه (و) حينئذ (يكون العبادة له لذاته) تعالى وتقدس (لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات) فان ذلك لا يناسب الاخلاص .

(فاللطفة المختص بها موقع هذا الالتفات) اي الالتفات في اياك

نعبد (هو ان فيه) اي في هذا الالتفات (تمييزها على ان العبد اذا اخذ) اي شرع (في القراءة يجب ان تكون قرائته) من حضور القلب (على وجه يعبد من نفسه ذلك المحرك المذكور) حتى يكون ممن يعبد الله بما وصى به رسول الله ص حيث يقول يا ابا ذر اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك وفي بعض نسخ الحديث كما قال ميرزا ابو طالب في اخر البهجة المرضية فان كنت لا تراه فإنه براك. (هذا) الوجه (الذي ذكره المصنف) في بيان اللطيفة (جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشف هو انه) اي العبد (لما ذكر الحقيق بالحمد) بقوله الحمد لله (واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالنفت) من الغيبة (وخوطب ذلك) الحقيق (المعلوم المتميز) بتلك الصفات (فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به) اي الا بسبب ذلك التميز (لان الخطاب) كما بين في بحث الضماير (ادخل في التميز واعرف) من الغيبة (فيه) اي في التميز (فكان تعليق العبادة به) اي بالخطاب (تعليق بلفظ المتميز) بتلك الصفات (ليشعر) ذلك التعليق (بالعلية) لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فيكون كدعوى الشيء بيينة وبرهان . (ويمكن) بيان اللطيفة بطريقة اخرى وهي (ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه) (و) ازدياد (العلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس) اي نفس العبد غير الغافل (الى الذات الحقيق بالعبادة فكما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك) الرضوح والتميز والعلم (وقد وصف ذلك)

الحقيق بالعبادة (اولا بانه) رب العالمين اي (المدير) والمربي (للعالم
واهلكه وثانيا بانه) الرحمن اي (المنعم بانواع النعم الدنيوية و)
الرحيم اي المنعم بانواع النعم (الاخروية لينتظم لهم) اي اهل العالم
(امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد) كما قيل بالفارسية

ابرو بادومه وخورشيد وفلک درکارند

تاتو ناني بكف ارى وبغفلت نخورى

همه از بهر توسر كشته وفرمان بردار

شرط انصاف نبا شد كه تو فرمان نبرى

(وثالثا بانه) مالك يوم الدين اي (لعالم الغيب) اي يوم الجزاء
(واليه) اي الى ذلك الحقيق بالحمد (معاد العباد) فسبحان الذي
بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون (فانصرفت النفس) اليقظى لا
النائمة الحمقاء (بالكلية اليه) اي الى ذلك الحقيق بالحمد (لتناهى
وضوحه وتمييزه بسبب هذه الصفات) بحيث لما سئل عليه الصلاة والسلام
اترى ربك قال ع كيف اعبد ربالم اره لو كشف الغطاء ما ازددت
يقيناً

چشم دل بازكن كه ان بينى آنچه نايدنى است ان بينى

محمد ديده وموسى شنیده شنیده كى بود مانند ديده

(فخطوب) ذلك الحقيق بالحمد (تنيها على ان من) اى الذى
(هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن
سائر الذوات حاضرا في قلبه) اى في قلب العبد بحيث يراه ويشاهد
حال العبادة) بل في جميع الحالات كما قال عليه الصلوة والسلام
مانظرت الى شىء الاورايث الله قبله ومعه وبعده كما قال بالفارسية

هر كيا هي كه از زمين رويد وحده لاشريك له كويد

برك درختان سبزدر نظر هو شيار

هر ورقى دفتر يست معرفت كردكار

لهم اعين لا يبصرون بها افي الله شك فاطر السموات والارض (وفيه)
اي في هذا الالتفات والخطاب (تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان
تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يتلفت الى ماسواه)
بحيث لو وقع فلذة كبده في القليب او اخرج السهم من رجله لا يلتفت ولا يشعر الا
بعد الفراغ من تلك العبادة اللهم زدني علما وعملا والحقني بالصالحين
بعق محمد واله البررة المنتجبين امين امين يارب العالمين .

(ولما ابخر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام)

اخر (منه) غير الاقسام التي تقدمت في قوله فيوضع المضمر موضع
المظهر الى هنا (وان لم تكن) هذه العدة .

(من مباحث المسند اليه فقال) استطرادا (ومن خلاف مقتضى

الظاهر تلقى المخاطب) هذا من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل

وهو المتكلم محذوف اي تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقبه) ذلك

المخاطب من ذلك المتكلم (بحمل كلامه) اي بسبب حمل المتكلم

كلامه اي كلام المخاطب (على خلاف مراده) اي على خلاف مراد

المخاطب الذي صدر منه الكلام اولا (والباء في بغير للتعدية وفي

بحمل للسببيه والمعنى) اي معنى المتن (ومن خلاف مقتضى الظاهر

ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام) اولا (بغير ما يترقبه

هو) اي المخاطب (بسبب حمل) المتكلم (كلام المخاطب على خلاف

ما اراده) المخاطب (تنبيها له) اي للمخاطب (على انه اي ذلك

الغير) الذي هو خلاف مراده (هو الاولى بالقصد والارادة) اي
الاولى بان يقصده المخاطب ويريده (كقول القبعثري للحجاج وهو
على ما قيل كان من روءاء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج
الذين خرجوا على امير المؤمنين (ع) ونقل انه كان جالسا في بستان
مع جماعة من اخوانه في زمن الحصرم اي العنب الاخضر فذكر
بعضهم الحجاج لعنه الله فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه
واسقني من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك الكلام
فقال نعم ولكن اردت العنب الحصرم فلم يقبل الحجاج هذا منه
(وقد قال الحجاج له حالكون الحجاج متواعدا اياه لاحملتك على
الادهم يعني القيد هذا مقول الحجاج) ووعيده واما (مثل الامير
يحمل على الادهم والاشهب) فانما (هذا مقول قول القبعثري فابرز
وعيد الحجاج) بالشر (في معرض الوعد بالخير) .

قال في المصباح وعده وعدا يستعمل في الخير والشر ويعدى بنفسه
وبالباء فيقال وعده الخير وبالخير وشرا وبالشر وقد اسقطوا لفظ الخير
والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعدة وفي الشر وعده وعيدا فالمصدر
فارق واوعده ايعادة وقالوا اوعده خيرا وشرا بالالف ايضا وادخلوا
الباء مع الالف في الشر خاصة والخلف في الوعد عند العرب كاذب
وفي الوعيد كرم قال الشاعر .

واني وان اوعدته او وعدته لمخلف ايعادى ومنجز موعدى
ولخفاء الفرق في مواضع من كلام العرب اتحل اهل البدع مذاهب
لجهلم باللغة العربية انتهى .

(و) الشاهد انه اي القبعثري (تلقاه) اي الحجاج (بغير ما

يترقب بان حمل القبعثرى (الادهم في كلامه) اي الحجاج (على
الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم
اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد
الحجاج انما هو القيد فنيه) القبعثري الحجاج (على ان الحمل على
الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من من كان مثل الامير
في السلطان) اي في الغلبة والسلطة (وبسطة اليد فجدير بان يصفد
اي بان يعطي المال ويهب) فهو (من الاصفاد) اي من باب
الافعال (لا ان يصفد اي يقيد ويوثق) فهو (من صفده) اي من
الثلاثي المجرد بخلاف الاول فانه كما قلنا من المزيد فيه .

قال الراغب في المفردات الصفد والصفاد الغل وجمعه اصفاد
والاصفاد الاغلال قال الله تعالى مقرنين في الاصفاد والصفد العطيبة
اعتبارا بما قيل انا مغلول اياديك واسير نعمتك ونحو ذلك من الالفاظ
الواردة عنهم في ذلك .

وقريب من ذلك ما في الكشاف في سورة ص وهذا نصه الصفد
القيد وسمى به العطاء لانه ارتباط للمنعم عليه ومنه قول علي (ع)
من برك فقد اسرك ومن جفاك فقد اطلقك ومنه قول القائل غل يدا
مطلقها وارق رقبة معتقها وقال حبيب ان العطاء اسار وتبعه من قال
وقيدت نفسي في ذراك محبة ومن وجد الاحسان قيذا تقيدا
وفرقوا بين الفعلين فقالوا صفده قيده واصفده اعطاه كوعده اوعدده
انتهى .

واما النكتة في ذلك الفرق فقال بعض المحققين ان صفد للقيد وهو
ضيق فناسب ان تقلل حروفه الدالة عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب

فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف انتهى والاصل في ذلك ما هو المعروف عندهم من ان كثرة المبني تدل على كثرة المعنى غالبا وسياتي بيان المناسبة بين الالفاظ والمعاني في الفن الثاني قبيل بحث المجاز انشاء الله تعالى .

(وقال له الحجاج ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديد اخير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده) فان الحجاج اراد بالحديد ما يتخذ من المعدن وهو معروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة اى حسن الجرى وسريع السير فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذه الاية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فصنع عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب من الفصاحة حتى تجاوز عنه والا فالحجاج ومن يحذوه ليس بمن يتجاوز عن سلط عليه بسهولة ولو كان بيده زعامة وشاغلا مقام الائمة فقد نقل في سفينة البحار عن المسعودى انه قال ان الحجاج كان يخبر عن نفسه ان اكثر لذاته سفك الدماء وارتكاب امور لا يرتكبه غيره الى ان قال واحصى من قتله صبورا سوى من قتل في عساكره وحروبه فوجد مائة الف وعشرين الفا ومات وفي حبسه خمسون الف رجل وثلثون الف امرئة منهم ستة عشر الفا مجردة وكان يحبس النساء والرجال في موضع واحد ولم يكن للحبس ستر يستر الناس من الشمس في الصيف ولا من المطر والبرد في الشتاء وكان له غير ذلك من العذاب وذكر انه ركب يوما يريد الجمعة فسمع ضجة فقال ما هذا فقيل له المحبوسون يضجون ويشكون ما هم فيه من البلاء فالتفت الى ناحيتهم وقال اخسئوا فيها ولا تكملون فيقال انه

مات في تلك الجمعة ولم يركب بعد تلك الركبة .
وعن تاريخ ابن الجوزي كان سجنه حائطا محوطا لاسقف له فاذا
اوى المسجونون الى الجدران يستظلون بها حر الشمس رمتهم الحرس
بالحجارة وكان يطعمهم خبز الشعير مخلوطا بالملح والرماد وكان لا يلبث
الرجل في سجنه الا يسيرا حتى يسود ويصير كانه زنجي حتى ان غلاما
حبس فيه فجاءت اليه امه بعد ثلاثة ايام تتعرف خبره فلما تقدم اليها انكرته
وقالت ليس هذا ابني هذا بعض الزنج فقال لا والله يا امه انت فلانة
بنت فلانة وابي فلان فلما عرفته شهقت شهقة كان فيها نفسها ويحكى
عن الشعبي انه قال لو اخرجت كل امة خبيثها وفاسقها واخرجنا
الحجاج بمقابلتهم لغلبناهم .

قال ابن خلكان وكان مرضه بالاكلة وقعت في بطنه ودعا بالطبيب
لينظر اليها فاخذ لحما وعلقه في خيط وسرحه في حلته وتركه ساعة
ثم اخرجته وقد لصق به دود كثير وسلط الله تعالى عليه الزمهرير
فكانت الكوائين يجعل حوله مواقد مملوءة نار وتدنى منه حتى يحرق
جلده وهو لا يحس بها الى ان مات عليه لعائن الله انتهى .

وكان هو لعنة الله عليه ثمرة من ثمرات الشجرة الملعونة في القران
والشجرة تنيء عن الثمرة وانما اطنبت الكلام هنا وان كان خارجا
عن وضع مانحن فيه لامرين احدهما لان يعتبر العاقل ويتنبه الغافل
ولا يغتر بما يرى من نعيم الدنيا وسلطانها بيد بعض الغفلة واتباعهم
ويقول بلسان المقاتل او الحال .

كجا من شكرا بن نعمت كذارم كه زور مردم ازاري ندارم
والثاني ان يرضي العاقل وان كان يبينه من هو من نفسه غافل لما

روي عن رسول الله (ص) انه قال رب اشعث اغبر ذى طمرين
مدفوع بالابواب لو اقسم على الله لا يبره اى يدفع عند الدخول على
الاعيان والحضور في المجالس ولا يترك ان يلج الباب فضلا عن ان يحضر
ويجلس فيما بينهم لو اقسم على الله لا يبره اى لو سئل الله تعالى شيئا
واقسم عليه ان يفعله لفعله والظمر الثوب والاشعث المغبر الراس المتفرق
الشعور كذا في السفينة وبمعناه ما في حديث القدسي عدى اطعن
اجعلك مثل .

(او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب)
التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى (بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى
غير ذلك السؤال تنيها) من المجيب للسائل (على انه اى ذلك الغير
اولى بحاله او المهم له) لعدم اهليته لجواب ما يسئله او لعدم الفائدة
فيه بالنسبة اليه فالاولى اى الاولى بحال السائل لعدم اهليته لجواب
ما يسئله (كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة) جمع الهلال (قل هي
مواقيت للناس والحج) هذا هو الشاهد .

فقد روى ان جمعا من الانصار (سئلوا عن السبب في اختلاف
القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل
الخيط ثم تتزايد قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود
كما بدء لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم
من المزارع والمتاجر) اى ازمنة زراعاتهم وتجاراتهم (ومحال الديون)
اى ازمنة حلول الديون (و) زمان (الصوم وغير ذلك) بما لا يبد
من معرفة زمانه (و) كذلك الاهلة بحسب ذلك الاختلاف (معالم

للحجج يعرف بها) بالاهلة (الناس وقته) اى وقت الحج (وذلك)
اي انما اجيبوا ببيان الغرض لا السبب (للتمييز على ان الاولى والاليق
بحالهم ان يستلوا عن الغرض لاعن السبب لانهم ليسوا بمن يطلعون
بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به) اى بذكر
السبب (غرض) وفائدة .

اما السبب فقالوا ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من
نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شىء من نورها
لحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شىء منها
فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفًا كلقوس ثم كلما ازداد البعد
من المسامته ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب
من الشمس في سيره كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل
جميعا ومن هذا البيان يظهر الوجه في المثالين المعروفين عند اهل الميزان
كل قمر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة ولا شىء من القمر بمنخسف
وقت التربيع بالضرورة .

(و) الثانى اى المهم للسائل اهدم الفائدة فيما سئله بالنسبة اليه
(كقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ماينفقون)
فانه قد روى ان عمرو بن الجموح جاء الى النبي (ص) وهو شيخ
كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من اموالنا (فاجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها) اى عن المصارف (لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها و) اشير في الجواب الى ان (كل ما فيه
خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد)

لان في ذكر الخير كما قلنا اشارة الى ان كل مال نافع صالح الاتفاق (ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهها على تحقق وقوعه نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعني يفرع) وانما كان صوابا لان الاية التي وقع فيها فصعق ليس فيها لفظ اليوم بل نظامها ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض والاية التي وقع فيها ففزع يوجد فيها لفظ اليوم ونظمها هو المذكور في المتن ويهيمها فرق اخر وهو ان الاولى نفع فيها بلفظ الماضي وفي الثانية كما في المتن ينفخ بلفظ المضارع .

(وهذا) اي التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي للتنبيه المذكور (في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التمهيد بالمستقبل بلفظ اسم الفاعل) للتنبيه المذكور (كقوله تعالى وان الدين لواقع) اي ليقع (ونحوه التعبير عنه باسم المفعول) ايضا للتنبيه المذكور (كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر) .

فان المعنى على الاستقبال وذلك يقتضى التعبير عنه بالفعل المضارع الموضوع للاستقبال لاسم الفاعل او اسم المفعول فالتعبير بكل واحد منهما على خلاف مقتضى الظاهر .

(فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع) بالبناء للمفعول (من غير تفرقة) بين الفعل واسم

الفاعل والمفعول من حيث الدلالة على الاستقبال .

(الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه)
اي على الاستقبال (بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه) اي
معنى كل واحد من اسم الفاعل واسم المفعول (الاستقبال) كما في
الآيتين (يكون واردا على مقتضى الظاهر) فليستا من خلاف مقتضى
الظاهر .

(قلت لاخلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل
بجاز) اتفاقا (وفيما هو واقع كالحال حقيقة) ايضا اتفاقا (وكذا)
اي حقيقة في (الماضي عند الاكثرين) .

قال الهروي في الكفاية في اول بحث المشتق انه اختلفوا في ان المشتق حقيقة
في خصوص ما تلبس بالمبدء في الحال او فيما يعمه وما انقضى عنه على
اقوال بعد الاتفاق على كونه مجازا فيما يتلبس في الاستقبال انتهى (فتنزيل
غير الواقع) اي الدين اي الجزاء بعد الحساب يوم القيمة في الاية
الاولى واليوم اي يوم القيمة في الاية الثانية (منزلة الواقع والتعبير
عنه) اي عن غير الواقع (بما هو موضوع الواقع) اي باسم الفاعل
في الاية الاولى وباسم المفعول في الاية الثانية (يكون على خلاف
مقتضى الظاهر) حاصله ان استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل
بجاز وعلى خلاف مقتضى الظاهر في مصطلح هذا الفن اذ مقتضى الظاهر
ان يعبر عن كل معنى بما وضع له وقد بينا ان اسم الفاعل واسم المفعول
لم يوضعا للاستقبال ولذلك اتفقوا على مجازيتهما فيه .

(وان شئت) ان تطلع على الفرق بين التعبيرين اي التعبير باسم الفاعل
والمفعول والتعبير بالفعل (فوازن بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك

يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر) وتطلع (على الفرق) بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل المضارع لانه موضوع للاستقبال اى لما لم يقع في الحال والعدول الى الوصف اى اسم الفاعل واسم المفعول انما هو للتمييز على انه محقق الوقوع لان الوصف كما قلنا موضوع وحقيقة فيما هو واقع في الحال فتأمل .

(ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر) ما يسمى في هذا الفن با (لقلب وهو) نظير العكس في علم المنطق والنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق لان العكس على ما بين في المنطق تبديل طرفي القضية لاغير والقلب اعم من ذلك لانه كما قال (ان يجعل احداجزاءالكلام) سواء كان طرف القضية ام لا (مكان الاخر والاخر مكانه) ولا يذهب عليك انه لم يرد بذلك مطلق وضع احد الاجزاء في موضع الاخر والاخر في موضعه والا يلزم ان يكون مطلق تقديم شىء على شىء من باب القلب وليس كذلك بل اراد ان يجري حكم احد الاجزاء على الاخر وحكم الاخر عليه (وهو) اى القلب (ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره) اى الى اعتبار القلب في الكلام (من جهة اللفظ) اى من جهة القواعد اللغوية التى تجري في الالفاظ (بان يتوقف صحة اللفظ) نظرا الى تلك القواعد (عليه) اى على اعتبار القلب في الكلام (و) حينئذ (يكون) اعتبار القلب في (المعنى) اى في معنى الكلام (تابعا) لاعتبار القلب في لفظ الكلام (كما اذا وقع ماهو في موقع المبتدئ نكرة وماهو في موقع الخبر معرفة كقوله) .

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا

قفى نادى اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا

ففى قوله ولايك موقف منك الوداعا قلب (اي ولايك موقف الوداع موقفا منك) فاعتبر ان موقف كان في الاصل منصوبا خيرا لكان وان الوداع بحذف مضاف كان في الاصل اسما لكان فجعل كل مكان الاخر واجرى عليه حكمه من الاعراب اي رفع موقف الذي كان منصوبا ونصب الوداع المحذوف المضاف الذي كان مرفوعا والداعى الى اعتبار ذلك انما هو القواعد اللغوية لما سيأتى في الباب الثالث في بحث تنكير المسند من ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب فتأمل .

(و) الضرب (الثانى ان يكون الداعى اليه) اي الى اعتبار القلب (من جهة المعنى لتوقف صحته) اي صحة المعنى (عليه) اي على اعتبار القلب (و) حينئذ (يكون) اعتبار القلب في (اللفظ تابعا) لاعتباره في المعنى اذ لداعى من جهة القواعد اللغوية الى اعتبار القلب في الفاظ الكلام اذ لا يتوقف صحته على اعتباره فيه .
(نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى) مقلوب اذ المراد منه (عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه) .

قال ابن هشام في الباب الثامن القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر الى ان قال قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكى والزخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كقرؤا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال الاخر لاقلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزخشري في الآية انتهى .

وقال المحشى هناك قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشري في يوم يعرض المجرمون على النار لا ينبغي حمل القران على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابي حيان وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكي لم يتفرد الزمخشري يجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلنا غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه انتهى .

(ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك) فان الاصل فيهما ادخلت الراس في القلنسوة والاصبع في الخاتم (لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مطروف لكنه لما كان المناسب) والمعتاد (هو ان ياتي بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمطروف نحو الظرف وههنا) اي في نحو عرضت الناقة على الحوض والمثاليين الاخرين ونحوهما (الامر بالعكس) وذلك لان المعروض عليه

اعنى الناقاة في مثال المتن يوتى عند المعروض اعنى الحوض وكذلك
الظرف اعنى القلنسوة والخاتم في مثالى الشرح يتحرك نحو المظروف
اعنى الراس والاصبع (قلبوا الكلام) ههنا (رعاية لهذا الاعتبار)
المذكور اي كون الامر فيها بالعكس وبعبارة اخرى قلبوا الكلام ههنا
تنبيها على ان الامر في امثال الامثلة المذكورة على عكس ماهو المناسب
والمعتاد في المعروض والمعروض عليه والمظروف والظرف فتدبر جيدا .
(واما قوله)

فانك لا تبالي بعد حول اظي كان امك ام حمار
لقد لحق الاسافل بالاغالى وماج اللوم واختلط النجاد
اي ذهب السودد من الناس واتصفوا بصفات اللثام حتى لو بقوا
على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم) .
اي من الناس (اهجيننا) اي ردى الاصل (كان ام غير هجين)
اي شريفا وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية .

دنيا بكسان وناكسان راضى رشد
كوساله خليفة كشت وخر قاضى شد
اسب تازي شده مجروح بوزير پالان
طوق زرین همه در کردن خرمى بینم

(فليل انه قلب من جهة اللفظ) اي من جهة القواعد اللغوية
التي تجري في الالفاظ كما تقدم ذلك في قوله ولايك موقف منك
الوداعا (بناء على ان ظي مرفوع بكان المقدر) الذي يفسره المذكور
(لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل) في غير الهمزة من اداة الاستفهام
واجب اذا كان في حيزها فعل وفي الهمزة (اولى) كما بين ذلك في

باب الاشتغال من علم النحو (فصار الاسم) اي اسم كان المقدر
يعنى ظي (نكرة والخبر) اي خبر كان المقدر يعنى امك (معرفة)
وقد تقدم انفا ان ذلك ليس في كلام العرب فوجب القول بالقلب
منك الوداعا لثلا يلزم ما ليس في كلامهم .

(و) ان قلت ان لفظه ام ههنا متصلة فيجب ان يليها احد المستويين
والاخر الهمزة حتى يحصل المعادلة بينهما فان قدر بعد الهمزة فعل لم
يليهما المستويان فلم يحصل المعادلة بينهما .

قلت (يحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر) يعنى كان المذكور (وبانه) اي
الفعل المقدر (غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود) انما هو (المذكور
بعد الهمزة) و (هو ظي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع
بعد ام) اذ الواقع بعد كليهما حينئذ الاسم فحصل المعادلة الى هنا
كان الكلام في قول من زعم انه قلب من جهة اللفظ .

(و) لكن (الحق) خلاف ذلك وهو (ان ظي مبتدئ) مجرد
عن العوامل اللفظية لا اسم لكان المقدر (و) حينئذ جملة (كان
امك خبره) اي خبر ظي لا امك وحده والجملة نكرة فلا يلزم منه
محذور كون المبتدئ نكرة والخبر معرفة حتى يستشكل بان ذلك ليس
في كلامهم فتأمل .

(و) ان قلت كيف يجوز كون ظي مبتدئ وهو نكرة وقد قالوا
ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد .

قلت (صحح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد) الاستفهام اي (الهمزة)
فهو (نحو ارجل في الدار ام امرئة وحمار عطف على ظي) وانما

قلنا ذلك مع انه لاشبهة في ان الاولى والارجح كما اشرنا انفا دخول
الهمزة على الفعل كما بين ذلك في باب الاشتغال في علم النحو (لان
دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء) في الباب
السادس في بحث (الاستفهام) التصريح بانه لم يقبح ازيد قام كما
قبح هل زيد قام فان المتحصل من ذلك .

(حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتداء) لا فاعلا لقام
مقدرا (بخلاف هل زيد قام) فانه وان لم يكن بمنعنا لاحتمال ان
يكون زيد فاعل قام المقدر لكنه كما ياتي هناك قبيح باتفاق النحاة
وياتي تعليل القبح هناك مستوفي انشاء الله تعالى (فحينئذ لا قلب فيه
من جهة اللفظ لان اسم كان) المذكور لا المقدر اذ لا مقدر حينئذ
(ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك) فليس فيه
مخذور ما ليس في كلامهم من كون الاسم نكرة والخبر معرفة هذا ولكن
في كلام الرضي في باب الافعال الناقصة ما يشعر بكون الضمير في كان
في البيت نكرة لانه قال ما حاصله ان الضمير في كان راجع الى منكر
يعنى ظي فيكون منكرا ثم قال ورد ذلك بان الضمير الراجع الى النكرة
معرفة بدليل وقوعه مبتداء نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة
لصح وسف ذلك الضمير ثم قال ان الضمير اذ اعاد الى نكرة مختصة
بوجه فهو معرفة نحو جاثني رجل فضربته لانه خصص بتقديم المسند
والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرئة انتهى ملخصا .

(نعم فيه قلب من جهة المعنى) لتوقف صحته اى المعنى عليه اى
على القلب (لان المخبر به في الاصل) اى في المعنى (هو الام والمعنى)
المقصود من الكلام (اظليا كان امك ام حمارا) فالاصل نصب ظليا

ليكون خبرا لكان ورفع امك ليكون اسما لكان والمقتضى لذلك ليس القواعد اللغوية لصحة الكلام بحسبها من دون القول بالقلب فيه بل المقتضى له المعنى لتوقف صحته عليه .

وذلك (لان المقصود) من الكلام (التسوية بين ان تكون امه ظيبا وان تكون حمارا) وبعبارة اخرى المقصود من الكلام الاخبار عن الام بمساوات كونها ظيبا او حمارا لا الاخبار عن الظبي والحمار بكونهما مساويين في كونهما اما له (فافهم) فان الفرق بين المعنيين واضح جلي وان شئت توضيحا ازيد فعليك بمراجعة بحث تعيين المبتدء والخبر في المغنى والصمدية وسياتي الكلام في ذلك في بحث تنكير المسند ايضا انشاء الله تعالى .

واعلم ان الاقوال في القلب ثلاثة الاول ما اشار اليه بقوله (وقبله اى القلب السكاكي مطلقا) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا (اينما وقع) اى سواء وقع بين الفاعل والمفعول نحو قطع الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار او بين المبتدء والخبر وقد تقدم مثاله او بين المشبه والمشبه به كما في تشبيه المعكوس نحو الاسد كزبد ولذلك قيل ان القلب ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من فن المعاني ويمكن ان يعد من فن البيان لانه يوجد في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان ويوجد ايضا في فن البديع كما ياتي في الخاتمة في السرقات الشعرية في غير الظاهر من الاخذ والسرقة على ما ياتي بيانه هناك انشاء الله تعالى هذا وقد يقال ان قوله اينما وقع تفسير لقوله مطلقا بالمعنى الذي بينا من انه مقبول سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا وقد يقال معناه انه مقبول ولو اوهم خلاف المراد كما

ياتي في قوله ثم انصرفت الخ .

(وقال) السكاكي (انه) اي القلب مطلقاً (بما يورث) أي يعطى
اي يوجب (الكلام ملاحظة) اي حسنا وزينة وذلك لان القلب في
نفسه حسن ومقبول وان تضمن اعتبارا لطيفا فهو احسن وهذا نظير
ما قيل في الخط

خط حسن جمال مره ان كان لعالم فاحسن

(و) لانه اي القلب (يشجع عليه كمال البلاغة) فان الكامل
في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا والقلب قسم من اقسام التصرف
(و) لانه اي القلب يوجب (امن الالتباس) بشهادة اللفظ بقريئة
القواعد اللغوية او بشهادة المعنى بقريئة الذوق السليم والفهم المستقيم
على حسب ما بينا كل واحد منهما انما (ويأتي في المحاورات) نحو
جعلت الخزف طينا ونحو الامثلة المتقدمة (وفي الاشعار) كالاشعار
المتقدمة والاتية (وفي التنزيل) قال ابن هشام في القاعدة العاشرة
من الباب الثامن قال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعا سبعمون
ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية
اهلكتها فجائها باسنا ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلهما وقال الجوهري
في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية والافراد وهو
حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيسته اي طرفه وله طرفان
فله قبان لا اذا فسر بالقدر واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرء
قار وقيد وقدر فلا قلب وما يبعد هذا القول ان المراد حينئذ ان مسافة
محمد ص وجبرئيل ع مقدار قوس الا مقبصها انتهى .

وللتعبير بقاب قوسين معنى دقيق اخر مذكور في اقسام المعاهدة

عند العرب ومن اراد الاطلاع عليه فليتبع .

(و) الى القول الثاني اشار بقوله (رده) اي القلب (غيره اى غير السكاكي مطلقا) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحظة القلب المحوج الى التنبيه الى الاصل او لم يتضمن وسواء اوهم خلاف المقصود ام لا وذلك لان الكلام المقلوب بظاهره يدل على عكس المطلوب والمخاطب قد لا يتنبه فيقع في الخطاء وذلك خلاف المقصود من وضع الكلام .

(و) اختار المصنف القول الثالث وهو ان (الحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جمعه السكاكي من اللطائف قبل كقوله اى قول روبة ومهمه اى مفاضة) وهي الارض التي لا ماء فيها ولا نبت سميت مفاضة تفاؤلا بان السالك فيها يفوز بمقصوده او بالنجاة من المهالك والا فهي مهلكة وذلك نظير ما قيل بالفارسية بر عكس نهند نام زنكى كافور (مغبرة متلونة بالغبيرة) لانه ماخوذ من اغبر الشيء اذا تلون بالغبيرة وهي لون التراب وقد يفسر مغبرة بمملوثة من الغبرة فحينئذ الغبرة بمعنى الغبار فتأمل .

(ارجائه) اى (اطرافه ونواحيه) وجوانبه وهو (جمع الرجا مقصورا) واما الرجا بالمد فهو انتظار شيء محبوب يحصل في المستقبل مع تهيئة اسباب وجوده (كان لون ارضه سمائه) والدليل على هذا الحذف انه لا مناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه لون الارض بها (وهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير) اى كان لون ارضه سمائه (من باب القلب) اذ مقتضى الظاهر ان يشبه السماء في اغبرارها بالارض لان الارض اقوى من السماء في هذا المعنى (والمعنى)

حينئذ (كان لون سمائه لغيرتها لون ارضه) وقريب من هذا المعنى
قوله بالفارسية

زسم ستوران دران پهن دشت

زمين كشت شش اسمان كشت هشت

(وفي القلب) في المصراع الاخير (من المبالغة ما ليس في تركه)
اي في ترك القلب (لاشعاره) اي القلب (بان لون السماء قد بلغ
في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة) مع ان الارض اصل
في ذلك فبولغ وجعل السماء اصلا والارض فرعاً وهذا هو الاعتبار
اللطيف الذي تضمنه هذا القلب .

(والا اي وان لم يتضمن اعتباراً لطيفاً رد لان العدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة تقتضيه) اي تقتضى العدول (خروج عن تطبيق
الكلام لمقتضى الحال) وهو عبارة اخرى عن خروج الكلام عن
البلاغة وقد تقدم انه حينئذ يلحق باصوات الحيوانات التي تصدر من
محالها كيف ما اتفق .

(وهو) اي القلب غير المتضمن اعتباراً لطيفاً (على قسمين احدهما
ان لا يتضمن ما يتوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي) عمر
ابن سليم الثعلبي (يصف ناقته بالسمن) بكسر السين وفتح الميم اسم
مصدر من سمن يسمن من باب تعب اذا كثر لحم الحيوان وشحمه واما
السمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر والغنم والمراد هنا هو
المعنى الاول فتنبه (فلما ان جرى سمن عليها) اي على الناقة (كما
طينت من من طينت السطح بالفدن اي القصر السباع اي الطين
المخلوط بالتبن) ويقال له بالفارسية (كاه كل) قال في المزهري يقال

سبياع الا اذا كان فيه تبين والا فهو طين والشاهد في قوله بالفدن السبياع فان فيه قلب (و) ذلك لان (المعنى كما طينت الفدن بالسبياع) يعني كان الفدن في المعنى نائبا للفاعل لقوله طينت المبني للمفعول وكان بالسبياع مفعولا بالواسطة له فقلبا وعكسا اي جعل الفدن مفعولا بالواسطة والسبياع نائبا للفاعل والالف في اخره للاطلاق .

وحاصل معنى البيت تشبيه الناقة في سمنها بالفدن اي بالقصر المطين بالسبياع حتى صار املس لا حفرة فيه (وجواب لما قوله بعده) اي بعد هذا البيت .

امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن نستطاعا (ولقائل ان يقول انه) اي القلب (يتضمن من المبالغة في سمن الناقة) التي شبهت بالفدن المطين (ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسبياع) لان القلب يدل على عظم السبياع وكثرته حتى صار كانه الاصل فشبه سمن الناقة بذلك فيدل القلب حينئذ على عظم السمن وكثرته حتى صار الشحم واللحم لكثرته كالاصل للعظم والى ذلك اشار بقوله (لايهامه ان السبياع قد بلغ من العظمة والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والfdن بالنسبة اليه) اي الى السبياع (كالسبياع بالنسبة الى الفدن) وسيجيء في الفن الثاني في بحث التشبيه عند قول المصنف وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به زيادة توضيح لذلك انشاء الله تعالى .

واما القسم (الثاني) من قسمي القلب غير المتضمن اعتبارا لطيفا فهو (ان يتضمن) القلب (ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد) اي في كونه مردودا (كقوله) .

لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغي متخوفا لحمام
فلقد اراني للرماح دريثة من عن يميني مرة وامامى
حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجى او عنان الجامى
(ثم انصرفت وقد اصببت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام)

قوله لا يركنن من الركون بمعنى الميل والاحجام بتقديم الحاء المهملة على الجيم التاخر عن الشيء كما في المصباح والمراد به هنا التقاعد عن الحرب والتاخر عنها والوغي قال في المصباح الجلبة والاصوات ومنه وغي الحرب وقال ابن جنى الوغى بالمهمله الصوت والجلبة وبالمعجمة الحرب نفسها انتهى .

والحمام بكسر الحاء الموت والدريثة على وزن الصحيفة او الدرية على وزن الرمية كما في مفردات الراغب ما يتعلم عليه الطعن بالرمح وتحدر الدم كثرته وحاصل معنى المراد من الابيات الثلاثة كما ياتي ان الاقدام على الحرب ليس بعلة للحمام اي الموت ولا التقاعد منها بعلة للمخلص من الموت والى هذا المعنى اشار السعدى في قوله بالفارسية (اي طالب روزى بنشين كه بخورى واى مطلوب اجل مروكه جان نبرى) وقريب من هذا المعنى قوله ع

اي يومين من الموت افر يوم ما قدر ام يوم قدر

واما الشاهد فهو في البيت الرابع في قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (و) ذلك لان (المعنى) المراد منهما (قارح البصيرة جذع الاقدام) بناء (على انه) اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (حال من الضمير) البارز (في) قوله (انصرفت) لان الاضافة فيهما لفظية لا توجب تعريفا (ولم اصب) ماخوذ من اصاب السهم او السيف اصابة

وهو ههنا (بمعنى لم اجرح) اي لم يصيبني السهم او السيف حتى اجرح (وذلك) اي كون المعنى المراد ما ذكرنا (لان الجذوة حدائة السن) اي العمر (والقروح قدمه) اي السن (وتناهيه) حاصل معنى الجذوة في الاصل بالفارسية (جوان بودن) والقروح (پير بودن) والمراد في المقام لازم المعنيين فالمراد من الاول بالفارسية (بى باك وتوانا بودن) ومن الثاني انديشه كردن وهو شمند بودن فتدبر جيدا .

(فالمناسب) للمقام (وصف الراي والبصيرة بالقروح بعكس ما ذكر في البيت (ووصف الاقدام والاقترحام في المعارك) وميادين الحروب (بالجذوة) بعكس ما ذكر ايضا في البيت (كما يقال اقدام غر) قال في المصباح الغرة بالكسر الغفلة وقال ايضا غر الشخص يغر من باب صرب غرارة بالفتح فهو غار وغر بالكسر اي جاهل بالامور غافل عنها وما غرك بفلان من باب قتل اي كيف اجترأت عليه واغتررت به ظننت الا من فلم اتحفظ انتهى .

ومنه قوله تعالى ما غرك بربك الكريم وفي الوسائل كتاب الحج باب استحباب استفادة الاخوان والاصدقاء والالفة بينهم وقبول العتاب عن علي بن ابي طالب ع قال سمعت رسول الله ص يقول المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم وخير المؤمنيز من كان مألقة للمؤمنين ولاخير فيمن لا يالف ولا يؤلف ،

(و) كما يقال (راي مجرب) بفتح الراء ماخوذ من جربت الشيء تجريباً اي اختبرته مرة بعد اخرى والتجربة اسم مصدر منه (فليس في هذا القلب) اي قلب القارح والجذع اي تقديم الجذع وتاخير القارح (اعتبار لطيف بل فيه) اي في هذا القلب ضرر معنوى

اذ فيه (ايهام لعكس) المعنى (المقصود) اذ المعنى المقصود كونه في حال الانصراف من الحرب قويا في الاقدام وتام البصيرة في الحرب . الى هنا كان الكلام في بيان كون هذا القلب في البيت متضمنا لما يوهم عكس المقصود (واجيب باناه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة) وقارح الاقدام (حال من الضمير) المستتر (في لم اصب) لا من الضمير البارز في انصرفت كما توهم (لانه) اى لان الضمير في لم اصب (اقرب) من الضمير في انصرفت (و) ليس معنى لم اصب لم اجرح كما توهم بل (معناه لم الف) اى لم اوجد فهو (من اصبت الشيء) بمعنى (الفيته ووجدته) لا من اصبت بمعنى جرحته بالسهم او السيف كما توهم والنفي في لم اصب راجع الى الحالين اى قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (اى لم الف) ولم اوجد (بهذه الصفة) اى بهاتين الحالين (بل وجدت بخلافها) اى بخلاف هذه الصفة اى وجدت (جذع الاقدام قارح البصيرة) (وليس معناه) اى معنى لم اصب (لم اجرح) كما توهم (لان ما قبله) اى ما قبل البيت الرابع (من الابيات) الثلاثة التي نقلناها نحن (يدل على انه) اى الشاعر (جرح وتصدر منه الدم) بحيث خضب بما تصدر من دمه اكناف سرجه وعنان لجامه فكيف يمكن ان يكون معنى قوله لم اصب لم اجرح (ولان فحوى كلامه) اى مضمون كلامه ومفهومه (الدلالة على انه) اى الشاعر (جرح ولم يمت) وانما قال هذا الكلام (اعلاما) وتنبها (بان الاقدام) والاقترحام في المعارك (ليس بعلة للحمام) والموت (وحثا) وترغيبا (على ترك الفكر في العواقب) اى عواقب الحروب والمعارك (و) حثا على (رفض التحرز خوفا من المعاطب) اى الامكنة

الموجبة للهلاك قال في المصباح عطب عطبا من باب تعب هلك واعطبته
بالالف للتعديدية والمعطب بفتححتين موضع العطب والجمع معاطب انتهى
(كذا في الايضاح وفيه) اى فيما في الايضاح (بحث لان قوله) اى
قول الشاعر (وقد اصببت اى جرحت يصلح) ان تكون (قرينة على
ان) قوله (لم اصب بمعنى لم اجرح) وذلك لاتحادهما في المادة فالاولى
جعلهما متحدا في المعنى ايضا (واما جعله) اى جعل لم اصب (بمعنى
لم الف) اى لم اوجد (فلا قرينة عليه) اى على جعل لم اصب بمعنى
لم الف (مع ما فيه) اى في جعل لم اصب بمعنى لم الف (من تبت
النظم) اى تقطعه اى صيرورته قطعة قطعة وذلك بسبب جعل لفظين
متحدين في المادة مختلفين في المعنى فالاولى جعل لم اصب بمعنى لم اجرح
كما جعل اصببت بمعنى جرحت (ودلالة الكلام) اى الايات الثلاثة
المتقدمة (على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك) اى لا ينافي جعل لم
اصب بمعنى لم اجرح (لانه) اى الشأن (اذا جعل جذع البصيرة)
وقارح الاقدام (حالا من) الضمير المستتر في (لم اصب) فيتوجه النفي
الى الحالين وحينئذ (صار المعنى لم اجرح في هذه الحال) اى في حال
كونه جذع البصيرة وقارح الاقدام (بل جرحت) بالبناء للمفعول
حال كونه على عكس ذلك اى (جذع الاقدام قارح البصيرة) .
هذا كله بناء على ان جذع البصيرة وقارح الاقدام حال اما من
الضمير البارز في انصرفت كما قال الايضاح او من الضمير المستتر في لم
اصب كما قال المجيب ولكن التحقيق (على انه) اى الشأن (لما جعله)
المجيب (بمعنى لم الف فالانسب) بهذا المعنى (ان يجعل جذع البصيرة)
وقارح الاقدام (مفعولا ثانيا) لقوله لم اصب (لا حالا) ومفعوله الاول

الضمير المستتر الذي ناب عن فاعله (لانه) اى جعل جذع البصيرة وقارح الاقدام مفعولا ثانيا (احسن تادية للمقصود) اذ المقصود من الكلام انه لم يوجد جذع البصيرة قارح الاقدام .

(ثم انصرفت وقد نلت ما اردته من الاعداء) اى ظفرت بهم (ولم ينالوا) اى الاعداء (ما اراد وامنى) اى لم يظفر وابى (وانا) ثابت حين الانصراف من المعركة (على بصيرتي الاولى لم يبدي ندم في الاقترام) في المعركة (ولا غلب في اختياري) وارادتى (التطرق والانحراف بل قد صار اقدامى في الحرب قارحا لطول ممارستي) للحروب (وتكرر مبارزتى) للابطال وشجعان الرجال في ميادين القتال . كما اني ايضا قد نلت ما اردت من التوفيق والعناية من الله ذي الجلال في هذا المجال .

فلنكتف بهذا القدر من الكلام والقييل والقيل لان الزائد منه خارج عن مقتضى الحال والحمد لله الكبير المتعال وصلى الله على خير خلقه محمد واله خيرال وقد تم بعون الله وحسن توفيقه هذا الجزء الثالث وخرج من السواد الى البياض في العاشر من شهر صفر الحخير من شهرور السنة التاسعة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرهما الالف صلاة وتحية بجوار مولانا ومولى الكونين على ابى الحسنين سلام الله عليه وعليهما وانا العبد المذنب المحتاج الى عفور به الغنى محمد على بن مراد على المدرس الافغانى والحمد لله اولا واخرا .

هَذَا اسطر ساقطة بين السطر الثالث والرابع من ص ٣٨٢ من
الجزء الثالث] .



بل وجد على العكس لانه وجد حالكونه على العكس هذا ولكن
قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وان كان ما يفسر
به اعنى الفى متعديا الى مفعولين وهذا نظير مررت بزيد حيث لم يتعد
بنفسه وان كان ما يفسر به اعنى جاوزت متعد يا بنفسه .

الى هنا كان الكلام فى الجواب الذى ذكره الخطيب فى الايضاح (و)
لكن (الجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصيرة)
وقارح الاقدام (حال من الضمير) البارز (فى انصرفت) كما فى
الايضاح (و) لا قلب فى البيت لان (جذوع البصيرة عبارة عن انه)
اى الشاعر بعد انصرافه عن الحرب (على بصيرته التى كان عليها اولاً)
اي حين الاقدام ودخول المعركة و (لم يعرض لذاته ندم فى الاقتحام)
ودخول المعركة (ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام) .

وبعبارة اخرى كان انصرافى عن الحرب حالكونى قوى البصيرة غير
جاهل بفنون الحرب ولم يؤثر فى بصيرتى الجراحات التى اصابتنى والدماء
المتحدرة منها .

(وقروح الاقدام عبارة عن انه) اى الشاعر (طالت ممارسته
للمحروب) فلا قلب فى البيت (وذلك) اى كره معنى البيت عند
المرزوقى ما ذكر (لانه) اى الامام المرزوقى (قال المعنى) اى معنى
البيت .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير البشر
الذين هم خير الخلق
الذين هم خير المخلوقين

(1) الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير البشر
الذين هم خير الخلق
الذين هم خير المخلوقين
(2) الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير البشر
الذين هم خير الخلق
الذين هم خير المخلوقين
(3) الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير البشر
الذين هم خير الخلق
الذين هم خير المخلوقين

والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير البشر
الذين هم خير الخلق
الذين هم خير المخلوقين

والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خير البرية
الذين هم خير البشر
الذين هم خير الخلق
الذين هم خير المخلوقين

